مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية
King Faisal Center for Research and Islamic Studies



متابعات إفريقية

العدد (٤٧) ربيع الآخر ١٤٤٨هـ - سبتمبر ٢٠٢٦م

تحرير: الدكتور محمد السبيطلي

د. منصب محسن عبد الرحمن
حسن إبراهيم محمد
د. زكرياء درامي
د. عبد السلام يحيى

أ. د/ بومدين بوزيد
د. محمود زكريا محمود ابراهيم
د. محمد تفسير بالدي
عبد القادر محمد علي

د. حكيم ألادي نجم الدين
د. أمين يهوذا
د. هند محروس محمد الجلداوي
د. أمين البدادي

متابعات إفريقية

العدد (٤٨)

المحتويات

الهيئة الاستشارية العلمية

أ.د. كبا عمران – غينيا
أ. د. كوني بمان – ساحل العاج
أ. د. محمد يحيى باباه – موريتانيا
أ. د. بومدين بوزيد – الجزائر
أ.د. كمال جاه الله – السودان
أ. د. عمر عبد الفتاح – مصر
د. فهد الشريف – المملكة العربية السعودية
د. كزافيي لوفين – بلجيكا | Dr. Xavier Luffin – Belgium
د. زكرياء درامى – السنغال
د. وداد نائبي – بينين
د. فطومة أحمد – كينيا
د. خديجة الراجي – المغرب
د. أندريا بريغاليا – إيطاليا | Dr. Andrea Brigaglia – Italy

ضوابط ومعايير النشر

أن تكون المادة ضمن الاهتمامات العلمية للمجلة
أن تستوفي المادة الشروط العلمية
ألا تكون المادة قد نشرت مسبقا كليا أو جزئيا الكترونيا أو ورقيا
أن تكون المعطيات العلمية المعتمدة والتوثيق حديثا
ترتيب المصادر والمراجع ألفبائيا في نهاية النص
أن تكون الرسوم البيانية والخرائط من وضع ورسم كاتب المادة
يمنع إعادة نشر أي مادة من المواد المنشورة بالمجلّة دون إذن مسبق
تخضع المواد المنشورة بالمجلة لتحكيم سرّي

متابعات إفريقية

سلسلة أوراق متخصصة ومحكمة يضمها تقرير فصلي يصدر عن مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية بالرياض. تتناول السلسلة الملفات والقضايا الثقافية والسياسية والاقتصادية والأمنية المختلفة التي تهم سُكّان القارة الإفريقية وانعكاساتها الإقليمية والدولية من خلال مقاربات متعددة التخصصات وزوايا النظر.

للتواصل: afrstudies@kfcris.com

الدراسات

١- **مستقبل اللغة العربية في تنزانيا في ضوء العلاقات العربية الإفريقية**
د. منصب محسن عبد الرحمن، قسم الشريعة، الجامعة الإسلامية في أوغندا، إمبالى. ١٠

٢- **اللغة العربية في كينيا بين الإرث التاريخي والتحول الوظيفي: الواقع والتحديات والآفاق**
حسن إبراهيم محمد، باحث متخصص في الشؤون الكينية، نيروبي ٣٠

٣- **اللغة العربية في المشروع الإفريقاني: دراسة في الهوية والذاكرة الحضارية**
د. زكرياء درامي، أستاذ مساعد بجامعة حسن سيك - زينغشور ٥٢

٤- **البعد التاريخي في نوازل الحبس والوقف من «المجموعة الكبرى» في المجتمع الصحراوي**
د. عبد السلام يحيى، جامعة العلوم الإسلامية بلعيون، موريتانيا. ٦٣

٥- **الفلسفة الإفريقيّة: اكتِشافُ الذّات وأفُق الكَونيّة**
أ. د/ بومدين بوزيد، أستاذ جامعي، الجزائر. ٧٥

تقارير

٦- **التقارب بين روسيا وإثيوبيا: قراءة في الدوافع المحركة والأبعاد المؤثرة**
د. محمود زكريا محمود ابراهيم، أستاذ العلوم السياسية المساعد، كلية الدراسات الإفريقية العليا، جامعة القاهرة، القاهرة. ٨٨

٧- **حملات التوعية الفكرية ودورها في مواجهة التطرف العنيف في دول الساحل الإفريقي**
د. محمد تفسير بالدي، جامعة الجنرال لنسانا كونتي، سونفونيا كوناكري..... ١٠٤

٨- **الحوار الوطني الإثيوبي : قراءة رصدية للمراحل والإجراءات والمخرجات**
عبد القادر محمد علي، باحث ومحلل سياسي مختص بشؤون القرن الإفريقي، تورنتو. ١١٨

٩- **إعادة تموضع النيجر إقليميًا بعد انقلاب يوليو ٢٠٢٣: تحولات العلاقات مع دول الجوار ومحدداتها الإستراتيجية**
د. حكيم ألادي نجم الدين، المدير التنفيذي، مركز الأفارقة للدراسات والاستشارات، أبوجا ١٢٧

١٠- **جمهورية الكاميرون على مفترق الطرق: بين أزمة الرئاسة ومعضلة الانتقال السياسي**
د. أمين يهوذا، كلية الآداب، جامعة كدونا، كدونا ١٣٥

١١- **النفط كمحدد للسياسة الخارجية الأمريكية تجاه نيجيريا**
د. هند محروس محمد الجلداوي، باحثة متخصصة في الشؤون الإفريقية – القاهرة ١٥٤

عروض الكتب

١٢- **سلطة المحقق وحدود النص: قراءة نقدية في تحقيق ديوان الملوك في تاريخ سلاطين السودان**
د. أمين البدادي، جامعة الحسن الثاني، الدار البيضاء ١٧٦

د. محمد السبيطلي

تحرير

د. طارق باكير

مراجع لغوي

إخلاء مسؤولية

تعكس هذه المقالات ومحتوياتها تحليلات الكاتب وآراءه، ولا ينبغي أن تُنسب وجهات النظر والآراء الواردة فيها إلى مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، والكاتب وحده هو المسؤول عما يرد فيها من استنتاجات أو إحصاءات أو أخطاء.

رقم الإيداع بمكتبة الملك فهد الوطنية:

١٤٤٤/١٠٩

ردمد: ١٦٥٨-٩٤٢٤

كلمة المحرر

تدخل إفريقيا اليوم مرحلة متسارعة من التحولات السياسية والإستراتيجية والثقافية، تتداخل فيها إعادة تشكيل موازين القوى الدولية، مع تحولات البنى الإقليمية، وتنامي رهانات الأمن والاستقرار، وتصاعد أهمية الموارد والطاقة، إلى جانب تنامي الوعي بمسائل الهوية والذاكرة، وإعادة بناء السردية الإفريقية. وفي ظل هذا المشهد المتعدد الأبعاد، لم يعد فهم القارة ممكنًا من خلال مقاربة أحادية، تركز على الأزمات والصراعات فحسب، وإنما بات يقتضي قراءة أكثر تركيبًا، تستوعب تفاعل التاريخ، والثقافة، واللغة، والسياسة، والاقتصاد، والأمن، في تشكيل مساراتها الراهنة والمستقبلية.

وفي هذا الإطار؛ يطرح العدد الثامن والأربعون من دورية «متابعات إفريقية»، مجموعة من المقاربات، التي تتقاطع – رغم تنوع موضوعاتها – حول سؤال مركزي، يتمثل في كيفية فهم التحولات الإفريقية، من داخل بنيتها التاريخية، والثقافية، والسياسية، واستشراف قدرتها على إنتاج مسارات أكثر استقلالًا وفاعلية. فمن جهة، تستعيد بعض المقاربات دور الذاكرة، واللغة، والتراث، في تشكيل الهوية، وإعادة بناء المعرفة بالتاريخ الإفريقي، بما يؤكد أن معركة الاستقلال، لا تقتصر على المجال السياسي والاقتصادي، وإنما تمتد كذلك إلى مجال إنتاج المعرفة، والسرديات، وتمثيل الذات.

ومن جهة أخرى، تتناول دراسات العدد التحولات التي تشهدها البيئة السياسية والأمنية في القارة، بما فيها تحديات التطرف العنيف، وأزمات الانتقال السياسي، وإعادة تموضع بعض الدول داخل محيطها الإقليمي، وما تفرضه هذه التحولات من إعادة نظر في مفاهيم الاستقرار، والحوكمة، والأمن الإقليمي. كما تبرز قضية الموارد والطاقة، بوصفها أحد المحددات المتزايدة الأهمية، في صياغة السياسات الخارجية، والعلاقات الدولية، بما يكشف عن الترابط المتنامي بين الاعتبارات الاقتصادية، والحسابات الجيوسياسية.

ولا تنفصل هذه التحولات عن الحاجة إلى إعادة قراءة التاريخ الإفريقي ومصادره، وتطوير مقاربات نقدية، للتعامل مع النصوص، والوثائق، والتراث المحلي، بما يعزز إنتاج معرفة تاريخية أكثر اتساعًا وتعددًا. وفي السياق ذاته، تكتسب قضايا اللغة والثقافة أهمية متزايدة، في ظل ما تطرحه التعددية اللغوية الإفريقية من أسئلة حول الهوية، والتعليم، والتواصل، والتكامل القاري؛ إذ تؤكد اليونسكو، أن التنوع اللغوي، يمثل أحد أبرز عناصر الثراء الثقافي الإفريقي، وأن تعزيز التعددية اللغوية، يرتبط بصورة مباشرة بقضايا التعليم، والتنمية، والحفاظ على التراث.

وهكذا؛ يسعى هذا العدد إلى تقديم قراءة متعددة المستويات لإفريقيا؛ قراءة لا تفصل بين الذاكرة والمستقبل، والهوية والسياسة، والأمن والتنمية، والتاريخ والتحولات الجيوسياسية، وإنما تنظر إليها بوصفها دوائر متداخلة، في عملية إعادة تشكيل القارة وموقعها، في النظام الدولي. وفي ظل التحولات المتسارعة التي يشهدها العالم، تظل الحاجة قائمة إلى إنتاج معرفة إفريقية، أكثر قدرة على تفسير الواقع، واستشراف الاتجاهات، والإسهام في بناء مقاربات تستند إلى خصوصية السياقات الإفريقية، وتتعامل مع القارة باعتبارها فاعلًا في صناعة مستقبلها، لا مجرد مجال تتنافس فيه القوى الدولية والإقليمية.

د. محمد السبيطلي

دراسات

مستقبل اللغة العربية في تنزانيا
في ضوء العلاقات العربية الإفريقية

د. منصب محسن عبد الرحمن، قسم الشريعة، الجامعة الإسلامية في أوغندا، إمبالى.

مقدمة

تحظى اللغة العربية بمكانة تاريخية وحضارية ودينية بارزة في القارة الإفريقية كما تُعدّ لغةً رسميةً في دول شمالي إفريقيا، وتنتشر بوصفها لغةً دينيةً في غربي القارة وشرقيها. وفي منطقة شرقي إفريقيا، تتمتع اللغة العربية بحضور تاريخي عريق ومتجذر، في عمق الثقافة والهوية المحلية.

وفي هذا السياق، يبدو مستقبل اللغة العربية في تنزانيا واعدًا، وذلك بفضل تنامي العلاقات العربية الإفريقية، في المجالات الاقتصادية، والثقافية، والتعليمية، والدينية. وتسهم المؤسسات التعليمية، ووسائل الإعلام الرقمية، والتعاون الأكاديمي والاستثماري، في تعزيز الإقبال على تعلم اللغة العربية، مما يدعم انتشارها وتطورها، ويعزز مكانتها بوصفها لغةً للتعليم والثقافة والتواصل الدولي. وقد أثّرت اللغة العربية تأثيرًا مباشرًا في اللغات الإفريقية المحلية، ويتجلى ذلك بوضوح في اللغة السواحلية، وهي لغة التواصل الرئيسة في المنطقة؛ إذ تضم نسبةٌ كبيرةٌ من مفرداتها ومصطلحاتها، ولا سيما في مجالي: التجارة والدين، كلماتٍ ذات أصول عربية.[١] كما تُشكّل اللغة العربية في دول مثل: كينيا، وتنزانيا، وأوغندا، لغةً مقدسةً، ترتبط بتعليم القرآن الكريم والعلوم الشرعية، وتُدرَّس في المدارس القرآنية والمؤسسات الإسلامية المنتشرة في تلك البلدان.[٢] وهو ما يعكس امتدادًا تاريخيًا عميقًا للتواصل الحضاري والديني، بين العرب وساحل شرقي إفريقيا.

وفي هذا السياق، تُبرز فترة التواصل المبكر بين العرب وساحل شرقي إفريقيا، خلال القرون (٨- ١٦)، نشوء حضارة سواحيلية، ذات تأثير عربي إسلامي؛ حيث أسهمت الرياح الموسمية في ازدهار حركة التجارة، بين شبه الجزيرة العربية، والخليج العربي، وسواحل إفريقيا الشرقية. وقد تبادل التجار العرب السلع مثل: الأدوات المعدنية، والزجاج، والتوابل، مقابل الذهب، والعاج، والأخشاب الإفريقية، مما أسس لشبكات تجارية واسعة.[٣] وأدى التفاعل والتزاوج بين التجار العرب، والسكان الأفارقة الناطقين باللغات البانتوية، إلى ظهور الثقافة السواحيلية، ذات الطابع

الحضاري المتداخل.[٤] كما تطورت اللغة السواحيلية كلغة بانتوية غنية بالمفردات العربية، وكانت تُكتب في بداياتها بالأبجدية العربية، في حين انتشر الإسلام بسلام، وترسخ في المجتمع الساحلي. وفي القرن التاسع عشر، نقل السلطان السيد سعيد بن سلطان عاصمته من مسقط إلى زنجبار، التي ازدهرت اقتصاديّا وخاصة في إنتاج القرنفل.[٥] ومع معاهدة هيليغولاند – زنجبار عام ١٨٩٠م، أصبحت الجزيرة محمية بريطانية، مع استمرار النخب العربية في بعض الأدوار الإدارية. ويعكس واقع تنزانيا المعاصر هذا الإرث التاريخي، حيث لا تزال الثقافة الساحلية، واللغة السواحيلية، وانتشار الإسلام في زنجبار والمناطق الساحلية، شواهد على قرون من التفاعل العربي الإفريقي.[٦] وتُعدّ اللغة العربية من اللغات ذات الحضور التاريخي العميق، في منطقة شرقي إفريقيا، ولا سيما في تنزانيا، التي ارتبطت بالعربية، عبر التجارة والدين والتفاعل الحضاري لقرون طويلة. ومع تطور العلاقات العربية الإفريقية في العصر الحديث، وتنامي الاهتمام بالتعاون الثقافي والتعليمي، يبرز تساؤل جوهري حول واقع اللغة العربية في تنزانيا ومستقبلها. وتتمثل إشكالية الدراسة في التساؤل الآتي: ما مستقبل اللغة العربية في تنزانيا، في ظل تطور العلاقات العربية الإفريقية؟ وما العوامل المؤثرة في تعزيزها أو تراجعها؟ وإضافة إلى ذلك، تهدف هذه الدراسة إلى بيان واقع اللغة العربية في تنزانيا، من حيث حضورها في المجال التعليمي، ومستوى استخدامها في الحياة المجتمعية، مع تحليل مدى تأثير العلاقات العربية الإفريقية في دعم انتشارها، وتعزيز مكانتها. كما تسعى إلى الكشف عن أبرز التحديات التي تواجه اللغة العربية في السياق التنزاني، سواء أكانت تعليمية، أو ثقافية، أو مؤسسية. وتعمل كذلك على استشراف مستقبل اللغة العربية، في ضوء المعطيات السياسية والثقافية والتعليمية الراهنة. وتعتمد هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي؛ حيث يتم من خلاله وصف واقع اللغة العربية في تنزانيا وصفًا دقيقًا وشاملًا، ثم تحليل العوامل المؤثرة في تطورها أو تراجعها، في ضوء طبيعة العلاقات العربية الإفريقية، وأبعادها المختلفة. كما تستعين بالمنهج التاريخي، لتتبع نشأة اللغة العربية في تنزانيا، ومسار تطورها عبر المراحل التاريخية المتعاقبة، بما يبرز جذورها وأدوارها الحضارية. وتوظف كذلك المنهج الاستشرافي، لاستقراء مستقبل اللغة العربية، في ضوء المعطيات الراهنة، والتوجهات المتوقعة للعلاقات العربية الإفريقية. وتتمثل الفجوة البحثية، في أن الدراسات السابقة التي تناولت اللغة العربية في تنزانيا، غالبًا ما ركزت على جوانب جزئية، مثل: تاريخ انتشارها، أو واقع تعليمها في بعض المؤسسات التعليمية. أو تناولت العلاقات العربية الإفريقية من زاوية سياسية أو اقتصادية عامة، دون التعمق في أثرها اللغوي والثقافي. كما يلاحظ ندرة الدراسات التي تربط بصورة تحليلية

واستشرافية، بين مستقبل اللغة العربية في تنزانيا، وتطور العلاقات العربية الإفريقية الحديثة، وما يترتب عليها من سياسات ثقافية وتعليمية. وعليه، فإن هذه الدراسة، تسعى إلى سد هذه الفجوة، من خلال تقديم معالجة شاملة، تجمع بين التحليل الوصفي للواقع، والتحليل التاريخي لمسار اللغة، والاستشراف المستقبلي لوضعها، مع ربط ذلك كله بدور العلاقات العربية الإفريقية، في تشكيل مستقبل اللغة العربية في تنزانيا، وهو ما لم تحظَ به الدراسات السابقة بشكل كافٍ ومتكامل، وسنتناول ذلك كله من خلال المحاور الآتية:

أولًا- الجذور التاريخية للغة العربية والعلاقات العربية الإفريقية في تنزانيا

تتألف جمهورية تنزانيا الاتحادية من إقليمي: تانجانيقا وزنجبار، اللذين اتحدا ليشكلا دولة واحدة، تُعرف باسم تنزانيا.[٧] وتقع تنزانيا في الجزء الشرقي من القارة الإفريقية، حيث يحدها المحيط الهندي من جهة الشرق، وتجاورها كينيا وأوغندا شمالًا، ورواندا وبوروندي وجمهورية الكونغو الديمقراطية غربًا، في حين تحدها زامبيا وملاوي وموزمبيق من الجنوب. وتبلغ مساحتها نحو ٩٤٥,٢٠٣ ألف كيلومتر مربع.[٨] وتنتشر في المحيط الهندي المقابل لسواحلها عدة جزر، ومن أبرزها ثلاث جزر رئيسة، وهي: زنجبار، وبيمبا، ومافيا، إلى جانب عدد كبير من الجزر الصغيرة الأخرى. ويصل عدد سكانها إلى نحو ٦٠ مليون نسمة، منهم ٥٩,٨٥١,٣٤٧ مليونًا يقيمون في البر الرئيسي،[٩] ومليونان يعيشون في أرخبيل زنجبار، الذي يتمتع بنظام سياسي شبه مستقل، عن النظام السياسي القائم في البر الرئيسي.[١٠]

ولا تتوافر إحصاءات حديثة ودقيقة بشأن التوزيع الديني للسكان، وذلك لأن الاستبيانات المتعلقة بالانتماء الديني، أُلغيت من التقارير الرسمية للتعداد السكاني منذ عام ١٩٦٧م. ومع ذلك، يقدّر القادة الدينيون وعلماء الاجتماع، أن عدد المسيحيين والمسلمين متقارب، حيث يشكل كل منهما ما بين ٣٠٪ و٤٠٪ من إجمالي عدد السكان، بينما ينتمي الباقون إلى ديانات أخرى، ومعتقدات إفريقية تقليدية محلية. أما في أرخبيل زنجبار، فإن نحو ٩٩٪ من السكان يدينون بالإسلام.[١١]

وقد دخل الإسلام إلى بلاد تنزانيا في وقت مبكر، خلال الهجرات العربية إلى شرقي القارة الإفريقية، في أواخر القرن الأول الهجري، خلال العصر الأموي،[١٢] حيث بدأ التجار العرب المسلمون الوصول مبكرًا إلى تلك السواحل، للتبادل التجاري مع سكانها. وفي سنة (٦٥- هـ)، حاول الحجاج بن يوسف الثقفي في عهد الخليفة عبد الملك بن مروان، ضمّ عُمان إلى الدولة الأموية، وكانت تحت حكم الأخوين سليمان وسعيد ابني الجلندى، إلا أنهما رفضا ذلك، فجهّز الحجاج جيشًا كبيرًا لمواجهتهما، ولما أدركا عدم القدرة على المواجهة، اختارا السلامة، وخرجا مع من تبعهما من قومهما إلى برّ الزنج في شرقي إفريقيا. وقد استند عدد من

المؤرخين إلى هذه الواقعة التاريخية، في التأكيد على أن الوجود العربي في الساحل الشرقي لإفريقيا، كان قديمًا ومؤثرًا، وأنه كان ملاذًا معروفًا لحكام عُمان في أوقات الأزمات، كما أسهمت تلك الهجرات في ترسيخ الاستقرار، وإنشاء مراكز تجارية نشطة على طول الساحل الشرقي للقارة الإفريقية.[١٣]

تعود العلاقات العربية الإفريقية إلى عصور ما قبل الإسلام، حيث كانت التجارة البحرية تربط بين جنوب الجزيرة العربية، وسواحل شرقي إفريقيا، عبر المحيط الهندي. وتشير المصادر التاريخية، إلى أن التجار العرب من اليمن وعُمان، كانوا يبحرون إلى السواحل الإفريقية منذ القرن الأول الميلادي، للاستفادة من الموارد الطبيعية والمنتجات التجارية، مثل: العاج، والذهب، والتوابل، والأخشاب. ومع ظهور الإسلام في القرن السابع الميلادي، اكتسبت هذه العلاقات بعدًا دينيّا وثقافيّا جديدًا؛ فقد حمل التجار العرب معهم الدين الإسلامي واللغة العربية، إلى المجتمعات الساحلية الإفريقية، وكانت الموانئ الواقعة على الساحل الشرقي لإفريقيا، مراكز مهمة للتبادل التجاري والثقافي بين العرب والأفارقة.

وفى القرن الثامن الميلادي، والثاني الهجري، بدأت الرحلات التجارية البحرية بين التجار العرب، القادمين من عُمان واليمن وسواحل شرقي إفريقيا. وقد أسهمت هذه الاتصالات في نشوء علاقات اقتصادية وثقافية مبكرة، حيث كانت العربية في البداية لغة تجارة وتواصل، ثم بدأت تأخذ بعدًا دينيًا مع انتشار الإسلام تدريجيّا في الموانئ والمدن الساحلية، مثل:كيلوا وزنجبار.[١٤] وعندما وصل ابن بطوطة إلى شرقي إفريقيا، وسافر على طول الساحل عام ١٣٣٢م، كانت اللغة العربية مستخدمة على نطاق واسع كلغة التخاطب ولغة للتجارة، وظلت اللغة الوحيدة المستخدمة في شرقي إفريقيا الإسلامية، في مجالات الدبلوماسية، والإدارة، والتعليم، والعبادة، وحتى عام ١٨٩٠م. [١٥]

وخلال الفترة الممتدة من القرن العاشر، إلى القرن الخامس عشر الميلادي، شهدت المدن السواحيلية في تنزانيا ازدهارًا كبيرًا، من مثل: كيلوا، وزنجبار، ومناطق الجزر المحيطة. وفي هذه المرحلة، أصبحت العربية لغة ذات حضور واضح في الحياة الدينية والثقافية، كما بدأ استخدام الحرف العربي في كتابة اللغة السواحيلية، فيما عُرف بالكتابة العجمية السواحيلية. كما نشطت حركة العلم الشرعي، وبرز العلماء الذين كانوا يدرسون ويكتبون باللغة العربية في مجالات: الفقه، والحديث، والعلوم الإسلامية.[١٦] فمنذ وصول التجار والعلماء المسلمين إلى الساحل الشرقي لإفريقيا، أصبحت العربية لغة الدين والتعليم والتواصل الثقافي. وانتشرت الكتاتيب والمدارس القرآنية، التي اعتمدت اللغة العربية في تعليم القرآن الكريم والعلوم الإسلامية. كما أثّرت العربية بشكل واضح في اللغة السواحيلية، التي تُعد اللغة الوطنية في تنزانيا؛ فقد دخلت آلاف المفردات العربية إلى السواحيلية، نتيجة التفاعل المستمر بين العرب والأفارقة، عبر قرون طويلة. وتشير بعض الدراسات اللغوية، إلى أن نسبة كبيرة من مفردات السواحيلية ذات أصل عربي، خاصة في المجالات الدينية

والإدارية والتجارية. ومن الأمثلة على الكلمات العربية المستخدمة في السواحيلية: «Kitabu» المشتقة من كلمة «كتاب»، و«Habari» من «خبر»، و«Rafiki» من «رفيق»، و«Sala» من «صلاة». وقد كانت اللغة السواحيلية تُكتب بالحروف العربية قبل انتشار الحروف اللاتينية، في فترة الاستعمار الأوروبي. وأخيرا، ورسميّا، فقد تم حظر استخدام الحروف العربية في كتابة اللغة السواحيلية، في ثلاثينيات القرن العشرين. غير أنه في ستينيات القرن العشرين، كان معظم المتحدثين بالسواحيلية في زنجبار، لا يزالون يستخدمون الأبجدية العربية، وكانوا أميين تمامًا فيما يتعلق بكتابة السواحيلية، باستخدام الأبجدية اللاتينية (الرومانية)، أما اليوم، فإن الأبجدية العربية تُستخدم - في الغالب - في المجالات الدينية والشعر. وحتى خلال فترة الحماية البريطانية، ظلت اللغة العربية لغة النخب في زنجبار، مما يشير إلى أن هذه الفئات، كانت تثق بهذه اللغة، وتدرك أهميتها في معيشتها. لذلك، وعلى الرغم من تزايد تأثير اللغة الإنجليزية خلال الحقبة الاستعمارية، فقد استمرت الكلمات العربية الجديدة بالاندماج في اللغة السواحيلية.[١٧]

وفي عام ١٦٩٨م، تمكن العُمانيون من طرد البرتغاليين من زنجبار، ومعظم الساحل الشرقي لإفريقيا، لتدخل المنطقة مرحلة جديدة من العلاقات العربية الإفريقية. وأصبحت زنجبار مركزًا سياسيّا وتجاريّا مهمّا تحت الحكم العُماني. وفي عام ١٨٤٠م، نقل السلطان سعيد بن سلطان البوسعيدي عاصمة سلطنة عُمان، من مسقط إلى زنجبار، مما عزز الروابط الاقتصادية والثقافية بين العرب وسكان المنطقة.[١٨] وخلال القرن التاسع عشر، أصبحت زنجبار أحد أهم المراكز التجارية في المحيط الهندي، واشتهرت بتجارة القرنفل والعاج. وأسهم العرب في تطوير الزراعة والتجارة وبناء المدن والموانئ، كما نشأت علاقات اجتماعية واسعة من خلال التزاوج والتفاعل اليومي، بين العرب والأفارقة.[١٩]

وفي القرن السابع عشر الميلادي، بدأ النفوذ العُماني في التوسع على سواحل شرقي إفريقيا، وبلغ ذروته في القرن الثامن عشر والتاسع عشر، خاصة بعد استقرار الحكم العُماني في زنجبار. وقد أدى هذا النفوذ، وخصوصًا في عهد السيد سعيد بن سلطان (١٨٠٤-١٨٥٦م)،[٢٠] إلى ازدهار كبير للغة العربية؛ حيث أصبحت لغة الإدارة الرسمية، والدواوين، والوثائق، والمعاهدات، إضافة إلى كونها لغة التعليم الديني في المساجد والمدارس. كما ازدهر الأدب العربي في زنجبار، وظهرت مراسلات ووثائق مكتوبة بالعربية، تعكس قوة حضورها في الحياة السياسية والثقافية.[٢١]

ومع بداية الحقبة الاستعمارية في أواخر القرن التاسع عشر، حيث خضعت تنجانيقا للحكم الألماني عام ١٨٨٥م، ثم أصبحت زنجبار محمية بريطانية عام ١٨٩٠م، بدأت مكانة اللغة العربية تتراجع كلغة رسمية وإدارية، لتحل محلها اللغتان: الألمانية ثم الإنجليزية. ومع ذلك، ظلت العربية محافظة على مكانتها في المجال الديني، إذ استمرت المدارس القرآنية والمساجد في تدريسها، كما بقيت لغة الخطابة والوعظ

والتعليم الشرعي. وعندما وصل المستعمر إلى تنزانيا، وجد أن المسلمين يتمتعون بمستوى جيد من المعرفة بالقراءة والكتابة، الأمر الذي دفعه إلى الاستفادة منهم في تحرير المراسلات الرسمية، وإدارة أعمال المكتبات، والقيام بمهام الترجمة وغيرها من الوظائف الإدارية، لما امتلكوه من مهارات كتابية، وخبرة في العمل داخل الدواوين. ومن الجدير بالذكر، أن المسلمين كانوا يكتبون اللغة السواحلية بالحروف العربية، وهي مهارة اكتسبوها من خلال تعليمهم في المدارس الإسلامية.[٢٢] غير أن السياسة الاستعمارية، أسهمت بصورة واضحة في إضعاف المسلمين، مقابل تمكين المسيحيين، وذلك من خلال توسيع فرص التعليم أمامهم، ومنحهم الأفضلية في شغل الوظائف الحكومية. كما عمد المستعمر إلى حظر استخدام الحروف العربية، وفرض الحروف اللاتينية بديلًا عنها، مما أدى إلى تراجع المكانة الثقافية العربية والمهنية للمسلمين، وأثر سلبًا في دورهم التعليمي والإداري في المجتمع.[٢٣]

أما بعد الاستقلال، فقد حصلت تنجانيقا على استقلالها عام ١٩٦١م، ثم توحدت مع زنجبار عام ١٩٦٤م لتشكيل دولة تنزانيا. وفي هذه المرحلة، أصبحت اللغة السواحيلية هي اللغة الوطنية والرسمية،[٢٤] بينما استمرت العربية، بوصفها لغة دينية وثقافية مهمة بين المسلمين. كما تم إدخالها في بعض المؤسسات التعليمية والمعاهد الإسلامية، وأُنشئت أقسام للغة العربية في الجامعات، مثل جامعة دودوما، مما أسهم في استمرار حضورها الأكاديمي.

ثانيًا- مكانة اللغة العربية في المجتمع التنزاني

تُعدّ المدارس الإسلامية الأهلية من أقدم المؤسسات التعليمية، التي اضطلعت بدور مهم في تدريس اللغة العربية والعلوم الإسلامية، في قرى تنزانيا.[٢٥] ومن أبرز المدارس التي كان الطلاب يقصدونها في تنزانيا لتعلّم اللغة العربية والعلوم الإسلامية، مايأتي: المدرسة القادرية في باغامويو،[٢٦] والزاوية الشاذلية في كيلوا،[٢٧] والمدرسة الشمسية في تنغا.[٢٨] وغالبًا ما يلتحق بها الأطفال بعد إتمامهم السنة الخامسة من العمر، حيث يبدأ تعليمهم بالقاعدة البغدادية، و«جزء عمّ»، مع التركيز على تعلم الحروف الهجائية ومبادئ القراءة. وكان الطلاب يستخدمون الألواح الخشبية لكتابة دروسهم؛ إذ يمتلك كل طالب لوحًا خاصًا به، لا يفارقه إلا بعد إتقان ما يليه من الدروس، أو الانتقال إلى مستوى قراءة جديد. أما في الوقت الحاضر، فقد أصبحت الكتاتيب تعتمد على الكتب المطبوعة، مثل القاعدة البغدادية، وهي متوفرة بسهولة، وفي متناول الجميع، وبأسعار مناسبة. وغالبًا ما يرتاد هذه الكتاتيب تلاميذ المرحلة الابتدائية، بينما يقل إقبال طلاب المراحل التعليمية المتقدمة عليها. وتعدُّ هذه المدارس الثلاث، من أبرز المؤسسات التعليمية، التي أسهمت إسهامًا كبيرًا في نشر العلوم العربية والعلوم الإسلامية في تنزانيا؛ إذ امتدت فروعها إلى مختلف أنحاء البلاد،

وامتد أثرها إلى عدد كبير من مناطق تنزانيا. وقد اضطلع هؤلاء الخريجون بأدوار علمية ودعوية بارزة، فعملوا مدرسين في الكتاتيب والحلقات العلمية، وخطباء في المساجد، ودعاةً أسهموا في نشر اللغة العربية، وترسيخ القيم الإسلامية في المجتمع التنزاني.[٢٩]

اللغة العربية في المدارس الحكومية التنزانية:[٣٠] تُعدُّ اللغة العربية إحدى اللغات الأجنبية، التي تُدرَّس في النظام التعليمي في تنزانيا، ولا سيما في المدارس الإسلامية، وبعض المدارس الحكومية والخاصة. ويرتبط تعليم هذه اللغة بتاريخٍ طويلٍ، متصل بانتشار الإسلام في سواحل شرقي إفريقيا، بما في ذلك تنزانيا. فقد وصلت اللغة العربية إلى البلاد عبر التجار والعلماء العرب، الذين أقاموا علاقات تجارية ودينية مع المجتمعات الساحلية، مما أسهم في ترسيخ مكانتها وانتشارها. وفي مرحلتي التعليم الابتدائي والثانوي، تُدرَّس اللغة العربية، كمادة دراسية اختيارية في المدارس الحكومية،[٣١] كما توفر بعض المدارس الحكومية والمؤسسات التعليمية فرصًا لتعلمها، نظرًا لأهميتها الدينية والثقافية والدولية. وقد شهدت السنوات الأخيرة اهتمامًا متزايدًا بتعزيز مكانة اللغة العربية في النظام التعليمي التنزاني، بما في ذلك الدعوات إلى توسيع نطاق تدريسها في مؤسسات التعليم العالي. [٣٢]

إضافةً إلى ما سبق، فقد أسهمت حكومة تنزانيا إسهامًا بارزًا في تطوير اللغة العربية، ودعم تعليمها داخل البلاد، على الرغم من أن اللغة العربية لا تُعد لغةً رسمية. ومع ذلك، فقد اكتسبت مكانةً معتبرةً ضمن النظام التعليمي؛ لما لها من أهمية دينية وثقافية ودولية. فمنذ عام ٢٠٢١م، أعدّت الحكومة التنزانية دليل المعلم، وكتاب الطالب، لمواد اللغات الفرنسية والصينية والعربية، ووزعتهما مجانًا على المدارس الحكومية.[٣٣] كما أتاحت الحكومة فرصًا واسعة للطلاب التنزانيين، لمواصلة دراستهم خارج البلاد دون قيود. وفي السياق ذاته، يتوفر عدد كبير من خريجي الجامعات العربية، من دول مثل: السعودية، ومصر، والمغرب العربي، والسودان، [٣٤] وأخيًرا، منحت الحكومة التراخيص والاعتراف الرسمي، للمؤسسات التعليمية التي تُدرِّس اللغة العربية، الأمر الذي أسهم في توسيع انتشارها، ورفع مستوى الالتزام بالمعايير الوطنية، في تقديم تعليم عربي منظم وفعّال.[٣٥]

وخلاصة القول، فإن مساهمة حكومة تنزانيا في تطوير اللغة العربية، تتجلى في سياساتها التعليمية، وإشرافها على المناهج، وإعداد المعلمين، وتعزيز التعاون الدولي، وتوفير الفرص التعليمية التي تسهم في نشر اللغة العربية وتطويرها. ومع ذلك، فلا تزال هناك حاجة إلى مزيد من الاستثمار في إعداد المعلمين، وتوفير الكتب والوسائل التعليمية، وتشجيع البحث العلمي في مجال اللغة العربية؛ بما يسهم في تعزيز مكانتها ودورها في النظام التعليمي التنزاني.

وإلى جانب المدارس، يتوفر في تنزانيا عدد من الجامعات، التي تقدم برامج أكاديمية في اللغة العربية،

ومن أبرزها جامعة المسلمين في موروغورو، التي تأسست على يد مؤسسة التنمية الإسلامية (MDF) في ٢٣ أكتوبر عام ٢٠٠٤م، بموجب ميثاق أصدرته المؤسسة، بصفتها الجهة المالكة للجامعة، وبدأت الدراسة فيها خلال العام الأكاديمي ٢٠٠٥/٢٠٠٦م. وتضم الجامعة كلية للتربية، تُعنى بإعداد المعلمين، وقد تخرّج فيها عدد من الطلاب المتخصصين في اللغة العربية، الذين التحق كثير منهم بالعمل في المدارس الحكومية، مما أسهم في تعزيز تعليم اللغة العربية، وتوفير الكوادر المؤهلة لتدريسها.[٣٦] ومن الجدير بالذكر، أن الحكومة التنزانية لم تُوظِّف متخصصي اللغة العربية، كما لا توجد إحصائية رسمية تُبيِّن عدد خريجي اللغة العربية في تنزانيا. وتنشر الحكومة العدد الإجمالي للمعلمين، لكنها لا تقدم بيانات تفصيلية بحسب التخصصات الدراسية، مثل: اللغة الانجليزية والسواحلية. واعتبارًا من شهر أكتوبر عام ٢٠٢٤م، بلغ عدد معلمي المدارس الحكومية الابتدائية والثانوية في تنزانيا (البرّ الرئيسي) ٢٧٤,٥٤١ معلمًا.[٣٧]

ثالثًا- الإعلام ونشر اللغة العربية في تنزانيا

يُعدّ الإعلام السمعي والبصري في تنزانيا، ولا سيما الإذاعة والتلفزيون، من الوسائل المؤثرة في نشر العلوم الإسلامية واللغة العربية، وتعزيز حضورهما في المجتمع، لا سيما في ظل التعدد اللغوي والثقافي، الذي تتميز به البلاد. فقد أسهمت الإذاعات المحلية والقنوات التلفزيونية، مثل: راديو الإيمان في موروغورو، وراديو الإحسان في تنغا، وراديو المعارف في تنغا، وراديو القبلتين في إيرينغا، وتلفزيون المحاسن في موانزا، وتلفزيون الإفريقية في دار السلام، وتلفزيون كشك في تنزانيا، وغيرها، في نشر العلوم الإسلامية، وتعليم اللغة العربية، وتعزيز الوعي الديني بين أفراد المجتمع،[٣٨] وقد أسهمت جميعها في دعم تعليم العربية خارج الإطار المدرسي والجامعي، وذلك من خلال تقديم برامج دينية وثقافية وتعليمية، موجهة للجمهور المسلم. وتبرز أهمية الإذاعة في المجتمع التنزاني، في قدرتها على الوصول إلى المناطق الريفية والحضرية على حد سواء؛ حيث تقدم برامج باللغة العربية، أو برامج مزدوجة اللغة (العربية والسواحيلية)، مما يساعد المتلقين على اكتساب المفردات، وتحسين مهارات الاستماع. كما تسهم البرامج الدينية، مثل: تلاوة القرآن الكريم، والدروس الشرعية، في ترسيخ اللغة العربية، باعتبارها لغة دينية، مرتبطة بالعبادات والمعارف الإسلامية.

أما التلفزيون، فقد عزّز من حضور اللغة العربية، من خلال البرامج التعليمية، والحوارات الدينية، والبرامج الثقافية التي تعرض محتوى عربيًا أو مترجمًا. كما أن استخدام الوسائط المرئية، يساعد على ربط اللغة بالسياق العملي، مما يسهل الفهم، ويزيد من قدرة المتعلمين على استيعاب التراكيب اللغوية.

وبذلك، فإن الإذاعة والتلفزيون في تنزانيا، لا يقتصر دورهما على الترفيه أو نقل الأخبار، بل يمتد إلى الإسهام في تعليم العلوم الإسلامية واللغة العربية ونشرها، وتعزيز ارتباطها بالهوية الدينية والثقافية للمجتمع المسلم.[٣٩]

رابعًا- التحديات التي تواجه اللغة العربية في تنزانيا

هناك عدد من التحديات التي تواجه اللغة العربية في تنزانيا، ومن أبرزها:

أ- هيمنة اللغة الإنجليزية والسواحيلية: تواجه اللغة العربية في تنزانيا تحديات متعددة، ويأتي في مقدمتها هيمنة اللغتين: السواحيلية والإنجليزية على مختلف مجالات الحياة العامة والتعليم والإدارة. وتُعد السواحيلية اللغة الوطنية والرسمية الأكثر انتشارًا، إذ تُستخدم في المؤسسات الحكومية، ووسائل الإعلام، والتعليم الأساسي، والتواصل اليومي بين أفراد المجتمع، مما يجعلها اللغة الأكثر تأثيرًا في تشكيل الهوية اللغوية والثقافية للمواطنين.[٤٠] أما اللغة الإنجليزية، فهي تحتل مكانة بارزة في التعليم العالي، والأعمال، والعلاقات الدولية، والمحاكم، الأمر الذي يعزز الإقبال عليها، باعتبارها لغة للترقي الأكاديمي والمهني.[٤١]

وقد انعكس هذا الواقع على مكانة اللغة العربية، حيث أصبح حضورها محصورًا في نطاق التعليم الديني، وبعض المدارس الإسلامية، والمعاهد الشرعية، بينما تراجع استخدامها في المجالات الأكاديمية والعلمية والمهنية الأخرى. كما أن كثيرًا من الأسر المسلمة، رغم اعتزازها باللغة العربية، بوصفها لغة القرآن الكريم، أصبحت تعطي الأولوية لتعليم أبنائها السواحيلية والإنجليزية، لما توفرانه من فرص تعليمية ووظيفية أفضل، وهو ما أدى إلى انخفاض مستوى الإقبال على تعلم اللغة العربية، مقارنة بما كان عليه في العقود السابقة.

ويؤثر هذا الوضع كذلك في المؤسسات التعليمية، التي تُعنى بتدريس اللغة العربية؛ إذ تواجه منافسة قوية من المدارس التي تعتمد الإنجليزية أو السواحيلية لغةً للتدريس، مما يقلل من أعداد الملتحقين ببرامج اللغة العربية، ويؤثر في استمرارية بعض هذه البرامج. كما أن محدودية استخدام اللغة العربية خارج البيئة الدينية، تجعل المتعلمين يفتقرون إلى فرص الممارسة اليومية، الأمر الذي ينعكس سلبًا على اكتساب المهارات اللغوية، وخاصة مهارات التحدث والكتابة. ومما يجدر الإشارة إليه، أن معظم المدارس الإسلامية، تستخدم اللغة السواحيلية لغةً للتعليم، في تدريس المواد العربية والإسلامية والشرعية.[٤٢]

ومن التحديات المرتبطة بهذه الهيمنة أيضًا، ضعف حضور اللغة العربية في وسائل الإعلام، والمنصات الرقمية المحلية؛ حيث يندر وجود قنوات تلفزيونية، أو إذاعية، أو منصات إلكترونية، تقدم محتوى عربيًا، ينافس المحتوى المتوافر بالسواحيلية والإنجليزية. ويؤدي ذلك إلى تقليل تعرض الأجيال الشابة للغة العربية، ويحد

من فرص استخدامها في الحياة العامة.[٤٣] وعلى الرغم من هذه التحديات، فلا تزال اللغة العربية تحتفظ بمكانة دينية وثقافية مهمة في المجتمع التنزاني، وخاصة في المناطق الساحلية، وذات الأغلبية المسلمة، مثل: زنجبار، وبعض المناطق الساحلية.

ب- ضعف الدعم الحكومي: يتجلى هذا الضعف في تأخر الحكومة التنزانية في إدراج اللغة العربية، ضمن المواد الدراسية في المدارس الحكومية، في حين تعتمد غالبية هذه المدارس اللغتين: السواحيلية والإنجليزية، بوصفهما لغتي التعليم الأساسيتين. كما أن توظيف معلمي اللغة العربية وتأهيلهم، لا يزال مفقودًا، الأمر الذي يؤدي إلى نقص الكوادر المؤهلة، ويؤثر في جودة العملية التعليمية. ويزداد هذا التحدي في ظل غياب برامج تدريبية مستمرة، تواكب التطورات الحديثة في أساليب تعليم اللغات.[٤٤]

وعلى الرغم من أن الحكومة التنزانية أعدّت خلال الأعوام ٢٠٢١-٢٠٢٣م دليل المعلم، وكتاب الطالب، للغات الثلاث: العربية، والفرنسية، والصينية، ووزعتهما مجانًا على المدارس الحكومية، فإن الحاجة لا تزال قائمة إلى إنشاء مختبرات لغوية، ومكتبات متخصصة، وتوفير وسائل تعليمية حديثة، تسهم في تطوير تعليم اللغة العربية.[٤٥]

ونتيجة لذلك، تعتمد كثير من المدارس والمعاهد الإسلامية على جهودها الذاتية، أو على دعم المؤسسات الخيرية، والهيئات التعليمية القادمة من الدول العربية والإسلامية. غير أن هذا الدعم قد يختلف من حيث الاستمرارية والحجم، مما يؤثر في استقرار البرامج التعليمية واستدامة تطويرها.

كما أن محدودية الاعتراف الرسمي باللغة العربية، في بعض المجالات المهنية والإدارية، تقلل من الحوافز التي تدفع الطلاب إلى دراستها؛ إذ لا يجد كثير من الخريجين فرصًا وظيفية، تتناسب مع تخصصهم في اللغة العربية، مقارنةً بخريجي التخصصات الأخرى. ويؤدي ذلك إلى انخفاض الإقبال على دراسة اللغة العربية، وخاصة في ظل التوجه المتزايد نحو اللغات، التي توفر فرصًا أكبر في سوق العمل.[٤٦]

وعلاوة على ذلك، ينعكس ضعف الدعم الحكومي على محدودية الأنشطة الثقافية والأكاديمية، التي تُعنى باللغة العربية، مثل: المؤتمرات، والمسابقات اللغوية، وبرامج التبادل العلمي، والمشروعات البحثية، وهي أنشطة تسهم عادةً في تنمية المهارات اللغوية، وتعزيز مكانة اللغة في المجتمع.[٤٧]

وللتغلب على هذا التحدي، تبرز الحاجة إلى تبني سياسات حكومية أكثر دعمًا للغة العربية، من خلال توسيع نطاق تدريسها في المؤسسات التعليمية، وزيادة الاستثمار في إعداد المعلمين، وتطوير المناهج، وتوفير الموارد التعليمية الحديثة، مع تعزيز الشراكات بين الحكومة، والمؤسسات التعليمية المحلية، والجامعات العربية. ومن شأن هذه الإجراءات، أن تسهم في الحفاظ على اللغة العربية، وتعزيز دورها العلمي والثقافي، بما يتوافق مع التنوع اللغوي والثقافي الذي تتميز به تنزانيا.

ج- قلة الموارد التعليمية والتقنية: وتتمثل هذه المشكلة في محدودية الكتب الدراسية المحدثة، واعتماد بعض المدارس والمعاهد على مناهج قديمة، لا تراعي التطورات المعاصرة في تعليم اللغات، ولا تستجيب لاحتياجات المتعلمين في البيئة التنزانية. كما تفتقر العديد من المؤسسات إلى القواميس الحديثة، والقصص التعليمية، والمراجع اللغوية، والمواد السمعية والبصرية، التي تساعد الطلاب على تنمية مهارات الاستماع والمحادثة والقراءة والكتابة بصورة متوازنة.[٤٨]

ومن الجوانب المهمة لهذا التحدي، ضعف توظيف التقنيات الحديثة في تعليم اللغة العربية؛ فلا تتوفر في المدارس معامل اللغات، وأجهزة الحاسوب، والسبورات الذكية، وشبكات الإنترنت المستقرة، مما يقلّل من فرص استخدام التطبيقات التعليمية والمنصات الرقمية، التي أصبحت عنصرًا أساسيّا في تعليم اللغات الأجنبية. كما أن محدودية المحتوى الرقمي العربي الموجه للمتعلمين في تنزانيا، تجعل الاستفادة من التعليم الإلكتروني أقل مما ينبغي.[٤٩]

ويؤدي هذا النقص في الموارد، إلى اعتماد المعلمين على أساليب تقليدية، تركز على الحفظ والتلقين، مع ضعف الاهتمام بالتدريب العملي على مهارات التواصل اللغوي. كما يجد الطلاب صعوبة في الوصول إلى المصادر الإلكترونية، والمكتبات الرقمية، التي تمكنهم من تنمية قدراتهم بصورة مستقلة، الأمر الذي ينعكس سلبًا على مستوى إتقانهم للغة العربية.

وتزداد حدة هذه المشكلة في المدارس الواقعة في المناطق الريفية والنائية؛ حيث تعاني من ضعف البنية التحتية التعليمية، وقلة الإمكانات المالية، وغياب التجهيزات التقنية، مقارنةً بالمؤسسات الموجودة في المدن الكبرى. ويؤدي ذلك إلى تفاوت واضح في مستوى تعليم اللغة العربية بين مختلف مناطق البلاد.

د- محدودية فرص العمل المرتبطة بالعربية: تُعد محدودية فرص العمل المرتبطة باللغة العربية، من أبرز التحديات التي تواجه انتشارها، واستمرار الإقبال على تعلمها في تنزانيا؛ ففي ظل التغيرات الاقتصادية، ومتطلبات سوق العمل، يتجه معظم الطلاب إلى دراسة اللغات، التي توفر لهم فرصًا أكبر للتوظيف، وفي مقدمتها اللغة الإنجليزية، التي تُستخدم في التعليم العالي، والقطاع الخاص، والتجارة الدولية، إضافة إلى اللغة السواحيلية، التي تُعد اللغة الوطنية والرسمية، الأكثر استخدامًا في المؤسسات الحكومية، ومختلف مجالات الحياة العامة. وفي المقابل، تظل الفرص الوظيفية المتاحة لخريجي اللغة العربية محدودة، وغالبًا ما تقتصر على مجالات التعليم الديني، والإمامة، والدعوة، وبعض المؤسسات الإسلامية، وهو ما يقلل من جاذبية التخصص في اللغة العربية لدى كثير من الشباب.[٥٠]

كما أن المؤسسات الحكومية والخاصة، تشترط إتقان اللغة الانجليزية في التوظيف، فتؤثر سلبًا في مكانة اللغة العربية؛ إذ لا يجد كثير من الخريجين مسارات مهنية متنوعة، تمكنهم من الاستفادة من مؤهلاتهم

اللغوية. [٥١]ويؤدي ذلك إلى عزوف عدد من الطلاب عن الالتحاق ببرامج اللغة العربية، واتجاههم نحو تخصصات أخرى، يرون أنها أكثر قدرة على تحقيق الاستقرار الوظيفي، والدخل المناسب. ويترتب على ذلك انخفاض أعداد الدارسين للغة العربية في بعض المدارس والمعاهد، مما ينعكس على استمرارية البرامج التعليمية وتطورها.

هـ- الفرص المتاحة لتعزيز اللغة العربية في تنزانيا

في ظل التحولات الإقليمية والدولية المتسارعة، تبرز فرص واعدة لتعزيز مكانة اللغة العربية في تنزانيا، مستفيدة من الروابط التاريخية والثقافية، التي تجمع البلاد بالعالم العربي والإسلامي، إضافة إلى التوسع في مجالات التعاون الاقتصادي والتعليمي والثقافي. ويمكن تناول أبرز هذه الفرص، من خلال ثلاثة محاور رئيسة، وهي: تنامي العلاقات الاقتصادية مع الدول العربية، والمنح الدراسية والتبادل الأكاديمي، ودور المؤسسات العربية والإسلامية، وهذا تفصيل في هذه المحاور:

١- تنامي العلاقات الاقتصادية مع الدول العربية: تشهد العلاقات الاقتصادية بين تنزانيا والعديد من الدول العربية نموًا ملحوظًا، خلال السنوات الأخيرة، وخاصة مع دول الخليج العربي، مثل: المملكة العربية السعودية، والإمارات العربية المتحدة، وقطر، وسلطنة عمان، إلى جانب مصر. وقد انعكس هذا التعاون في زيادة حجم الاستثمارات العربية في قطاعات الموانئ، والطاقة، والزراعة، والسياحة، والتجارة، ممّا أدى إلى تنامي الحاجة إلى كوادر، تمتلك مهارات التواصل باللغة العربية.

ويقول الأستاذ الداعية حسين عمر: إن تنامي العلاقات الاقتصادية بين تنزانيا والدول العربية، سيعزز تعليم اللغة العربية في المؤسسات التعليمية التنزانية؛ إذ أصبحت العربية تمثل قيمة مهنية واقتصادية، ولم تعد مجرد لغة دينية أو ثقافية؛ فإتقان اللغة العربية، يفتح أمام الشباب التنزاني فرصًا للعمل في الشركات العربية، والمؤسسات الاستثمارية، وقطاع السياحة، والترجمة، والخدمات اللوجستية، ولا سيما في المناطق الساحلية، التي تربطها بالعالم العربي علاقاتٌ تجاريةٌ تاريخية.[٥٢]

كما يمكن للحكومات التنزانية والعربية، توظيف هذه العلاقات الاقتصادية في دعم برامج تعليم العربية، من خلال إنشاء مراكز تدريب لغوي، ومشاركة وسائل الإعلام المرئية والمسموعة واستغلالها، وتمويل برامج إعداد المترجمين، وتطوير المناهج التي تربط تعليم اللغة باحتياجات سوق العمل، مما يسهم في زيادة الإقبال على تعلمها وتحسين مخرجاتها.

٢- المنح الدراسية والتبادل الأكاديمي: تمثل المنح الدراسية التي تقدمها الجامعات العربية والإسلامية، أحد أهم العوامل الداعمة لنشر اللغة العربية في تنزانيا؛ إذ توفر مؤسسات تعليمية مرموقة في المملكة العربية السعودية، ومصر، والسودان، والمغرب، وقطر، وغيرها، منحًا دراسية للطلاب التنزانيين، في

مجالات: اللغة العربية، والدراسات الإسلامية، والعلوم الإنسانية، بل وحتى في التخصصات العلمية، التي تتطلب دراسة اللغة العربية خلال السنوات التمهيدية.[٥٣]

وتسهم هذه المنح في إعداد كوادر أكاديمية مؤهلة، تعود إلى تنزانيا للعمل في الجامعات والمدارس والمعاهد، مما يعزز جودة تعليم العربية، ويرفع مستوى البحث العلمي فيها. كما أن الخريجين يصبحون جسورًا للتواصل الثقافي والحضاري، بين تنزانيا والعالم العربي، وينقلون الخبرات الأكاديمية التي اكتسبوها إلى مؤسساتهم التعليمية.

إلى جانب ذلك، يمثل التبادل الأكاديمي بين الجامعات التنزانية والعربية، فرصة كبيرة لتطوير برامج تعليم اللغة العربية، من خلال تبادل أعضاء هيئة التدريس، وتنظيم المؤتمرات العلمية، والندوات المشتركة، وإجراء البحوث التعاونية، وتطوير المناهج الدراسية وفق المعايير الحديثة في تعليم اللغات. كما يسهم استخدام التقنيات الرقمية والتعليم الإلكتروني في توسيع نطاق هذا التعاون، وإتاحة الفرصة للطلاب التنزانيين للاستفادة من الدورات التعليمية والمحاضرات، التي تقدمها الجامعات العربية عن بُعد.

٣- دور المؤسسات العربية والإسلامية: تؤدي المؤسسات العربية والإسلامية دورًا محوريًا في دعم اللغة العربية في تنزانيا منذ عقود، وذلك من خلال إنشاء المدارس والمعاهد، وتوفير الكتب والمناهج، وتمويل برامج تدريب المعلمين، ورعاية الأنشطة الثقافية والعلمية. وقد أسهمت هذه المؤسسات في الحفاظ على حضور اللغة العربية، ولا سيما في المناطق ذات الأغلبية المسلمة. وتتعدد الجهات التي تقدم هذا الدعم، مثل: منظمة أنصار، وذو النورين، والحكمة، وجماعة الأنصار، ودار العلوم، ودار الحديث، والأمل الأخضر في تنزانيا. وتضطلع هذه المؤسسات بتخريج أبناء المسلمين والمسلمات، الذين يسهمون بعد تخرجهم، في تدريس اللغة العربية والعلوم الإسلامية.[٥٤]

وإضافةً إلى ما سبق، يقول الداعية حسين عمر: إن المؤسسات العربية والإسلامية العاملة في مجال نشر اللغة العربية في تنزانيا، تواجه مجموعةً من التحديات، التي تؤثر في قدرتها على توسيع نطاق تعليم اللغة العربية، وتحقيق أهدافها التعليمية والثقافية. ومن أبرز هذه التحديات: محدودية الموارد المالية، والمنافسة المتزايدة من اللغات الأجنبية، فضلًا عن ضعف التنسيق بين المؤسسات العربية والإسلامية العاملة في تنزانيا، مما يؤدي إلى تكرار الجهود، وغياب إستراتيجية موحدة لتطوير تعليم اللغة العربية.[٥٥]

وفي ضوء هذه الفرص، فإن تعزيز اللغة العربية في تنزانيا، يتطلب شراكة متكاملة بين الحكومة التنزانية، والمؤسسات التعليمية، والدول العربية، والمنظمات الإسلامية، والقطاع الخاص. ومن شأن استثمار هذه الفرص بصورة إستراتيجية، أن يسهم في ترسيخ مكانة اللغة العربية، كلغة للتواصل العلمي والثقافي والاقتصادي، وأن يعزز دورها في دعم التنمية البشرية، وتقوية العلاقات الحضارية بين تنزانيا والعالم العربي والإسلامي.

خامسًا- السيناريوهات المستقبلية للغة العربية في تنزانيا

يرتبط مستقبل اللغة العربية في تنزانيا بجملة من العوامل السياسية، والاقتصادية، والتعليمية، والثقافية، فضلًا عن مستوى الاهتمام، الذي توليه المؤسسات الحكومية والأهلية لتطوير تعليمها ونشرها. وانطلاقًا من الواقع الحالي، يمكن استشراف سيناريوهات رئيسة لمستقبل اللغة العربية في تنزانيا، وتتمثل في: السيناريو المتفائل، والسيناريو المتشائم.

السيناريو المتفائل: يفترض هذا السيناريو، استمرار تنامي العلاقات بين تنزانيا والدول العربية في المجالات الاقتصادية، والاستثمارية، والتعليمية، مع بقاء الدعم الذي تقدمه المؤسسات العربية والإسلامية لتعليم اللغة العربية، وإن كان بمعدلات متفاوتة. وفي ظل ذلك، تشهد برامج تعليم العربية تطورًا تدريجيًّا في المدارس والجامعات، من خلال تحديث بعض المناهج، وتأهيل المعلمين، والاستفادة من التقنيات الرقمية والمنصات الإلكترونية في العملية التعليمية، إلى جانب تعزيز التعاون الأكاديمي والتبادل العلمي بين الجامعات التنزانية والعربية. ويسهم هذا التعاون في إعداد كوادر مؤهلة، قادرة على الارتقاء بتعليم اللغة العربية والبحث العلمي فيها. غير أن وتيرة هذا التطور، قد تظل محدودة، نتيجة استمرار بعض التحديات، مثل: عدم توظيف الحكومة المعلمين، وضعف التمويل، وقلة الموارد التعليمية الحديثة. ومع ذلك، تحافظ اللغة العربية على حضورها في المدارس الإسلامية والجامعات والمعاهد، وتواصل أداء دورها الديني والثقافي، مع تحقيق تقدم تدريجي يعزز مكانتها، بوصفها لغةً للعلم والثقافة، والتواصل الاقتصادي، إلى جانب مكانتها الدينية.

السيناريو المتشائم: وفي المقابل، يفترض السيناريو المتشائم تراجع الاهتمام بتعليم اللغة العربية، نتيجة انخفاض الدعم المالي، أو فرص العمل، أو زيادة هيمنة اللغات الأجنبية وخاصة الإنجليزية، في مجالات التعليم وسوق العمل. وقد يؤدي ذلك إلى تقلص عدد المؤسسات التي تُدرّس العربية، وانخفاض أعداد الدارسين، وتراجع جودة البرامج التعليمية، بسبب نقص الكفاءات والإمكانات. كما قد تقتصر دراسة العربية على المؤسسات الدينية، مما يحدّ من انتشارها في المجالات الأكاديمية والمهنية.

وعلى الرغم من اختلاف هذه السيناريوهات، فإن تحقيق السيناريو المتفائل يظل ممكنًا، إذا توفرت رؤية وطنية واضحة، لتطوير تعليم اللغة العربية، تقوم على تعزيز الشراكات مع المؤسسات العربية والدولية، والاستثمار في إعداد المعلمين، وتطوير المناهج، وتوسيع استخدام التقنيات الحديثة في التعليم، وربط تعلم العربية باحتياجات التنمية وسوق العمل. ومن شأن هذه الجهود أن تعزز مكانة اللغة العربية في تنزانيا، وتضمن لها حضورًا أكثر فاعلية في المستقبل، بما ينسجم مع عمق العلاقات التاريخية والثقافية، التي تربط تنزانيا بالعالم العربي والإسلامي.

خاتمة

تناولت هذه الدراسة مستقبل اللغة العربية في تنزانيا، في ضوء العلاقات العربية الإفريقية، وسعت إلى إبراز واقع اللغة العربية، والعوامل المؤثرة في انتشارها، ودور العلاقات التاريخية والثقافية والدينية والسياسية والاقتصادية، بين الدول العربية وتنزانيا، في تعزيز مكانتها. وقد تبين أن اللغة العربية تمتلك رصيدًا تاريخيّا وثقافيّا عريقًا في المجتمع التنزاني، إلا أن مستقبلها يرتبط بمدى تفعيل التعاون العربي الإفريقي، في مجالات التعليم والثقافة والإعلام والتنمية.

وتوصلت الدراسة إلى النتائج الآتية:

- تتمتع اللغة العربية بجذور تاريخية راسخة في تنزانيا، ارتبطت بانتشار الإسلام، والتواصل التجاري والثقافي بين الساحل الشرقي لإفريقيا والعالم العربي.
- تشكل العلاقات العربية الإفريقية ركيزة أساسية لدعم تعليم اللغة العربية، وتوسيع مجالات استخدامها في المؤسسات التعليمية والثقافية.
- ما تزال اللغة العربية تواجه تحديات تتمثل في محدودية التمويل، وفرص العمل في الحكومة، وضعف المناهج التعليمية، ومحدودية فرص استخدامها في سوق العمل، مقارنة باللغات الأخرى.
- يسهم التعاون بين الجامعات العربية والتنـزانية، في رفع مستوى تعليم اللغة العربية والبحث العلمي المتخصص فيها.
- يمكن للاستثمارات العربية، والبرامج الثقافية، والمنح الدراسية، والتقنيات الرقمية، أن تؤدي دورًا مهمّا في تعزيز انتشار اللغة العربية بين الأجيال الجديدة.
- إن مستقبل اللغة العربية في تنزانيا يبدو واعدًا، إذا ارتبط بخطط إستراتيجية مستدامة، تستثمر العلاقات العربية الإفريقية في خدمة التعليم والثقافة والتنمية.

التوصيات

في ضوء النتائج السابقة، توصي الدراسة بما يأتي:

- تعزيز التعاون بين المؤسسات التعليمية العربية والتنـزانية، لتطوير برامج تعليم اللغة العربية، وإعداد المعلمين.
- زيادة المنح الدراسية المقدمة للطلاب التنزانيين في الجامعات العربية، وخاصة في تخصصات اللغة العربية والدراسات الإسلامية.
- تطوير المناهج التعليمية بما يتناسب مع احتياجات المجتمع التنزاني ومتطلبات العصر، مع توظيف

الوسائل الرقمية الحديثة في تعليم اللغة العربية.

- دعم إنشاء مراكز ثقافية عربية في تنزانيا، لتنظيم الأنشطة العلمية والثقافية التي تعزز حضور اللغة العربية.
- تشجيع البحث العلمي المشترك بين الباحثين العرب والأفارقة، في مجالات اللغة العربية، والترجمة، والدراسات الإفريقية.
- توسيع حضور اللغة العربية في وسائل الإعلام والمنصات الرقمية، وإنتاج محتوى تعليمي وثقافي يجذب الشباب.
- تشجيع المؤسسات الاقتصادية العربية العاملة في إفريقيا، على توفير فرص عمل، تتطلب إتقان اللغة العربية، بما يعزز قيمتها العملية لدى المتعلمين.
- وضع إستراتيجية مشتركة بين الدول العربية وتنزانيا، في إطار الشراكة العربية الإفريقية، تهدف إلى النهوض باللغة العربية، باعتبارها جسرًا للتواصل الحضاري، والتعاون العلمي والثقافي.

وفي الختام، تؤكد الدراسة على أن مستقبل اللغة العربية في تنزانيا، لا يعتمد فقط على الإرث التاريخي والديني، بل يرتبط بقدرة الشركاء العرب والأفارقة على بناء تعاون مؤسسي مستدام، يجعل من اللغة العربية أداة للتنمية، والحوار الحضاري، وتعزيز العلاقات العربية الإفريقية، بما يخدم المصالح المشتركة، ويُرسِّخ قيم التفاهم والتعايش بين الشعوب.

الهوامش والإحالات

(١) يونس عبدلي موسى، «وشائج لغوية بين السواحلية والعربية»، مجلة: جامعة السميط، العدد ١٥، المجلد ١، ٢٠٢٤م، ٧: ١١.

(٢) عمر السيد عبد الفتاح، «واقع اللغة العربية في إفريقيا»، في: مؤتمر اللغة العربية والعولمة وجهًا لوجه، (إندونيسيا: جامعة مالانج الحكومية، ٢٠٠٨م)، ٧– ٢٢.

(3) "Uncovering the history of East Africa's Swahili Coast," *The Aga Khan University*, February 1, 2021, https://tinyurl.com/2pbchvj2

(4) H. C. Mwaliwa, "Modern Swahili: an integration of Arabic culture into Swahili literature," *Tydskrif Vir Letterkunde*, 55: 2, 2018, https://tinyurl.com/2u4erwvj

(5) Mwenda Mukuthuria, "Islam and development of Kiswahili," *Journal of Pan African Studies*, 40, 2009, https://tinyurl.com/y7kr85en

(6) "Tanzania," Embassy of the United Republic of Tanzania, https://tinyurl.com/39thkcaw

(٧) كانت زنجبار تحت حكم الفرس والبرتغاليين والعرب القادمين من عُمان، ثم حصلت لاحقا على الاستقلال. والمنطقة الحالية المعروفة بزنجبار، ليست هي المنطقة الأصلية في البداية؛ فقد كانت المنطقة الأولى تحت حكم سلطان عُمان، وتشمل كامل الساحل، بالإضافة إلى جزء من تنجانيقا. ولكن بموجب اتفاق بين ألمانيا وبريطانيا وسلطان زنجبار، تم دفع مائتي ألف جنيه إسترليني للسلطان للتنازل عن تلك المنطقة، التي تُعرف اليوم بساحل تنزانيا البرّية، بينما بقي له ساحل كينيا. وفي ٤ سبتمبر عام ١٩٦٤م، تم توقيع اتفاق بين جومو كينياتا، أول رئيس لوزراء كينيا، ومحمد شامتي، رئيس وزراء زنجبار، حيث قدم البريطانيون أموالًا، لكي تبقى تلك المنطقة ضمن كينيا. وبعد الاستقلال، اتحدت تنجانيقا وزنجبار في عام ١٩٦٤م، لتشكيل دولة واحدة.

(8) The United Republic of Tanzania, RECSA, https://www.recsasec.org/republic-of-tanzania

(9) The United Republic of Tanzania, National Bureau of Statistics (NBS), and Office of the Chief Government Statistician (OCGS), *The 2022 Population and Housing Census: Administrative Units Population Distribution Report, Tanzania* (Dodoma: National Bureau of Statistics and Office of the Chief Government Statistician, 2022), 1.

(10) Zanzibar Profile, *BBC News*, May 2, 2023, https://tinyurl.com/bdmm54xv

(11) The Association of Religion Data Archives (ARDA), "Tanzania: National / Regional Profiles," World Religion, based on the World Religion Database 2025, https://tinyurl.com/3z6ph3fa

(١٢) في عهد عبد الملك بن مروان وخلفائه، استقبلت شرقي إفريقيا أعدادًا كبيرة من المهاجرين الفارين من الاضطهاد. وقد أدى ظلم الحجاج بن يوسف الثقفي إلى هجرة عدد من المسلمين، واستقرارهم على ساحل شرق إفريقيا. ومن بين هذه الهجرات هجرة بني الحارث، والزايد، والفرس (البارسيين). وقد أسسوا مدنًا على طول الساحل مثل: مقديشو، ومالينديِ، وباتي، ولامو، ومومباسا، وكيلوا، وبمبا. وبحلول القرن التاسع الهجري (الخامس عشر الميلادي)، أصبحت معظم هذه المدن دولًا مستقلة ومزدهرة، مرتبطة جميعها بروابط الحضارة الإسلامية وعقيدتها. وفي منتصف القرن الثالث عشر الهجري، عمّ السلام والاستقرار معظم الأجزاء الشرقية من القارة. واستقرت جماعات متحضرة على سواحل الصومال، وكينيا، وتنزانيا، حيث انتقلت أنماط البناء من الطين إلى الأحجار. وكانت معظم التجارة الهندية تمر عبر الأراضي الإسلامية. وخلال هذه الفترة، أصبح التأثير الديني واضحًا، وتجلّى ذلك في بناء المساجد والمقابر الإسلامية على طول الساحل. وبدأت اللغة العربية والثقافة الإسلامية بالانتشار بين المسلمين. وقد دخل الإسلام إلى تنزانيا عبر التجار العرب المسلمين. وكان ذلك من أهم عوامل انتشاره مظاهر العبادة، التي كانت تؤثر في بقية أفراد الأسرة؛ فتدفعهم إلى اعتناق الإسلام. كما أن الحياة الاجتماعية لم تتغير كثيرًا بعد اعتناق الإسلام. كما شهدت المنطقة هجرة قبائل عربية مثل الشيرازيين إلى ساحل شرق إفريقيا سنة ٣٦٤هـ واستقرارهم في كيلوا. وقد امتد نفوذ الشيرازيين جنوبًا حتى سوفالا، وشمالًا حتى مومباسا.

(١٣) أحمد سليمان موايي الأوغندي، «الشعر العربي في شرق إفريقيا: كينيا وتنزانيا في العصر الحديث: دراسة تحليلية نقدية»، (رسالة دكتوراه، الجامعة الإسلامية العالمية بإسلام آباد، كلية اللغة العربية، إسلام آباد، باكستان، ٢٠١١م)، ١٩: ٢٠.

(١٤) منصب محسن عبد الرحمن، «بين كينيا والحجاز واليمن: تاريخ علماء المذهب الشافعي في شرقي إفريقيا»، مجلة: متابعات إفريقية، (الرياض: مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، ٢٠٢٦م)، العدد: ٤٦، ١٢: ١٣.

(15) Abdulaziz Y. Lodhi, "Oriental Influences in Swahili a Study in Language and Culture Contacts," *Working Papers in Linguistics*, No. 22, (Trondheim, Norway: Department of Linguistics, Trondheim University, 1994), 60: 74.

(16) Abdullah Saleh Farsy, *Baadhi ya Wanavyuoni wa Mashariki ya Afrika*, (Zanzibar: Book Room, 1972), 9:11.

(17) Sarali Gintsburg, "Arabic Language in Zanzibar: Past, Present, and Future." *Journal of World Languages*, 5:2, 2018, 81: 100.

(١٨) تأسست مدينة «دار السلام» على يد السلطان عبد المجيد، الذي يُعد من أوائل رجال البلاط العُماني، الذين وصلوا إلى المنطقة في مرحلة مبكرة. وقد تطور الوجود الإسلامي لاحقًا إلى حكم عربي بقيادة العُمانيين، حيث امتد نفوذ سلطنة عُمان ليشمل سواحل شرقي إفريقيا، بما فيها زنجبار، منذ ما يقارب ألف عام. ولم ينقطع النفوذ العُماني عن هذه المناطق إلا لفترات محدودة، نتيجة الاستعمار البرتغالي، الذي بدأ بوصول المستكشف فاسكو دي غاما إلى المنطقة سنة ١٤٩٩م، ثم تبعه الاستيلاء البرتغالي سنة ١٥٠٥م. وقد استمر وجودهم نحو مئتي عام، إلى أن تمكن الإمام سيف بن سلطان من قيادة حملة لطرد البرتغاليين من سواحل شرقي إفريقيا، وتابع ابنه سعيد هذا المسار، فاستولى على ممباسا سنة ١٦٩٨م، منهيًا الوجود البرتغالي في المنطقة إلى حد كبير. وبذلك خضع حكام الساحل الشرقي الإفريقي للنفوذ العُماني اسميًا أو فعليًا. ومع انتقال الحكم في عُمان من اليعاربة إلى أسرة البوسعيد عام ١٧٤٩م، واصل السلطان أحمد ابن سعيد، ثم من بعده خلفاؤه، جهود توحيد مناطق الساحل الإفريقي التابعة للنفوذ العُماني. وفي عهد السلطان سعيد بن سلطان، أصبحت عُمان قوة إقليمية بارزة، وتمتعت بأسطول بحري كبير، وصل إلى موانئ بعيدة مثل أمريكا، حيث أُرسلت السفينة "سلطانة" إلى نيويورك عام ١٨٤٠م لأغراض تجارية، وتوفير الأسلحة. كما زار السلطان زنجبار عام ١٨٢٨م، ثم جعلها لاحقًا عاصمة للجزء الإفريقي من سلطنة عُمان، إلى جانب مسقط. وقد شهدت زنجبار ازدهارًا كبيرًا في عهده، وأصبحت مركزًا تجاريًا مهمًا في شرقي إفريقيا، تنطلق منها وإليها البضائع من مختلف مناطق العالم. ويُعد السلطان سعيد أول من أدخل زراعة القرنفل إلى زنجبار، بعد جلبه من جزر موريشيوس، مما جعلها لاحقًا مركزًا عالميًا للتجارة، واستقرت فيها قنصليات عدة دول كبرى، مثل: الولايات المتحدة، وبريطانيا، وفرنسا.

(19) John Milner Gray, *History of Zanzibar from the Middle Ages to 1856*, (London: Oxford University Press, 1962), 145–172.

(٢٠) ملوك سلطنة عمان في زنجبار، هم سلاطين من أسرة البوسعيد العمانية، وقد بدأت هذه الحقبة بنقل السلطان سعيد بن سلطان عاصمته من مسقط إلى زنجبار عام ١٨٤٠م، وانتهت بخلع السلطان الأخير جمشيد بن عبد الله في ثورة زنجبار عام ١٩٦٤م،

السلطان خليفة بن سعيد (١٨٨٨ – ١٨٩٠م). (د) السلطان علي بن سعيد (١٨٩٠ – ١٨٩٣م). (هـــــ) السلطان حمد بن ثويني (١٨٩٣ – ١٨٩٦م). (و) السلطان خالد بن برغش: (١٨٩٦م)، وخاض أقصر حرب في التاريخ ضد البريطانيين، وهي (حرب الإنجليز وزنجبار). (ز) السلطان حمود بن محمد (١٨٩٦ – ١٩٠٢م)، وفي عهده تم إلغاء العبودية رسميًا. (ح) السلطان علي بن حمود (١٩٠٢ – ١٩١١م). (ط) السلطان خليفة بن حارب (١٩١١ – ١٩٦٠م)، وهو أطول السلاطين حكماً. (ي) السلطان عبد الله بن خليفة (١٩٦٠ – ١٩٦٣م). (ك) السلطان جمشيد بن عبد الله (١٩٦٣ – ١٩٦٤م)، وهو آخر سلاطين زنجبار.

(٢١) وليد بدران، « زنجبار: قصة آخر سلطنة «عربية في إفريقيا»، بي بي سي، (١٩، ديسمبر، ٢٠٢٤م)،

https://tinyurl.com/3nya34m7

(٢٢) بلال جمعة رمضان، «واقع التعلم الإسلامي في شرق إفريقيا: تنزانيا نموذجًا»، في: مؤتمر التعليم الإسلامي الأول في كينيا، (كينيا: جامعة الأمة، ٢٠١٩م)، ٩٤.

(٢٣) عمر سالم شمتي، «مشكلة تعلم مهارة الكتابة للغة العربية في المدارس الثانوية العامة في زنجبار»، (رسالة دكتوراه، جامعة إفريقيا العالمية، الخرطوم، ٢٠١٦م)، ٤١.

(24) United Republic of Tanzania, *The Constitution of the United Republic of Tanzania*, 1977, Revised ed. (Dar es Salaam: Government Printer, 2005), 43.

(٢٥) عمر سالم شمتي، مرجع سبق ذكره، ١٤٠.

(٢٦) تأسست هذه المدرسة قبل استقلال تنزانيا، ويُعدّ الشيخ يحيى عبد الله القادري مؤسسها الأول. وبعد وفاته، تولى إدارتها ابنه الشيخ يحيى، المعروف بالشيخ محمد راميا، الذي كان له دور بارز وإسهامات ملموسة في مسيرة استقلال جمهورية تنزانيا. وقد اضطلعت المدرسة بدور محوري في نشر العلوم الإسلامية واللغة العربية، إذ استقطبت أعدادًا كبيرة من الطلاب من مختلف مناطق تنزانيا. وبعد إتمام دراستهم وحصولهم على الإجازات العلمية، كانوا يعودون إلى مناطقهم، حيث يؤسسون المدارس الإسلامية، ويسهمون في نشر التعليم الشرعي واللغة العربية، الأمر الذي عزز انتشار الثقافة الإسلامية في أنحاء البلاد.

(٢٧) أسس الشيخ حسين محمود مدرسةً علميةً في منطقة كلوة، والتي عُدت من أبرز المؤسسات التعليمية الإسلامية في ذلك العصر. وقد استقطبت حلقاتها العلمية أعدادًا كبيرة من الطلاب، ولا سيما من مناطق جنوب تنزانيا، وسكان كلوة على وجه الخصوص، كما قصدها طلاب من خارج تنزانيا، وخاصة من موزمبيق، وبعض الدول المجاورة. وأسهمت هذه المدرسة إسهامًا بارزًا في نشر الإسلام وتعزيز تعليم اللغة العربية، ولم يقتصر تأثيرها على تنزانيا فحسب، بل امتد إلى عدد من الدول المجاورة، من خلال تخريج العلماء والدعاة، الذين حملوا رسالة التعليم والدعوة إلى مختلف المناطق.

(٢٨) تأسست مدرسة الشمسية عام ١٩٥٢م تحت إشراف اتحاد المدارس الإسلامية المعروف باسم (Tanzania Muslim Teachers Association)، بهدف محاربة الفكر الأحمدي، وفي الوقت نفسه العمل على تعليم الطلاب المسلمين وتثقيفهم، وذلك تحت قيادة الشيخ محمد أيوب.

بدأت المدرسة بإنشاء الكتاتيب في شارع المدينة بحي مسمبوني، ثم افتُتحت رسميًا عام ١٩٦٢م على يد الحبيب عمر بن السميط. وبعد وفاة الشيخ محمد أيوب عام ١٩٩٧م، انتقلت قيادة المدرسة إلى نائبه وتلميذه الشيخ محمد بكاري. وبعد مدة من الزمن، نشب خلاف بين الشيخ محمد بكاري، وقيادة اتحاد المدارس المعروف بـ (TAMTA) بشأن إدارة الأموال وتصريفها، فقرر الانسحاب مع عدد من الطلاب والمدرسين، وأسّسوا مدرسة عُرفت باسم: شمس المعارف. كما أسس الشيخ سليمان مبوان مدرسة الزهروي. وتعتمد المدرسة في تمويلها على التبرعات والزكوات والرسوم الدراسية. ومن الجدير بالذكر أن الشيخ محمد أيوب، كان يُكلِّف الطلاب المتقدمين، بتدريس الطلاب الأصغر منهم، الأمر الذي أسهم في تقليل تكاليف التشغيل، فلم تكن إدارة المدرسة بحاجة إلى أموال طائلة. وقد تخرج على يديه جمعٌ غفير من الطلاب، ولا سيما من أبناء تنغا وضواحيها، وكان لهم أثر كبير في نشر العلوم الإسلامية واللغة العربية.

(٢٩) بلال جمعة رمضان، مرجع سبق ذكره، ص ٩٦

(٣٠) مرّ مسار اللغة العربية في النظامين التعليميين في تنزانيا وزنجبار بعدة مراحل رئيسة؛ فقد بدأت مع المدارس القرآنية المبكرة بين القرنين: الثامن عشر والتاسع عشر الميلاديين، حيث أدخل التجار والمهاجرون العرب اللغة العربية وحروفها أساسًا لنشر تعاليم الإسلام، كما تطورت اللغة السواحيلية باستخدام الحرف العربي (السواحيلية العجمية). وفي فترة الاستعمار، أُنشئ أول نظام رسمي للمدارس الحكومية في زنجبار، على يد السلطان العُماني علي بن حمود في أوائل القرن العشرين، وفي عام ١٩٠٥م، استُقدم معلمون مصريون لتدريس اللغتين العربية والإنجليزية، ثم وضعت الإدارة البريطانية مناهج للمرحلة الابتدائية، تضمنت عشرات الساعات الدراسية المخصصة للدراسات الإسلامية والقرآن الكريم، وترجمة النصوص العربية. وبعد ثورة عام ١٩٦٤م، واتحاد تنجانيقا وزنجبار لتشكيل جمهورية تنزانيا، اعتمد البر الرئيسي اللغة السواحيلية، بوصفها لغة التوحيد الأساسية، ولغة التدريس في المدارس الحكومية، بينما أُدخلت اللغة العربية في زنجبار كلغة رسمية ثالثة في المدارس الابتدائية، منذ منتصف سبعينيات القرن العشرين، وإن ظل استخدامها موجَّهًا بدرجة كبيرة نحو التعليم الديني. أما في المرحلة الحديثة، منذ تسعينيات القرن العشرين وحتى الوقت الحاضر، فيتركز التعليم النظامي في المدارس الحكومية التنزانية على اللغات السواحيلية والإنجليزية، في حين يقتصر تعليم اللغة العربية المتخصص في الغالب، على المؤسسات التعليمية الخاصة ذات الطابع الديني، مثل: المركز الإسلامي في دار السلام، والمدارس الشرعية المتخصصة، حيث تُدرَّس إلى جانب مادة التربية الدينية الإسلامية.

(٣١) ١٨، يونيو، ٢٠٢٦م).

(32) Godfrey Nnko, "Waziri Prof.Mkenda agusia somo la Kiarabu katika tahasusi," https://tinyurl.com/43r5puvd

(33) "Arabic New Syllabus from 5&6 Advanced Level 2023 Tanzania," *Syllabus*, https://tinyurl.com/29d5skyf

(٣٤) الشيخ رمضان مبروكى، نائب مدير مدرسة الشمسية في تنغا، أجري المقابلة الكاتب، (١٢، يوليو، ٢٠٢٦م)

(٣٥) توجد في تنزانيا عدة مؤسسات تعليمية معترف بها رسميًا من قبل الحكومة، وتقدم برامج في اللغة العربية، ومن أبرزها:
Muslim University of Morogoro, Sumait University and The State University of Zanzibar (SUZA).

(٣٦) اتصال هاتفي مع الدكتور بلال جمعة رمضان، محاضر بالجامعة الإسلامية في موروجورو، تنزانيا، (مايو ٢٠٢٦م).

(37) "Idadi ya Walimu 274,541," Tume ya Utumishi wa Walimu, https://tinyurl.com/4ttw7mvn

(٣٨) تؤدي هذه الوسائل الإعلامية دورًا مهمًا في تقديم البرامج الدعوية، وتثقيف الناس في شؤون دينهم. وكانت إذاعة الإحسان تبث برنامجًا لتدريس اللغة العربية، غير أن هذا البرنامج توقف بعد وفاة المعلِّم الذي كان يتولى تقديمه.

(٣٩) اتصال هاتفي مع أحمد سالم، أحد سكان دار السلام، (١٠، يوليو، ٢٠٢٦م).

(٤٠) المرجع السابق.

(41) "Tanzania: Kiswahili the general rule and English the exception as languages of Tanzanian law and courts," Afriwise, April 4, 2022, https://tinyurl.com/yc3at964

(٤٢) الشيخ رمضان مبروكى، مرجع سبق ذكره.

(٤٣) مراج بن جمعة، أستاذ بمدرسة شمس المعارف في تنغا، أجرى المقابلة الكاتب، (٩، يوليو، ٢٠٢٦م).

(٤٤) اتصال هاتفي مع الدكتور صاحب ثابت، محاضر بالأكاديمية الدبلوماسية، (٩، يوليو، ٢٠٢٦م).

(٤٥) اتصال هاتفي مع الأستاذ عبد الرحمن سعيد، محاضر بجامعة دودوما، (٥، يونيو، ٢٠٢٦م).

(٤٦) أستاذ الفقيه حمزة عمر، مدرس في مدرسة شمس المعارف في تنغا، أجرى المقابلة الكاتب، (١٣، يوليو، ٢٠٢٦م).

(٤٧) شي عمر شي، نائب مدير مدرسة الإمام الشافعي في تنغا، أجرى المقابلة الكاتب، (١٣، يوليو، ٢٠٢٦م).

(٤٨) اتصال هاتفي مع الدكتور صاحب ثابت، محاضر بالأكاديمية الدبلوماسية، (٩، يوليو، ٢٠٢٦م).

(٤٩) المرجع السابق.

(٥٠) شي عمر شي، مرجع سبق ذكره.

(٥١) رمضان خليفة، مرجع سبق ذكره.

(٥٢) اتصال هاتفي مع الداعية حسين عمر في دار السلام، (١٤، يونيو، ٢٠٢٦م).

(٥٣) فعلى سبيل المثال، توفر الحكومة السعودية (١٢٧) منحةً دراسيةً لطلاب تنزانيا في (٢٧) جامعة، كما تتحمل الرسوم الدراسية، وتذاكر السفر، ونفقات العلاج، والمكافآت الشهرية، وغيرها من المزايا، لمزيد من المعلومات:

https://tinyurl.com/cpknum94

(٥٤) شي عمر شي، مرجع سبق ذكره.

(٥٥) اتصال هاتفي مع الداعية حسين عمر في دار السلام، مرجع سبق ذكره.

اللغة العربية في كينيا بين الإرث التاريخي والتحول الوظيفي: الواقع والتحديات والآفاق

حسن إبراهيم محمد، باحث متخصص في الشؤون الكينية، نيروبي.

مقدمة

تمثل اللغة العربية أحد المكونات التاريخية، للمشهد اللغوي والثقافي في شرقي إفريقيا، ولا سيما على الساحل الكيني؛ حيث أسهمت شبكات التجارة، والهجرة، والتفاعل الحضاري عبر المحيط الهندي، في ترسيخ حضورها في مجالات الدين، والتعليم، والتجارة، والكتابة، والثقافة. ولم يقتصر هذا التأثير على وجود العربية بوصفها لغة للتواصل، بل امتد إلى اللغة السواحلية ذاتها، التي تأثرت بالعربية على المستويين المعجمي والكتابي، في سياق تاريخي، اتسم بالتعدد اللغوي، والتفاعل بين اللغات والثقافات.

غير أن التحولات السياسية والاستعمارية، التي شهدتها كينيا خلال القرنين التاسع عشر والعشرين، أعادت تشكيل وظائف اللغات، ومجالات استخدامها، وأسهمت في تراجع بعض الأدوار التي كانت تؤديها العربية، ولا سيما في الإدارة والتعليم النظامي، لصالح الإنجليزية والسواحلية. ومع ذلك، لم يؤد هذا التراجع إلى اختفاء العربية، إذ حافظت على حضورها داخل المؤسسات الإسلامية، والتعليم القرآني، والمجالات الدينية والثقافية، بما أتاح استمرارها وإعادة إنتاجها في مراحل لاحقة.

ومنذ أواخر القرن العشرين، شهد حضور العربية في كينيا تحولًا ملحوظًا، ارتبط بعدد من المتغيرات، ومن أبرزها: تنامي التعليم الإسلامي، وعودة خريجي الجامعات العربية، واتساع المؤسسات التعليمية والدينية، والتحولات الديموغرافية، والهجرة الإقليمية، فضلًا عن تنامي العلاقات الاقتصادية، والدبلوماسية، والثقافية، بين كينيا والعالم العربي. ولم يعد تعلم العربية مقصورًا على دوافع دينية، بل اتسعت وظائفها لتشمل مجالات التعليم الجامعي، والترجمة، والبحث، والعمل المؤسسي، والتواصل مع الأسواق العربية، بما يعكس انتقالها التدريجي من وظيفة دينية غالبًا، إلى وظائف أكثر تنوعًا.

ويتزامن ذلك مع تطور حضور العربية داخل النظام التعليمي الكيني؛ إذ أدرجت ضمن مجالات

التعلم، التي تنظمها المؤسسات الرسمية المعنية بتطوير المناهج، وظهرت لها مسارات أكاديمية في عدد من الجامعات الكينية. وفي المقابل، لا تزال العربية تواجه تحديات بنيوية، وفي مقدمتها المكانة المؤسسية الراسخة للإنجليزية والسواحلية، وتفاوت الموارد التعليمية والبشرية، ونقص بعض الكوادر المؤهلة، ومحدودية بيئات الممارسة اللغوية، فضلًا عن الفجوة القائمة بين التعليم النظامي، وبعض أنماط التعليم الإسلامي غير النظامي.

وتنطلق هذه الدراسة، من فكرة أن تطور العربية في كينيا، لا يمكن تفسيره من خلال ثنائية التراجع والانتشار، وإنما من خلال إعادة تشكيل وظائفها، ومجالات حضورها داخل بيئة لغوية متعددة، تتفاعل فيها العربية مع السواحلية والإنجليزية واللغات المحلية. وعليه؛ تسعى الدراسة إلى تحليل المسار التاريخي لحضور العربية في كينيا، وتحديد العوامل التي أسهمت في تراجعها، ثم إعادة انتشارها، ورصد تحول وظائفها، من المجال الديني، إلى المجالات الأكاديمية والمهنية، وتحليل أبرز التحديات التي تواجهها، وصولًا إلى استشراف فرص تطورها، في ضوء التحولات التعليمية، والاقتصادية، والمؤسسية، والعلاقات المتنامية بين كينيا والعالم العربي، وسنتناول ذلك كله بالتحليل، من خلال المحاور الآتية:

أولا- التحولات الاستعمارية وإعادة تشكيل المشهد اللغوي في شرقي إفريقيا

مع التحولات الاستعمارية التي شهدها شرقي إفريقيا، خلال القرن التاسع عشر، طرأت تغيرات مهمة على أنماط الكتابة، والتعليم، واستعمال اللغات، في المنطقة. وكان من أبرز هذه التحولات، انتقال السواحلية تدريجيًا، من استخدام الخط العربي، الذي كان حاضرًا في جزء مهم من تقاليد الكتابة السواحلية الإسلامية، إلى استخدام الأبجدية الرومانية، التي تبنتها المؤسسات التبشيرية والتعليمية الأوروبية، وطورتها في أعمالها اللغوية.[١]

وفي هذا السياق، برز دور المبشر البريطاني إدوارد ستير (Edward Steere)، الذي عمل ضمن بعثة Universities' Mission to Central Africa (UMCA) في زنجبار، وتولى لاحقًا منصب أسقف زنجبار. وقد أسهم ستير بصورة بارزة في دراسة اللغة السواحلية، ووضع أوصاف لغوية ومعايير للكتابة بها، كما نشر عددًا من الأعمال السواحلية، باستخدام الحروف الرومانية. ولم يكن موقفه من الخط العربي قائمًا على إنكار وجود تقليد كتابي سواحلي عربي، وإنما رأى أن الأبجدية الرومانية، أكثر ملاءمة لتمثيل النظام الصوتي للسواحلية، بالنظر إلى الاختلافات بين أصوات السواحلية، ونظام الكتابة العربية. وقد عبّر صراحة عن تفضيله للأبجدية الرومانية، بوصفها أوضح وأكثر ملاءمة لكتابة السواحلية. [٢]

ومن ثم، ينبغي التمييز بين الرومنة (Romanization)، التي تشير إلى الانتقال من الخط العربي إلى الأبجدية اللاتينية في كتابة السواحلية، وبين التوحيد المعياري (Standardization)، الذي يشير إلى عملية وضع قواعد واتفاقات موحدة، للتهجئة، والاستعمال اللغوي. وقد تداخل المساران تاريخيًا، لكنهما لا يمثلان عملية واحدة. وأسهمت أعمال ستير وغيرها من الأعمال اللغوية اللاحقة، في وضع الأسس التي ساعدت على تطوير الكتابة المعيارية للسواحلية بالحروف الرومانية.

ولا ينبغي، اختزال هذا التحول، في كونه مجرد عملية «محو» للخط العربي؛ فقد استمر استخدام الكتابة السواحلية بالحروف العربية داخل بعض البيئات الإسلامية، كما ظلت المخطوطات والنصوص السواحلية المكتوبة بالخط العربي، جزءًا من التراث الأدبي والديني للساحل الشرقي لإفريقيا. وتوضح الدراسات الحديثة، أن استخدام الخط العربي في السواحلية، استمر لفترة طويلة، وإن أخذ نطاقه في الانحسار مع ترسخ التعليم النظامي، واستخدام الأبجدية الرومانية.

وعليه، فإن التحول من الخط العربي إلى الأبجدية الرومانية، يمثل أحد أوجه إعادة تشكيل المجال اللغوي والتعليمي في شرقي إفريقيا، خلال الحقبة الاستعمارية، لكنه لا يكفي وحده لإثبات وجود سياسة استعمارية موحدة استهدفت القضاء على العربية، أو فك الارتباط بينها وبين السواحلية. والأدق تاريخيًا، تحليل هذا التحول ضمن مجموعة أوسع من العوامل، شملت التوسع في التعليم التبشيري والأوروبي، وإعادة تنظيم الإدارة، وتطوير معايير الكتابة السواحلية، وتغير المكانة الاجتماعية والسياسية للغة العربية والمؤسسات الإسلامية [٣].

ثانيا- تراجع المكانة الوظيفية للعربية وإعادة تشكيل علاقتها بالسواحلية في كينيا

أدت التحولات السياسية والتعليمية والاجتماعية، التي صاحبت الحقبة الاستعمارية، إلى إعادة تشكيل المكانة الوظيفية للغة العربية، في المجتمعات الساحلية الكينية. فمع توسع أنماط التعليم النظامي، والمؤسسات الإدارية المرتبطة بالنظام الاستعماري، تراجعت بعض الوظائف التي كانت تؤديها العربية في مجالات التعليم التقليدي، والثقافة، والإدارة المحلية،[٤] وانحصر حضورها بصورة أكبر في المؤسسات الإسلامية، ولا سيما المساجد، والمدارس الدينية، ومجالس التعليم الشرعي. ولا يعني ذلك اختفاء العربية من المجال الاجتماعي، وإنما يعكس انتقالها من موقع لغوي أكثر اتساعًا، إلى أدوار اجتماعية ودينية وتعليمية أكثر تخصصًا. [٥]

وقد انعكست هذه التحولات كذلك على أنماط الكتابة، وانتقال المعرفة بين الأجيال. فقد أدى انتقال السواحلية تدريجيًا، واستخدام الأبجدية الرومانية في التعليم والكتابة الرسمية، إلى نشوء اختلاف بين الأجيال التي كانت تتعامل مع تقاليد كتابية مختلفة. وتشير Caitlyn Bolton كاتلين بولتون، إلى أن اعتماد الأبجدية الرومانية في كتابة اللغات الإفريقية، ومنها السواحلية، لم يكن مجرد تحول تقني في نظام الكتابة،

وإنما ارتبط بإعادة تنظيم المجال المعرفي والتعليمي، خلال الحقبة الاستعمارية، الأمر الذي أسهم في ظهور فجوات بين الأجيال، التي تلقت تعليمها ضمن تقاليد كتابية مختلفة.

وفي السياق الكيني، ارتبطت إعادة تشكيل المجال اللغوي كذلك، بتغير المكانة الاجتماعية والمعرفية للمؤسسات الإسلامية؛ إذ أدى التحول في نظم التعليم، والقضاء، والإدارة، إلى تراجع بعض الأدوار التي كانت تؤديها الثقافة الإسلامية والعربية، ومحاكم القضاء الإسلامي (Qadi Courts) مقارنة بما كانت عليه في الفترات السابقة. وقد ارتبط ذلك بعملية أوسع، لإعادة تنظيم المجتمع والمؤسسات، في ظل الحكم الاستعماري، وليس بعامل لغوي منفرد.

ولم يؤدِّ هذا التحول إلى قطيعة كاملة بين العربية والسواحلية، بل أسهم في إعادة توزيع وظائفهما داخل المجتمع. فقد ظلت العربية مرتبطة بصورة خاصة بالقرآن الكريم، والعلوم الإسلامية، والتعليم الديني، في حين أصبحت السواحلية أكثر حضورًا في التواصل اليومي، والتعليم العام، والتفاعل الاجتماعي الأوسع. ومن ثم، يمكن فهم العلاقة بين اللغتين خلال هذه المرحلة، بوصفها علاقة توزيع وظيفي، أكثر منها علاقة إحلال لغة محل أخرى؛ إذ احتفظت كل منهما بأدوار مختلفة، مع وجود مساحات للتداخل بينهما. [٦]

وفي هذا السياق، ناقش Jean-Claude Penrad جون كلود بينراد العلاقة بين العربية والسواحلية في الإسلام، بشرقي إفريقيا، موضحًا أن العربية احتفظت بمكانتها، بوصفها لغة النص الديني والمعرفة الإسلامية، بينما أتاحت السواحلية نقل المضامين الإسلامية إلى قطاعات أوسع من المجتمع. وقد أدى ذلك إلى استمرار الحاجة إلى اللغتين داخل المجال الديني، بحيث يستخدم المتعلم العربية للوصول إلى النصوص والمصادر الإسلامية، بينما تُستخدم السواحلية في شرحها، وتفسيرها، والتواصل بشأنها مع الجمهور الأوسع.[٧]

ومن المهم هنا، التمييز بين ثلاثة مفاهيم لغوية متقاربة، ولكنها غير مترادفة؛ فـالثنائية اللغوية (Bi-lingualism) تشير أساسًا إلى قدرة الفرد أو الجماعة على استخدام لغتين، بدرجات متفاوتة من الكفاءة، أما الازدواجية اللغوية الوظيفية (Diglossia) فتشير إلى توزيع وظائف أو مجالات استخدام مختلفة، بين نمطين أو لغتين داخل المجتمع، بحيث ترتبط كل منهما بسياقات اجتماعية معينة. في حين يشير التناوب اللغوي (Code-switching) إلى انتقال المتحدث أثناء التواصل من لغة إلى أخرى، أو المزج بينهما وفق السياق، والمتحدثين، والموضوع، والغرض الاتصالي. [٨]

وبناءً على ذلك، لا يصح وصف العلاقة بين العربية والسواحلية في كينيا بصورة عامة، بأنها «ثنائية لغوية»، دون تحديد المقصود بالمفهوم؛ إذ يمكن أن تتوافر الثنائية اللغوية لدى أفراد أو جماعات يستخدمون اللغتين، بينما يعكس توزيع وظائف العربية والسواحلية نمطًا من التوزيع الوظيفي، في حين يظهر التناوب اللغوي في ممارسات التواصل الفعلية، عندما ينتقل المتحدث بين اللغتين داخل الموقف نفسه. وتزداد هذه

الظاهرة تعقيدًا في البيئات الكينية متعددة اللغات، حيث تتفاعل العربية، والسواحلية، والإنجليزية، ولغات محلية أخرى داخل المجالين: التعليمي والاجتماعي.

وفي هذا الإطار، يوضح أو غيشي Ogechi أن الممارسات اللغوية في كينيا، تتسم بتعدد اللغات، والتناوب بينها، وأن التفاعل بين اللغات، يرتبط بالسياق الاجتماعي، والهوية، والانتماء، ومجالات الاستخدام. ومن ثم، فإن حضور العربية في كينيا، لا ينبغي قياسه فقط بعدد المتحدثين بها، بوصفها لغة أولى، وإنما أيضًا من خلال وظائفها كلغة دينية، وتعليمية، وثقافية، ومن خلال قدرة المتعلمين على استخدامها، إلى جانب السواحلية، والإنجليزية، في سياقات محددة.[٩]

وبذلك، لم يكن التحول الذي شهدته العلاقة بين العربية والسواحلية مجرد نتيجة، لتراجع إحدى اللغتين وصعود الأخرى، وإنما كان جزءًا من إعادة هيكلة أوسع للمشهد اللغوي الكيني؛ إذ انتقلت العربية بصورة متزايدة إلى مجالات دينية، وتعليمية، وثقافية متخصصة، بينما اتسعت وظائف السواحلية في التواصل المجتمعي، والتعليم، والإدارة، والحياة العامة. ومع ذلك، ظل التداخل بين اللغتين قائمًا، واستمر حضور العربية في الذاكرة الثقافية والتعليم الإسلامي، وفي عدد من الممارسات اللغوية، وهو ما يفسر استمرارها وإعادة إنتاجها في مراحل لاحقة، داخل المجتمع الكيني.

ثالثا- محددات عودة اللغة العربية وانتشارها في كينيا منذ أواخر القرن العشرين

لم تأتِ استعادة اللغة العربية حضورها في كينيا منذ أواخر القرن العشرين، نتيجة عامل واحد، وإنما ارتبطت بمجموعة من التحولات، التي أعادت تشكيل الطلب على تعلمها، ومجالات استخدامها. ويمكن رصد أبرز هذه المحددات في تنامي الطلب على المعرفة الدينية، وتكوين الكوادر المتخصصة، واتساع المجال المؤسسي لتعليم العربية، والتحولات الديموغرافية، ثم انتقال اللغة تدريجيًا من نطاق التعليم المجتمعي، إلى النظام التعليمي الرسمي.

أ- تكوين الكوادر المتخصصة وتوسع الطلب على تعلم العربية: أسهمت حركة الطلاب الكينيين مع مؤسسات التعليم العالي، في الدول العربية والإسلامية، في تكوين جيل من المتخصصين القادرين على تدريس العربية والعلوم الإسلامية، ثم عاد عدد منهم إلى كينيا للعمل في المؤسسات التعليمية والدينية، وإنشاء المدارس والمعاهد، أو تطوير المؤسسات القائمة. وقد رصدت تقارير صحفية وأكاديمية هذا المسار، بوصفه أحد العوامل التي دعمت استعادة العربية حضورها، خلال العقود الأخيرة من القرن العشرين، وبدايات القرن الحادي والعشرين.

وفي هذا السياق، أشار أحمد عبد اللطيف، رئيس شعبة اللغة العربية بجامعة نيروبي، في مقابلة مع قناة الجزيرة عام ٢٠١٢م، إلى أن تزايد أعداد الخريجين من الجامعات العربية، أسهم في تنشيط الاهتمام باللغة العربية، وفتح مدارس ومعاهد لتعليمها. كما ربطت المقابلة بين هذا التطور، واتساع العلاقات التجارية والثقافية بين كينيا والدول العربية، وهو ما وسّع دوافع تعلم العربية، إلى ما يتجاوز المجال الديني وحده.[١٠] وتكشف هذه الظاهرة، عن أهمية رأس المال البشري اللغوي، في إعادة إنتاج اللغة؛ فوجود مدرسين ومتخصصين من خريجي المؤسسات العربية والإسلامية، أتاح انتقال المعرفة باللغة العربية، من إطار التعلم الفردي أو الديني، إلى مؤسسات تعليمية أكثر انتظامًا.

ب- الانفتاح السياسي واتساع المجال المؤسسي: شهدت كينيا تحولًا سياسيًا مهمًا في مطلع التسعينيات، مع إلغاء النظام القانوني للحزب الواحد، وإعادة التعددية السياسية. فقد أُلغي القسم 2A من الدستور في ديسمبر ١٩٩١م، وأُجريت أول انتخابات تعددية في ديسمبر عام ١٩٩٢م.

ولا ينبغي تفسير هذا التحول بوصفه سببًا مباشرًا لانتشار العربية، إذ لا توجد أدلة كافية تثبت علاقة سببية مباشرة، بين إعادة التعددية الحزبية، واتساع تعلم اللغة العربية. إلا أن التحول السياسي، يمثل جزءًا من السياق الأوسع، الذي اتسع خلاله المجال أمام الجمعيات والمؤسسات المدنية والدينية، ومبادرات المجتمعات المحلية، وهو ما أتاح بيئة أكثر ملاءمة، لتنظيم بعض الأنشطة التعليمية والثقافية. [١١]

ومن ثم؛ فإن الأثر السياسي، يمكن فهمه بوصفه عاملًا سياقيًا ومؤسَّسيًا، ساعد على اتساع المجال العام أمام المبادرات المجتمعية، وليس بوصفه محدِّدا مستقلًا لانتشار العربية.

ج- التحولات الديموغرافية والهجرة الإقليمية: أدت التطورات الإقليمية في القرن الإفريقي، وبخاصة الحرب الأهلية في الصومال منذ عام ١٩٩١م، إلى تحولات ديموغرافية مهمة في كينيا. ووفق أحدث بيانات الحكومة الكينية، ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، المتاحة حتى ٣٠ يونيو عام ٢٠٢٦م، فقد بلغ عدد اللاجئين الصوماليين المسجلين في كينيا ٣٢٥,٧٤٤ شخصًا، بما يمثل ٥١,٦٪ من إجمالي اللاجئين المسجلين في البلاد، البالغ عددهم ٦٣٠,٩٤٦ شخصًا. كما بلغ عدد طالبي اللجوء من الصومال المسجلين في كينيا ١٤٦,٧٢٦ شخصًا في التاريخ نفسه.[١٢]

ويمثل هذا الوجود الديموغرافي عاملًا، يمكن أن يؤثر بصورة غير مباشرة في الطلب على المؤسسات التعليمية والدينية، التي تقدم تعليمًا إسلاميًا، بما فيها بعض المؤسسات التي تُدرَّس فيها العربية. غير أن الربط بين الهجرة الصومالية وانتشار العربية، يجب أن يكون منضبطًا؛ فالصومالية ليست العربية، ولا يجوز اعتبار

الجالية الصومالية عاملًا مباشرًا في نشر العربية. والأدق أن يقال: إن وجود كتلة سكانية صومالية كبيرة، إلى جانب الروابط الدينية والثقافية في منطقة القرن الإفريقي، أسهم في توسيع البيئة الاجتماعية، التي يمكن أن تستوعب تعليم العربية، ضمن المؤسسات الإسلامية والتعليمية.

د- انتقال العربية إلى إطار التعليم الرسمي: يمثل انتقال العربية إلى النظام التعليمي الرسمي، أحد أهم التحولات التي تميز المرحلة الراهنة، لأنه يختلف نوعيًا عن صور حضورها، التي تناولتها الدراسة في الأقسام السابقة. فالعربية لم تعد مرتبطة فقط بالمؤسسات الدينية، أو بالمبادرات المجتمعية، وإنما أصبحت حاضرة ضمن الإطار الرسمي للمناهج الكينية.

وتؤكد وثائق المعهد الكيني لتطوير المناهج (KICD) استمرار إدراج العربية ضمن المناهج المعتمدة؛ ففي تصميم منهج العربية للصف التاسع، تحدد الوثيقة مخرجات تعلم تشمل: الاستماع، والقراءة، والكتابة، والتعبير الشفهي، باللغة العربية، إلى جانب تنمية الوعي الثقافي، والانفتاح على البعد الدولي للغة. [١٣]

وتتضح أهمية هذا التطور بصورة أكبر، في مرحلة Senior School؛ إذ تنص وثيقة منهج العربية للصف العاشر، على أن تعلم العربية في المرحلة الثانوية العليا، يهدف إلى بناء الكفايات اللغوية، التي تمهد لمواصلة التخصص في التعليم العالي، والارتباط بعالم العمل. كما تدرج الوثيقة العربية ضمن اللغات الأجنبية في هذه المرحلة.[١٤]

ويمثل هذا التحول نقطة فاصلة في مسار العربية في كينيا؛ إذ يعيد تعريف وظيفتها من لغة مرتبطة أساسًا بالتراث الديني، إلى لغة يمكن أن ترتبط أيضًا بالتعليم النظامي، والتواصل الدولي، والتخصص الأكاديمي، وفرص العمل. ولذلك، فإن إدراجها في المناهج الرسمية، يعد من أقوى المؤشرات المعاصرة، على استقرار حضورها المؤسسي.

هـ- تنوع المسارات الأكاديمية والمهنية لتعلم العربية: تزامن اتساع نطاق تعليم اللغة العربية في كينيا، مع تنامي حضورها في مؤسسات التعليم العالي، بما أضفى على تعلمها بعدًا أكاديميًا ومهنيًا، يتجاوز إطار التعليم الديني التقليدي. ويبرز في هذا السياق الجامعة الإسلامية في كينيا، التي تضم مدرسة متخصصة للغة العربية والدراسات الإسلامية، وتطرح حاليًا برنامج بكالوريوس الآداب في اللغة العربية، إلى جانب برامج الدبلوم في اللغة العربية، والدبلوم في اللغة العربية والدراسات الإسلامية، فضلًا عن برنامج شهادة في اللغة العربية. وتُظهر بيانات الجامعة للعام الأكاديمي ٢٠٢٦م، استمرار فتح باب القبول في برامجها الجامعية، والدبلومات، والشهادات، بما يؤكد استمرارية التعليم النظامي للغة العربية على المستوى الجامعي. [١٥]

كما تحضر اللغة العربية في جامعة نيروبي، ضمن المسارات الأكاديمية المرتبطة باللغات والعلوم الإنسانية، ولا سيما مجال الترجمة؛ إذ تتيح الجامعة تدريبًا في الترجمة بعدة لغات، ومن بينها العربية، إلى جانب الإنجليزية، والسواحيلية، والفرنسية، والإسبانية، والألمانية، والصينية. كما تمتد برامج الجامعة في مجال الترجمة، إلى مستوى الدراسات العليا، بما في ذلك برنامج الدكتوراه في الترجمة، الذي يستهدف تطوير الكفايات النظرية والتطبيقية اللازمة للممارسة المهنية، والبحث العلمي، في مجال الترجمة.[١٦]

تكشف المحددات السابقة، أن عودة العربية في كينيا، مرت من مرحلة إعادة تنشيط الطلب المجتمعي عليها، إلى مرحلة بناء حضور مؤسسي أكثر استقرارًا؛ فقد أسهم تكوين المتخصصين في توفير الكوادر اللازمة، بينما أدى اتساع المجال المؤسسي، إلى إنشاء قنوات جديدة لتعليم اللغة، وأسهمت التحولات الديموغرافية، في توسيع بعض البيئات الاجتماعية الحاضنة لها، في حين يمثل إدراج العربية في المناهج الرسمية، وامتدادها إلى التعليم الجامعي، التحول الأكثر أهمية في المرحلة الراهنة.

ومن ثم؛ فإن المؤشر الأهم على مستقبل العربية في كينيا، لا يتمثل في مجرد زيادة عدد المؤسسات الدينية التي تدرسها، وإنما في قدرتها على الانتقال من لغة ذات حضور ديني وثقافي، إلى لغة ذات وظائف تعليمية وأكاديمية ومهنية متعددة. ويشكل هذا التحول مدخلًا أساسيًا لفهم الفرص والتحديات التي تواجه العربية في كينيا، خلال المرحلة المقبلة.

رابعا- تعدد وظائف اللغة العربية في كينيا: الأبعاد الدينية والأكاديمية والمهنية

شهدت دوافع تعلم اللغة العربية في كينيا خلال العقود الأخيرة، قدرًا من التنوع؛ فبعد أن ارتبط تعلمها تاريخيًا، بدرجة كبيرة، بالحاجة إلى فهم القرآن الكريم، والعلوم الشرعية، وممارسة الشعائر الدينية، أخذت تظهر إلى جانب هذه الوظيفة دوافع أكاديمية ومهنية مرتبطة بالتعليم الجامعي، والترجمة، والتواصل الدولي، وبعض مجالات العمل المرتبطة بالعالم العربي. ولا يعني هذا التحول انحسار الوظيفة الدينية للعربية، وإنما يعكس اتساع نطاق وظائفها الاجتماعية، والتعليمية، والمهنية، داخل المجتمع الكيني.

ويرتبط هذا التحول، في أحد أبعاده، بتنامي العلاقات الاقتصادية والدبلوماسية بين كينيا والدول العربية، ولا سيما دول الخليج؛ فقد أسهم اتساع حركة التجارة والاستثمار والاتصالات بين الجانبين، في زيادة الحاجة إلى مهارات لغوية، قادرة على تسهيل التواصل مع المؤسسات والشركات والأسواق العربية. ومن ثم، لم تعد معرفة العربية مرتبطة بالعمل في المؤسسات الدينية وحدها، بل أصبحت تمثل، بالنسبة إلى بعض المتعلمين، مهارة إضافية، يمكن توظيفها في مجالات التجارة، والخدمات، والترجمة، والعلاقات الدولية. [١٧]

ويكتسب هذا البعد أهمية خاصة في ضوء المكانة الإقليمية التي تتمتع بها نيروبي؛ إذ تستضيف المدينة

مكتب الأمم المتحدة في نيروبي، الذي يمثل مقر الأمم المتحدة في إفريقيا، كما توجد فيها مجموعة واسعة من وكالات الأمم المتحدة، والمنظمات الدولية والإقليمية. وتضم منظومة الأمم المتحدة في نيروبي، على سبيل المثال، برنامج الأمم المتحدة للبيئة، وبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية، إلى جانب عدد كبير من الوكالات والمكاتب الدولية. وقد عزَّز ذلك موقع المدينة بوصفها مركزًا للدبلوماسية متعددة الأطراف، والعمل الدولي في القارة الإفريقية.

ومن ثم، يمكن النظر إلى إتقان العربية في هذا السياق، بوصفه إحدى المهارات اللغوية، التي يمكن أن تدعم فرص العمل في مجالات الترجمة، والتحرير، والاتصال، والبحث، والتعاون الدولي، ولا سيما لدى المؤسسات التي تتعامل مع البلدان والمجتمعات الناطقة بالعربية. غير أن إثبات وجود طلب محدد على العربية في سوق العمل الكيني، يتطلب بيانات مباشرة عن إعلانات الوظائف والتوظيف، ولذلك ينبغي تجنب التعميم بأن جميع المؤسسات الدولية في كينيا، تشترط العربية أو توفر وظائف خاصة للناطقين بها.

وقد انعكس اتساع الوظائف المحتملة للعربية على التعليم العالي في كينيا. ومن الأمثلة الواضحة على ذلك، الجامعة الإسلامية في كينيا، التي تدرج حاليًا بكالوريوس الآداب في اللغة العربية ضمن برامجها الجامعية، كما توفر دبلومًا في اللغة العربية والدراسات الإسلامية. وتؤكد الجامعة أن برامجها مفتوحة للقبول في عام ٢٠٢٦م، وهو ما يمثل دليلًا حديثًا، على استمرار وجود مسار أكاديمي مؤسسي متخصص في اللغة العربية، داخل منظومة التعليم العالي الكيني.

وتكتسب هذه الخطوة أهمية إضافية، بالنظر إلى أن الجامعة لا تقدم العربية بمعزل عن المجالات الأكاديمية الأخرى، وإنما تضعها ضمن مدرسة متخصصة في اللغة العربية والدراسات الإسلامية، وتؤكد في رسالتها التعليمية الجمع بين الكفاءة المهنية، والقيم التعليمية. كما تشير بيانات الجامعة إلى أن المؤسسة حصلت على الاعتراف المؤسسي الكامل بوصفها جامعة، في نوفمبر عام ٢٠٢٤م، بما يعزِّز أهمية برامجها الحالية، باعتبارها جزءًا من قطاع التعليم العالي المعترف به في كينيا. [١٨]

وبذلك، يمكن القول: إن أحد التحولات المهمة في مسار العربية في كينيا، يتمثل في انتقالها التدريجي، من كونها لغة تُكتسب أساسًا في إطار التعليم الديني غير النظامي، إلى لغة يمكن دراستها أيضًا بوصفها تخصصًا أكاديميًا مستقلًا. ويكشف هذا التحول عن اتساع قاعدة المتعلمين المحتملين للعربية، إذ أصبحت دوافع تعلمها تجمع بين الاعتبارات الدينية، والرغبة في الحصول على مؤهل جامعي، واكتساب مهارات لغوية، يمكن توظيفها في التدريس والترجمة والبحث والتواصل الدولي.

ومن المهم، في هذا السياق، التمييز بين اتساع الوظائف المحتملة للعربية، والقول بوجود تحول شامل في دوافع جميع دارسيها في كينيا. فالمؤشرات المتاحة تسمح بالقول: إن الوظيفة الأكاديمية والمهنية للعربية،

آخذة في الظهور والتوسع، لكنها لا تسمح، في حدود البيانات المتاحة، بالقول إنها حلت محل الدافع الديني، أو أصبحت الدافع الغالب لدى المتعلمين. ولذلك فإن التطور الأبرز، يتمثل في تعدد وظائف العربية وتداخلها؛ إذ تظل وظيفتها الدينية راسخة، في الوقت الذي تكتسب فيه وظائف أكاديمية ومهنية جديدة داخل المؤسسات التعليمية، وسوق العمل، والفضاء الدولي.

خامسا- تداعيات سياسات مكافحة الإرهاب على مؤسسات تعليم اللغة العربية في كينيا

أثرت التحولات التي طرأت على سياسات مكافحة الإرهاب وتمويله في كينيا، منذ مطلع القرن الحادي والعشرين في البيئة المؤسسية، التي عملت ضمنها بعض المؤسسات الإسلامية والتعليمية، ولا سيما تلك التي اعتمدت جزئيًا على شبكات التمويل، والدعم الخارجي. ولم تكن هذه التداعيات مقتصرة على المجال الأمني، وإنما امتدت في بعض الحالات إلى أنماط تسجيل المؤسسات الإسلامية، ومراقبة مصادر تمويلها، وتنظيم أنشطتها، وهو ما فرض قيودًا إضافية على عدد من المؤسسات، التي جمعت بين التعليم الديني، وتعليم اللغة العربية. وقد اكتسبت هذه الإجراءات زخمًا أكبر في سياق التحول الدولي، في مقاربة مكافحة الإرهاب وتمويله، عقب هجمات ١١ سبتمبر عام ٢٠٠١م، وإن كانت كينيا قد واجهت الإرهاب قبل ذلك، ولا سيما في أعقاب تفجير السفارة الأمريكية في نيروبي عام ١٩٩٨م.[١٩]

وتبرز حالة بعض المؤسسات الخيرية في كينيا، بوصفها إحدى الحالات الموثقة في هذا السياق. ففي يناير عام ٢٠٠٤م، أعلنت وزارة الخزانة الأمريكية إدراج بعضها ضمن إجراءات، استهدفت فروعًا للمؤسسة، بدعوى تقديم دعم مالي، أو مادي، أو لوجستي، لتنظيمات إرهابية، كما أدرج مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة بعض الجمعيات الخيرية في كينيا، ضمن قائمة العقوبات الخاصة بتنظيم القاعدة في ٢٦ يناير عام ٢٠٠٤م. وتشير البيانات الأممية، إلى أن المؤسسة الخيرية المعنية، خفضت أنشطتها، وأغلقت مكاتبها في كينيا لاحقًا، بما يعكس حجم التداعيات، التي ترتبت على إجراءات استهداف شبكات التمويل الخيري المرتبطة بها.

وقد انعكست هذه البيئة التنظيمية والأمنية على بعض المؤسسات الإسلامية، التي كانت تعتمد بدرجات متفاوتة على التمويل الخارجي، أو على شبكات المنظمات الخيرية الدولية. وتشير الأدبيات المتخصصة، إلى أن تشديد الرقابة على المؤسسات الإسلامية، ومصادر تمويلها، أدى إلى إعادة تشكيل المجال الذي تعمل فيه مؤسسات التعليم الإسلامي في كينيا، ودفع بعضها إلى البحث عن أنماط أكثر محلية واستقلالًا في التمويل والتنظيم. ومن ثم، يمكن القول: إن التأثير على تعليم اللغة العربية، كان تأثيرًا غير مباشر؛ إذ لم تستهدف سياسات مكافحة الإرهاب اللغة العربية في ذاتها، وإنما مسّت بعض المؤسسات والبيئات التعليمية، التي كانت العربية جزءًا من نشاطها الديني والتعليمي. [٢٠]

وتكتسب هذه الملاحظة أهمية خاصة، عند دراسة المؤسسات التعليمية الإسلامية في الساحل الكيني، وشمال شرقي البلاد؛ إذ كان بعضها يوفر تعليمًا يجمع بين الدراسات الإسلامية واللغة العربية، إلى جانب التعليم النظامي أو غير النظامي. ومن ثم، فإن تراجع قدرة بعض هذه المؤسسات على العمل، أو الحصول على التمويل الخارجي، يمكن أن يحدَّ من قدرتها على توفير دروس اللغة العربية، أو استقدام المعلمين، أو تطوير المناهج والموارد التعليمية. غير أن تعميم هذا الأثر على جميع مؤسسات تعليم العربية في كينيا، سيكون غير دقيق؛ فالمؤسسات التعليمية تختلف في مصادر تمويلها، ودرجة اندماجها في النظام التعليمي الرسمي، وطبيعة علاقتها بالجهات الحكومية.[٢١]

وفي المقابل، لم تتجه جميع المؤسسات الإسلامية إلى الانكفاء، أمام البيئة الأمنية الجديدة، بل سعت بعض الشبكات والمؤسسات الإسلامية، إلى إعادة تعريف أدوارها، من خلال المشاركة في مبادرات بناء السلام، والوقاية من التطرف العنيف، والتنمية المجتمعية. ويشير ذلك إلى أن العلاقة بين سياسات مكافحة الإرهاب، والمؤسسات الإسلامية في كينيا، لم تكن علاقة صدامية أحادية الاتجاه، وإنما اتسمت بإعادة التكيف المؤسسي؛ إذ انتقلت بعض المؤسسات من الاعتماد الكبير على شبكات التمويل الخارجية، إلى تعزيز الشراكات المحلية، والمشاركة في برامج السلام والتنمية، وهو ما وفر لبعضها إمكانية الاستمرار في أداء وظائفها التعليمية والاجتماعية، ضمن البيئة التنظيمية الجديدة.

سادسا- التحديات التي تواجه اللغة العربية في كينيا

على الرغم من اتساع نطاق حضور اللغة العربية في كينيا خلال العقود الأخيرة، وانتقالها تدريجيًا من المجال الديني، إلى مجالات التعليم الأكاديمي، وبعض الاستخدامات المهنية، فإن هذا الحضور لا يزال يواجه مجموعة من التحديات البنيوية، التي تحدُّ من قدرته على التحول، إلى انتشار لغوي واسع ومستدام. وتتمثل أبرز هذه التحديات في المنافسة اللغوية، ونقص الكوادر التعليمية المتخصصة، وتفاوت جودة المناهج والموارد التعليمية، ومحدودية البيئة اللغوية الداعمة، فضلًا عن استمرار الارتباط القوي للعربية بوظيفتها الدينية.

أ- المنافسة اللغوية ومحدودية المكانة المؤسسية

تعمل اللغة العربية في بيئة لغوية تتسم بتعدد المستويات والوظائف؛ فالسواحيلية تتمتع بوضع اللغة الوطنية، بينما تُعد السواحيلية والإنجليزية لغتي الدولة الرسميتين، بموجب الدستور الكيني. وفي المقابل، تندرج العربية ضمن اللغات الأجنبية، التي يمكن تدريسها في النظام التعليمي، إلى جانب لغات أجنبية أخرى. ويمنح هذا الترتيب اللغوي السواحيلية والإنجليزية نطاقًا أوسع من الاستخدام المؤسسي واليومي،

سواء في الإدارة والتعليم، أو في سوق العمل، وهو ما يجعل العربية في وضع تنافسي غير متكافئ، من حيث الانتشار والاستخدام الاجتماعي.

ولا يقتصر أثر هذه المنافسة على عدد المتعلمين، وإنما يمتد إلى فرص ممارسة اللغة خارج البيئة التعليمية. فالطالب الذي يتعلم العربية بوصفها لغة أجنبية، قد لا يجد في محيطه اليومي مساحة كافية لاستخدامها بصورة منتظمة، بخلاف الإنجليزية والسواحيلية، اللتين تدخلان في قطاعات واسعة من الحياة العامة. ومن ثم، فإن أحد التحديات الأساسية أمام العربية، لا يتمثل في تعلم مبادئها فحسب، وإنما في الانتقال من تعلم اللغة، إلى استخدامها في مواقف اجتماعية ومهنية حقيقية.

ب- نقص الكوادر المؤهلة وتفاوت جودة التعليم

يمثل نقص المعلمين المؤهلين أحد التحديات المهمة أمام تطوير تعليم العربية، ولا سيما في المؤسسات التعليمية، التي تجمع بين التعليم الديني والتعليم النظامي. فإتقان اللغة العربية لا يكفي، في حد ذاته، لإعداد معلم قادر على تدريسها وفق الأساليب الحديثة؛ إذ يتطلب الأمر الجمع بين الكفاءة اللغوية، والتخصص الأكاديمي، والتأهيل التربوي، والقدرة على توظيف طرائق تدريس مناسبة للمتعلمين من خلفيات لغوية مختلفة.

وتزداد هذه المشكلة في بعض المؤسسات الإسلامية غير النظامية، التي تختلف في طبيعتها عن المدارس الحكومية الخاضعة للأطر التعليمية الرسمية. وتكشف دراسات تناولت التعليم الإسلامي في كينيا، عن وجود تفاوت في مستويات التأهيل والتدريب بين المعلمين، الأمر الذي ينعكس على جودة العملية التعليمية، وعلى قدرة الطلاب على الانتقال من الحفظ والاستيعاب السلبي، إلى اكتساب مهارات الاستماع، والتحدث، والقراءة، والكتابة، بصورة متكاملة. ولذلك، فإن تطوير تعليم العربية يتطلب الاستثمار في إعداد المعلمين، وتوفير برامج منتظمة للتدريب المهني والتربوي، وليس الاكتفاء بزيادة عدد المؤسسات أو أعداد المتعلمين.

ج- تفاوت المناهج والموارد التعليمية

تواجه المؤسسات التي تقدم تعليم العربية، تفاوتًا واضحًا في المناهج والمواد التعليمية المستخدمة. ففي حين أصبح تعليم العربية داخل النظام التعليمي الرسمي، مرتبطًا بالمناهج التي تطورها الجهات التعليمية الحكومية، ولا سيما المعهد الكيني لتطوير المناهج (KICD)، تستخدم المؤسسات الدينية غير النظامية في بعض الحالات، مواد ومناهج تختلف من مؤسسة إلى أخرى، تبعًا لجهة الإشراف، ومصادر التمويل، وطبيعة البرنامج التعليمي.

وتؤدي هذه الازدواجية المؤسسية إلى تفاوت في أهداف تعليم العربية، ومحتواها، وطرائق تدريسها؛ فبعض البرامج يركز بصورة أساسية على قراءة القرآن، وفهم النصوص الدينية، بينما يتجه بعضها الآخر إلى تنمية المهارات اللغوية بصورة أكثر شمولًا. ومن ثم، فإن التحدي لا يكمن في غياب المناهج العربية بصورة مطلقة، وإنما في تفاوت الأهداف، والمضامين، والمعايير التعليمية، بين المسارات المختلفة لتعلم العربية.

كما تبرز الحاجة إلى تطوير مواد تعليمية أكثر ارتباطًا بالبيئة الكينية، بحيث تتناول موضوعات من المجتمع، والتاريخ، والثقافة، والحياة اليومية في كينيا، بدل الاعتماد المفرط على سياقات عربية أو شرق أوسطية، بعيدة عن خبرة المتعلم المحلي. ويسهم هذا التوطين في جعل العربية أكثر ارتباطًا بحياة الطالب، ويقلل من شعوره بأنها لغة منفصلة عن واقعه الاجتماعي.

د- محدودية البيئة الناطقة بالعربية

يواجه متعلم العربية في كينيا تحديًا، يتمثل في محدودية فرص استخدامها بصورة طبيعية، خارج المؤسسات التعليمية والدينية. فوجود العربية في المناهج أو في المؤسسات التعليمية، لا يعني بالضرورة وجود مجتمع واسع، يستخدمها في التواصل اليومي. ولذلك، فقد ينجح الطالب في اكتساب قدر من المعرفة النظرية بالقواعد والمفردات، لكنه يواجه صعوبة في تحويل هذه المعرفة إلى كفاءة تواصلية عملية، إذا لم تتوافر له فرص كافية للممارسة.

وتزداد أهمية هذه المشكلة بالنسبة للمتعلمين غير المسلمين؛ إذ قد لا يجدون دوافع اجتماعية أو دينية قوية، تدفعهم إلى استخدام العربية بصورة مستمرة. ومن هنا، فإن توسيع نطاق العربية في كينيا، يتطلب إنشاء بيئات استخدام جديدة لها، من خلال الأنشطة الثقافية، والنوادي اللغوية، وبرامج التبادل الأكاديمي، والتدريب، والترجمة، والفعاليات المرتبطة بالعالم العربي.

هـ- الارتباط القوي بين العربية والوظيفة الدينية

على الرغم من أن الارتباط بين العربية والإسلام، يمثل أحد أهم مصادر قوتها التاريخية في كينيا، فإنه يمكن أن يتحول في بعض السياقات إلى عامل يحد من انتشارها خارج المجتمعات المسلمة. فالصورة الذهنية للعربية بوصفها لغة القرآن والعلوم الإسلامية، تجعلها ذات جاذبية خاصة لدى المسلمين، لكنها قد تجعل بعض غير المسلمين ينظرون إليها، باعتبارها لغة ذات وظيفة دينية بالدرجة الأولى، وليس باعتبارها لغة دولية، يمكن استخدامها في التعليم، والتجارة، والدبلوماسية، والثقافة.

ومن ثم، فإن أحد التحديات المستقبلية، يتمثل في توسيع الصورة الاجتماعية للعربية، من خلال إبراز

وظائفها غير الدينية، دون إضعاف وظيفتها الدينية الراسخة. ويكتسب هذا الأمر أهمية خاصة، في ضوء تطور العلاقات الاقتصادية والثقافية بين كينيا والدول العربية، واتساع المجالات التي يمكن أن تستفيد من الكفاءات العربية، بما في ذلك الترجمة، والتعليم، والبحث، والتواصل الدولي.

و- التوزيع الجغرافي غير المتوازن للحضور العربي

لا يزال الحضور التاريخي للمجتمعات المسلمة والعربية، أكثر كثافة في المناطق الساحلية وشمال شرقي كينيا، مقارنة ببعض مناطق الداخل. وقد أسهم هذا التوزيع في استمرار ارتباط العربية جغرافيًا بالمراكز الإسلامية التقليدية. إلا أن التحولات الديموغرافية والاقتصادية خلال العقود الأخيرة، ولا سيما نمو المدن الكبرى، وتوسع الجاليات المسلمة خارج مناطقها التقليدية، أسهما في تغيير هذه الصورة تدريجيّا.

وتبرز نيروبي بصورة خاصة، باعتبارها مركزًا للتعليم العالي، والتجارة، والدبلوماسية، والعمل الدولي، وهو ما يوفر للعربية مجالًا لتوسيع نطاق استخدامها، خارج مناطق انتشارها التاريخية. غير أن هذا الانتشار لا يزال بحاجة إلى مؤسسات تعليمية ولغوية، أكثر قدرة على توفير بيئة مستدامة لتعلم العربية واستخدامها.

ز- محدودية البيانات والإحصاءات الخاصة بتعليم العربية

يُعد ضعف البيانات الإحصائية المتخصصة، أحد التحديات المنهجية التي تواجه دراسة واقع العربية في كينيا. فالمعلومات المتاحة عن أعداد المتعلمين، والمعلمين، والمؤسسات التي تقدم تعليم العربية، ليست دائمًا مجمعة في قاعدة بيانات وطنية واحدة، خصوصًا فيما يتعلق بالمؤسسات الدينية والتعليم غير النظامي. ويجعل ذلك من الصعب قياس التطور الحقيقي في أعداد دارسي العربية، أو مقارنة معدلات الالتحاق بها عبر السنوات، أو تقييم توزيع المؤسسات التعليمية جغرافيًا.

ومن ثم، فإن تطوير قاعدة بيانات وطنية، تتضمن أعداد المؤسسات، والمعلمين، والمتعلمين، ومستويات التعليم، ومناهج التدريس، يمكن أن يمثل خطوة أساسية، نحو وضع سياسات أكثر دقة، لتطوير تعليم العربية. كما سيساعد ذلك الباحثين على الانتقال من التقديرات الجزئية، إلى مؤشرات كمية قابلة للمقارنة والتحليل.

وعليه، فإن التحدي الرئيس الذي تواجهه العربية في كينيا، لا يتمثل في غياب الاهتمام بها، وإنما في الفجوة بين تنامي الطلب عليها، وقدرة البيئة التعليمية، والمؤسسية، والاجتماعية، على تحويل هذا الطلب إلى كفاءة لغوية مستدامة. ويظل مستقبل العربية مرتبطًا بقدرتها على تجاوز حدود المجال الديني، وتعزيز حضورها الأكاديمي والمهني، وتطوير إعداد المعلمين والمناهج، وتوفير بيئات حقيقية لاستخدامها، مع الحفاظ في الوقت ذاته على المكانة الدينية والثقافية، التي شكلت أساس حضورها التاريخي في المجتمع الكيني.

سابعا- آفاق تنامي حضور اللغة العربية في كينيا

على الرغم من التحديات المؤسسية، والتعليمية، والاجتماعية، التي تحد من اتساع نطاق استخدام اللغة العربية في كينيا، فإن المرحلة الراهنة، تكشف عن عدد من المسارات، التي يمكن أن تدعم تنامي حضورها مستقبلًا. ولا تنبع هذه الفرص من العامل الديني وحده، وإنما تتصل كذلك بالتطورات التي يشهدها النظام التعليمي الكيني، واتساع العلاقات الاقتصادية والدبلوماسية مع الدول العربية، وتنامي الحاجة إلى المهارات اللغوية المرتبطة بالتجارة، والتعليم، والترجمة، والتواصل الدولي.

أ- ترسيخ العربية داخل منظومة التعليم القائم على الكفايات: يمثل استمرار إدراج اللغة العربية ضمن المناهج الرسمية، أحد أهم المقومات المؤسسية لاستمرار حضورها في كينيا. وتظهر وثائق المعهد الكيني لتطوير المناهج (KICD) أن العربية مدرجة ضمن مجالات التعلم في مراحل التعليم المختلفة؛ إذ تظهر ضمن تصميمات الصف التاسع، إلى جانب الإنجليزية، والسواحيلية، والفرنسية، والألمانية، والماندرين، وغيرها من مجالات اللغات. كما تتضمن وثائق المرحلة الثانوية العليا تصميمًا مستقلًا للغة العربية، بما يؤكد استمرار حضورها داخل المسار التعليمي الرسمي. [٢٢]

وتكتسب هذه المكانة أهمية خاصة، في ضوء التحول، من نموذج يركز بصورة أكبر على المعرفة النظرية، إلى نموذج يقوم على تنمية الكفايات والقدرات التطبيقية. وتحدد وثيقة منهج العربية للصف السابع، على سبيل المثال، مخرجات تعليمية تتصل بالاستماع، والقراءة، والكتابة، والتعبير الشفهي، فضلًا عن الوعي الثقافي والانفتاح على البعد الدولي للغة. كما تؤكد وثيقة منهج العربية للصف العاشر، أن دراسة اللغة في المرحلة الثانوية العليا، تمثل أساسًا لمواصلة تطوير المهارات والتخصص في مرحلة التعليم العالي، والارتباط بعالم العمل، وهو ما يوسع مبررات تعلم العربية، من المجال الديني إلى المجال الأكاديمي والمهني. [٢٣]

ومن ثم، فإن استمرار العربية داخل المنظومة الرسمية، لا يمثل مجرد اعتراف تعليمي بوجودها، وإنما يوفر لها قناة مؤسسية، لإعادة إنتاج المتعلمين والمعلمين والمتخصصين، ويمنحها قدرة أكبر على الاستمرار خارج نطاق المؤسسات الدينية التقليدية.

ب- إمكانية إدماج التعليم الإسلامي غير النظامي في المنظومة التعليمية: برزت في عام ٢٠٢٦م فرصة مؤسسية جديدة، قد تكون ذات آثار بعيدة المدى على تعليم العربية، تمثلت في توجيه الرئيس الكيني وليام روتو بدمج مسارات التعليم الإسلامي، ولا سيما المدارس القرآنية (Duksi) ، والمدارس الإسلامية (Madrasa)، ضمن نظام التعليم الأساسي الرسمي. وقد صدر التوجيه خلال احتفالات يوم

ماداراكا في مقاطعة وجير في يونيو عام ٢٠٢٦م، مع تكليف وزارة التعليم بوضع الإطار القانوني والسياساتي اللازم لتنفيذه.[٢٤]

وقد لقي التوجه ترحيبًا من عدد من القيادات والمؤسسات الإسلامية، التي رأت فيه فرصة لمعالجة الفجوة التاريخية بين التعليم الديني والتعليم النظامي، وإتاحة مسارات أكثر وضوحًا، للاعتراف بمؤهلات المتعلمين في مؤسسات التعليم الإسلامي. وإذا انتقل هذا التوجه من مستوى التوجيه السياسي إلى إطار تشريعي وتنفيذي متكامل، فقد يتيح فرصة مهمة لإعادة تنظيم تعليم العربية داخل المؤسسات الإسلامية، من خلال تطوير المناهج، وتأهيل المعلمين، ووضع معايير أكثر وضوحًا لجودة التعليم.[٢٥]

ومع ذلك، ينبغي التعامل مع هذا التطور بوصفه فرصة مستقبلية قيد التفعيل، وليس باعتباره عملية دمج مكتملة؛ إذ إن التوجيه الرئاسي، يمثل بداية لمسار إصلاحي، يحتاج إلى تشريعات وسياسات تنفيذية، وترتيبات مؤسسية، قبل قياس نتائجه الفعلية على تعليم العربية.

ج- تنامي العلاقات الاقتصادية بين كينيا والدول العربية: يمثل اتساع العلاقات الاقتصادية بين كينيا والدول العربية عاملًا، يمكن أن يعزز القيمة المهنية للغة العربية. ويبرز في هذا السياق تطور العلاقات الكينية – الإماراتية؛ فقد وقعت الدولتان في يناير عام ٢٠٢٥م، اتفاقية شراكة اقتصادية شاملة، وأشارت وزارة الخارجية الكينية، إلى أن حجم التجارة الثنائية بلغ ٤٤٥ مليار شلن كيني في عام ٢٠٢٣م، وأن الإمارات أصبحت سادس أكبر سوق للصادرات الكينية، وثاني أكبر مصدر للواردات إليها.[٢٦]

وتشير هذه التطورات إلى أن العلاقة بين العربية وسوق العمل الكيني، يمكن أن تتجاوز الإطار الثقافي والديني، لتشمل مجالات التجارة، والاستثمار، والخدمات اللوجستية، والسياحة، والاتصالات، والأعمال. ومن ثم، يمكن أن تتحول الكفاءة في اللغة العربية تدريجيًا إلى مهارة إضافية، ذات قيمة لدى قطاعات من الطلاب والباحثين عن العمل، ولا سيما أولئك الذين يستهدفون التعامل مع الأسواق العربية، أو المؤسسات المرتبطة بها.

د- اتساع القيمة المهنية للغة العربية: لا تقتصر أهمية العربية على القدرة على التواصل مع المتحدثين بها، وإنما يمكن أن ترتبط بمجموعة من المهن، التي تحتاج إلى كفاءات لغوية متعددة، مثل: الترجمة، والتحرير، والتعليم، والبحث، والتواصل المؤسسي، والعلاقات الدولية. ويكتسب هذا الجانب أهمية خاصة في كينيا، بسبب موقع نيروبي بوصفها مركزًا إقليميًا للمنظمات الدولية، والمؤسسات العاملة في شرقي إفريقيا.

وتدعم المناهج الرسمية هذا الاتجاه بصورة مباشرة؛ إذ تنص وثيقة منهج العربية للمرحلة الثانوية العليا، على أن تعلم العربية، يفتح فرصًا أمام المتعلم في المجالات الوطنية والدولية، ويربط اكتساب الكفاية اللغوية

بالتخصص في التعليم العالي، وبعالم العمل. ومن ثم، فإن تطور الطلب على المهارات اللغوية المهنية، يمكن أن يسهم في إعادة تعريف العربية، باعتبارها رأس مال لغويًا، يمكن توظيفه إلى جانب التخصص الأكاديمي، وليس مجرد مادة ذات وظيفة دينية.

هـ- اتساع المجال الثقافي والتواصلي للعربية: تمثل الروابط التاريخية بين العربية والسواحلية، ولا سيما في مناطق الساحل الكيني، قاعدة ثقافية يمكن البناء عليها، في تطوير تعليم العربية. غير أن هذه العلاقة، ينبغي ألا تُفهم باعتبارها ضمانًا تلقائيًا لسهولة اكتساب العربية، وإنما باعتبارها موردًا لغويًا وثقافيًا، يمكن الاستفادة منه في تصميم مناهج أكثر ارتباطًا بالسياق الكيني.

ويمكن، في هذا الإطار، تطوير مواد تعليمية، تربط المفردات العربية ذات الحضور في السواحلية، بالتواصل العربي المعاصر، وتقدم الثقافة العربية ضمن إطار مقارن، يربطها بتاريخ شرقي إفريقيا، بما يساعد على تجاوز الصورة، التي تختزل العربية في بعدها الديني وحده.

و- استمرار الطلب المجتمعي على العربية داخل المجتمع المسلم: يظل الارتباط بين اللغة العربية والإسلام، أحد أهم العوامل البنيوية، التي تدعم استمرار تعلم العربية في المجتمع المسلم الكيني، وإن كان تأثيره يختلف، باختلاف المناطق والمؤسسات والأجيال. ولا يعني ذلك أن مستقبل العربية مرهون بالوظيفة الدينية وحدها؛ بل إن استمرار هذه القاعدة المجتمعية، يوفر لها قاعدة أولية من المتعلمين، يمكن أن تتوسع لاحقًا من خلال التعليم النظامي والجامعي، والاستخدامات المهنية.

وبذلك؛ تبدو فرص العربية في كينيا، أكثر ارتباطًا بتعدد وظائفها، منها بمجرد زيادة عدد متعلميها؛ فاستمرار حضورها في التعليم الرسمي، وإمكانية إعادة تنظيم التعليم الإسلامي، وتنامي العلاقات الاقتصادية مع الدول العربية، وارتباطها المتزايد بالتعليم العالي وسوق العمل، جميعها عوامل يمكن أن تنقلها تدريجيًا، من نطاق الاستخدام الديني المحدود، إلى نطاق أوسع، يجمع بين الوظائف الدينية، والأكاديمية، والمهنية، والثقافية.

خاتمة

خلصت الدراسة إلى أن تاريخ اللغة العربية في كينيا، لا يمكن فهمه باعتباره مسارًا خطيًا، من الانتشار إلى التراجع ثم الاستعادة، وإنما بوصفه مسارًا متغيرًا، ارتبط بالتحولات الدينية والاجتماعية والسياسية والاقتصادية، التي شهدتها البلاد ومنطقة شرقي إفريقيا. فقد ارتبط حضور العربية منذ وقت مبكر،

بشبكات التجارة في المحيط الهندي، وانتشار الإسلام، ونشوء المراكز الحضرية الساحلية، ولا سيما في ممباسا، ولامو، وماليندي، وغيرها من المراكز السواحلية. وأسهم هذا التفاعل في ترسيخ مكانة العربية، بوصفها لغة ذات وظائف دينية، وثقافية، وتعليمية، وتجارية، في أجزاء من الساحل، مع استمرار السواحلية بوصفها لغة أساسية للتواصل، داخل المجتمعات الساحلية.

وشهد هذا الوضع تحولًا جوهريًا، خلال الحقبة الاستعمارية، عندما أعيد تنظيم المجال اللغوي والتعليمي في كينيا، وفق أولويات جديدة، عززت مكانة الإنجليزية، وأسهمت في ترسيخ السواحلية المكتوبة بالحرف اللاتيني، ضمن النظام التعليمي والإداري الحديث. ولم يؤد ذلك إلى اختفاء العربية، وإنما إلى إعادة تحديد نطاق استخدامها، بحيث تركز حضورها بدرجة أكبر في المؤسسات الدينية والتعليم الإسلامي، وبعض البيئات الاجتماعية والثقافية الساحلية. ومن ثم، فإن تراجع العربية خلال القرن العشرين، ينبغي فهمه باعتباره تحولًا في وظائفها ومجالات استخدامها، أكثر من كونه انقطاعًا كاملًا لحضورها في المجتمع الكيني.

ومع أواخر القرن العشرين، بدأت ملامح مرحلة جديدة من حضور العربية في كينيا، ارتبطت بعدد من المتغيرات المتداخلة، ومن أبرزها: تنامي التعليم الإسلامي، وعودة عدد من خريجي الجامعات العربية إلى كينيا، واتساع شبكات المؤسسات التعليمية والدعوية، فضلًا عن التحولات السياسية والديموغرافية في البلاد، وتزايد التواصل مع المجتمعات العربية والإسلامية. كما أسهمت التحولات الإقليمية في القرن الإفريقي، بما في ذلك تدفقات السكان من الصومال، في إعادة تشكيل الخريطة الاجتماعية واللغوية في بعض المدن الكينية. ونتيجة لذلك، لم يعد حضور العربية مقصورًا على المناطق الساحلية، بل امتد بدرجات متفاوتة إلى مراكز حضرية داخلية، وفي مقدمتها نيروبي.

وتكشف الدراسة كذلك، عن تحول مهم في وظائف تعلم العربية ودوافعه؛ فبعد أن ظل البعد الديني يمثل المحرك الأساسي لتعلمها في قطاعات واسعة من المجتمع المسلم، بدأت تظهر إلى جانبه دوافع أكاديمية ومهنية متزايدة، مع إدراج العربية في أجزاء من المنظومة التعليمية الرسمية، وظهور برامج جامعية متخصصة، واتساع الحاجة إلى مهارات الترجمة والتدريس، والتواصل مع المؤسسات والأسواق العربية. كما أن تنامي العلاقات الاقتصادية، والدبلوماسية، والسياحية، بين كينيا والدول العربية، ولا سيما دول الخليج، يفتح مجالًا لتحول العربية إلى مهارة مهنية إضافية، لدى بعض فئات الشباب الكيني، بما يوسع قاعدة الطلب عليها خارج الإطار الديني التقليدي.

وفي هذا السياق، يمكن القول إن المرحلة الراهنة، تختلف نوعيًا عن مرحلة الحضور التاريخي للعربية في الساحل؛ فالعربية اليوم لا تسعى إلى الحلول محل الإنجليزية أو السواحلية، ولا تمتلك المقومات المؤسسية التي تسمح لها بذلك، وإنما يتشكل حضورها في إطار تعدد لغوي وظيفي، تتعايش فيه العربية مع

السواحلية والإنجليزية، بحيث تختلف وظيفة كل لغة بحسب المجال، والسياق، والمتحدث. ومن ثم، فإن مستقبل العربية في كينيا، لا يرتبط بقدرتها على منافسة اللغتين الوطنيتين والرسميتين، بقدر ما يرتبط بقدرتها على توسيع وظائفها التعليمية، والمهنية، والثقافية، داخل هذا النظام اللغوي المتعدد.

وأظهرت الدراسة، أن استدامة هذا الانتشار، تواجه مجموعة من التحديات البنيوية، وفي مقدمتها المكانة المؤسسية الأعلى للسواحلية والإنجليزية، ومحدودية الموارد التعليمية المتخصصة، والتفاوت في تأهيل معلمي العربية، والفجوة بين بعض مؤسسات التعليم الإسلامي غير النظامي، والمنظومة التعليمية الرسمية، فضلًا عن محدودية البيئات التي تتيح ممارسة العربية بصورة منتظمة، خارج المؤسسات الدينية والتعليمية. كما أن الارتباط الوثيق بين العربية والإسلام، يمثل عاملًا داعمًا لاستمرارها داخل المجتمع المسلم، لكنه قد يحد من جاذبيتها لدى بعض غير المسلمين، إذا ظلت صورتها محصورة في وظيفتها الدينية، ولم تُدعّم بوظائف أكاديمية، ومهنية، وثقافية، أوسع.

تكشف المعطيات الراهنة عن مجموعة من الفرص، التي يمكن أن تعزز مستقبل العربية في كينيا. ويأتي في مقدمتها استمرار ارتباطها بالمؤسسات الإسلامية، واتساع التعليم النظامي وغير النظامي، وتطور برامجها الجامعية، فضلًا عن تنامي العلاقات الاقتصادية، والدبلوماسية، والسياحية، مع الدول العربية. كما يمثل التوجه الحكومي نحو بحث سبل إدماج بعض مسارات التعليم الإسلامي غير النظامي، في المنظومة التعليمية الوطنية، فرصة مؤسسية مهمة؛ إذ يمكن، إذا انتقل من مستوى التوجيه إلى سياسات تشريعية وتنفيذية واضحة، أن يسهم في تحسين جودة تعليم العربية، من خلال تطوير المناهج، وتأهيل المعلمين، ووضع معايير أكثر انتظامًا للاعتماد والجودة.

توصيات الدراسة

انطلاقًا مما سبق؛ توصي الدراسة بضرورة التعامل مع تعليم العربية باعتباره مجالًا متعدد الوظائف، وليس مجرد امتداد للتعليم الديني، وذلك من خلال الاستفادة من مسار إدماج التعليم الإسلامي في المنظومة الوطنية، وتطوير برامج تأهيل معلمي العربية، بما يتوافق مع المعايير المهنية المعتمدة، وتعزيز التنسيق بين المؤسسات الإسلامية، والجهات الرسمية المعنية بتطوير المناهج. كما توصي بتوسيع الشراكات الأكاديمية بين الجامعات الكينية، ونظيراتها في الدول العربية، بما يسمح بتبادل أعضاء هيئة التدريس، والطلاب، وتوفير الموارد التعليمية الحديثة، ودعم البحث العلمي في اللغة العربية، والدراسات السواحلية – العربية.

وتوصي الدراسة كذلك، باستثمار التحولات الاقتصادية والإقليمية، في تصميم برامج متخصصة في العربية، لأغراض مهنية ودبلوماسية، تستهدف مجالات التجارة، والاستثمار، والسياحة، والترجمة، والعلاقات

الدولية، والعمل الإنساني، إلى جانب تطوير برامج اللغة العربية المرتبطة باقتصاد الحلال، والقطاعات الخدمية ذات الصلة بالأسواق العربية. ومن شأن هذا التوجه، أن ينقل العربية تدريجيًا من كونها مهارة مرتبطة أساسًا بالهوية الدينية، إلى كونها أيضًا رأس مال لغوي وثقافي ومهني، يمكن أن يضيف قيمة إلى فرص التعليم والعمل، لدى المتعلمين الكينيين.

وعليه؛ تخلص الدراسة إلى أن مستقبل اللغة العربية في كينيا، لا يتوقف على استعادة المكانة التاريخية، التي كانت تتمتع بها في بعض مناطق الساحل، وإنما يرتبط بقدرتها على بناء مكانة وظيفية جديدة داخل المجتمع الكيني المعاصر؛ فالعربية تمتلك قاعدة تاريخية، ودينية، وثقافية، راسخة، لكنها تحتاج في المرحلة المقبلة إلى تحويل هذه القاعدة، إلى حضور مؤسسي وأكاديمي ومهني أكثر اتساعًا. وإذا نجحت السياسات التعليمية، والمؤسسات الأكاديمية، والمجتمعات المحلية، في تحقيق هذا الانتقال، فمن المرجح أن تتعزز مكانة العربية، بوصفها إحدى اللغات ذات القيمة الثقافية، والتعليمية، والمهنية، في كينيا، في إطار تعدد لغوي لا يقوم على إقصاء السواحلية أو الإنجليزية، وإنما على توسيع المجال الوظيفي للتعدد اللغوي في البلاد.

الهوامش والإحالات

(1) Lyndon Harries, "The Arabs and Swahili Culture," *Africa: Journal of the International African Institute*, 34: 3, July 1964, 224.

(2) Sarali Gintsburg, "Arabic language in Zanzibar: past, present, and future," *Journal of World Languages*, 5:2, 2018, 82.

(3) Ali A. Mazrui, *The Africans: A Triple Heritage*, (Boston: Little, Brown, 1986), 65.

(4) Caitlyn Bolton, "Making Africa Legible: Kiswahili Arabic and Orthographic Romanization in Colonial Zanzibar," *American Journal of Islamic Social Sciences*, 33-3, 2016, 62.

(5) Nathaniel Mathews, "Imagining Arab Communities: Colonialism, Islamic Reform, and Arab Identity in Mombasa, Kenya, 1897–1933," *Islamic Africa*, 4:2, 2013, 135.

(6) Ibid., 43.

(7) Nathan Oyori Ogechi, "On language rights in Kenya," *Nordic Journal of African Studies*, 12:3, 2003, 318–331.

(8) Ibid., 318–331.

(9) Nathan Oyori Ogechi, "Ethnicity, Language, and Identity in Kenya," Modern Africa: Politics, *History and Society*, 7: 1, 2019, 111-135.

(١٠) مهدي حاشي، «اللغة العربية تستعيد عافيتها بكينيا»، الجزيرة نت، (٢٥، يونيو، ٢٠١٢م)، https://tinyurl.com/5ecv7bhe

(11) "UNHCR Egypt – Fact Sheet," *UNHCR*, May 2026, https://tinyurl.com/38zxcc84

(12) "Refugees and Asylum-seekers in Kenya," Operational Data Portal (ODP), *UNHCR*, 2026, https://tinyurl.com/89am393p

(13) Kenya Institute of Curriculum Development (KICD), *Grade Nine Curriculum Design: Arabic*, *Nairobi: Kenya Institute of Curriculum Development*, 2024-2025, https://tinyurl.com/4tb8p78c

(14) Ibid.

(15) "Undergraduate Programs: Bachelor of Arts in Arabic Language," *Nairobi: Islamic University of Kenya*, 2026. https://tinyurl.com/3vxa8ph5

(16) Ibid.

(17) M. Rosoke, *Cultural Sensitivity in Global Business*, (Nairobi: East African Academic Press, 2024). 89.

(١٨) مقابلة عبر الهاتف مع أحد مسؤولي جامعة الأمة، أجرى المقابلة الكاتب، نيروبي، (١، أغسطس، ٢٠٢٦م).

(19) A. Ndumu, "The state, security, and Islamic education in kenya," *Journal of Muslim minority affairs*, 34: 3, 280-295.

(20) Newton Kahumbi, "Role of Islamic Networks in Peacebuilding and Development in Kenya, and the War on Terror," In Susan M. Kilonzo, Ezra Chitando, Joram Tarusarira (eds.), *The Palgrave Handbook of Religion, Peacebuilding, and Development in Africa*, (Cham: Palgrave Macmillan, 2023), 587–605.

(21) Adan Saman Sheikh, "Development of Teaching and Learning Materials (TLM) For Islamic Schools in Kenya: What Islamic Universities Can Do," *IIUM Journal of Educational Studies*, 4:2, 2016, 38–51.

(22) Kenya Institute of Curriculum Development (KICD), *KICD Strategic Plan 2023–2027*, (Nairobi: Kenya Institute of Curriculum Development, 2024), https://tinyurl.com/3keuvd7d

(23) Ibid.

(24) Maryam Lanji, "Muslim Leaders Back Plan to Integrate Duksi, Madrasa in Kenyan Schools," *Jamia TV*, June 26, 2026, https://tinyurl.com/2n2mbrmy

(25) Ibid.

(26) "Kenya and UAE Sign Landmark Comprehensive Economic Partnership Agreement," Ministry of Foreign and Diaspora Affairs, *Republic of Kenya*, January 14, 2025, https://tinyurl.com/kxcff9n3

اللغة العربية في المشروع الإفريقاني: دراسة في الهوية والذاكرة الحضارية

د. زكرياء درامي، أستاذ مساعد بجامعة حسن سيك - زينغشور.

مقدمة

تُعد قضية الإفريقانية من أبرز القضايا الفكرية والثقافية والسياسية، التي شغلت النخب الإفريقية منذ القرن التاسع عشر، خاصة مع تصاعد آثار الاستعمار الأوربي وما خلّفه من إعادة تشكيل البنية الثقافية واللغوية للمجتمعات الإفريقية، وتعزيز مكانة اللغات الاستعمارية على حساب كثير من اللغات المحلية.

وقد ظهرت الإفريقانية بوصفها حركة فكرية وسياسية، للدفاع عن الشعوب الإفريقية ضد الاستعمار، والعنصرية، والهيمنة الثقافية، والاستلاب الحضاري. وقد تطورت الإفريقانية من مجرد خطاب تحرريّ، إلى مشروع حضاري، يسعى إلى بناء وحدة إفريقية، واستعادة الكرامة، وإعادة كتابة التاريخ الإفريقي، ومن أبرز روادها: كوامي انكروما، وشيخ أنت جوب، وقد سعى الأخير إلى إثبات الأصل الإفريقي للحضارة المصرية القديمة، ودعا إلى إحياء اللغات الإفريقية، وجعلها لغات تعليم وإدارة، ورغم الانتشار والقبول الذي حظي به مشروعه،[1] فإن أطروحته تواجه عدة إشكالات، ومن أبرزها وأخطرها: اختزال الهوية الإفريقية، باعتبارها هوية سوداء خالصة، وهو ما يؤدي إلى تهميش المكونات العربية في القارة الإفريقية، وكذلك إغفال دور العربية في مقاومة الاستعمار، ومن الإشكالات أيضًا، صعوبة الاكتفاء باللغات الإفريقية المحلية، واعتمادها لغة تعليم وإدارة؛ وذلك أن إفريقيا تضم مئات اللغات، مما يجعل مسألة اختيار لغة موحدة شديدة التعقيد، بينما تمتلك العربية رصيدا حضاريا مرتبطا بإفريقيا وتاريخها، كما تمتلك انتشارًا جغرافيا كاسحا في شمالي إفريقيا، وانتشارًا معتبرًا في غربها ووسطها وشرقها، وتمتلك أيضا قاعدة تعليمية واسعة، تجعلها أكثر قدرة على أداء وظيفة التواصل القاري، وتمثيل الهوية المركزية لإفريقيا.

فاللغة العربية تمثل أحد أهم الموارد الحضارية، التي يمكن أن تسهم في تحقيق طموحات الإفريقانيين المشروعة والواقعية؛ فهي لغة متجذِّرة في التاريخ الإفريقي، وحاملة لذاكرة علمية

وثقافية واسعة، وقادرة على أن تكون أداة للتحرر من التبعية الثقافية الغربية، وجسرا للتواصل والتكامل؛ فالعربية ارتبطت بالقارة الإفريقية منذ فترة طويلة جدا، وأسهمت في تشكيل الوعي الثقافي والسياسي والعلمي، في أجزاء واسعة من إفريقيا. ويؤكّد د. عمر محمد صالح الفلانيّ، أنّ «العربية - في عهد الاستعمار - كانت اللغة الدينية، بل الثقافية، لفئات كثيرة من أهل غربي إفريقيا، فكل تاريخنا، وقسم عظيم من تراثنا الأدبي القيم، جرى تسجيله بالعربية».[٢]

ومن هذا المنظور، تسعى هذه الدراسة إلى بحث موقع اللغة العربية في المشروع الإفريقاني، من خلال مقاربة علاقتها بمسألتي: الهوية والذاكرة الحضارية، والكشف عن إمكانياتها، بوصفها لغة ذات جذور تاريخية في القارة، وأداة لحفظ جانب من تراثها المكتوب، وتعزيز التواصل بين مجتمعاتها. كما تبحث الدراسة في مدى إمكانية توظيف هذا الرصيد اللغوي والحضاري، في خدمة بعض الأهداف التي رفعها المشروع الإفريقاني، ولا سيما استعادة التاريخ الإفريقي، وتعزيز الاستقلال الثقافي، وبناء تصور أكثر اتساعًا وتنوعًا للهوية الإفريقية.

والإجابات التي يمكن للعربية تقديمها في هذه المجالات، نوردها في بعدين، وعلى النحو الآتي:

أولا- العربية والهوية الثقافية في الفكر الإفريقاني

أدرك المفكرون الإفريقانيون مبكرا، أن الاستعمار لم يكن احتلالًا عسكريا فحسب، بل كان مشروعًا لإعادة تشكيل الوعي، عبر اللغة والتعليم، فاللغة هي الوعاء الحامل للذاكرة والثقافة، وفرض اللغات الأوربية، أدى إلى اغتراب الإفريقي عن ذاته، وفي روايته «المغامرة الغامضة»، عالج الكاتب السنغالي شيخ حامد كان، الصراع بين الهوية الإسلامية الإفريقية، والهوية الغربية الحديثة، ومحاولة التوفيق بينهما، من خلال شخصية سمبا جالو، الذي انتقل من التعليم القرآني التقليدي، إلى التعليم الغربي، فوجد نفسه مغتربًا بين العالمين. وهذا الصراع يؤدي إلى أزمة هوية، تفقد الإنسان شعوره بالانتماء.[٣] والعلاقة بين اللغة والفكر والهوية، من المحاور الأساسية في اللسانيات الحديثة؛ حيث تدرس اللسانيات النفسية، العلاقة بين اللغة والعمليات النفسية، بينما تدرس اللسانيات الاجتماعية، علاقة اللغة بالمجتمع، والهوية، والثقافة.[٤]

والعلاقة بين اللغة والهوية، تعد من أعقد القضايا التي شغلت العقل الإفريقي، خاصة بعد التجربة الاستعمارية، التي أعادت تشكيل البنية الثقافية والسياسية للقارة الإفريقية. وقد ظهرت الإفريقانية بوصفها مشروعاً فكريا، يسعى إلى تحرير إفريقيا من التبعية، واستعادة الشخصية الإفريقية، وبناء وعي إفريقي مستقل عن المركزية الغربية، غير أن سؤال اللغة ظل يمثل إحدى الإشكالات الكبرى، داخل الفكر الإفريقاني، من خلال التساؤلات الآتية:

- هل يمكن بناء نهضة إفريقية بلغات المستعمر؟
- هل العودة إلى اللغات الإفريقية المحلية كافية وممكنة لبناء الوحدة القارية؟
- أين تقع اللغة العربية داخل هذا المشروع؟ وهل هي عنصرٌ أصيلٌ في الهوية الإفريقية، أو امتداد خارجي؟

وإزاء هذه الأسئلة، ظهرت داخل الفكر الإفريقاني تصورات مختلفة لمسألة اللغة، فرأى بعضهم ضرورة العودة إلى الجذور الإفريقية الخالصة، واللغات الوطنية، باعتبارها أساس التحرر الحقيقي، ويأتي على رأس هذا التيار المؤرخ السنغالي شيخ أنت جوب، الذي يدعو إلى اختيار إحدى اللغات الإفريقية الكبرى، لتكون لغة قارية موحدة، تتولى الوظائف الإدارية والثقافية على مستوى القارة بأسرها، ويؤكد أن هذه اللغة، لن تلغي اللغات المحلية، وإنما ستعلو عليها، بوصفها لغة جامعة، على نحو يشبه العلاقة التي كانت قائمة بين اللغة الروسية ولغات جمهوريات الاتحاد السوفيتي، أما اللغات الأوربية، فيقترح تدريسها كلغات أجنبية اختيارية أو إضافية، بدلاً من كونها الوسيط الرئيس للتعليم والإدارة.(٥)

ويكشف هذا التصور عن معضلة حقيقية، تتعلق بالتعدد اللغوي في إفريقيا؛ فإفريقيا تضم عددا هائلًا من اللغات، واختيار لغة بعينها، سوف يُنظر إليه على أنه تفضيل لمجموعة إثنية أو دولة، على حساب أخرى، فاللغات الإفريقية الكبرى، مثل: السواحلية، والهوسا، واليوربا، والأمهرية، والماندیكية، مرتبطة بمجالات نفوذ تاريخية وثقافية، مما يثير حساسيات سياسية وإثنية، ويجعل مسألة اختيار لغة موحدة شديدة التعقيد.

وفي المقابل، يرى آخرون إمكانية الاستمرار مع اللغات الموروثة من الاستعمار، وهي: (الإنجليزية، والفرنسية، والبرتغالية، والإسبانية)، ومن أبرز مفكري هذا التيار، الرئيس السنغالي الأسبق لوبول سيدار سنغور، الذي يعتبر من الآباء المؤسسين لمنظمة الفرانكفونية؛ فهو يعتبر اللغة الفرنسية أداة للتواصل الدولي والانفتاح على العالم، وليست مجرد إرث استعماري، ويرى أن الفرنسية يمكن أن تكون لغة للعلم والدبلوماسية والثقافة، وتربط بين الدول الناطقة بها، وكان يؤمن بأن الشعوب الإفريقية، بإمكانها توظيف الفرنسية لخدمة مصالحها، والتعبير عن ثقافاتها الخاصة، وكان يصف الفرنسية بأنها لغة تتميز بالدقة والوضوح، وأنها مناسبة للإنتاج الفكري والأدبي.(٦)

وبالتأمل في هذه الأطروحة، نلاحظ بعض أوجه القصور في بنيتها الفكرية، ورؤيتها للغة في ماهيتها ووظيفتها؛ فاللغة ليست مجرد أداة للتواصل، بل تحمل رؤية للعالم، وتؤثر على الفكر والأخلاق والهوية، بالإضافة إلى أن تبني لغة المستعمر، تؤدي غالبًا إلى استمرار النفوذ الثقافي والسياسي والاقتصادي، للقوى الغربية المهيمنة، ولو بعد الاستقلال، ويُكرِّس التبعية المعرفية، والارتهان الثقافي، والانفصال بين النخب والشعوب، مما يعمق الفوارق الاجتماعية.

وفي ضوء هذا النقاش، يمكن النظر إلى اللغة العربية، باعتبارها أحد البدائل الممكنة في التفكير في اللغة المشتركة أو الوسيطة، داخل المشروع الإفريقاني؛ باعتبارها لغة لا تتجزّأ من الوجدان الإفريقي، وتبنيها لغة قارية موحدة، تتولى الوظائف الإدارية والثقافية على مستوى القارة بأسرها، دون أن تلغي اللغات المحلية، بل ستعلو عليها بوصفها لغة جامعة مركزية، فاختيارها على هذا الشكل، يعتبر اختيارا للغة إفريقية كبرى، بل أكبرها وأوسعها نفوذا، وهذا يتوافق مع جانب من نظر شيخ أنت جوب، غير أن رؤيته القاصرة للقارة، أدى به إلى إهمال العربية، وهذا الرأي يتوافق أيضا مع ما كان يسمو إليه ليبول سيدار سنغور من الواقعية، والعالمية، والدقة، والوضوح، فالعربية لغة يتعلم بها شريحة كبيرة من الأفارقة، مع عالميتها، وعراقتها، ووضوحها، ودقتها، وما فيها من تفصيل المعاني، والتمييز بين دقيقها وجليلها.[٧]

وقد سبقت بعض الشخصيات الفكرية الإفريقية، إلى إبراز هذه المكانة، ومن بينها: إدوارويلمت بليدن، الذي نظر بإيجابية إلى العربية، باعتبارها لغة ذات حضور ثقافي وتاريخي في إفريقيا، وبوصفها لغة غير حاملة للأوزار التي تنوء بها اللغات الاستعمارية.[٨] يقول إدوار بليدن: «مما يُساء له في حال الإنجليزية وغيرها من اللغات الأوربية في هذا الجزء من إفريقيا، أنّها أتت إلى شعوب إفريقيا وهي مقرونة بالفرقة والقهر، وخالية من أي محتوى روحي، بينما ينظر الأفارقة إلى العربية بوصفها لغة دين وإعمار، وأنها لغة روحية».[٩]

فالعربية تمتلك رصيداً حضاريا عريقا، وانتشارا جغرافيا واسعا، وقاعدة تعليمية واسعة، مما يجعلها أكثر قدرة على أداء هذه الوظيفة الحضارية والثقافية،[١٠] فالأخذ بلغة إفريقية عريقة وعالمية، كتب لها الانتشار، ويتحدث بها أكثرٌ أولى بالاعتبار، في بناء هوية إفريقية، وبناء نهضتها، من اختيار لغات محدودة الانتشار، مع أن كثيرا منها، قريبة الصلة بالعربية، من حيث اقتراض الكلمات والمعاني، وأولى كذلك من الاستمرار مع اللغات الأوربية، التي يمثل بقاؤها استمرارا للهيمنة الثقافية الغربية، أما العربية، فتمنح الإفريقي فضاء معرفيا بديلا، وعلاقة حضارية مختلفة، وإمكانا للتحرر من الأحادية الثقافية الغربية.

فاللغة العربية تمتلك حضورا استثنائيا في إفريقيا، ليس بوصفها لغة دينية فحسب، بل باعتبارها لغة علم وإدارة، وكتابة تاريخية امتدت قرونا في شمالي إفريقيا وغربيها وشرقيها ووسطها، ولذا فإن مناقشة موقع العربية داخل المشروع الإفريقاني، ليست قضية هامشية، بل هي سؤال حضاري، يتعلق بطبيعة الهوية الإفريقية نفسها، وهنا لا يقع البحث حول هوية جامعة للقارة الإفريقية كافة، بل البحث عن هوية مركزية غالبة، تصطبغ بها القارة وتلتصق بها، شأنها في ذلك شأن سائر الهويات الغالبة في حدود دول بعينها، أو في حدود أقاليم جغرافية معينة.

ومن الأخطاء المنهجية الشائعة، تصوير العربية باعتبارها جسمًا غريبا عن إفريقيا؛ فالعربية لغة إفريقية جغرافيا، بحكم وجودها في شمالي إفريقيا، وأجزاء من شرقيها ووسطها، وتاريخيا أيضًا؛ فقد ارتبطت

العربية بإفريقيا، بواسطة الهجرات العربية القديمة، والتبادل التجاري عبر الصحراء، وانتشار الإسلام، والمراكز العلمية الكبرى، ومن ثَم، فإن العلاقة بين العربية وإفريقيا، ليست علاقة استعمار، وإنما هي علاقة تفاعل واندماج حضاري ممتدّ، وقد لعبت العربية دورا محوريا في حركات الجهاد والمقاومة، وفي التعليم الأهلي، وحفظ الهوية، بل إن كثيرًا من المقاومين للاستعمار، كانوا من خريجي مدارس عربية إسلامية، ومن ثم فإن تصوير العربية، على اعتبار أنها عنصر غير إفريقي، يتجاهل هذا التاريخ.

وتقسيم إفريقيا إلى إفريقيا سوداء، وأخرى عربية، ليس تقسيما حاسمًا؛ إذ يختلف الباحثون حول موضع الخط الفاصل بينهما، ويرى د. جمال حمدان، أن البنية البشرية للقارة، تمثل متصلا بشريا، تتدرّج فيه الخصائص السلالية تدريجيا، بحيث تشغل الجماعات الانتقالية مساحة واسعة من القارة، وتغلب هذه العناصر الوسطى على العناصر الطرفية.(١١)

وإذا كان لا بد من خط فاصل لتقسيم إفريقيا، وتحديد نقطة التحول الإثني والثقافي واللغوي، فإن الغابة الكبرى (الغابة الاستوائية)، أولى بذلك من الصحراء الكبرى، ويؤكد الدكتور شيخ صمب، أن الصحراء الكبرى، لم تكن عبر العصور عائقا للتواصل بين السكان القاطنين في جنوبها وشمالها، وإنما كانت حلقة الوصل بينهما، فتعاقبت عن ذلك صلات دينية، وثقافية، واجتماعية، واقتصادية، وانعقدت روابط المصاهرة، والمجاورة، والتعامل التجاري، بين ضفّتي الصحراء.(١٢)

وتؤكد المكانة المؤسسية المعاصرة للعربية، أنها ليست عنصرًا هامشيّا في النظام اللغوي الإفريقي؛ فالاتحاد الإفريقي ينص رسميّا على أن لغاته الرسمية، تشمل: العربية، والإنجليزية، والفرنسية، والبرتغالية، والإسبانية، والسواحلية، وأي لغة إفريقية أخرى، وفق الآليات المقررة، وبذلك تكون العربية مع السواحلية اللغتين غير الاستعماريتين، المعترف بهما في هذه المنظمة القارية.(١٣)

وإضافة لما سبق؛ فإن علاقة العربية مع كثير من اللغات المحلية الإفريقية أو أغلبها، علاقة تكامل لا صراع، «ومن المكاسب التي حققها الإسلام في إفريقيا، أنه جنَّد في صفوفه أهم وأقوى لغات القارة المشتركة، وهي السواحلية، والحوصا، والماندينجو»،(١٤) فهذه اللغات، اقترضت من العربية كثيًرا من المفردات، والعبارات، والأوزان، والأشكال الأدبية.(١٥) بالإضافة إلى اعتماد شعوبها اللغة العربية لغة دينية، ولغة تعليمية غالبا، بل إن التاريخ يشهد على أشكال من التفاعل الخلاق، بين العربية وهذه اللغات المحلية، عبر ما يعرف بالكتابة العجمية (الأجمي)، وهي نظام كتابة يعتمد على الأبجدية العربية واستخداماتها، لتدوين لغات إفريقية مختلفة في مناطق الساحل، وإفريقيا جنوب الصحراء، وقد لعبت هذه الكتابة دورًا محوريّا في الحفاظ على تراث الشعوب الإفريقية وآدابها، حيث كُتبت بها دواوين شعر، وقصص شعبية، وحكم وأمثال، بالإضافة إلى استخدامها في ترجمة معاني القرآن الكريم وتفسيره، وكتابة شروحات الفقه

والسيرة والحديث، مما مكن عوام الناس الذين لا يتقنون العربية، من فهم دينهم، والاندماج مع هوياتهم وثقافاتهم المحلية.

وقد لجأ القادة والعلماء المسلمون الأفارقة إلى العجمي، لكتابة الرسائل والمنشورات السرية، لحشد المجتمعات المحلية ضد الهيمنة الاستعمارية، مما جعلها أداة للمقاومة، والحفاظ على الهوية والثقافة، ويبرز في هذا السياق الشيخ عثمان دان فوديو (١٧٥٤–١٨١٧م)، مؤسس خلافة صوكوتو، الذي كتب معظم إنتاجه بالعربية، كما ألّف وترجم بعض أعماله إلى الفولانية والهوسا، وأسهم بذلك في ترسيخ استخدام الخط العربي لكتابة اللغات الإفريقية المحلية (العجمي). وقد انتشر هذا التقليد في مناطق واسعة من غربي إفريقيا، واستخدم في تدوين النصوص الدينية والتعليمية والأدبية، ولا يزال حاضرًا في بعض المجتمعات الإفريقية.[١٦]

وفي المجال الأدبي؛ أدت العربية دورا كبيرا في حفظ الأدب الإفريقي، وفي الإبداع الأدبي للأفارقة؛ فالثقافات الإفريقية تتميز بثراء تقاليدها الشفهية، إلا أن العربية وفرت وسيلة لتحويل هذا التراث الشفهي إلى نصوص مكتوبة، فتم تسجيل الأساطير الشعبية، والروايات التاريخية، والأشعار المحلية، والأنساب، وأخبار الممالك، وغيرها. بالإضافة إلى تبني الأدباء الأفارقة للعربية، وجعلها أداة للتعبير عن قضايا مجتمعاتهم، وصياغة رؤيتهم للعالم، ومن ثم نشأ في الدراسات الحديثة ما يعرف بالأدب العربي الإفريقي.[١٧]

فالشعوب التي اعتنقت الإسلام، لم تكن تنظر إلى العربية كلغة أجنبية، ولا عجب حينئذ – كما يؤكد الأستاذ عبد القادر سيلا – «أن نرى هذه – عبر الأجيال – تسهم في نشرها، وتعمل على إغنائها، وتتخذها خلال فترات من تاريخها، أداة للتعبير عن ثقافتها الوطنية».[١٨]

وبناءً على ما سبق؛ فإن الخطابات الإفريقانية المتطرفة، التي تصف العربية بأنها استعمار ثقافي، هي خطابات تعاني من إشكالات عدة، ومنها:

١- إسقاط النموذج الاستعماري الغربي على تجربة مختلفة تاريخيا.

٢- تجاهل الطابع الشعبي لانتشار اللغة العربية.

٣- إهمال مساهمة الأفارقة أنفسهم في تطوير الثقافة العربية.

٤- تناسي أن العربية لم تلغ اللغات الإفريقية، وإنما تعايشت معها قرونا طويلة.

ثانيًا- العربية والذاكرة الحضارية لإفريقيا

ألقى الرئيس الفرنسي الأسبق نيكولا ساركوزي خطابه الشهير، في جامعة شيخ أنت جوب بدكار، في ٢٦ يوليو عام ٢٠٠٧م،[١٩] وذلك في مستهل جولته بعد انتخابه رئيسا لفرنسا، وقد أصبح هذا الخطاب من أكثر الخطابات إثارة للجدل، في تاريخ العلاقة الفرنسية الإفريقية، لما تضمنه من رؤى حول تاريخ إفريقيا،

وحضارتها، والاستعمار، ومن أبرز مضامين هذا الخطاب، رؤيته لتاريخ إفريقيا، والتي تعبّر عنها مقولته الشهيرة، وهي: «مأساة إفريقيا، هي أن الإنسان الإفريقي، لم يدخل التاريخ بما فيه الكفاية»، ثم أوضح فكرته بالقول: إن الإنسان الإفريقي عاش قرونا طويلة في انسجام مع الطبيعة، دون امتلاك أداة لغوية قادرة على التعبير عن المعاني والمجردات، وإن الاستعمار ولغاته، هو من منح الإنسان الإفريقي هذه الأفضلية، واعتبر ذلك جانبا إيجابيا، أو بالأحرى مبررا للاستعمار، رغم مجازره وانتهاكاته.[٢٠]

وقد لقي الخطاب ردود فعل قوية من الأكاديميين والمثقفين الأفارقة؛[٢١] فهذا الخطاب يتجاهل تاريخ الممالك والإمبراطوريات الإفريقية، مثل: غانا، ومالي، وسونغاي، ويتغافل كذلك عن مساهمة الأفارقة في الحضارة والمعارف، ولا يخفى على مطلع، دور العربية في إدارة هذه الممالك وازدهارها، ودورها الكبير كذلك في المعارف التي أنتجها الأفارقة، فقد تم كل ذلك بواسطة اللغة العربية، بما تمتلكه من مفردات ثرية، ومعاني دقيقة، استخدمها الأفارقة في لغاتهم، وأضافوها إليها. فأول ردٍّ وأقواه، هو النظر إلى اللغة العربية باعتبارها أساسا للتاريخ الحضاري لإفريقيا من جانبين، وهما:

الجانب الأول: هو أن اللغة العربية مثلت الأداة العلمية، والفكرية، والإدارية، والتجارية، للحضارة الإفريقية، قبل الحقبة الاستعمارية؛ فمنذ انتشار الإسلام عبر التجارة الصحراوية، أصبحت العربية لغة النخب العلمية والسياسية والإدارية، في كثير من الممالك والإمارات الإفريقية، وأسهمت في بناء فضاء تجاري مشترك، ربط إفريقيا جنوب الصحراء، بالمراكز التجارية في العالم الخارجي، وأدت دورا محوريا في نشأة مؤسسات حضارية راسخة، في إفريقيا جنوب الصحراء.

وكان للعربية دور محوري في إدماج إفريقيا جنوب الصحراء، في شبكة حضارية واسعة، تمتد من الأندلس والمغرب، إلى مصر، والحجاز، واليمن، والهند، مما سهل انتقال العلماء والطلاب، وتبادل الكتب والإجازات العلمية، وانتشار الكتب والمصنفات.

وقد أسهمت العربية في تطوير البنية الإدارية، لكثير من الدول والإمارات الإفريقية؛ إذ استخدمت في المراسلات الرسمية، والعقود، والأوقاف، والأحكام القضائية، والوثائق الدبلوماسية، مما ساعد على ترسيخ مؤسسات هذه الدول، وإرساء قواعدها الإدارية، وقد أنتج الإفريقيون بالعربية تُراثاً علميا ضخمًا في الفقه، والتاريخ، والأدب، والرحلات، وغيرها، وتحولت مدن مثل: تمبكتو، وغاو، وجاني، وغيرها، إلى مراكز إشعاع علمي عالمي، تستقطب الطلاب والعلماء من مختلف أنحاء القارة، وكان العلماء الأفارقة يكتبون بالعربية، بوصفها لغة علم مشتركة، لا بوصفها لغة هيمنة أجنبية.

ويؤكّد البروفسير سليمان بشير جانج ذلك بقوله: «إن إيلاء الاهتمام لتقاليد التبحّر العلمي في مراكز مثل تمكتو، ليس ضروريا – فحسب – لكتابة تاريخ القارة الإفريقية، بل من شأنه أيضا أن يضيء مشروع جعل

اللغات المتداولة فيها، لغات قادرة على التعبير عن الحداثة الإفريقية؛ فقد كان العلماء المسلمون يكتبون في المقام الأول بالعربية، ولم يقتصروا على ذلك؛ بل استخدموا كذلك الحرف العربي - بعد تكييفه - لتدوين نصوص بلغاتهم الأم ، وهكذا، وعلى غرار عثمان دان فوديو؛ فقد طوّر علماء السلطنة التي أسّسها في شمالي نيجيريا، تراثا أدبيّا غنيّا باللغتين: الهوساوية والفلانية».[٢٢]

وفي بيان الأهمية الحضارية للمراكز العلمية في إفريقيا، مثل: تمكتو؛ يؤكّد سليمان بشير جانج، أن هذه المراكز تحتل مكانة محورية في البرامج البحثية، التي تُعنَى بالمخطوطات العربية والخط العربي في إفريقيا جنوب الصحراء، ومن ثَم فإن هذا الاهتمام، يمثّل عودة إلى تجاوز النظرة الخارجية، التي تحصر إفريقيا في تراثها الشفهي، وهذه النظرة هي الرؤية التي نزعت عن إفريقيا تاريخها.[٢٣]

أما الجانب الثاني لأهمية العربية في التاريخ الحضاري لإفريقيا: فيتمثل في أن جزءا كبيرًا من تاريخ إفريقيا، مكتوب باللغة العربية، ومن ذلك: سجلات الممالك، والرحلات، والتراجم، والمراسلات، فالعربية تمثل أحد المكونات المهمة في الذاكرة التاريخية والثقافية لإفريقيا، لما ارتبط بها من إنتاج علمي، وأدبي، وديني، وتاريخي، أسهم في توثيق جوانب متعددة من تاريخ المجتمعات الإفريقية، ولا سيما في شمالي وغربي وشرقي القارة؛ فقد وفّرت المصادر العربية معلومات تاريخية وجغرافية وسياسية عن إفريقيا، منذ القرن الثالث الهجري، في وقت كانت المصادر المحلية المكتوبة قليلة في كثير من المناطق، ومن أبرز المؤرخين والجغرافيين، الذين تُعد مؤلفاتهم مصادر أساسية لدراسة الممالك الإفريقية القديمة، وتسجيل أمجادها: أبو يعقوب اليعقوبي (ت ٢٨٤هـ) في تاريخه، والمسعودي (ت ٣٤٦هـ) في مروج الذهب، والبكري (ت ٤٨٧هـ) في المسالك والممالك، وقد قدّم فيه وصفًا دقيقا لمملكة غانا، والإدريسي (ت ٥٦٠هـ) في نزهة المشتاق، وابن بطوطة (ت ٧٧٩هـ) في تحفة النظار، وقد وصف فيه مملكة مالي في القرن الرابع عشر وصفا دقيقا، وابن خلدون (ت ٨٠٨هـ) في كتاب العبر وديوان المبتدأ والخبر، وقد تناول فيه تاريخ قبائل المغرب وإفريقيا الغربية.

وقد أسهمت العربية في حفظ تاريخ العديد من الممالك، التي ربما كان سيضيع جانبٌ كبير من تاريخها لولا التدوين العربي، مثل: إمبراطورية غانا، وإمبراطورية مالي، وإمبراطورية سنغاي، ومملكة كانم - برنو، وسلطنة الفونج، والممالك الإسلامية في شرقي إفريقيا. وقد سجّلت هذه المصادر أسماء الحكام، والحروب، والتجارة، والعلاقات الدبلوماسية، وانتشار الإسلام، والحياة الاقتصادية، والاجتماعية، والثقافية.

وتكتسب المصادر العربية أهمية خاصة في دراسة التاريخ الإفريقي، لما توفره من معطيات تساعد على استكمال الصورة التاريخية للقارة، والكشف عن جوانب متعددة من تطور مجتمعاتها، قبل الحقبة الاستعمارية وخلالها. فقد تضمنت هذه المصادر إشارات إلى أنماط متنوعة من التنظيم السياسي، والنشاط

الاقتصادي والتجاري، والمؤسسات التعليمية والعلمية، فضلًا عن العلاقات التي ربطت المجتمعات الإفريقية بمحيطها الإقليمي والخارجي. ومن ثم، فإن الإفادة من المصادر العربية، إلى جانب غيرها من المصادر الإفريقية والأجنبية، تسهم في بناء قراءة أكثر شمولًا وتوازنًا للتاريخ الإفريقي.

وقد ارتبط انتشار العربية في أجزاء واسعة من إفريقيا بانتشار الإسلام، وأسهم تفاعلهما في تشكيل جوانب مهمة من الحياة الثقافية والعلمية والتعليمية، في عدد من المجتمعات الإفريقية على مدى قرون. فقد كانت العربية لغةً للعلم والتدوين، والتواصل، بين مراكز علمية وتجارية متعددة، في حين أسهم الإسلام في نشوء مؤسسات تعليمية وعلمية، وشبكات ثقافية، امتدت عبر مناطق مختلفة من القارة. ومن ثم، فيمكن النظر إلى العربية والإسلام، بوصفهما من العوامل المهمة، في تشكيل جانب من التراث الثقافي والعلمي الإفريقي، دون اختزال التطور الحضاري في القارة في عامل واحد.[٢٤]

خاتمة

خلصت الدراسة إلى أن اللغة العربية، تمثل أحد المكونات المهمة في الذاكرة التاريخية والثقافية لإفريقيا، وأن حضورها الممتد في عدد من مناطق القارة، أسهم في تشكيل جوانب من الحياة العلمية والثقافية والفكرية، بما يجعلها عنصرًا جديرًا بالاعتبار، في دراسة تطور الفكر الإفريقاني، ومقاربات الهوية الإفريقية. كما تشير الدراسة إلى إمكانية توظيف هذا الرصيد التاريخي والثقافي، في دعم رؤية إفريقانية أكثر تعددية، تستوعب التنوع اللغوي، والثقافي، والديني، للقارة، وتستفيد من العربية، بوصفها إحدى اللغات ذات الحضور التاريخي والمؤسسي الممتد في إفريقيا.

كما أظهرت الدراسة، أن العلاقة بين العربية واللغات الإفريقية، لم تتخذ نمطًا واحدًا قائمًا على الصراع أو الإقصاء، وإنما اتسمت، في سياقات تاريخية ومجتمعية متعددة، بأشكال متنوعة من التفاعل والتبادل اللغوي والثقافي. وقد تجلَّى ذلك في الاقتراض اللغوي، والتعايش بين اللغات، واستخدام الخط العربي في تدوين عدد من اللغات الإفريقية، فضلًا عن اتساع حركة التأليف العلمي والأدبي باللغة العربية، في عدد من المراكز والمجتمعات الإفريقية. وهو ما يؤكد أن دراسة التاريخ اللغوي والثقافي لإفريقيا، تقتضي تجاوز التصورات الثنائية، التي تضع العربية واللغات الإفريقية في علاقة تنافسية بالضرورة.

وتكشف الدراسة كذلك، عن أهمية إعادة النظر في بعض المقاربات الإفريقانية، التي تتناول الهوية الإفريقية من منظور أحادي، ولا سيما تلك التي تميل إلى اختزالها في محدِّد عرقي أو لغوي بعينه، بما قد يؤدي إلى إغفال مكونات تاريخية وثقافية أخرى، أسهمت في تشكيل الشخصية الإفريقية. وفي هذا السياق، تبرز العربية بوصفها أحد المكونات التاريخية والثقافية للحضور الإفريقي، وليس باعتبارها بديلًا عن اللغات

الإفريقية، أو منافسًا لها. ومن ثم، تقترح الدراسة تصورًا لإفريقانية أكثر تعددية وشمولًا، تستند إلى الاعتراف بتنوع روافد الهوية الإفريقية، وتتعامل مع العربية باعتبارها أحد هذه الروافد، بما يعزز إمكانات التواصل والتكامل الثقافي داخل القارة، ويتيح إعادة قراءة المشروع الإفريقاني، في ضوء الذاكرة التاريخية والحضارية المتنوعة لإفريقيا.

الهوامش والإحالات

(1) Cheikh Anta Diop, *Les Fondements économiques et culturels d'un état fédéral d'Afrique noire*, 2e éd., (Paris: Présence africaine, 1974), 20.

(٢) عمر محمد صالح الفلاني، الثقافة العربية الإسلامية في غرب إفريقيا، (بيروت: مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، ٢٠٠٦م)، ٢٨٧.

(3) Cheikh Hamidou Kane, *L'Aventure ambiguë*, (Paris: Julliard, 1961), 191.

(٤) محمود السيد، «اللغة والهوية»، مجلة: مجمع اللغة العربية، دمشق، المجلد ٨٥، الجزء الثالث، ٢٠١٠م، ٦٤٢. يحيى الظلمي، «أثر اللغة في التفكير: دراسة أصولية»، مجلة: البحوث والدراسات الشرعية، المجلد ٨، العدد: ٨٥، ٢٠١٩م، ١٥٣.

(5) Cheikh Anta Diop, Op. cit., 20.

(6) Léopold Sédar Senghor, "*Le français, langue de culture*", *Esprit*, No: 311, (11), Novembre 1962, 837.

(٧) الطيب دبة، «خصائص اللغة العربية في ميزان البحث اللساني الحديث (الجزء الأول)»، مجلة: المجمع الجزائري للغة العربية، المجلد: ١٦، العدد: ١، ٢٠٢٠م، ٩.

(8) Edward Wilmot Blyden, *Islam and the Negro Race*, 2nd ed. (London: W. B. Whittingham & Co., 1887), 68.

(9) Ibid., 68.

(١٠) في بدايات الألفية الثالثة، وضمن برنامجها العشري للتربية والتكوين، رأت الحكومة السنغالية نسبة الأمية لا تنخفض إلا بإدماج اللغة العربية والتربية الدينية في النظام التعليمي الحكوميّ؛ لأنّ نسبة عريضة من الآباء لن تدخل أبناءها في مدرسة فرنسية بحتة؛ لتجذّر التعليم العربي الإسلامي في نفوس السنغاليين، فأنشئت مدارس فرنسية – عربية في جميع الأقاليم السنغالية. لمزيد من المعلومات: مصطفي جوب، :تأثير اللغة العربية في اللغات المحلية السنغالية: الولوفية أنموذجًا»، مجلة: متابعات إفريقية، (الرياض: مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، ديسمبر ٢٠٢٤م)، العدد: ٤١، ٢٤.

(١١) جمال حمدان، إفريقيا الجديدة: دراسة في الجغرافيا السياسية، (القاهرة: مكتبة مدبولي، ١٩٩٦م)، ٢٧٥.

(١٢) شيخ صمب، «اللغة العربية في السنغال: أوضاعها الواقعية وآفاقها المستقبلية»، مجلة: الدراسات اللغوية والأدبية، (الخرطوم: جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، ٢٠٠١م)، العدد: ٢١، ١٦٠.

(13) Protocol on Amendments to The Constitutive Act of the African Union, *African Union*, July 11, 2003, https://tinyurl.com/35288d4j

(١٤) جمال حمدان، مرجع سبق ذكره، ٣٢٦.

(١٥) مصطفي جوب، مرجع سبق ذكره، ٢٨.

(١٦) آدم بمبا، «اللغة العربية بإفريقيا: تشخيص لواقعها واستشراف لمستقبلها». مجلة: قراءات إفريقية، العدد: ١٨، ٢٠١٣م، ١١١.

(١٧) لمزيد من المعلومات: عامر صمب، الأدب السنغالي العربي، (الجزائر: الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، ١٩٧٨م).

(١٨) عبد القادر محمد سيلا، المسلمون في السنغال: معالم الحاضر وآفاق المستقبل، كتاب الأمة، العدد: ١٢، (الدوحة: رئاسة المحاكم الشرعية والشؤون الدينية في دولة قطر، ١٩٩٥م)، ١٤٥.

(19) Déclaration de M. Nicolas Sarkozy, Président de la République, sur sa conception de l'Afrique et de son développement, à Dakar le 26 juillet 2007, *Présidence de la République française*, 26 juillet 2007, https://tinyurl.com/58zr6axs

(20) "Haut Comité d'évaluation de la condition militaire - Rapport annuel 2026 - Faire carrière(s) aujourd'hui," *Haut Comité d'évaluation de la condition militaire*, Septembre 1, 2026, https://tinyurl.com/5a72yvf3

(21) Philippe Rey, "L'Afrique répond à Sarkozy : Contre le discours de Dakar," (Paris: Philippe Rey, 2008), 544.

(22) Souleymane Bachir Diagne, *L'encre des savants : Réflexions sur la philosophie en Afrique*, (Paris: Présence Africaine, 2013), 81.

(23) Ibid., 77.

(٢٤) جمال حمدان، مرجع سبق ذكره، ٣٢٦.

البعد التاريخي في نوازل الحبس والوقف من «المجموعة الكبرى» في المجتمع الصحراوي

د. عبد السلام يحيى، جامعة العلوم الإسلامية بلعيون، موريتانيا.

مقدمة

لم يعد جديدا الحديث عن أهمية الفتاوى والنوازل، كمصدر لدراسة التاريخ الاجتماعي، والاقتصادي، والذهني، للمجتمعات الإسلامية؛ فمنذ نحو ربع قرن من الآن، كرس الباحث الموريتاني محمد المختار ولد السعد لذلك كتابا أثيرا، أصبح العمدة في مجاله، وعلى الأقل في الجامعات المغاربية، وكان بعنوان: «الفتاوى والتاريخ: دراسة لمظاهر الحياة الاقتصادية والاجتماعية في موريتانيا من خلال فقه النوازل»، تطرق فيه إلى تاريخ هذا المنهج في الكتابات الغربية، وانتقاله إلى البيئة العربية، وتجاوزه مرحلة الشك نحو الظاهرة، وظهور عدة أطروحات، تعتمد بشكل كلي أو جزئي في مصادرها على المادة الفقهية، وبالتالي أصبح مسلما به، أن النوازل والفتاوى (مصدر لا إرادي ثَرٌّ وثري، لدراسة البنيات الاقتصادية والاجتماعية والفكرية، التي قلما اعتنت بها الكتابات الإخبارية، والحوليات التاريخية).[١]

ورغم ما قد يعاب على الفتاوى والنوازل - من وجهة نظر المؤرخ - من «غياب التسلسل الزمني، وإهمال التواريخ»،[٢] فإن قيمتها المصدرية قد ازدادت، بفعل التجديد المنهجي المعتمد في الكتابة التاريخية، خصوصا فيما يتعلق بدراسة البنى الرتيبة، كالحياة الاقتصادية والاجتماعية، وتطور الأفكار والممارسات، والصور الذهنية، وأنماط السلوك، والعوائد، والعلاقات البينية، ومختلف مفردات الحياة اليومية للشعوب، مما لا نجد له صدى في المصادر التاريخية الكلاسيكية (الحوليات).[٣]

ويقوم منهجنا في هذه الورقة على تحليل بنية الفتوى، ومحاولة استنطاقها دون تعسف، بحيث نستخرج منها حتى ما لم تصرح به، باعتبارها وثيقة كثيفة الدلالة، كان الباحثون العرب قد فطنوا إلى أهميتها التوثيقية، منذ أواخر خمسينيات القرن العشرين، وتتالت مصنفاتهم الأكاديمية المستندة على النوازل والفتاوى، فأخرجوا لنا دراسات ما زالت رائدة في مجالها إلى اليوم.[٤]

لكن يبقى الطريف دائما، هو ظهور مجموعة جديدة من الفتاوى، سواء في شكلها المخطوط، أو عندما تجمع وتنشر بعناية باحث مبرز، وهو ما حدث مع موسوعة (المجموعة الكبرى الشاملة لنوازل وفتاوى وأحكام أهل غرب وجنوب غرب الصحراء)، في (١٢) جزءًا، والتي أخذت من جامعها الدكتور/ يحيى ولد البراء نحو عشرين عاما، استطاع خلالها تتبع التراث النوازلي لأكثر من ألف عالم، طيلة خمسة قرون من الإنتاج الفقهي في «أرض البيضان»،[٥] وكانت حصيلة فتاويهم تنيف على ستة آلاف نص فقهي،[٦] مما فتح الباب أمام إمكانية اختبار فرضيات بحثية أو مقاربات علمية، على ضوء هذه المستجدات الوثائقية، وفي هذا السياق تتنزل هذه الورقة.

ولم يكن من المفاجئ، أن تحظى قضايا الوقف بنصيبها المعتبر، من هذا التراث النوازلي الصحراوي، حيث احتل «باب الحبس والوقف» ١٧٥ صفحة من الجزء السابع من «المجموعة الكبرى»، وبلغ عدد مباحثه ٢٨٢ مبحثا، ما بين سؤال، أو تعقيب، أو تأكيد لحكم، مما يدل على حيوية هذا المبحث لدى فقهاء الصحراء، والأدوار المهمة التي يقوم بها الوقف في الحياة اليومية لساكنتها.

وبغض النظر عن الجدل الكبير الذي دار بين علماء المنطقة، حول الترجيح بين العرف والشرع في الأحكام الوقفية، فإننا سنختار مجموعة من النماذج، التي نرى أنها تسهم في الإجابة على الأسئلة المطروحة، مع الإشارة إلى أن بعض النوازل بها من الكثافة الموضوعية، ما يجعلها عالية الأهمية.

فسؤال كالذي يشير إلى أن (امرأة بيدها مال مجهول الأصل... تقول: إنه حبس عليها من خالة لها من قبيلة أخرى، وتسمه بميسم تلك القبيلة)،[٧] فهل يمكن أن نفهم منه عدة ملامح، من ماضي المجتمع الصحراوي، مثل: تملك المرأة الدال على مكانتها العالية في بيئتها، ومثل: مصدرية المال الذي تدعي السيدة تحبيسه، في حين أنه قد يكون مغصوبا من إحدى القبائل الأخرى، خصوصا مع وجود ميسمها على الحيوان؟ ومن المعلوم أن المنطقة كانت تعرف ما يسمى بـ «عصر السيبة»، حيث الإغارة والغرم شائعان. أما إذا صحت دعوى التحبيس، فهذا مؤشر على درجة من التكافل الاجتماعي، لا يكاد يقوم لأهل الصحراء مقام بدونها، كما يمكننا أن نفهم من الميسم، ما هو معلوم في مصادر أخرى، من تمايز بين القبائل بحسب مياسمها.

وبالتالي فإن التعامل مع هذه الكثافة المصدرية للفتاوى والنوازل، توفر لنا إمكانيات تحليلية كبيرة، نستطيع معها أن نقف مثلا على وجوه الوقف، وأنواع الأموال الموقوفة، وكيفية إدارتها، وملامح من الحياة الاجتماعية واليومية لأهل غرب الصحراء، وهو ما سنتناوله كله من خلال المحاور الآتية:

أولا- وجوه الوقف

تمكننا النوازل المتعلقة بالحبس في «المجموعة الكبرى»، من الوقوف على عدة أنواع له، بعضها تخص الذرية به دون غيرها، وبعضها يراعي فيه الرحم، وأحيانا يوقف على ابن الزوج، ليقوم مقام والده في القوامة على إخوته من الأب وأمهم، كما نجد الوقف على طلبة العلم، والوقف على أهل البادية، وربما خصص الشرفاء بالوقف، مما يفتح الباب لتحديد مفهوم الشرف، ومن يدخل تحته من القبائل.

أ – الوقف على الأبناء

تكشف لنا النوازل هنا، تنوعا في التعاطي مع الأبناء، وعدم تخصيص أبناء الصلب – فقط – بمنافع الوقف، حيث نجد الأب يحبس على بنيه،[٨] والخالة على ابنة أختها،[٩] والمرأة على ابن زوجها،[١٠] ولكن في المقابل، كان هناك تمييز بين أبناء الحرَّة وأبناء الأمَة، حيث وردت نازلة حول زواج الرجل من الإماء، وعدم إشراك أولاده منهم في الحبس،[١١] مما يفهم منه أن أبناء الإماء، قد تشكلت عنهم صورة ما لدى المجتمع الصحراوي، كذلك نجد أنه قد يخصص الأبناء الذكور بالحبس دونا عن الإناث، وقد ورد ذلك في حالة حبس لكتب،[١٢] فهل يمكن أن يدل ذلك على تمييز في تلقي العلم والتعمق فيه بين الرجال والنساء؟ أو أن هناك توزيعا مفترضا للأدوار داخل الأسرة؟

ب – الوقف على طلبة العلم

وقد وردت فيه وقفية خصصت لمحظرة بعينها ما دامت قائمة، فإذا انقضى على زوالها حولان كاملان، آل الموقوف عليها إلى غيرها،[١٣] وفي ذلك إشارة إلى العناية بطلبة العلم، ومؤسسات التلقي الأهلية، التي شكلت وحفظت هوية البلاد الدينية، طيلة القرون السابقة،[١٤] وربما كان من مظاهر الحرص على الطلب في هذه البلاد «الضن بالكتب على الغير»، حيث ذكرت وقفية أخرى، تحبيس رجل كتبه على أولاده دون غيرهم،[١٥] مما قد يفهم منه صعوبة الحصول على المؤلفات والمحافظة عليها، ولدينا في تمسك الشناقطة بنفائس مخطوطاتهم مثال دال، أورده مصحح كتاب أخبار الزمان للمسعودي (ت ٣٤٦هـ/ ٩٥٧م)، حيث ذكر أن أحد المستشرقين قد عثر، بعد لأي، على مخطوطة من هذا الكتاب في مدينة شنقيط، ورام نسخها أو شراءها، فلم يسمحوا له بذلك، فما كان منه إلا أن حاول سرقتها، فكان مصيره القتل،[١٦] مما يؤكد الشأو البعيد الذي وصلته «البداوة العالمة» في غرب الصحراء.

ج – الوقف على أهل البادية

يكشف هذا النوع من الوقف عن نمط من حياة أهل الصحراء، تطبعه البداوة والترحال الدائم؛ فقد تطرقت إحدى النوازل إلى مسألة تقسيم منافع الوقف، على أهل بادية «يتفرقون تارة، ويجتمعون أخرى»، خصوصا إذا كانت المنفعة مما يفسد.[١٧] وتحدثت أخرى عن (ماشية موقوفة على أناس في البادية تعذر قسم غلاتها)،[١٨] دون ذكر العلة، وإن كان من السهل افتراض أنها شبيهة بالحالة السابقة، وفي كلتا الحالتين، نفهم نوعا من تدبير المعاش لدى بداة الصحراء، يعتمد على الحبس، مع احتمال تعذر ذلك التدبير، بسبب عدم الاستقرار.

ولكن الاستقرار نفسه قد يكون ضارا بغلة الوقف، وبالموقوف عليهم في آن واحد، ما لم يجد الشارع لهم مخرجا، فقد ذكرت إحدى النوازل، حالة دالة على اضطرار بعض أهل البادية إلى سكنى الحضر، بسبب الشدة، مما حرمهم من منافع أوقاف ماشية لا تصلح للحضر، وهنا سُمح لهم ببيعها،[١٩] وبالتالي يمكننا أن نقول: إن التحضر التدريجي لأهل البادية بسبب أيام الجفاف، قد قضى على عدة أنماط من «الوقف البدوي»، كان «فقه البادية» قد أوجد لها الأطر الشرعية الملائمة لتصريفها في أوجهها، وفق نحلة عيش القوم.

د – الوقف على الشرفاء

رغم وجود خلاف بين العلماء، على جواز أخذ بني هاشم من مال الأوقاف، وتحريم المالكية لتخصيصهم به، فإن ما يعنينا هنا بالدرجة الأولى، هو أن هذه القضية قد أثارت جدلا فقهيا في الصحراء، حول مفهوم الشرف، ومعانيه، وأنواعه، وتخصيص قبائل معينة به دون غيرها، فقد ورد في إحدى الفتاوى، ما يبدو أنه إسهام في نقاش هذه المسألة، ذكر فيه الفقيه تأصيلا مفاده: إن أي لفظ يطلقه الشارع، فيجب أن يحمل، بالترتيب، أولا على معناه الشرعي (إذا تعلق به حكم ما)، ثم على معناه العرفي، ثم على المعنى اللغوي، وبهذا القياس خلصت النازلة إلى أن الأشراف المعنيين بالوقف هنا، هم «عموم بني هاشم»، وبالتالي (يشرك بنو حسان مع القلاقمة وتنواجيو وشرفاء امبود آل سيدي الشريف، في مال أوقفه مالكه على الشرفاء).[٢٠]

والمسألة مشهورة في نوازل الوقف، فقد أورد فيها جلال الدين السيوطي (ت ٩١١هـ/ ١٥٠٥م) عدة آراء، منها بطلان الوقف على قبيلة كبيرة كبني هاشم، بسبب عدم التعيين، وصعوبة التعميم،[٢١] ومنها قوله: إنه يجوز لكل مستحق من بيت مال المسلمين (وعدَّ منهم كل نسيب من آل رسول الله صلى الله عليه وسلم) أن يأكل من أوقاف السلاطين والأمراء، غير متقيد بما شرطوه،[٢٢] ما يعني أن المسألة تبقى اجتهادية، وقد كان «العقل الفقهي» الصحراوي محكوما بمقتضياته الاجتماعية، التي ما زالت قيد التشكل آنذاك.

وإذا كانت أوجه الوقف قد تعددت بتعدد الموقوف عليهم، فإن الموقوف نفسه قد تنوع أيضا، بحيث شمل كل أنواع المعاش، من زرع، أو ضرع، أو ناضٍ، أو عقار، وغيره.

ثانيا- أنواع الموقوفات

تتفاوت أنواع الموقوفات في نوازل الغرب الصحراوي، بحيث تكثر منها تلك المتعلقة بالماشية، سواء أوقفت عينا أو انتفاعا فقط، وتقل، أو حتى تندر، بقية الأنواع، وربما يجد ذلك تفسيره، في أن غالب عيش أهل الوبر على اللبن واللحم، وهي خصيصة غير جديدة على هذه النطاقات، أكدتها المؤلفات الجغرافية الوسيطة في وصفها لهذا المجال وساكنيه، غير أننا نعثر على ذكر موقوفات أخرى مهمة، وإذا استثنينا عبارة «المال» التي قد ترد دون تحديد لطبيعته، فإننا نجد تحبيس الدور، والنخل، والإماء، والكتب، والأواقي.

أ – تحبيس المال

ورد في نوازل الوقف تحبيس المال دون تدقيق لطبيعته، وإن كانت العبارة في «لسان العرب» تعني: «ما ملكته من جميع الأشياء»، فإنه تم تخصيصها تارة بالحيوان (وخصوصا الإبل)، وطورا بالذهب والفضة،[٢٣] وهذا مما يزيد الأمر تعقيدا، فقد ورد السؤال عمن حبس على رجل وامرأة مالا،[٢٤] وعن سيدة حبست مالا لابن زوجها كي يكون كافلا لها ولبناتها،[٢٥] وأخرى لديها مال مجهول الأصل، ثم اتضح من الميسم أنه يتعلق بماشية،[٢٦] وهي الحالة الوحيدة المفهومة. ومع حقيقة أنه يصعب الجزم بطبيعة المال الموقوف، فإن ذلك قد يفوت علينا معرفة المزيد من أنواع التملك والاستغلال، والتصرف في المجتمع الصحراوي.

وفي المقابل، نقف عند حالة تتعلق بتحبيس أوقيتين، أتجر بهما الموقوفتان عليه حتى صارتا مالا عظيما،[٢٧] ولا ندري إن كان المقصود بذلك أوقيتي الذهب، أو عملة موريتانيا المسماة (الأوقية)، التي ظهرت عام ١٩٧٣م، ولكننا نعلم أن الفقيه الذي وجه إليه السؤال، قد عاش في القرن ١٤هـ/ ٢٠م،[٢٨] دون تحديد دقيق لسنة وفاته. ومن المعلوم أن هذا القرن الهجري قد انتهى سنة ١٩٨٠م.

ب – تحبيس الماشية

وهو أكثر أنواع التحبيس شيوعا، بحكم طبيعة عيش ساكنة الغرب الصحراوي، ولكننا نجد منه عدة أنماط؛ فهناك وقف الماشية بمنافعها، وهناك وقف المنافع فقط دون الماشية، وفيه الموقوف حصرا، والموقوف شركة بين عدة منتفعين، وكلها حالات خلقت حركية فقهية لتشريع الوضع، وعدالة القسمة، لكنها أبانت في الوقت نفسه، عن جملة من ملامح الحياة اليومية لأهل هذه البلاد.

فمن حيث توقيف الماشية، نجدها أحيانا بصيغة التعميم، مثل عبارة: «ماشية موقوفة على رجل»،[٢٩]

وأحيانا تفصل طبيعتها أو عددها، كأن تكون «بقرة»[٣٠] أو «بقرات»[٣١]، أو «تبيعة»،[٣٢] أو «جدية».[٣٣] وأما قسمة المنافع (وتسمى أحيانا الغلة)، فقد كانت من الصيغ الرائجة أيضا،[٣٤] ولكنها طرحت عديد المشاكل، مثل: بعد المسافة بين المنتفعين، وترحالهم الدائم، واحتمال فساد الغلة بذلك، مما يعطي ملمحا عن طبيعة حياة المجتمع البدوي، من حيث التقري، والترييف، وأساليب المعيشة، وغياب وسائل حفظ الغلة. ثم إننا نجد تخصيصا للوقف لا يخلو من دلالة؛ فمنهم من حبس بقرة على رجل وامرأة بالسواء، ورغم النية الواضحة في توسيع الاستفادة من الموقوف، إلا أنها قد أدت إلى نزاع اقتضى الرأي الفقهي لحسمه.[٣٥] وهناك من خص النساء بالوقف دونا عن غيرهن،[٣٦] وهو إجراء مفهوم في سياق عدم مشاركتهن في دورة الإنتاج، مع ضرورة انتفاعهن بمختلف أنواع الأحباس، ولعدة اعتبارات.

ج – أحباس متنوعة

رغم أن الماشية هي أكثر موقوف في الأحباس الصحراوية، إلا نجد في نوازل الوقف أنواعا أخرى من الأحباس، تعطي تلميحات عن جوانب من حياة السكان، فمثلا كان قد شاع فيهم تحبيس الإماء،[٣٧] مما يعني استمرار تملك الرقيق، الذي اشتهر في هذه النطاقات منذ أمد بعيد، حتى إن بعض الجغرافيين العرب في حديثه عنهم، قد بالغ بالقول: إن الواحد منهم كان يملك «ألف خادم وأكثر».[٣٨] وكان للعقار نصيبه من الوقف، حيث نجد تحبيس دار لأمد غير محدود، حتى خربت وفقدت منفعتها، ورغم ذلك حفظ لها الشرع حرمتها الوقفية.[٣٩]

كما نجد من أنواع الموقوفات تحبيس النخيل، ورغم وفرته في العديد من مناطق بلاد شنقيط، إلا أن نوازل توقيفه نادرة جدا، وربما تأتَّى ذلك من ظروف رعايته والعناية به في بيئة صحراوية شاقة، وعلى العموم، فقد عرف تحبيس النخل عند هؤلاء القوم، ولكن يبدو أن المحبس عليه قد هجره بسبب «قلة منفعته»،[٤٠] وهي إشارة إلى الصعوبات الكبيرة التي تعترض الزراعات السَّقْويَّة، خصوصا بعد تتالي فترات القحط والجفاف.

وأخيرا، نصل إلى نوع من التحبيس يتعلق بالتراث الثقافي؛ حيث تقدر بعض الإحصائيات، أنه يوجد على المجال الموريتاني نحو أربعين ألف مخطوط، موزعة بين مختلف المكتبات الأهلية، مما يوضح المدى البعيد الذي وصلته الثقافة الإسلامية في هذه البلاد، وربما يكون لتحبيس الكتب دور في ذلك؛ حيث نعثر على نازلة يوقف فيها رجل كتبه على أولاده، وكنا قد ناقشنا في الفقرات السابقة أبعاد هذا النوع من الوقف.

وبالنظر إلى أنواع الموقوفات، ودرجات الموقوف عليهم، فقد كان من الطبيعي التساؤل عن كيفية إدارة هذه العملية.

ثالثا- إدارة الوقف

كانت عملية إدارة الأوقاف شبه دقيقة، وتحاول أن تحترم ما تم التعارف عليه في المدونة الفقهية المالكية، وإن فرض العرف نفسه تارة على الشرع، وقد أبانت إدارة الأحباس عن توزيع للأدوار والمهام، بحسب نوع الموقوف، وكان على أعلى هرم المسؤوليات شخص، أعطيت له عدة تسميات مترادفة المعنى، فهو الأمين،[٤١] والناظر،[٤٢] وناظر الحبس،[٤٣] والقسام،[٤٤] وهو شخص يقدمه المحبس، في حال كان المحبس عليه غير مالك أمر نفسه،[٤٥] أو كانوا جماعة،[٤٦] وقد يعيّنه الحاكم حال لم يفعل المحبس ذلك،[٤٧] ومهمته تسيير شؤون الموقوف رعاية وقسمة، وقد اشترطت فيه الأمانة والتقوى،[٤٨] ولكن يبدو أن أوقاف أهل غرب الصحراء لم تعرف هذا التقليد، فقد علق الفقيه محنض بابه بن اعبيد الديماني (ت ١٨٦٠م) على قسمة الناظر والقسام لغلة الحبس بقوله: (والغالب في بلادنا عدمهما).[٤٩]

ورغم ذلك، فقد فصلت النوازل الصحراوية مختلف مهام هذا المشرف، فهو الذي يتولى رعاية الحبس، وتوفير ما يضمن استمراريته من سقي أو رعي، فضلا عن دفع الخراج المضروب عليه، وأجور العملة، وقضاء دينه إن كان عليه دين، وقد حد له الشارع ميزانية تسيير، تقتطع من غلات الحبس، (فإن لم تكن له غلة فتباع دابة ويقضى من ثمنها).[٥٠]

ورغم أهمية هذه المعطيات، إلا أن الهوة السحيقة بين النظري والعملي، تجعلنا نحترز من افتراض وجود إدارة وقفية مثالية، خصوصا مع شهادة الفقيه الديماني السابقة، مما يعني غلبة الممارسات العرفية، التي لم تبن عنها النوازل – للأسف – بالقدر الكافي، مما فوت علينا فرصة معرفة ملامح دقيقة من الحياة الاجتماعية، لساكنة الغرب الصحراوي.

رابعا- ملامح من الحياة العامة

تبرز لنا نوازل الوقف في الغرب الصحراوي أوجها من الحياة العامة للساكنة، مما هو معروف من مصادر أخرى، غير أن للنوازل تناولها الخاص لهذه الظواهر، وهي متنوعة بحيث تشمل قضايا اجتماعية كالنفقة، والقوامة، وتزويج الإماء، ومسألة الشرف، وأخرى تتعلق بنحلة العيش، أو بطبيعة العمران البدوي، كما تتطرق للتجارة أيضا.

ومن القضايا الاجتماعية المهمة، التي أبانت عنها نوازل الحبس في «المجموعة الكبرى»، مسألة قوامة الأخ على زوج أبيه وأخواته منها، فقد حبست سيدة مالا على ابن زوجها، كي يكون كافلا لها ولبناتها، ثم حدث أن نازعها في المال وشاقَّها، حتى تنازلت له عنه مكرهة، وهجرت ببناتها إلى بلد آخر،[٥١] وهذا يعطينا تصورا عن طبيعة الأسرة الصحراوية، والعلاقات بين مختلف أفرادها، مما يسمح بعديد الافتراضات من قبيل تعدد

الزوجات، والمصاهرة من بيئات بعيدة، تتحتم العودة إليها بمجرد فساد العلاقة الاجتماعية، بأي وجه كان. ومن هذه القضايا أيضا، مسألة الإماء، وأمهات الأولاد، وموقعهن من المجتمع، بحيث تم التصرف بهن باعتبارهن جزءا من المال، يجوز وقفه، كما قد يستثنى أبناؤهن من الانتفاع بالأحباس الأبوية، وربما تم التكتم أيضا على هوية أمهات الأولاد، وكلها إشارات ذات دلالة.

ففي حالة أمهات الأولاد، تحدثت نازلة عن وقف خص به صاحبه أبناءه، دون إدخال أولاده من الإماء ضمنهم، كما لم يسم أمهم،[٥٢] وقد أقر «المفتي» هذه الوضعية، مؤكدا حالة الحرمان هذه، بحكم أن الرجل خص ولم يعمم، مما يشي بطبيعة التعامل مع أمهات الأولاد، وانسحاب ذلك على أولادهن، وهو ما يعزز صورة الرقيق في الذهنية الاجتماعية الصحراوية.

كما أبانت النوازل كذلك عن «ظاهرة» وقف الإماء في المجتمع الصحراوي،[٥٣] وبالتالي فقد أدخلن في المفهوم العام للمال، ولكنهن طرحن إشكالا شرعيا عند التزويج، يتعلق بتحديد الولي، هل هو الواقف أم الموقوفة عليه؟ وإن كان الشرع قد أعطى الولاية لكليهما، وهذه الحالة يمكن أن تعطينا توصيفا لحياة شريحة كاملة من المجتمع، كانت لها أدوار كبيرة في مختلف تفاصيل الحياة اليومية للساكنة.

ونجد كذلك في هذه النوازل مبحثا طريفا، يتعلق بالعلاقة بين الحبس والنسب، إذ تحدثت إحدى النوازل عن طبيعة قسمة حبس «أوقفه صاحبه على الشرفاء».[٥٤] وقد سبقت الإشارة إلى أبعاد، وشرعية، وتاريخية، هذا النوع من الأوقاف، وما يعنينا هنا بالدرجة الأولى، هو دلالته الاجتماعية، حيث يرى بعض الباحثين، أن تدوين الأنساب المحلية، كان نتيجة لحرمان الشناقطة من أوقافهم في الحرمين، بدعوى أنهم ليسوا عربا، مما جعلهم يدبجون المجلدات لتأكيد تلك الصلة.[٥٥]

وأثناء عملية «صناعة الأنساب» هذه (والتعبير للباحث أبو العباس ابراهام)، نمت مجموعات صحراوية نفسها إلى الأنصار، أو إلى قريش، أو حتى إلى بني هاشم، وقد ربط الباحث ابراهام ذلك بميكانيزمات الصعود الاجتماعي، التي ظهرت بعد الهجرة الحسانية إلى هذه النطاقات.[٥٦] وفي هذا السياق، يمكننا تنزيل هذه النازلة، والتساؤل عن إمكانية مساهمة الأوقاف المحلية (كما فعلت الخارجية)، في تكييف سلاسل النسب مع الواقع الاجتماعي قيد التشكل.

كما تعيننا نوازل الوقف أخيرا، في التعرف على نحلة العيش الغالبة في الغرب الصحراوي، والتي تعتمد بشكل شبه كلي على المنتوجات الحيوانية، وبعض الزراعات السَّقْويِّة، ولذلك كثر تحبيس الماشية أو منافعها، وتوقيف النخل أيضا، وكأن توفير هذا الأبيض، وذاك الأسود، كفيل بتأمين غذائي مقبول، خصوصا في منطقة قاحلة، لم يعتد أهلها الاستقرار والتقري.

وفي هذا الإطار، أبانت بعض نوازل الوقف عن حالة الترحال الدائم، التي يعيشها ساكن هذا المجال، وعن

طابع البداوة الطاغي عليه، الشيء الذي أثر على توزيع منافع الحبس، ووصولها إلى مستحقيها، فقد ورد سؤال عن قسمة منافع ماشية على أهل بادية، «يتفرقون تارة ويجتمعون أخرى»،[٥٧] وآخر عن تعذر توزيع الغلة على أهل بادية،[٥٨] ثم نفهم من سؤال ثالث، أن حالة عدم التقري هذه، مرتبطة بمواسم الرخاء،[٥٩] الشيء الذي يؤكد على أن الترحال هو الخيار، وأن التحضر اضطرار.

وفي المقابل، فإننا نجد إشارات خاطفة، على نوع من الاستقرار والتقري في هذه البلاد، تدل على ذلك زراعة النخيل وتوقيفه، وكذلك حالة تحبيس لدار أصبحت خربة،[٦٠] مما يعني قدم تعميرها، كما تبين لنا هذه النوازل لحظة الانتقال من البداوة للتحضر، حيث تربطها بالشدة،[٦١] أي تتالي مواسم القحط والجفاف، مما يزري بالزرع والضرع، فتصبح القرية هي الملاذ الأخير.

أما على مستوى التجارة، فقد وردت نازلة تسأل عمن «حُبست عليه أوقيتان، فأتجرهما حتى صارتا مالا عظيما».[٦٢] وقد تحدثنا سابقا عن احتمالات هاتين الأوقيتين، فيما يعنينا هنا التساؤل عن حجم التبادل التجاري، الذي يسمح بأن تصبح أوقيتان – فقط - ثروة عظيمة، مما يجعلنا نفترض أن المبادلات التجارية عبر الصحراء، بقيت محافظة على جدْويَّتها الكبيرة، التي عرفت بها منذ غابر العصور، وهي التي شهد لها عابر موصلي من أهل القرن الرابع الهجري/ العاشر الميلادي، بنفاق الأسواق، وكثرة التجار، حتى لا يكاد الجليس يسمع جليسه لكثرة ضوضائهم، بل إنه كان شاهدا في مدينة أودغست، على أضخم صفقة تجارية في العالم حينها، بلغت قيمتها اثنين وأربعين ألف دينار.[٦٣]

خاتمة

إن التعامل مع النوازل والفتاوى، باعتبارها مصادر كثيفة الدلالة، وقمينة بالثقة لمباشرتها وعدم قصديتها، يتيح للباحث الخروج عن القوالب الجامدة، التي طبعت الكتابة التاريخية خلال العقود الماضية، فليس من السهل، دون تحديد مفهوم جديد للحدث والزمن والوثيقة، إضاءة الجوانب المعتمة من التاريخ الاجتماعي، والثقافي، والذهني، للمجتمعات المدروسة.

وفي هذا الإطار تتضح لنا أهمية نوازل الحبس والوقف من «المجموعة الكبرى»، في الإبانة عن جوانب مهمة من حياة ساكنة الغرب الصحراوي، فهي مصادر دفينة كما وصفها بعض الباحثين، بأنها يمكن أن نعثر فيها على الحدث اليومي، الذي كثيرا ما تتجاهله المصادر الكلاسيكية، مثل: كتب الحوليات، والتراجم، والأدب، الشيء الذي يجعل من الأهمية بمكان، استنطاق هذه الوثائق الثمينة، ضمن مقاربات بحثية جديدة، في محاولة لكتابة تاريخ، ما زالت تعوزه الوثائق «المحايدة».

الهوامش والإحالات

(١) محمد المختار ولد السعد، الفتاوى والتاريخ: دراسة لمظاهر الحياة الاقتصادية والاجتماعية في موريتانيا من خلال فقه النوازل، (بيروت: دار الغرب الإسلامي، ٢٠٠٠م)، ١١.

(٢) محمد حسن، المدينة والبادية بإفريقية في العهد الحفصي، الجزء الأول، (تونس: جامعة تونس الأولى، ١٩٩٩م)، ٢١.

(٣) إبراهيم القادري بوتشيش، «تغير مجالات اهتمامات المؤرخ لقراءة التاريخ من الأسفل: تاريخ المهمشين نموذجًا» مجلة: أسطور، العدد: ٤، (يوليو، ٢٠١٦م)، ٢٨٣ – ٢٨٧.

(٤) نسيم حسبلاوي، «كتب النوازل والتاريخ الاجتماعي: حدود التوظيف والمحاذير»، مجلة: معارف، العدد: ١٢، (ديسمبر، ٢٠١٧م)، ٥١-٥٢.

(٥) أرض البيضان: مصطلح يشمل موريتانيا وأجزاء من الجنوب المغربي والجزائري، ومن الشمال المالي والسنغالي.

(٦) يحيى ولد البراء، المجموعة الكبرى الشاملة لنوازل وفتاوى وأحكام أهل غرب وجنوب غرب الصحراء، الجزء الثالث، (نواكشوط: الشريف مولاي الحسن بن المختار الحسن، ٢٠٠٩م)، ٦-٧.

(٧) المرجع السابق، الجزء ١١، ٥٢٧٠، السؤال رقم: ٥٠٨٦.

(٨) المرجع السابق، ٥٢٧٤، س ٥٠٩٠، ٥٢٧٥، س ٥٠٩١، ٥٣٣١، س ٥١٩٦.

(٩) المرجع السابق، ٥٢٧٠، س ٥٠٨٦.

(١٠) المرجع السابق ،٥٢٨٠، س ٥١٠٧.

(١١) المرجع السابق، ٥٢٧٤، س ٥٠٩٠.

(١٢) المرجع السابق، ٥٣٣١، س ٥١٩٦.

(١٣) المرجع السابق، ٥٢٨٦، س ٥١٢٢.

(١٤) لمزيد من المعلومات: الخليل النحوي، بلاد شنقيط: المنارة والرباط: عرض للحياة العلمية والإشعاع الثقافي والجهاد الديني من خلال الجامعات البدوية المتنقلة (المحاضر)، (تونس: المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، ١٩٨٧م).

(١٥) يحيى ولد البراء، الجزء ١١، مرجع سبق ذكره، ٥٣٣١، س ٥١٩٦.

(١٦) لمزيد من المعلومات: أبو الحسن علي بن الحسين بن علي المسعودي، أخبار الزمان ومن أباده الحدثان وعجائب البلدان والغامر بالماء والعمران، (القاهرة: مطبعة عبد الحميد أحمد حنفي، ١٩٣٨م).

(١٧) يحيى ولد البراء، مرجع سبق ذكره، ٥٣٧٦، س ٥٢٤٩.

(١٨) المرجع السابق، ٥٣٧٧، س ٥٢٥٠.

(١٩) المرجع السابق، ٥٤٣٤، س ٥٣٤٢.

(٢٠) المرجع السابق، ٥٢٧٤، س٥٠٨٨.

(٢١) جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي، رسائل في الوقف (باب الوقف من شرح التنبيه)، تحقيق: تركي محمد حامد، فلاح محمد فهد الهاجري. (الكويت: الأمانة العامة للأوقاف، ٢٠٢٢م)، ٣٨٨ - ٣٨٩.

(٢٢) المرجع السابق، ٤٩٥ – ٤٩٦.

(٢٣) جمال الدين محمد بن مكرم الأنصاري الإفريقي، لسان العرب، تحقيق: عبد الله علي الكبير وآخرين، المجلد السادس، (القاهرة: دار المعارف، ١٩٩٨م)، مادة «مول»، ٤٣٠٠.

(٢٤) يحيى ولد البراء، مرجع سبق ذكره، ٥٤٠٥، س ٥٢٩٣.

(٢٥) المرجع السابق، ٥٢٨٠، س ٥١٠٧.

(٢٦) المرجع السابق، ٥٢٧٠، س ٥٠٨٦.

(٢٧) المرجع السابق، ٥٢٨٨، س ٥١٢٧.

(٢٨) يحيى ولد البراء، مرجع سبق ذكره، ٢٧٠.

(٢٩) المرجع السابق، ٥٣٣٤، س ٥٢٠١، وكذلك في الفتاوى رقم ٥٢٤٩، ٥٢٥٠، ٥٢٥٢، ٥٣٤٢.

(٣٠) المرجع السابق، ٥٣٣٢، س ٥٢٠٠.

(٣١) المرجع السابق، ٥٣٣٥، س ٥٢٠٢.

(٣٢) المرجع السابق، ٥٢٨٦، س ٥١٢٢.

(٣٣) المرجع السابق، ٥٢٧٥-٥٢٧٦، س ٥٠٩٣.

(٣٤) المرجع السابق، ص ٥٣٧٦، س ٥٢٤٩، ٥٣٧٧، س ٥٢٥٠.

(٣٥) المرجع السابق، ٥٣٣٢، س ٥٢٠٠.

(٣٦) المرجع السابق، ٥٣٣٥، س ٥٢٠٢.

(٣٧) المرجع السابق، ٥٢٧٦، س ٥٠٩٤.

(٣٨) أبو عبيد البكري، المغرب في ذكر بلاد إفريقية والمغرب، (القاهرة: دار الكتاب الإسلامي، ١٨٣٧م)، ١٦٨.

(٣٩) يحيى ولد البراء، مرجع سبق ذكره، ٥٤٠٨، س ٥٢٩٧.

(٤٠) المرجع السابق ٥٤٣٤، ٥٣٤١.

(٤١) ورد في سؤال عن قسمة الوقف خيار أن (يكون عند أمين يقسم عليهم الغلة): لمزيد من المعلومات: المرجع السابق، ٥٣٧٩- ٥٣٨٠، س ٥٢٥٢.

(٤٢) المرجع السابق، ٥٣٨٤، س ٥٢٦٠.

(٤٣) المرجع السابق، ٥٢٨٥، ٥١٢١.

(٤٤) المرجع السابق، ٥٣٨٤، س ٥٢٦٠.

(٤٥) المرجع السابق، ٥٢٨٥، س ٥١٢١.

(٤٦) المرجع السابق، ٥٣٧٩-٥٣٨٠، س ٥٢٥٢.

(٤٧) المرجع السابق، ٥٢٨٥، س ٥١٢١.

(٤٨) المرجع السابق.

(٤٩) المرجع السابق، ٥٣٨٤، س ٥٢٦٠.

(٥٠) المرجع السابق، ٥٤٢٣، س ٥٣٢٩، ٥٤٢٧، س ٥٣٣٢.

(٥١) المرجع السابق، ٥٢٨٠، س ٥١٠٧

(٥٢) المرجع السابق، ٥٢٧٤، س ٥٠٩٠.

(٥٣) المرجع السابق، ٥٢٧٦، س ٥٠٩٤.

(٥٤) المرجع السابق، ٥٢٧٤، س ٥٠٨٨.

(٥٥) لمزيد من المعلومات: حماه الله ولد السالم، تاريخ موريتانيا قبل الاحتلال الفرنسي، (بيروت: دار الكتب العلمية، ٢٠١٧م).

(٥٦) لمزيد من المعلومات: أبو العباس ابراهام، آلاف السنين في الصحراء: تاريخ موريتانيا من البواكير حتى القرن العشرين، (بيروت: مركز نماء للبحوث والدراسات، ٢٠١٨م).

(٥٧) يحيى ولد البراء، مرجع سبق ذكره، ٥٣٧٦، س ٥٢٤٩.

(٥٨) المرجع السابق، ٥٣٧٧، س ٥٢٥٠.

(٥٩) المرجع السابق، ٥٤٣٤، س ٥٣٤٢.

(٦٠) المرجع السابق، ٥٤٠٨، س ٥٢٩٧.

(٦١) المرجع السابق، ٥٤٣٤، س ٥٣٤٢.

(٦٢) المرجع السابق، ٥٢٨٨، س ٥١٢٧.

(٦٣) أبو القاسم ابن حوقل النصيبي، كتاب صورة الأرض، (ليدن: بريل، ١٩٣٨م)، ٩٩.

الفلسفة الإفريقيّة: اكتِشافُ الذّات وأفُق الكَونيّة

أ. د/ بومدين بوزيد، أستاذ جامعي، الجزائر.

مقدمة

منذ منتصف القرن العشرين، يسعى مفكرون أفارقة، ومشتغلون غربيون بالثقافة الإفريقية، إلى الإجابة عن سؤال إشكالي، وهو: هل هناك فلسفة إفريقية خارج الفلسفة اليونانيّة - الغربيّة؟ والقصْد، هو إثبات، أو نفي «التّفلسف» عند الأفارقة، فما أسباب الدّعوة إلى «فلسفة كونيّة»، لا ترتبط بالجغرافيا والعِرق؟ فالحكمة والتّفلسف ليسا حِكرًا على عرقٍ أو أمةٍ معيّنة. وإلى أي حد تسمح النقاشات المعاصرة في الفلسفة الإفريقية، بإعادة تعريف الفلسفة خارج المركزية الغربية، دون الوقوع في اختزال الهوية الإفريقية إلى جغرافية، أو إثنية، أو تراث جماعي مغلق؟ وهل القول بفلسفة واحدة «يونانيّة - إغريقية»، نعتبره «مركزيّة غربيّة»، باعتبار أنّ البشر اثنان، بتعبير صاحب كتاب «نوعان من البشر: تشريح العنصُريّة العادية»؟[١]

أسئلة تَناولتها شعوب أخرى غير غربية، مثل: العرب، واليابانيين، والصينيين، وكان السؤال نفسه، أي: هل يمكن التفلسف خارج الفلسفة اليونانيّة؟

وكانت الإجابة عند المفكرين والممارسين للفلسفة في البلدان الإفريقية، بصيَغٍ عدّة، ومضامين مختلفة، وسعي نحو تأسيس «فلسفة إفريقيّة»، سواء من جانب الذين يَرونها ذات خاصِيّة علميّة، سِماتهُا المنهج والتّحليل، وإبداع المفهوم، أو قول من يَراها قديمة في القارّة، بالعودة إلى المخزُون التّراثي، والتّقاليد الثّقافية، والقِيم الرّوحية الأخلاقيّة. والقصد هنا هو أفْرَقَة الفلسفة، واعتبارها «فلسفة جماعيّة»، أي ذات روح جماعيّة أو حَكِيمة، لها خصوصيّتها الحضاريّة.

لن نتوسّع في الإجابة عن السؤال، مكرّرين نصوصًا أصبحت اليوم معروفة باللغة الفرنسيّة والإنجليزية، ولو أنّه - للأسف - لم يُترجم منها - مؤلّفات فلسفية إفريقية- إلى اللغة العربيّة إلا النّزر القليل، وقد يكون منعدمًا للنّصوص الأساسية في هذا الموضوع.[٢] وسنقتصر هنا على تناول الاتجاهات الكبرى اليوم في إفريقيا، منتقدين بعض التّصنيفات التي تخضع للجغرافيا واللسانية الاستعمارية (فرنسي/إنجليزي/برتغالي)، كما أنّ معظم المراجع التي عُدنا إليها، تكاد تحافظ على تقسيم القارّة الإفريقية إلى الثّنائية التقليدية (البيضان والسّودان)، أو لا تعتبر الشّمال الإفريقي جزءًا من فلسفتها، على اعتبار أنّها تنتمي إلى «الفلسفة العربيّة - الإسلاميّة». وحين

يَذكر بعضٌ منهم ربط الفلسفة الإفريقية بأصولٍ مصريّة قديمة، كأفلوطين الأسيوطي، فإنهم يَغفلون – مثلًا - القدّيس أوغطسين (من القرنين الرابع والخامس الميلاديين)، كما يتحاشون قراءة النّص الصُّوفي- العرفاني - الطّرقي (ابتداء من انتشاره جنوب الصحراء الكبرى في القرنين الرابع عشر والخامس عشر الميلاديين)، الذي تواجد في السّاحل والغرب الإفريقيين، وهو فضاء ديني ثقافي فلسفي، يجمع بين بلدان الشّمال الإفريقي بعديد الدّول الإفريقية، وقليل منهم من التفت إلى حضارة تومبكتو (مالي) الكتابية، وليست الشّفهية.

نستثني هنا سليمان بشير ديان السينيغالي، الذي كتب عن ذلك،[٣] ولذلك يمكن القول: إنّ التّصنيفات للاتّجاهات الفلسفيّة الإفريقية، يشوبها خللٌ في الرّؤية، وبعضها مازال تحت هيمنة التصوّرات الغربيّة لتاريخ إفريقيا وثقافتها، رغم الادّعاء بالتحرّر، ونقدهم للمخيال الغربي الاستعماري، والدّعوة إلى «الكونيّة» التي يقول بها بعضهم، وتعني «كونيّة حواريّة»، باعتبار أن الموروث الإفريقي، يتّسم بقيم الضيافة وفلسفة البانتو، التي تعني «وجودي لن يكون بدون الآخرين». وسنتناول هذه الموضوعات من خلال المحاور الآتية:

أولا- مفهوم «الفلسفَة الإفريقية»

يقول جان غ. بيديما[٤] (J.G.Bidima): إنّ «الفلسفة الزّنجية الإفريقيّة»، هي بصيغة التعدّد، بما فيها الفلسفة «أفريكانا»، المنتجة في أوربا والأمريكيتين، وهي فلسفة غضّة ناشئة، ستتطوّر بخصوصيّتها ومواضيعها». ويقول أيضًا: «إنّ ماهيتها – أي هذه الفلسفة - لا يمكن معرفتها إلّا من خلال إدراك الطّريقة، التي عبّرت وتُعبّر بها عن نفسها. فالانكفاء داخل التّعريف، يُنمّ عن ردّ فعل أكاديمي جامد، حيث يُفرض على العمل تعريفٌ يخنقه ويَحدّه. والفلسفة تقصد أن تكون عملًا وإنجازًا، في حين أن الفلسفة – العمل، في عملية جهرها، تنفتحُ على تنوّع التّحديدات. إنّ نقل الإشكالات من خانة «التّعريف»، إلى خانة «عمليّة الجهْر»، يقتضي تعدّد الآفاق، وتعارض التّفسيرات، وتعدّد المدَاخِل والمخارج، وباختصار: «أولويّة التعدّد على الواحد».[٥]

وهناك من يوسّع مفهوم «الفلسفة الإفريقية»، على نطاق جغرافي خارج القارّة، إلى إفريقيِّي الشّتات في أوربا والأمريكيتين، وعادة ما يُطلق عليه «الأفريكانا»- Africana- وهو مصطلح شاع استخدامه منذ تسعينيات القرن الماضي. ويعود الفضل في تعميمه إلى الفيلسوف لوشيوس آوتلو (Lucius Outlaw)، الذي يعمل حاليّا في جامعة فاندربيلت (ولاية تينيسي الأمريكية)، في صياغة هذا المصطلح، ويمكننا أيضًا أن ننسب الفضل إلى فيلسوف آخر، وهو لويس غوردون (Lewis Gordon) الذي يعمل حاليّا في جامعة كونيتيكت (الولايات المتحدة الأمريكية)، والذي لعب دورًا رئيسا في نشر هذا المصطلح وتعميمه.[٦]

والحسم في صَكّ المفهوم وإشاعته، بعضهم يُرجِعه إلى منتصف القرن العشرين، ولكن انتشر أكثر بعد استقلال البُلدان الإفريقية، وإن ظهر لفظًا ومصطلحًا، فهو موجود مضمونًا منذ آلاف السّنين، ومن زمن المصريين القدماء، وأوغسطين، والفلسفة الإثيوبية، وعند حكماء إفريقيا ومتصوّفيها في القرن ما قبل الكولونياليّة (الاستعمار)، وفي ثقافة إفريقيا الشّعبيّة.

إن بعضهم، يُسمِّ التفَكُّر في الوجود، والحياة، والتحرّر، والكرامة، والموت... عند الأفارقة، بلغة الأمثال والحِكَم، وتقاليد الأبونتو[٧] (Ubuntu) وما يُشبهها، فَلسفة، كما يعتبرها آخرون خُلاصة تأثيرات دينيّة، وتقاليد قديمة. في حين يرى العكس آخرون، وأنه بسبب غَلبة الشّفهي في التّراث الإفريقي، فإنه يستحيل منهجيّا وعلميّا، إدراج ذلك في مجال الفلسفة والعلوم الاجتماعيّة، التي تقتضي الكتابة والمنهج والتّحليل.

وإذا كانت الفلسفة تنوّعًا حسب تقاليد وتراث الشّعوب، فنقول: كما للهند فلسفتها، ولليابان والصّين، فكذلك للأفارقة فلسفتهم، وإذا كان معيار المنهج، وإبداع المفهوم، هما سِمتا التّفلسف، فماهي مناهج أو منهج التّفكير عند الإفريقيين؟ وهل يمكن اعتبار بعض المفاهيم، التي تشكّل تفكيرهم، وتخيّلاتهم، وفنونهم، وروابطهم الاجتماعيّة، فلسفيّة؟ أو نُصيغ من خلالها – أي المفاهيم التّقليديّة – مفاهيم بمضمون جديد فلسفي واجتماعي، تجعل منها «مفاهيم فلسفيّة إفريقيّة»؟

شهِد الفضاء الإفريقي بعد الحرب العالميّة الثّانية، جُهودًا متميّزة في التّحرّر من النّمط الكولونيالي (الاستعماري) في التّفكير والعودة إلى الذّات، وتثمين التّراث الإفريقي، واستمرّ مع خطاب ما سميّ «خِطاب ما بعد الاستعمار»،[٨] (Postcolonial Discourse) وكان أبرز المفكّرين في ذلك المارتيني – الجزائري فرانز فانون (Frantz Fanon) (١٩٢٥-١٩٦١م)، ثم بعد ذلك ظهر في السّبعينيات والثّمانينيات من يَدعو إلى «فلسفة إفريقيّة»، وظهرت اتّجاهات مختلفة، تلتقي عند فكرة أنّ للأفارقَة «فلسفتهم»، وتتميّز هذه الفلسفة بالمحليّة والكونيّة في آن واحد؛ فهي تشترك مع شُعوب أخرى في قضايا وجوديّة وأخلاقيّة.

ترى ما هي مضامين هذا الوصْف «فلسفة إفريقيّة»؟ وهل التّسمية يمكن تحريرها من «الإثنية»، أي من البُعد القومي والعِرقي؟ أو من اعتبار الثقافة الشّعبيّة فلسفة؟ وفي الوقت نفسه من الهيمنة الغربية – الكولونيالية في آن واحد؟ وما أبرز الاتجاهات والتنوّعات في الدّعوة إلى «فلسفة إفريقية»؟

يُقدم بولان هونتوندجي[٩] (Paulin Hountondji) (١٩٤٢-٢٠٢٤م) التّعريف الآتي للفلسفة الإفريقية: «إنّني أسميّ فلسفة إفريقية مجموعة من النّصوص، وتحديدًا مجموعة النّصوص التي كتبها أفارقة، ووصفها مؤلِّفوها أنفسهم بأنها «فلسفيّة».[١٠] وهذا التّعريف يُقصي ما يراه أصدقاؤه من كون «التّراث الشّعبي» فلسفة، فهونتوندجي معروف بموقفه الضدّ «الفلسفة الإفريقيّة – الإثنيّة»، والفلسفة بالنسبة إليه، منهجٌ ومفاهيم وتحليل، ولا يمكن للثّقافة الشّعبية من أساطير وحكي وحِكم، أن تكون فلسفة.

ولكن هذا التّعريف يَربطنا بالكتابة، فماذا نصنعُ بالتّراث الشّفهي الذي هو حياة وحيويّة، ورؤية للإنسان والكون، ويشكّل زخماً في تجليّاته الدينيّة والصّوفيّة والفنيّة؟ أليست الفلسفة الإغريقيّة انطلقت من تراث شفهي، مثل: الملاحِم والمرويّات؟ هذا التّيار يعتبر التّقاليد الثّقافية والاجتماعيّة والدينيّة فلسفة - سنتحدّث عنه لا حقًا - له أنصاره، رغم ما يوجّه له من انتقادات، وبعضهم يرى في هذا التّراث مرجَعاً لتشكيل «فلسفة أخلاقيّة»، ويراه أصحاب خطاب «التّحرير»،[١١] رسالة التزامية تجاه قضايا التحرّر، ومجابهة العنصريّة والتمييز، في حين يعتبره آخرون «علاجات إفريقيّة» اليوم للعالم في أزماته، والخروج من الهيمنة الغربيّة، وما أحدثه الاستعمار والعولمة الجديدة من تمايزات وعنصرية ووحشية، ويبشِّر بمستقبلٍ إفريقي للعالم.[١٢]

تتعدّد التعريفات لهذا العنوان «الفلسفة الإفريقيّة»، حسب الغاية التي يَسعى إليها بعض المؤلّفين والمفكّرين الأفارقة، وارتباط ذلك بالسّياقات التّاريخيّة للقارّة، ومنها «التّحرير»، الذي هو الموضوع المشترك بينهم، ولكن من حيث المنهج والكيفيّة، واستحضار القضايا الفلسفيّة يختلفُون؛ فالتّيار الذي يرى التّفلسف من خلال «الحكمة» و«التّقاليد»مثلًا، يعود إلى بعض المفاهيم الإفريقيّة التراثيّة،[١٣] ليُشكِّل منه موضوعه الفلسفي، وبعضهم يطرح قضايا أخلاقيّة، يتميّز بها الأفارقة في تاريخهم وحاضِرهم.

ويرى سيريل إيكومبا مانكيليلي مامبي (C.I.M. Mambia) – من جمهورية الكونغو الدّيمقراطيّة - أنّ مصطلح «الفلسفة الإفريقية»، ظهر أوّل مرّة سنة ١٩٥٨م، وأصبح متداولًا بعد مؤتمر الكُتّاب والأدباء السُّود في روما سنة [١٤]١٩٥٩م، وأثارت التّسمية نقاشًا واسعًا، ومازال الخلاف حول مضمون متّفق عليه للمفهوم، ونقرأ تنازع تيّارين فكريّين حول بداية نشأة «الفلسفة الإفريقيّة»، وهما:

أ- تيارٌ يَرى الأصل الإفريقي الزّنجي في المعاصرة، والقطيعة مع الرؤية الإثنيّة، أمثال: أنتوني جوليوس سميث (A.J.Smith) الغاني-الأمريكي، وجون كينيونغو (J.Kinyongo) الكونغولي،[١٥] وترى هذه المجموعة، أنّ بداية هذا الفلسفة وليدة القرن العشرين، وفيها التّأثُّر بالفلسفة الغربيّة.

ب- وآخرون يرون الأصل الفرعوني (المصري)، أي: هناك مركزيّة إفريقيّة، ومن القائلين بذلك أنتا ديوب Cheikh Anta Diop) (١٩٢٣-١٩٨٦)[١٦] (وتيوفيل أوبينغا (Théophile Obenga) من الكونغو، وهنري أوليلا (Henry Olola) من كينيا،[١٧] ويستشهد هؤلاء بما قاله بعض المؤرّخين اليونانيين، من أنّ كبار فلاسفة الإغريق، تلقّوا تكوينهم على يد الكَهنة المصريين.

وإلى جانب هذين الرّأيين، نقرأ عند آخرين، أنّ أوّل ظهور لـ«الفلسفة الإفريقيّة»، كان مع كتاب صدر سنة ١٩٤٥م، كتبه المبشر البلجيكي بلاسيد تيمبلز) (Placide Tempels (الفلسفة البانتويّة)،[١٨] الذي يَعتبر «الأوبونتو» فلسفة حيويّة، ورغم الانتقادات التي وُجّهت لهذا الكتاب، فاعتبروه «فلسفة-إثنية»، إلاّ أنّ الأفارقة تفطّنوا لفلسفة «الولوف»[١٩] (غربي إفريقيا) مثلًا، وتراثهم الشّعبي الحكيم، ومنهم من تمسّك

بهذه الرّؤية التّمبلزيّة (نسبة للمبشّر البلجيكي تمبلز)، في اعتبار الفلسفة الإفريقية ممتدّة الجذور في الحَكي والأساطير والحِكم مثل: ألكسيس كاغامي (Alexis Kagame) (١٩١٢-١٩٨١م)، ومابيكا كالاما مولوغو ((Mabica Kalama Mulago (1924-2012)).[٢٠]

وإضافة إلى هذه التّيارات في استخدام مفهوم «الفلسفة الإفريقيّة» ومضامينها التي يفضّلونها، سوف نجد أيضًا من استخدم مفهوم «الزّنوجة» Négritude [٢١] (مثل: إيمي سيزار، وليوبولد سنغور) Léopold Sédar Senghor (١٩٠٦-٢٠٠١م)، و«الفلسفة الضّميريّة» عند كوامي نكروما (K. Nkrumah (١٩٠٩-١٩٧٢))[٢٢] و«أوجاما-الاشتراكية» عند جوليوس نيريري (J.Neyerere) (١٩٢٢-١٩٩٩)[٢٣]، و«الأصالة» عند موبوتو سيسو سيكو (Mobutu Seso Seko)(١٩٣٠-١٩٩٧)[٢٤]. وهؤلاء الذين ذكرناهم، تولّوا مهامّ رؤساء دول، وتميّز بعضهم بالتّكوين الفكري والفلسفي، وحاولوا العودة إلى التّراث الإفريقي، كما قاموا بإعداد مشاريع وخطط رسميّة، من أجل تصفية الاستعمار الذّهني والثّقافي،[٢٥] وما يسمّى في بعض النّصوص «التّحرير من استعمار العقل».

بعد هذا التّحديد والضّبط لمفهوم «الفلسفة الإفريقيّة»، نتناول أبرز الاتجاهات والتّيارات، ليس كما هي عادة التّصنيفات في الفلسفة تاريخيّا، ولكن حسب الغايات والأهداف أو السّياقات، التي ظهر فيها هذا النّص الفلسفي الإفريقي أو ذاك.

ثانيا- اتجاهات الفلسفة الإفريقيّة

رصْد الاتجاهات مسألة إجرائيّة وليست قطعيّة؛ فهناك من فلاسفة إفريقيا، من يحل في أكثر من اتجاه، وحسب كُتُبه ونشاطه الأكاديمي، وهي تقسيمات حسب الرّؤية للتّاريخ الإفريقي، وتحديد مفهوم «الفلسفة»، والانتماء إلى تأثيرات أكاديميّة، ترتبط بتكوين هذا الأكاديمي والفيلسوف الإفريقي أو ذاك، كما أنّ «الأفريكانيّة» في الشّتات خارج القارّة، قد تكون ضمن اتجاه فلسفي غربي، نَافح أصحابُه ضدّ التّمييز والعنصريّة، مثل: المدرسة الوجوديّة، أو بعض فلاسفة التّأويل الغربيين، أو عند الماركسيين.

ويمكن حصر الاتجاهات بشكل عام في العناصر الآتية:

أ - الفلسفة الإثنيّة (Ethno-philosophy): وهي القول بفرادة وتميّز الفكر الفلسفي الإفريقي عن الشّعوب الأخرى، وبالخصوص عن الفلسفة اليونانية-الغربية، فيكون الرّفض للمنطق والفردانيّة كسمتين، يتميّز بهما العقل الغربي، فتصبح سمة العاطِفة خاصّة بإفريقيا، والمنطق الأرسطي إبداع غربي، كما يقول ليوبولد سنغور.[٢٦] والفردانية (الفرد / الأنا الأساس) عند الغرب، في حين أنّ «الجماعة»

أو «الحكمة الجماعيّة»، هي القوة والإيمان عند الأفارقة،كما رأى ذلك تومبلز في «فلسفة الأبونتو»، فـ»حكمة البانتو المبنيّة على فلسفة القوّة الحيويّة، يقبلها الجميع، باعتبارها تقليدا جماعيا، له حضوره وقوّته في بعض المجتمعات الإفريقية»، لأنّ المجتمع بأكمله يعتبرها «الحقيقة الخالدة».[٢٧] وداخل هذا التيّار الذي دعا إلى تجاوز رؤية تمبلز، وتقديم فلسفة البانتو بكيفية جديدة، وبروح عصريّة تأخذ الصّفة العالميّة، مثلما يقول موغوبي راموس (M.B.Ramose) في كتابه: «الفلسفة الإفريقية من خلال أبونتو»، الذي يُقدّم «الأبونتو» كفلسفة إفريقية – إنسانيّة، تقوم على «أنّني موجودٌ بالآخرين»، وتدعو إلى الشِّفاء من جروح الماضي، والمصالحة والعدالة، فهي «حكمة جماعيّة».[٢٨]

وهكذا يميل من يرى «الفلسفة الإفريقيّة» كفلسفة شعبيّة، إلى اعتبار التّقاليد، والأشعار، والتّصوّف، والأديان، والحِكَم، والأمثال، والفنّ، منابع هذه الفلسفة، رغم تعارضها – الذي يبدو للبعض – مع العناصر العقلانيّة في الفلسفة التّأمليّة، والنّقدية، والجدليّة، وهناك اليوم عودة إلى التّراث في الفلسفة الغربيّة، ونقد «العقلانيّة الليبراليّة» منذ ديكارت، باستثمار آراء أوغسطين في تأكيد قضايا التّراث والإيمان.[٢٩] وهكذا يمكن تسمية هذه الفلسفة: «فلسفة جماعيّة» يشارك فيها المجتمع ككلّ، بما يملكه من تراثٍ وقيمٍ، وهنا يصدق – إن اتّفقنا معه – بولان هونتوجي وصف هذه الفلسفة بـ»فلسفة -إثنيّة»، وتنتمي إليها أعمال الأنثربولوجيين واللاهوتيين، التي تدرس أنساقًا معيّنة للثّقافة الإفريقيّة، وهنا طبعا من يرى في نقده لها، أنّ ما يُسمّونه «فلسفة إفريقيّة»، هو في الحقيقة إتنولوجيا وأنثربولوجيا موروث استعماري، لكن بعض الباحثين الأفارقة، لا يرفض ذلك كليّا بل يرى في التحليل الأنثربولوجي فائدة علميّة في قراءة الذّات الإفريقية.[٣٠] ومن مآخذ منتقدي هذه «الفلسفة – الإثنيّة» أنّها ذات توجّه شعبي- إثني، في حين أن الفلسفة في جوهرها نقديّة، وحين نعتمد المخيال والثّقافة الشّعبيّة والأديان، فنحن لا نقوم بالنّقد الفلسفي، ونُدمج ما هو نقدي بما هو لا نقدي، ومن أنصار هذا الاتجاه المتميّزين – أي اعتماد الحكمة والتراث الشعبي- أوريكا (H.O. Oruka)[٣١]، ورغم الانتقاد لهذه الفلسفة، إلا أنها ذات نتائج إيجابيّة في اعتماد «القِيم والتّقاليد الجماعيّة» كحكمة فلسفيّة، ورؤية للحياة، وبإمكانها أن تسهم في بلورة خطاب فلسفي إفريقي، يُحاور العالم في قضايا قِيم التّضامن، والحوار، والعدالة، والمناخ، والبيئة.

ب- الحِكمة الفلسفيّة (Philosophic sagacity): أصحاب هذا التوجّه، يرون أن الأفارقة، عرفوا – أيضًا – البحث النّقدي والجدلي في إفريقيّتهم التّقليدية، من دون الوقوع في مخالب الفلسفة – الإثنية؛ فالحكماء الأفارقة لم يتلقُّوا التّعليم، وهم مفكِّرون مستقلّون، لهم البصيرة والتّفكير العقلي، وتقديم الحلول، وفي حالة ما يمكنهم رفض الحكم الجماعي، فإنّ ذلك يحدث خللًا في النّسيج الاجتماعي، وأوريكا يعطي

مثالًاعن الحكماء الكينيين، ولكن هذه الحِكَم الإفريقيّة، هل يمكن أن تكون فلسفة بالمعنى الدّقيق؟ أليست هي أيضًا «فلسفة - إثنيّة»؟ ويجيب من يقول بهذا: إنّه يمكن دمج الحكمة الإفريقيّة بالتّفكير النّقدي - الجدلي، ويتعلَّمُ الحكماء ذلك، وهذا يعطي للفلسفة الإفريقيّة تميّزًا وقدرةً في هذا الجمع.

ج- الفلسفة القوميّة الإيديولوجية (Nationalist-ideological philosophy): هذا الاتجاه، يربط بين الفلسفة الإفريقيّة على أساس نظرية اجتماعية، تعود إلى ما قبل الاستعمار - الجماعيّة - إلى تلك الرّوح، التي يعتبر فيها الفرد خادمًا للجماعة، كما يقول نكروما، ففي إفريقيا التّقليدية، يكون الفرد غنيّا أو فقيرًا، بمقدار ما يكون المجتمع غنيّا أو فقيرًا، والعكس صحيح مثلما يرى نيريري.[٣٢]

هذا التوجّه نجده عند السّياسيين والزّعماء بعد الاستقلال، الذين أعطوا مضامين اجتماعيّة لمشاريعهم، التي اعتمدت الرّوح الإفريقيّة في التوجّه الاشتراكي، وقضايا التحرّر الوطني، وما يرتبط بها، مثل: الكرامة والعدالة.

د- الفلسفة المتخصّصة (Professional philosophy): والقصد هنا، بحوث وأطروحات بعض الذين يشتغلون بالفلسفة، كممارسة أكاديمية في إفريقيا أو خارجها، ومعظم هذه البحوث ترفض الفلسفة - الإثنيّة، فالفلسفة عندهم تخصّص علمي، ولا يمكن أن تكون ذات توجّه إثني أو إقليمي، والاختلاف بين الفلسفات في العالم، هو بسبب المعطيات الثّقافية والتاريخية المختلفة، ولا علاقة لها بالعرق والجغرافيا، ويعطي أوروكا مثالًا عن المفكر الغاني ويليام آمو،[٣٣] الذي بحث في المنطق ونظرية المعرفة، ولكن ضمن السّياق الألماني، ويُوجّه نقدًا للفلسفة المتخصّصة، لأنها غربيّة أو أوربية، وليست إفريقية، وهؤلاء الباحثون والطّلبة الأفارقة المتخصّصون، لا يتعلمون شيئًا عن «الحكمة الإفريقيّة». ويردّ أصحاب هذا الاتجاه الأكاديمي بقولهم: «أنّ الفكر الفلسفي الغربي، نشأ في إفريقيا منذ أفلوطين (مصر)، وأوغسطين (شمالي إفريقيا)، أي إن الإنسان الأسود، له نصيب في الحضارة الغربيّة.

وإلى جانب الاتجاهات الأربعة المذكورة، أضاف أوروكا اتّجاهين اثنين، وهما:

الاتجاه الأول- التّأويلي: تحليل النّصوص والخطابات الإفريقية عند باري هالن[٣٤] (Parry Hallen)، وهو اتجاه ينطلق من نقد اتجاهين في الفلسفة، وهما: الفلسفة التي ترى في الأبونتو فلسفة إفريقية خالصة، والرؤية المركزية الغربية، التي ترى غياب العقلانية والإبداع في الثقافة الإفريقية. ويرى هالن أن الاستعانة بالتحليل اللغوي المستفاد من المدرسة اللسانية الغربية، يعيننا على تحليل وتأويل اللغة اليومية الإفريقية، والتأويل يعني فكّ الدّلالات للمفاهيم الأخلاقية والاجتماعية لليوربا والأبونتو مثلًا، وبهذا الطرح،

يحاول هالن وغيره الربط بين التحليل اللغوي، والحكمة الإفريقية، باستخدام تأويل يتجاوز الصراعية الثنائية، بين من يستند فقط إلى «الحكمة الجماعيّة الإفريقيّة»، أو «اعتماد الفلسفة الغربية، وإلغاء الموروث الإفريقي الشّعبي».[٣٥]

الاتجاه الثاني- الفنّي والأدبي: تتناول قضايا الهُويّة والثّقافة الإفريقيّة، مثلما عرف به الأديب والمفكر الكيني نغوغي واثينغو[٣٦] (Ngũgĩ wa Thiong'o) (١٩٣٨-٢٠٢٥) ، فقد عاد إلى الكتابة باللغة الأم «الجيكويو»، واعتبر أن التحرير الحقيقي من الاستعمار، هو التحرير اللغوي؛ فاللغة تحمل الانتماء الحضاري، واللغات الإفريقية غنية بالدلالات، كما أن الموروث الفني والأدبي، يمكن أن يكون مصدرًا للتفكير والتفلسف، وليس الفلسفة فقط ما هو مكتوب، بل الشفهي يستبطن في لغته وعباراته الحكمة والتأمل، كما دعا إلى التخلّي عن التدريس باللغات الأجنبية في كليات ومعاهد الآداب والعلوم الإنسانية.[٣٧]

خاتمة

تبيّن من البحوث التي كتبها أفارقة، أو ممّن يَشتغلون بالفلسفة الإفريقيّة في المحافل الأكاديمية الغربيّة، أنّ إفريقيا بتجاربها المريرة، وتاريخها السّحيق، عاشَت الدّهشة، وأسئلة الوجود والكون، والموت والمصير الإنساني، وهو قلق وجودي، أجابت عنه بطريقتِها وبرؤيتها الخاصّة، بدياناتها القديمة، وبتقاليدها الجماعيّة، وكان الحكماء يشكّلون نخبتَها المتميّزة في ضبط المجتمع، وفضِّ النّزاعات، والارتباط بالأسلاف، كما أنّ مصر الفرعونيّة، وفلاسفة شمال إفريقيا في العُهود الرومانية، وما عرفته إثيوبيا من حكمة وتصوّرات، ثمّ انتشار المسيحيّة والإسلام، أثرى «العقل الإفريقي» بتجربة روحيّة وفكريّة، انصهَرت مع موروثه الشعّبي.

إنّ البحث عن فلسفة إفريقية في اللغة، أو المحكي الشفهي، أو في تقاليد ثقافية اجتماعية حكمية، أو من خلال ما كتبه فلاسفة ومفكرون أفارقة، منذ منتصف القرن العشرين بخاصة، يؤسس لفلسفة ولتفكير فلسفي في إفريقيا، ومن هنا، فلم يعد الخلاف بين الأفارقة حول تحديد مفهوم «الفلسفة الإفريقية» مهمّا، بقدر الإسهام في إبداع نصٍّ له خصوصيته الحضارية، وليس بالضرورة أن الدعوة إلى التحرر من المركزية الغربية، أو السردية الغربية، بخصوص الأفارقة كافيًا لإنتاج خطاب فلسفي، بله الابداع والإسهام في الفكر الكوني الإنساني، هو المحكّ الحقيقي لمثل القضايا القيميّة: «التعايش، السلم، التضامن.. إلخ)، فهل سيقدّم الأفارقة للعالم حلولًا في أزماته الحاضرة والمستقبلية؟

إنّ «المعرفة الفلسفيّة»، هي مسلك من مسالك «أفْرَقَة» التّفكير، ونقد «المركزيّة الغربيّة»؛ فهي من هذه الناحية «رسالة»، كانت على يد بعض الشّخصيات السّياسية والفكريّة، مشاريع للنّهضة الثقافية والعلميّة،

في مجالي العلوم الإنسانيّة والاجتماعيّة، وهي اليوم تخطُو نحو تكاملٍ معرفي، من أجل خطاب فلسفي – إنساني- اجتماعي، يرتبط بالخصوصيّات الاجتماعية، والتّاريخية، والجغرافية، للأفارقة، والتحرّر من الهيمنة اللغويّة الأجنبية، التي قسّمت القارّة الإفريقية بحسَب التّاريخ الاستعماري، والعودة المتأصِّلة إلى اللّغات الأمّ، التي تحمل «الحكمَة الجماعيّة» والقِيم المشتركة، ومنها: الضّيافة، والتّعايش، والتي يرى بعض المفكرين الأفارقة، أنها تجعلهم بدون تضخّم وافتخار زائد يقولون: «بالمستقبل الإفريقي للإنسانيّة».

الهوامش والإحالات

(١) لمزيد من المعلومات: دوني بلوندان، نوعان من البشر: تشريح العنصرية العادية، ترجمة: عاطف المولى، (الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ٢٠٢٠م).

(٢) من الكتب المترجمة إلى العربيّة: باسكاه مونغويني، الفلسفة الإفريقية: التحرر والممارسة، ترجمة: محمد زكاري، (الرياض: دار فلسفة للنشر، ٢٠٢٥م)، سيفرين كودجو غرانفو، فلسفات إفريقية، ترجمة: محمد آيت حنا، (بيروت: المركز الثقافي للكتاب، ٢٠٢٥م)، أمادو همباطي با، حكايات حكماء إفريقيا وأسطورة نجدو ديوال، ترجمة: محمد أحمد بنعبود، (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، ٢٠١٣م)، كما أسهم عدد من الباحثين العرب في دراسة الفلسفة الإفريقية، ومن بينهم: محمد عبد الكريم أحمد، الذي نشر عددًا من الدراسات والكتب في هذا المجال، إلى جانب مقالات وبحوث لكل من غيضان السيد علي، ودعاء عبد النبي حامد، تناولت قضايا الفكر والفلسفة الإفريقية من زوايا معرفية مختلفة.

(3) Souleymane Bachir Diagne, *L'encre des savants: Réflexions sur la philosophie en Afrique*, (Paris: Présence Africaine, 2013), 69.

(٤) الفيلسوف الكاميروني جان- غودفروا بيديما (Jean-Godefroy Bidima) من أبرز المفكرين الأفارقة المعاصرين، الذين انشغلوا بإعادة قراءة الفلسفة الإفريقية في سياقها التاريخي والنقدي، من خلال دراسة تاريخ الفلسفة الإفريقية، وسجالاتها المعرفية، وعلاقتها بالفلسفة العالمية، ومناهجها، وآفاق تطورها المستقبلية. وقد تأثر بيديما بمدرسة النظرية النقدية الألمانية، ولا سيما أفكار مدرسة فرانكفورت؛ إذ يرى أن مهمة الفلسفة، لا تقتصر على تفسير الواقع، بل تتمثل أيضًا في ممارسة نقد تحرري، يسهم في إصلاح أنماط الفهم، وإعادة بناء شروط التواصل الإنساني.

ومن أبرز إسهاماته الفكرية، تطوير مفهوم «البالابر» (La Palabre)، وهو تقليد إفريقي راسخ، يقوم على الحوار الجماعي، والتداول العمومي، لتسوية النزاعات. وقد أعاد بيديما تأويل هذا التقليد بوصفه «سلطة قضائية للكلمة» (La juridiction de la parole)، وعده نموذجًا فلسفيًا للتواصل العمومي، ولإنتاج التوافق الاجتماعي خارج الأطر القانونية الرسمية، الأمر الذي جعل مفهوم البالابر، أحد أهم إسهاماته في الفلسفة السياسية الإفريقية المعاصرة. ومن أهم مؤلفاته: النظرية النقدية والحداثة الزنجية – الإفريقية، والفلسفة الزنجية – الإفريقية الصادر ضمن سلسلة «ماذا أعرف؟» (Que sais-je?)، وهو الكتاب الذي اعتمدت عليه هذه الدراسة، والبالابر: سلطة الكلمة القضائية، والفن الزنجي– الإفريقي. وتشكل هذه المؤلفات إسهامًا بارزًا في إعادة قراءة الفلسفة الإفريقية من منظور نقدي، ويشغل بيديما حاليًا منصب أستاذ الفلسفة، واللغة الفرنسية، والدراسات الفرنكوفونية، في جامعة تولين (Tulane University) بولاية لويزيانا، في الولايات المتحدة الأمريكية.

(5) Jean-Godefroy Bidima, *La Philosophie négro-africaine, Collection* "Que sais-je?", (Paris: Presses Universitaires de France (PUF), 1995), 15.

(6) Joshua Glasgow, et al.,What Is Race? Four Philosophical Views, (New York: Oxford University Press, 2019), 45.

(٧) فلسفة البانتو (Ubuntu): هي الرّؤية الدّينية والفلسفيّة للمبادئ الأخلاقية لشعوب البانتو (أكثر من ٤٠٠ مجموعة عرقيّة)، صاغها مثقفون أفارقة من القرن العشرين، ومؤسّسو الفلسفة واللاهوت الإفريقي المعاصر. وكان المفهوم يشير إلى الأبحاث التي أجريت على الثقافة التقليدية بين عامي ١٩٥٠ –١٩٩٠م في وسط إفريقيا – وبشكل أكثر تحديدًا – في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وذلك من قبل فلاسفة وعلماء لاهوت مثل: مولاجو غواسيكالا موشرامينا، وجون امبيتي، وموتوزا كابي، وأليكسيس كاغامي. والهدف هو إعادة اكتشاف النظرة الفلسفية والعالمية الروحية، والقيم الروحية للأسلاف، والتي تم التقليل من شأنها وتحريفها من قِبل التعليم الاستعماري.

(٨) موضوعه تفكيك وتحليل الآثار الاستعمارية، على مستوى البنية الثقافية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية، وأن الاستعمار ظاهرة متبقية بعد الاستقلال على مستوى التفكير، ولذلك يدعو أصحاب هذا الخطاب إلى «تحرير العقل الإفريقي». ومن أبرز المنتمين إلى هذا الخطاب: فرانز فانون، شريف ساحلي (مؤرخ جزائري كتب نصًا مهمًا – تحرير التاريخ –) وإدوارد سعيد، وهومي بابا، ورأس الجيل الجديد ميشيل ميمبي الكاميروني.

(٩) بولان هونتوندجي Paulin Hountondji: فيلسوف بينيني، تكوّن بالمدرسة العليا للأساتذة في باريس، حيث تابع دروس ألتوسير ودريدا. حصل على شهادة التبريز في الفلسفة، وناقش أطروحة السّلك الثالث حول هوسرل (١٩٧٠م)، كما حصل على دكتوراه دولة. درّس في جامعات بيزنسون، وكنشاسا، ولوبومباشي، وأستاذًا في الجامعة الوطنية لبنين، عُيّن وزيرًا للتربية مباشرة بعد المناظرة الوطنية (١٩٩٠–١٩٩١م)، ثم وزيرًا للثقافة والاتصال (١٩٩١–١٩٩٣م)، ثم مكلّفًا بمهمة لدى رئاسة الجمهورية (١٩٩٣–١٩٩٥م)، غير أنه استقال ليستأنف التدريس. من ١٩٩٨ إلى ٢٠٠٢م، شغل منصب نائب رئيس المجلس الدولي للفلسفة والعلوم الإنسانية (CIPSH) باليونسكو، يدير المركز الإفريقي للدراسات العليا ببورتو نوفو (بنين). نشر مقالات وبحوثًا في الأنثروبولوجيا وعلم الاجتماع والعلوم السياسية، ومن أهمّ كتبه: «الفلسفة الإفريقية: أسطورة وحقيقة»، وكتاب: «نقد الإثنو–فلسفة».

(10) Paulin J. Hountondji, *Sur la philosophie africaine: Critique de l'ethnophilosophie*, (Bamenda, Cameroon: Langaa Research & Publishing CIG (Langaa RPCIG), 2013), 25.

(١١) باسكاه مونغويني، مرجع سبق ذكره، ١٧.

(١٢) أشيل مبيمبي، الوحشية: فقدان الهوية الإنسانية، ترجمة: نادرة السنوسي، (الجزائر / بيروت: دار ابن النديم للنشر والتوزيع، ودار الروافد الثقافية – ناشرون، ٢٠٢١م) ٢٤.

(١٣) لمزيد من المعلومات:

Mogobe B. Ramose, African Philosophy through Ubuntu, (Harare: Mond Books, 1999).

(١٤) يعد هذا المؤتمر امتدادًا للمؤتمر الأول الذي عُقد في باريس عام ١٩٥٦م، وجاء تحت شعار «وحدة الثقافة الإفريقية الزنجية». وقد شهد مشاركة نخبة من أبرز المفكرين والمثقفين الأفارقة، ومن بينهم: ليوبولد سيدار سنغور، وشيخ أنتا ديوب من السنغال، وأمادو همباطي با من مالي، وبول هازومي من بنين، الذين أسهموا في إثراء النقاشات حول الهوية الثقافية الإفريقية، وإبراز وحدة التراث الحضاري لشعوب إفريقيا جنوب الصحراء، والدفاع عن خصوصية الثقافة الإفريقية في مواجهة التصورات الاستعمارية.

(١٥) جون كينيونغو (J. Kinyongo): الفيلسوف الكونغولي، يُعد من أبرز نقاد الإثنوفلسفة الإفريقية، إذ دعا إلى تأسيس فلسفة إفريقية، تستند إلى التحليل العقلي والبرهان المنطقي، بعيدًا عن اختزال الفكر الإفريقي في المعتقدات الجماعية أو التراث الشفهي. وقد ركزت أعماله على قضايا الإبستمولوجيا، ونظرية المعرفة والمنطق، ساعيًا إلى ترسيخ الطابع النقدي والعلمي للفلسفة الإفريقية.

(١٦) – يُعد شيخ أنتا ديوب (Cheikh Anta Diop) من أبرز المؤرخين والمفكرين السنغاليين في القرن العشرين، وقد أثارت أطروحاته جدلًا واسعًا في الأوساط الأكاديمية، ولا سيما بعد صدور كتابه «الأصول الزنجية للحضارة المصرية» (Nations nègres et culture)، الذي دافع فيه عن أن الحضارة المصرية القديمة، تنتمي إلى المجال الحضاري الإفريقي، وأن المصريين القدماء كانوا ذوي أصول إفريقية سوداء، مستندًا إلى أدلة تاريخية ولغوية وأنثروبولوجية وثقافية.

(١٧) هؤلاء الثّلاثة: أنتا ديوب، وتيوفيل أوبينغا، وهنري أولولا، يُشكّلون تيارًا يدعو إلى: «التحرّر المعرفي، والابستمولوجي، والتّاريخي، في الفلسفة الإفريقيّة المعاصرة»، و«تفكيك المركزيّة الغربيّة»، وأنّ الاستعمار احتلّ الأرض والعقل واللسان، ويرون أن الفلسفة اليونانية من أصل إفريقي، والحضارة المصرية هي حضارة إفريقيّة سوداء.

(١٨) بلاسيد تمبلز (Placide Tempels): (١٩٠٦–١٩٧٧م): مبشّر بلجيكي، رُسّم كاهنًا في العام ١٩٣٠م، وأُرسل في مهمّة تبشيرية إلى الكونغو البلجيكية سنة ١٩٣٣م. غادر إفريقيا عام ١٩٦٢م على إثر متاعب صحيّة. مؤلف الكتاب المعروف:

La Philosophie bantoue, (Elisabethville: Éditions Lovania, 1945).

(١٩) مجموعة عرقية كبرى، موجودة أكثر في السينغال، وغامبيا، وموريتانيا، وهي لغة انتشرت في الغرب الإفريقي، وترتبط بهم عادات وتقاليد اجتماعية متميّزة، ومن أبرز ما يتميزون به: «الترانغا» – الضيافة – «فلسفة استقبال الآخر واستضافته داخل الذات»، استقبال الغريب الذي سيصبح جزءًا من الجماعة، كما تتميّز بـ«الولوف» بـS الكومبو» – التضامن – ولذلك استوعب الولوفيون التصوف وصهَرته في قالبها الثّقافي، لإنتاج فلسفة تتمحور حول «قدسية العمل والتّسامح الاجتماعي» كما أن «لغة الولوف» من أمثال وتعابير، تتعلق بالموقف من الحياة والوجود والمعاني الأخلاقية. إنها مثل «الأبونتو»، مختبٌر فكري يقدِّم علاجات للقارّة وللعالم.

(٢٠) لمزيد من المعلومات، ينظر:

Mulago gwa Cikala Musharhamina, *Un visage africain du christianisme: L'union vitale bantu face à l'unité vitale ecclésiale*, (Paris: Présence Africaine, 1965).

Mulago gwa Cikala Musharhamina, *La religion traditionnelle des Bantu et leur vision du monde*, (Kinshasa: Presses Universitaires du Zaïre, 1973).

Alexis Kagame, *La philosophie bantu-rwandaise de l'être*, (Bruxelles: Académie Royale des Sciences Coloniales, 1955).

(٢١) مفهوم ارتبط بحركة فكريّة وفلسفيّة وأدبيّة، أنشأها مجموعة مثقفين في باريس، ينتمون إلى أصُول إفريقية، وهم من الكاريبي، وذلك خلال ثلاثينيات القرن العشرين، والهدف هو الفخر بالهويّة الإفريقية، ومقاومة الاستعمار. وارتبط بإيمي سيزار، وليوبولد سنغور، وليون دامات. لكن وجهت لها انتقادات من فرانز فانون، ومن وول سوينكا، على أنها «عنصريّة مضادّة»، ولكن أصحابها يؤكدون دومًا، أن «الزنوجيّة» ثورة ثقافية تحرريّة، وذات طابع إنساني.

(٢٢) كوامي نكروما: أول رئيس لجمهورية غانا بعد الاستقلال، مُلهم حركة التحرّر الإفريقية، ومن الذين صكّوا مصطلح «الاستعمار الجديد» وله كتاب: الضميرية: الفلسفة والإيديولوجيا من أجل التحرّر (١٩٦٤) وفكرة الكتاب هي: الانسجام والتوّافق بين العناصر المكوِّنة للهويّة الإفريقيّة (التراث الإفريقي الأصيل، والأثر الإسلامي الشّامل، والاثر المسيحي).

(٢٣) تعني أوجاما بلغة السّواحيلة «الأخوة الممتدّة»، وقد حاول رئيس تنزانيا جوليوس نيريري توظيف هذا التّراث، من أجل تحقيق اشتراكيّة لها خصوصيّتها الإفريقية.

(٢٤) موبوتو سيسي سيكو (Mobutu Sese Seko) حكم زائير (جمهورية الكونغو الديمقراطية حاليًا) خلال الفترة ١٩٦٥–١٩٩٧م، وتبنّى مشروعًا سياسيًا وثقافيًا عُرف باسم «سياسة الأصالة» (Authenticité)، الذي استهدف التخلص من المظاهر الاستعمارية، وإحياء الهوية الإفريقية. وفي إطار هذه السياسة، غُيِّرت أسماء الدولة والمدن والأنهار، كما استُبدلت الأسماء الأوروبية بأسماء إفريقية، وشُجِّع المواطنون على التخلي عن الأسماء ذات الأصول الاستعمارية، واعتماد أسماء إفريقية. غير أن هذه السياسة تعرضت لانتقادات واسعة، إذ رأى عدد من الباحثين، أنها تحولت من مشروع لإحياء الهوية الثقافية، إلى أداة لتعزيز سلطة النظام، وترسيخ حكم الفرد. كما اتسمت فترة حكم موبوتو بالنزعة السلطوية، وبتقييد الحريات السياسية، وانتشار الفساد، وسوء الإدارة، وهو ما انعكس سلبًا على الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية في البلاد، وأضعف مكانة زائير على المستويين الإفريقي والدولي.

(25) Cyrille Ikomba Mankelele Mambi. “De la philosophie africaine : origine et définition contemporaine,” Telos : Revue numérique, Bruxelles, No: 6, 2019.

(26) Léopold Sédar Senghor, Négritude et humanisme, (Paris: Éditions du Seuil, 1984), 56.

(27) R. P. Placide Tempels, La Philosophie bantoue, (Paris: Éditions de l›Évidence, 2009), 12.

(28) Mogobe B. Ramose, African Philosophy through Ubuntu, Revised edition, (Harare, Zimbabwe: Mond Books, 2005), 5.

(٢٩) لمزيد من المعلومات: مارك ت. ميتشل، حدود الليبرالية: التراث، والنزعة الفردية، وأزمة الحرية، ترجمة: محمد عبده أبو العلا، (الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ٢٠٢٤م).

(٣٠) باسكاه مونغويني، مرجع سبق ذكره، ٤٦.

(٣١) هنري أودير أوريكا H.O. Oruka (١٩٤٤-١٩٩٥)، فيلسوف كيني اهتم بمشروع «حكمة الحكماء» بالتدليل على أن هناك حكماء أفارقة تقليديين، لهم رؤيتهم الفلسفية، واشتهر بالتصنيفات الأربعة لاتجاهات «الفلسفة الإفريقية» (الإثنية، والتخصصية، والحكمة، والسياسية الأيديولوجية).

(٣٢) نكروما ونيريري سبق التعريف بهما في الهامش.

(٣٣) أنطون ويليام آمو Anton Wilhelm Amo (١٧٠٣-١٧٨٤): نادرة تاريخيّة، وأوّل إفريقي أسود من غانا، يتلقّى تعليماً جامعياً في أوربا، حصل على الدكتوراه في الفلسفة، وأصبح أستاذاً له مكانته العلميّة في عصر التنوير الغربي، تمّ اختطافه وهو في سنّ الرابعة من عمره وقدّم كهديّة مملوك إلى الدوق برونزويك-فولفنبوتل في ألمانيا، تدرّج في التعليم وأتقن عدة لغات. ومن أبرز أطروحاته: «التفاعل بين الجسد والروح» وانتقاده ديكارت. قرر العودة إلى موطنه الأصلي سنة ١٧٤٧م.

(٣٤) باري هالن: يُدرّس الفلسفة في مورهـاوس كولج (أتلانتا)، وهو عضو في معهد و.إ.ب دو بويز للأبحاث الأفرو-أمريكية بجامعة هارفارد (واشنطن). درّس أيضاً الفلسفة في جامعتي لاغوس وإيفه (نيجيريا). عُني في بحوثه بالفلسفة الإفريقية، والفلسفة الإفريقية-الأمريكية، والإبستمولوجيا، والجماليات. واقترح هالن مع سوديبو Sodipo قراءة تحليلية للفلسفة الإفريقية، لاسيما منها فكر اليوروبا، وذلك في كتابهما المشترك:

Barry Hallen & J. Olubi Sodipo, Knowledge, Belief and Witchcraft: Analytic Experiments in African Philosophy, (Stanford, California: Stanford University Press, 1997).

(35) Barry Hallen, *The Good, the Bad, and the Beautiful: Discourse about Values in Yoruba Culture*, (Bloomington: Indiana University Press, 2000), 23.

(٣٦) نغوغي واثينغو(Ngũgĩ wa Thiong'o):، تميّز أعماله بنقد الاستعمار، ودعا إلى الكتابة باللغة المحليّة وغير اسمه الغربي إلى اسم إفريقي، ويرى أن العمل الإبداعي يكون باللغة الأم؛ فالتحرّر عنده يبدأ باللغة، وله كتاب: «تطهير العقل من الاستعمار»، كما يُعتبر من الروائيين العالميين الكبار.

Ngũgĩ wa Thiong’o, *Decolonising the Mind: The Politics of Language in African Literature*, (London: James Currey, 1986).

(٣٧) باسكاه مونغويني، مرجع سبق ذكره، ٣٥.

التقارير

التقارب بين روسيا وإثيوبيا:
قراءة في الدوافع المحركة والأبعاد المؤثرة

د. محمود زكريا محمود ابراهيم، أستاذ العلوم السياسية المساعد،
كلية الدراسات الإفريقية العليا، جامعة القاهرة، القاهرة.

مقدمة

تشهد الصلات التعاونية المتبادلة بين روسيا وإثيوبيا الواقعة في إطار إقليم شرقي إفريقيا، قدرًا ملحوظًا من التنامي على المستويات المختلفة، ولعل آخر مظاهر ذلك، لقاء وزير الخارجية الروسي «سيرجي لافروف» بنظيره الإثيوبي «جيديون تيموثيوس» في «أديس أبابا» في يوليو عام ٢٠٢٦م، والتي تبادل من خلالها الطرفان وجهات النظر، حول القضايا الثنائية والإقليمية والعالمية الراهنة.[١] ويستند التقارب بين روسيا وإثيوبيا إلى منظومة من المصالح والأهداف المتبادلة بين الطرفين؛ إذ تسعى «موسكو» إلى تعزيز حضورها في الإقليم، عبر توسيع مجالات التعاون مع «أديس أبابا» في قطاعات عديدة، ولعل أبرزها: الطاقة، والتجارة، والاستثمار، والتكنولوجيا النووية، إلى جانب تعميق التنسيق السياسي داخل الأطر المؤسسية متعددة الأطراف، ولاسيما مجموعة «بريكس» والاتحاد الإفريقي.

وفي المقابل، تنظر إثيوبيا إلى روسيا باعتبارها شريكًا مهمًا، في دعم أولوياتها التنموية المختلفة، وتنويع مساحات شراكاتها الدولية. وانطلاقًا من ذلك، تهدف هذه الدراسة إلى تحليل طبيعة التقارب بين الطرفين، من خلال التركيز على العوامل المحفزة له، واستكشاف الأبعاد السياسية والاقتصادية والأمنية المؤثرة في تطوره، بما يسهم في فهم ديناميكيات هذه العلاقة، وانعكاساتها على التوازنات الإقليمية في إقليم شرقي إفريقيا، وعلى السياسة الروسية تجاه إفريقيا، في إطار التحولات الراهنة في النظام الدولي. ويمكن القول: إن هذا التقارب بين الطرفين، يأتي في ظل مرحلة، تشهد فيها القارة الإفريقية تصاعدًا في طبيعة دور روسيا ومضمونه، وعلى مختلف الأصعدة، ولاسيما منذ مطلع العقد الثالث من الألفية الجديدة من جانب، وحدوث تحولات راديكالية في طبيعة وأدوار القوى الغربية التقليدية الفاعلة في القارة، خلال السنوات الماضية من جانب ثان، وتصاعد حدة التنافس الدولي على النفوذ السياسي والموارد الاقتصادية الحيوية، من جانب ثالث. وسنلقي الضوء على هذه التحولات، من خلال المحاور الآتية:

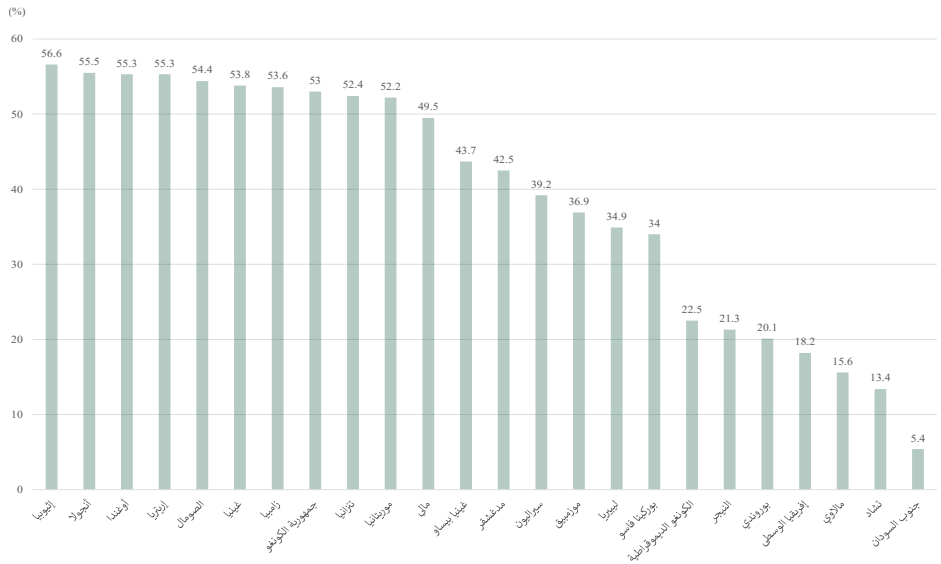
أولاً- الدوافع المحركة للتقارب بين روسيا وإثيوبيا

ثمة جملة من الدوافع الرئيسة، المرتبطة بتصاعد مساحات التقارب بين روسيا وإثيوبيا خلال الآونة الأخيرة، وتتمثل أبرز تلك الدوافع فيما يأتي:

أ- **سعى إثيوبيا لمواجهة النقص المحلي في إمدادات الطاقة:** فعلى الرغم مما حققته إثيوبيا من تقدم ملحوظ في مجال الحصول على الطاقة، من خلال توفير الكهرباء لنحو (٥٦,٦٪) في عام ٢٠٢٤م، بالمقارنةً بنحو (٢٠٪) فقط في عام ٢٠١٥م، إلا أنها لا تزال ضمن أكثر الدول الإفريقية افتقارًا للكهرباء؛ حيث تصل نسبة السكان الموصولين بالكهرباء نحو (٥٥,٤٪) فقط، وذلك وفقًا لبيانات البنك الدولي لعام ٢٠٢٣م، وعلى الرغم من توافر التغطية الكهربائية في المناطق الحضرية بنحو (٩٤٪)، إلا أن العديد من المناطق الريفية في إثيوبيا لا تزال تعاني من نقص في الكهرباء، وذلك وفقاً لتقديرات البنك الدولي. كما تواجه الدولة العديد من التحديات في هذا الشأن، والتي يأتي على رأسها نقص التمويل، وضعف قدرات المصنعين المحليين، ونقص المعدات والمواد اللازمة لتزويد البلاد بالكهرباء.[٢]

شكل رقم (١)

أقل الدول الإفريقية من حيث نسب الوصول للكهرباء عام ٢٠٢٤م



Source: "Access to electricity (% of population)," *World Bank*, https://n9.cl/57v6l

والجدير بالذكر في هذا الصدد، أن إثيوبيا قد قامت ببعض الجهود، لرفع نسبة الإتاحة من الطاقة الكهربائية؛ حيث أطلقت الحكومة الإثيوبية البرنامج الوطني للكهرباء (NEP) في عام ٢٠١٧م، ويدعم البنك الدولي أجندة الحكومة الإثيوبية في مجال الكهرباء، من خلال مبادرات مختلفة، وعلى رأسها «برنامج كهرباء إثيوبيا» Ethiopia Electrification Program (ELEA)، والذي يهدف إلى زيادة فرص الحصول على الكهرباء، وتعزيز القدرات المؤسسية، لتخطيط وتنفيذ مشروعات الكهرباء في إثيوبيا، وتعد تلك الجهود جزءًا من التزام إثيوبيا بمبادرة «المهمة ٣٠٠»،[٣] والتي تعد بمثابة مبادرة دولية، تقودها مجموعة البنك الإفريقي للتنمية، ومجموعة البنك الدولي، وتهدف إلى ربط نحو (٣٠٠) مليون إفريقي إضافي بشبكات الكهرباء، بحلول عام ٢٠٣٠ م.[٤]

ب- اشتراك روسيا وإثيوبيا في تبنّي رؤية داعمة لنظام عالمي متعدد الأقطاب: وقد تجلَّى ذلك من خلال تأكيد رئيسة مجلس الاتحاد الروسي «فالنتينا ماتفيينكو»، في زيارتها الرسمية إلى إثيوبيا في فبراير عام ٢٠٢٥م، أن الدولتين تشتركان معًا، في تبني رؤية قائمة على الوصول إلى عالم عادل متعدد الأقطاب، يعارض الاستعمار الجديد، ويعطي الأولوية للمساواة والاحترام والسيادة الوطنية. وقد أشادت المسؤولة الروسية – أيضًا - باهتمام إثيوبيا بآراء روسيا، ودعمها للمبادرات الروسية في الأمم المتحدة، وخاصةً نهجها المتوازن تجاه الأوضاع في أوكرانيا، مع تأكيدها في السياق ذاته، على دعم بلادها لعضوية إثيوبيا الكاملة في مجموعة «بريكس»، والتي تم الاتفاق عليها خلال رئاسة روسيا للمجموعة في عام ٢٠٢٤م؛ حيث أوضحت أن عضوية إثيوبيا في إطار هذه المجموعة، ستعزز من أواصر التعاون السياسي، وسيشكل دفعة للنمو الاقتصادي، وسيسهل التجارة البينية داخل المجموعة مع الدول الأعضاء.[٥]

والجدير بالذكر، أن مجموعة «بريكس»، تعود فكرتها إلى الاقتصادي البريطاني «جيم أونيل» (Jim O'Neill) في عام ٢٠٠١م، وتهدف بالأساس إلى مواجهة هيمنة القوى الغربية على الاقتصاد العالمي، وقد عُقد أول اجتماع رسمي للمجموعة على مستوى وزراء خارجية الدول الأربع المؤسسة، وهي: (روسيا، والصين، والبرازيل، والهند)، على هامش الجمعية العامة للأمم المتحدة في «نيويورك»، في سبتمبر عام ٢٠٠٦م، وعُقِدت بعد ذلك القمة الأولى على مستوى رؤساء الدول والحكومات في روسيا عام ٢٠٠٩م. وقد تم توجيه دعوة لجنوب إفريقيا للانضمام، وقد انضمت رسميًا للمجموعة في عام ٢٠١١م.[٦] وتم توسيع العضوية فيما بعد لتضم ستة أعضاء جدد، انضموا في الفترة (٢٠٢٤- ٢٠٢٥م)، وتتمثل هذه الدول الأعضاء في كل من مصر، وإثيوبيا، وإندونيسيا، وإيران، والمملكة العربية السعودية، والإمارات العربية المتحدة. علمًا أن

هذه المجموعة تمثل نحو (٤٩,٥٪) من سكان العالم، ونحو (٤٠٪) من الناتج المحلي الإجمالي العالمي، ونحو (٢٦٪) من حجم التجارة العالمية.[٧]

ج- استهداف روسيا كسب التأييد الإفريقي على الصعيد الدولي: وذلك بهدف تقليص حجم الضغوط المصاحبة للعقوبات الغربية المفروضة عليها، عقب الحرب الروسية – الأوكرانية، التي بدأت في أواخر فبراير عام ٢٠٢٢م؛ إذ تستهدف روسيا كسب أرضية سياسية واسعة، في كافة الأقاليم الفرعية في القارة الإفريقية، من أجل تعزيز شبكة العلاقات والتفاعلات الخارجية مع الدول الإفريقية، لبناء تحالفات إستراتيجية، ولاسيما في ضوء الموقف الإفريقي، الذي كان أميل للحياد في اتجاهه العام، بشأن القرار الصادر من الجمعية العامة للأمم المتحدة، في ٢ مارس عام ٢٠٢٢م، والذي طالب روسيا بالسحب الفوري والكامل وغير المشروط، لجميع قواتها العسكرية من أراضي أوكرانيا، داخل حدودها المعترف بها دوليّا؛ حيث نجد أن نحو (٢٥) دولة إفريقية تبنت موقفًا محايدًا؛ إذ إن (١٧) دولة إفريقية، امتنعت عن التصويت، ومن بينها إثيوبيا، و(٨) دول إفريقية لم تسجل أي سلوك تصويتي، بينما وافقت نحو (٢٨) دولة إفريقية على القرار، ورفضته دولة واحدة وهي إريتريا. [٨] وذات الأمر تكرر بشأن قرار إخراج روسيا من مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة في ٧ أبريل عام ٢٠٢٢م، والذي صوّت لصالحه (٩٣) عضوًا، وذلك في مقابل (٢٤) صوتًا ضده، مع امتناع (٥٨) عضوًا عن التصويت.[٩]

وقد اعتمدت روسيا في سبيل بناء تحالفات وعلاقات إستراتيجية مع دول القارة، على عقد القمم الدولية متعددة الأطراف؛ حيث عقدت نسختين من القمة الروسية – الإفريقية، أما النسخة الأولى: فعقدت في منتجع «سوتشي» بروسيا في أكتوبر عام ٢٠١٩م،[١٠] والتي عقدت تحت شعار : «من أجل السلام والأمن والتنمية»، بينما عقدت النسخة الثانية في «سانت بطرسبرج» بروسيا في يوليو عام ٢٠٢٣م، والتي خلصت إلى توثيق التعاون المشترك في المجالات السياسة، والقانونية، والأمنية، والاقتصادية، ومجالات العلوم والتكنولوجيا، والإنسانية، والتعليمية، والثقافية، والرياضية، والصحية، والشبابية، والمعلوماتية، إلى جانب مجال البيئة والمناخ.[١١]

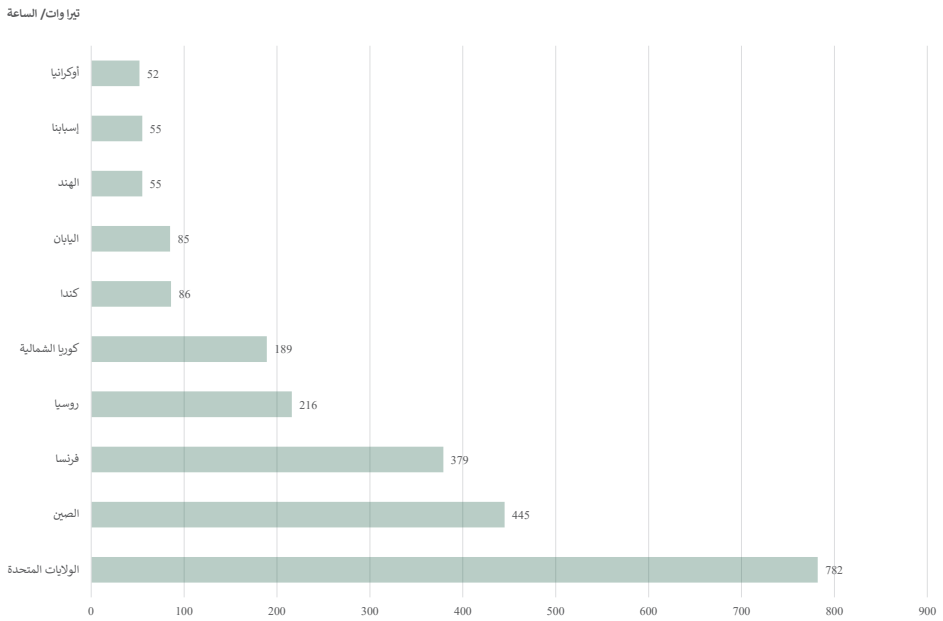
د- رغبة روسيا في تعزيز صلاتها مع دول إقليم شرقي إفريقيا: وقد تبلور ذلك من خلال مظاهر للتحركات الفعلية، ولعل من أبرزها قيام وزير الخارجية الروسي «سيرجي لافروف»، بزيارات رسمية إلى بعض دول الإقليم، ومنها زيارة إلى كل من أوغندا وإثيوبيا في يوليو عام ٢٠٢٢م،[١٢] وزيارة إلى كل من كينيا وبوروندي في منتصف عام ٢٠٢٣م،[١٣] وكذلك تعزيز الصلات الأمنية مع بعض

دول الإقليم، وعلى رأسها السودان؛ حيث وقّعت روسيا اتفاقيةً مدتها (٢٥) عامًا مع «الخرطوم» في ديسمبر عام ٢٠٢٠م، وذلك لإنشاء قاعدة بحرية في بورتسودان على ساحل البحر الأحمر، والتي بموجبها ستتمكن روسيا من استضافة ما يصل إلى أربع سفن حربية، بما في ذلك سفن تعمل بالطاقة النووية، وفي المقابل سيحصل السودان على أسلحة ومعدات عسكرية مجانًا، ويمكن تمديد الاتفاقية أيضًا لفترات مدتها (١٠) سنوات بموافقة الطرفين، والجدير بالذكر أن جذور هذه الاتفاقية، تعود إلى زيارة الرئيس السوداني الأسبق «عمر البشير» إلى روسيا في عام ٢٠١٧م، والتي ناقش خلالها الطرفان إمكانية إنشاء قاعدة عسكرية روسية على البحر الأحمر، كما تم الاتفاق على إطلاق برنامج لتحديث القوات المسلحة السودانية.[١٤]

هـ- تطلع روسيا لدعم نفوذها الإستراتيجي في مجال الطاقة النووية في إفريقيا: تسعى روسيا إلى توظيف قدراتها المتنامية في مجال الطاقة النووية، التي تعد بمثابة أكبر مصدر للكهرباء النظيفة بها؛ حيث اعتمدت عليها لإنتاج ما يقرب من نحو (١٨٪) من الكهرباء في عام ٢٠٢٤م، وتأتي روسيا في الترتيب الرابع عالميًا فيما يتعلق بحصة الطاقة النووية في توليد الكهرباء عام ٢٠٢٤م؛ حيث تشغّل روسيا نحو (٤٢) مفاعلًا نوويًا، ومن بينها محطة «أكاديميك لومونوسوف»، وهي محطة الطاقة النووية العائمة الوحيدة في العالم. ومن المخطط أن ترتفع حصة الطاقة النووية في إجمالي إنتاج الكهرباء في البلاد إلى (٢٥٪)، بحلول عام ٢٠٤٥م.[١٥]

وقد أبرمت «موسكو» اتفاقيات تعاون نووي مع نحو (٢٠) دولة إفريقية، وتولي بهذا الصدد الاهتمام الأكبر لمنطقة الساحل الإفريقي؛ حيث وقَّعت شركة «روساتوم» الروسية مذكرة تفاهم مع وزارة الطاقة في النيجر، للتعاون في مجال استخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية، في أواخر يوليو عام ٢٠٢٥م، وقد أكد الجانب الروسي في هذا السياق، أن التعاون بين الطرفين لا يقتصر على المشاركة في تعدين اليورانيوم، بل يشمل أيضًا إنشاء منظومة متكاملة، لتطوير الطاقة النووية السلمية في النيجر، والتي تتضمن بناء محطات توليد الطاقة، والتعاون في مجال الطب النووي، والتدريب المشترك للمتخصصين في هذا المجال.[١٦]

شكل رقم (٢)
أكبر الدول في حصة الطاقة النووية في توليد الكهرباء في عام ٢٠٢٤م



Source: "Global Electricity Source Trends," *Ember*, https://n9.cl/f8xib

كما وقعت روسيا اتفاقية تعاون بشأن «الاستخدام السلمي للطاقة النووية» مع مالي، في يونيو عام ٢٠٢٥م.[١٧] وتجدر الإشارة إلى أن شركة «روساتوم» الروسية للطاقة النووية، كانت قد قامت بالتوقيع على اتفاق مع مالي، للتعاون في مجال الاستخدامات السلمية للطاقة النووية، والذي جرى خلال فعاليات «أسبوع الطاقة الروسي» في العاصمة الروسية «موسكو» في ١١ أكتوبر عام ٢٠٢٣م، وقد حدد الاتفاق المهام ذات الأولوية، وأدوات التعاون والعمل المشترك، ومنها تطوير البنية التحتية النووية، وزيادة الوعي العام بالتكنولوجيا النووية، وإجراء البحوث الأساسية والتطبيقية، وضمان الطاقة النووية، والسلامة الإشعاعية والجسدية، وتدريب الموظفين، وإنشاء مفاعلات بحثية ومحطات طاقة.[١٨] كما وقعت ذات الشركة اتفاقا مشابها مع بوركينافاسو لبناء محطة نووية، لتلبية احتياجات السكان من الطاقة خلال ذات الفترة الزمنية، والذي جاء بناءً على رغبة نقلها الرئيس الانتقالي «إبراهيم تراوري» إلى نظيره الروسي «فلاديمير بوتين»، وذلك في إطار فعاليات النسخة الثانية من «القمة الروسية – الإفريقية» المنعقدة في يوليو عام ٢٠٢٣م. [١٩]

و- رغبة إثيوبيا في تعزيز مكانتها الإقليمية في شرقي إفريقيا حوض النيل: وذلك عبر امتلاك برنامج لتوليد الطاقة النووية، الذي ستكون روسيا المسؤولة عن وجوده وتطويره بشكل رئيس، وهو ما سيسهم - من المنظور الإثيوبي - في الحفاظ على حالة توازن القوة مع مصر، باعتبارها القوة الرئيسة المنافسة لها في المنطقة في هذا الشأن؛ إذ تقوم مصر ببناء محطة لتوليد الطاقة النووية في منطقة «الضبعة»، الواقعة على ساحل البحر الأبيض المتوسط، على بُعد نحو (٣٢٠) كيلومترًا شمال غرب «القاهرة»، والتي تم بشأنها توقيع اتفاقية حكومية دولية مع روسيا، عبر شركة «روساتوم» في نوفمبر عام ٢٠١٥م، وذلك لبناء وتشغيل المفاعلات الأربعة المكونة للمحطة، بحيث تكون مماثلة لتلك العاملة حاليًا في محطتي «لينينغراد» و«نوفوفورونيج» للطاقة النووية في روسيا، ومحطة «أوستروفيتس» في بيلاروسيا، علمًا أن مهمة الجانب الروسي، لن تقتصر على بناء المحطة فحسب، بل وتوريد الوقود النووي الروسي – أيضا - طوال دورة حياتها التشغيلية، وتقديم الدعم لمصر في تدريب الكوادر، وصيانة المحطة خلال السنوات العشر الأولى من تشغيلها، فضلًا عن ببناء مرفق تخزين خاص، وتوفير حاويات لتخزين الوقود النووي المستنفد.

والجدير بالذكر، أن هذه المحطة قد بدأ إنشاؤها في عام ٢٠٢٢م، وستكون أول محطة للطاقة النووية في مصر، والأولى في إفريقيا بعد محطة «كويبرغ» في جنوب إفريقيا، التي تم بناؤها قبل ما يقرب من أربعة عقود زمنية، ومن المفترض أن توفر محطة الضبعة نحو (١٠٪) من احتياجات مصر من الكهرباء، فور بِدء تشغيل جميع الوحدات بحلول عام ٢٠٣٠م، علمًا أن مصر كانت قد بدأت تشغيل أول مفاعل بحثي لها، وبدأت في دراسة استخدام الطاقة النووية لتوليد الكهرباء، في عقد الستينيات من القرن العشرين، وتحديدًا في عام ١٩٦٤م، وذلك عندما اقتُرح إنشاء محطة نووية بقدرة تصل لنحو (١٥٠) ميجاوات، مع قدرة تحلية مياه تبلغ نحو (٢٠) ألف متر مكعب يوميّا.[٢٠]

ثانيًا- الأبعاد المؤثرة في مساحات التقارب بين روسيا وإثيوبيا

ثمة جملة من الأبعاد الرئيسة المرتبطة بتصاعد مساحات التقارب بين روسيا وإثيوبيا خلال الآونة الأخيرة، وتتمثل هذه الأبعاد فيما يأتي:

أ- تصاعد دوائر التقارب السياسي بين البلدين: تجلّى ذلك من خلال تعدد اللقاءات الرسمية، التي جمعت مسؤولي البلدين، ولعل من بينها لقاء وزير الخارجية الروسي «سيرجي لافروف» بنظيره الإثيوبي «جيديون تيموثيوس» في «أديس أبابا»، في يوليو عام ٢٠٢٦م، والتي تبادل من خلالها الطرفان

وجهات النظر، حول القضايا الإقليمية والعالمية الراهنة. كما أكد الطرفان أهمية توسيع نطاق التعاون ضمن المنصات الدبلوماسية متعددة الأطراف، بما في ذلك مجموعة «بريكس»، وجددا التزامهما بتعزيز التنسيق في القضايا ذات الاهتمام المشترك. وبالإضافة إلى ذلك، مناقشة سبل تعزيز التفاعل الثنائي في مجالات التجارة والاستثمار، ونقل التكنولوجيا.[٢١]

وكذلك لقاء وزير الدولة الإثيوبي للدبلوماسية السياسية والاقتصادية «هاديرا أبيرا أدماسو»، مع سفير روسيا لدى إثيوبيا «يفغيني تيريخين» في ٥ فبراير عام ٢٠٢٦م، والذي أكد المسؤول الإثيوبي - من خلاله - على اهتمام إثيوبيا باستضافة النسخة الثالثة من القمة الروسية - الإفريقية، واستعداد بلاده للعمل المشترك لضمان نجاح هذه القمة، كما أشار المسؤول الروسي إلى أن بلاده تعمل باستمرار على تعزيز العلاقات مع إثيوبيا، من خلال التنسيق والتعاون الوثيقين.[٢٢]

وكذلك قيام وزير الخارجية الإثيوبي «جيديون تيموتيوس» بزيارة رسمية إلى العاصمة الروسية «موسكو»، في يومي ٢٠ و٢١ أكتوبر عام ٢٠٢٥م، والتي أجرى خلالها محادثات مع نظيره الروسي «سيرجي لافروف»، والتقى بمسؤولين من الوزارات والوكالات الاقتصادية الرئيسة. وقد وصف السفير الإثيوبي لدى روسيا «تيرخين» هذه الزيارة، بأنها استمرار للمحادثات التي جرت بين القيادة السياسية في البلدين، في أواخر سبتمبر عام ٢٠٢٥م، وتهدف إلى تعزيز التنسيق في الشؤون الثنائية ومتعددة الأطراف، كما أشار إلى أن إثيوبيا قد تستضيف النسخة الثالثة من «قمة روسيا - إفريقيا» لعام ٢٠٢٦م، مؤكدًا في السياق ذاته، أهمية الدور التاريخي لإثيوبيا في الوحدة الإفريقية، ومشاركتها العالمية الفعالة في تعزيز أواصر التعاون الروسي – الإفريقي. وأوضح المسؤول الإثيوبي كذلك، وفي السياق ذاته، أن التنسيق المستمر بين إثيوبيا وروسيا عبر المنصات الثنائية، ومتعددة الأطراف، بما في ذلك الأمم المتحدة، ومجموعة «بريكس»، من المتوقع أن يفتح آفاقًا جديدة للتعاون متبادل المنفعة، بما يتماشى مع مصالح البلدين.[٢٣]

ويدعم التقارب السياسي المتنام بين الجانبين، وصف رئيسة مجلس الاتحاد الروسي «فالنتينا ماتفيينكو» -خلال زيارتها الرسمية إلى إثيوبيا في فبراير عام ٢٠٢٥م، إثيوبيا، بأنها أحد أبرز الشركاء الرئيسين لروسيا في إفريقيا.[٢٤] والجدير بالذكر أن اللقاءات الرسمية الدبلوماسية بين البلدين، قد تعددت خلال السنوات الماضية، ولعل من بينها، زيارة وزير الخارجية الروسي «سيرجي لافرروف» لإثيوبيا في الفترة (٢٦ – ٢٧) يوليو عام ٢٠٢٢م. وكذلك زيارة نائب رئيس الوزراء، ووزير خارجية إثيوبيا «ديميكي ميكونين» للعاصمة الروسية «موسكو» في يونيو عام ٢٠٢١م، والتي أجرى خلالها محادثات مع نظيره الروسي «سيرجي لافروف»، كما شاركت إثيوبيا في فعاليات النسخة الثانية من «قمة روسيا – إفريقيا» المنعقدة في «سانت بطرسبرج» بروسيا في يوليو عام ٢٠٢٣م، علماً أنها قد شاركت – أيضًا - في فعاليات النسخة الأولى من ذات

القمة، والتي عُقِدت في «سوتشي» بروسيا في أكتوبر عام ٢٠١٩م، حيث حضرها وفد إثيوبي برئاسة رئيس الوزراء «آبي أحمد»، الذي أجرى محادثات مع الرئيس الروسي «فلاديمير بوتين» على هامش القمة.[٢٥]

ب- تنامي الصلات التعاونية الوثيقة في مجال الطاقة النووية: حيث تم تبني اتفاقية مشتركة، تنطوي على خطة عمل تنفيذية رسمية، لدفع تطوير مشروع للطاقة النووية في إثيوبيا، في أواخر سبتمبر عام ٢٠٢٥م؛إذ تضمنت الخطوات العملية للتعاون بين الشركة الروسية الحكومية للطاقة الذرية «روساتوم»، وشركة الطاقة الكهربائية الإثيوبية، في بناء محطة للطاقة النووية في إثيوبيا، وقد جرى توقيع هذه الاتفاقية على هامش حضور رئيس الوزراء الإثيوبي «آبي أحمد» مؤتمر الأسبوع الذري العالمي، المنعقد في العاصمة الروسية «موسكو»، والذي أكد خلاله على أن المشروع يعكس طموح إثيوبيا، لتعزيز التعاون مع روسيا، والسعي إلى آفاق جديدة لتطوير الطاقة.[٢٦]

وقد مهدت هذه الاتفاقية الطريق أمام هيئة الطاقة النووية الإثيوبية، لتبني خارطة الطريق الإستراتيجية، لتطوير الطاقة النووية مع شركة «روساتوم» في ٣١ مارس عام ٢٠٢٦م، والتي تلاها عقد لقاء بين وزير الخارجية الإثيوبي «جيديون تيموثيوس»، ونائب المدير العام لشركة «روساتوم» الروسية «نيكولاي سباسكي»، وقد ركزت المباحثات بين الجانبين بشكل أساس، على بحث الشراكة الإستراتيجية بين الطرفين، والسُبل العملية لتنفيذ الاتفاقية الموقعة في سبتمبر عام ٢٠٢٥م، بشأن الاستخدام السلمي للطاقة النووية.[٢٧]

والجدير بالذكر، أن روسيا وإثيوبيا قد وقعتا خارطة طريق، لتطوير التعاون بين البلدين، في مجال استخدام التقنيات النووية للأغراض السلمية، في فبراير عام ٢٠٢٥م، وقد جاء ذلك عقب اجتماع عُقِد بين وزير التنمية الاقتصادية الروسي «مكسيم ريشيتنيكوف»، ووزير الابتكار والتكنولوجيا الإثيوبي «بيليتي مولا»، وقد تضمنت خارطة الطريق خطوات عملية لتقييم آفاق تطوير الطاقة النووية في إثيوبيا، بالإضافة إلى خطط مشتركة لتطوير البنية التحتية النووية، وتدريب الكوادر وفقًا لمجلس الوزراء الروسي، كما اتفق الجانبان في السياق ذاته، على إنشاء روسيا مشروعات مشتركة في إثيوبيا، بتمويل من صندوق استثماري خاص، سيتم إنشاؤه في عام ٢٠٢٥م. [٢٨]

وفي إطار مساعي الطرفين لتعزيز التعاون في مجال الطاقة النووية، وقعت أيضًا وزارة الابتكار والتكنولوجيا الإثيوبية، ومؤسسة التعاون الحكومي الروسي للطاقة الذرية «روساتوم» مذكرتي تفاهم، للتعاون في مجال الطاقة النووية في أبريل عام ٢٠٢١م، وذلك بهدف تكوين رأي عام إيجابي حول الطاقة النووية، وتعزيز التعاون في مجال التدريب وتطوير المهارات في هذا المجال في إثيوبيا.[٢٩] كما وقعت شركة «روساتوم» الروسية، ووزارة الابتكار والتكنولوجيا في إثيوبيا خارطة طريق في أبريل عام ٢٠١٩م، لتطوير التعاون في

مجال الاستخدامات السلمية للطاقة النووية، وتم التوقيع في ذات الصدد على اتفاقية حكومية دولية للتعاون في مجال الاستخدامات السلمية للطاقة النووية، على هامش النسخة الأولى من «قمة روسيا – إفريقيا» الأولى في أكتوبر من العام ذاته، والتي تشمل إنشاء مركز روسي إثيوبي مشترك للعلوم والتكنولوجيا النووية في إثيوبيا، كما أرست الأساس القانوني للتعاون بين الطرفين، بشأن إنشاء وتطوير البنية التحتية النووية الإثيوبية، وإنتاج النظائر المشعة، واستخدامها في الصناعة والطب والزراعة، وتنظيم مجال السلامة النووية، وحماية ومراقبة المواد النووية ومصادر الإشعاع، فضلًا عن تعليم المتخصصين وتدريبهم.[٣٠]

ج- تزايد مضامين الشراكة الاقتصادية الثنائية: تجلى ذلك من خلال عدة مظاهر دالة، ولعل من بينها عقد الاجتماع التاسع للجنة الحكومية المشتركة بين روسيا وإثيوبيا، للتعاون الاقتصادي والعلمي والتقني والتجاري في «موسكو»، خلال الفترة من (١٠ – ١٢) نوفمبر عام ٢٠٢٥م، والذي ناقش تعزيز التعاون في القطاعات الاقتصادية والمالية والطاقة والتكنولوجية والنقل، واتفق الطرفان على عقد الدورة العاشرة للجنة الحكومية الدولية المشتركة في إثيوبيا في عام ٢٠٢٦م،[٣١] وكذلك محادثات الوفد الرسمي بقيادة وزير الخارجية الإثيوبي «جيديون تيموتيوس»، في زيارته الرسمية إلى العاصمة الروسية «موسكو» في ٢٠ و٢١ أكتوبر عام ٢٠٢٥م، حيث تضمنت تلك المحادثات الإصلاح الاقتصادي في إثيوبيا، وسعيها للحصول على العضوية الكاملة في منظمة التجارة العالمية، وقد أكد وزير التنمية الاقتصادية الروسي «ماكسيم ريشيتنيكوف» في هذا السياق، دعمه القاطع لانضمام إثيوبيا إلى منظمة التجارة العالمية،[٣٢] كما أعلنت وزارة التجارة والتكامل الإقليمي في ٢٩ سبتمبر عام ٢٠٢٥م، أن إثيوبيا بصدد بناء منصة مخصصة لتمكين التجارة المباشرة مع روسيا.

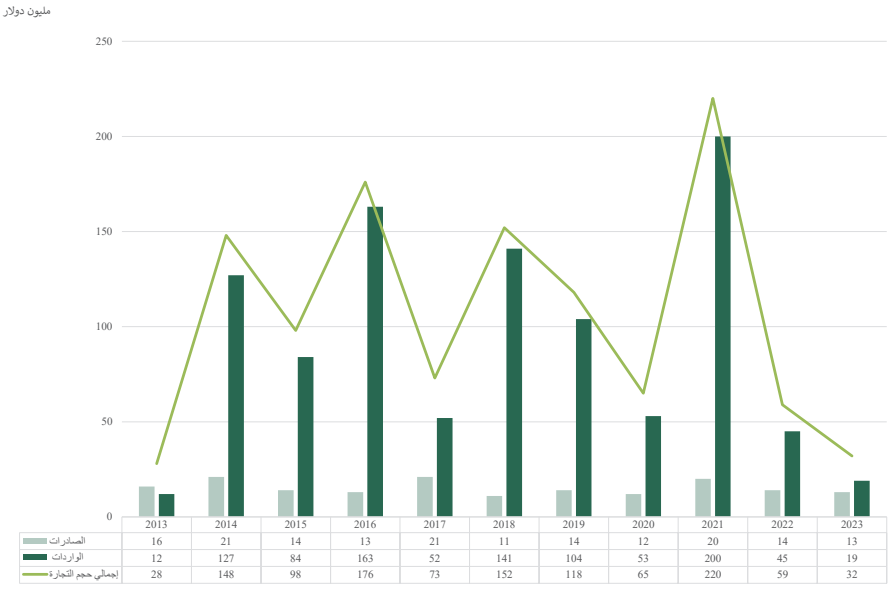
وتعد هذه المنصة وفقاً لما ذكره وزير التجارة والتكامل الإقليمي الإثيوبي «كاساهون غوفي»، بمثابة آلية مصممة لدعم التجارة المباشرة للسلع الإستراتيجية بين البلدين؛ إذ إنها لا تشمل أي دول أخرى، وتهدف إلى تجاوز الوسطاء، وتسهيل المشاركة التجارية المباشرة مع الشركاء الروس، وتبسيط معاملات السلع الرئيسة مثل: البن، والذرة، والبقوليات، والبذور الزيتية، ويتسق هذا التحرك الإثيوبي مع توجهها العام نحو تعزيز شبكة علاقاتها الاقتصادية الخارجية؛ إذ أبرمت اتفاقيات تجارية ثنائية مع ست دول وهي (روسيا، والولايات المتحدة، والصين، وتركيا، والأرجنتين، وتايلاند)، وذلك في إطار عملية انضمامها الأوسع إلى منظمة التجارة العالمية.[٣٣]

ويضاف إلى ما سبق، قيام روسيا في فبراير عام ٢٠٢٥م، بإضافة إثيوبيا، إلى جانب كل من نيجيريا وتونس، إلى قائمة الدول الإفريقية، التي يُمكن لبنوكها التعامل مع العملات داخل روسيا، كما سعت إثيوبيا للانضمام

إلى بنك التنمية الجديد لدول مجموعة «بريكس» في مايو عام ٢٠٢٥م، وقد أشار رئيس الوزراء الإثيوبي في هذا السياق، إلى أن سعي بلاده للانضمام للبنك، يعد أولوية وطنية، ويعكس الهدف العام لإثيوبيا، والمتمثل في التكامل التام مع الأنظمة الاقتصادية لمجموعة «بريكس»، مؤكدًا في السياق ذاته، التزام إثيوبيا بنظام مالي وجيوسياسي متعدد الأقطاب.[٣٤]

شكل رقم (٣)

حجم تجارة إثيوبيا مع روسيا خلال الفترة (٢٠١٣ – ٢٠٢٣م)



	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022	2023
الصادرات	16	21	14	13	21	11	14	12	20	14	13
الواردات	12	127	84	163	52	141	104	53	200	45	19
إجمالي حجم التجارة	28	148	98	176	73	152	118	65	220	59	32

Source: "Bilateral trade between Ethiopia and Russian Federation Product," *Trade Map*, https://n9.cl/i0za2

وتجدر الإشارة في هذا الصدد، إلى أن حجم التجارة الثنائية بين إثيوبيا وروسيا، قد شهد نموًا كبيرًا عام ٢٠٢٥م؛ حيث بلغ نحو (١٩١,٢) مليون دولار في النصف الأول من عام ٢٠٢٥م، أي أكثر من ضعف ما كان عليه في الفترة نفسها من عام ٢٠٢٤م، وبوجه عام، فقد شهد حجم التجارة بين البلدين تذبذبًا شديدًا خلال الفترة (٢٠١٣ – ٢٠٢٣م)، وقد شهدت أعلى قيمة له عام ٢٠٢١م، وذلك بواقع (٢٢٠) مليون دولار.[٣٥] وتتمثل صادرات إثيوبيا الرئيسة إلى روسيا في القهوة بشكل رئيس، بينما تشمل أبرز وارداتها من روسيا كلا من الأسمدة، والحبوب، والآلات الزراعية.[٣٦]

د- دعم روسيا الروابط العسكرية والأمنية مع إثيوبيا: تجلى ذلك في إطار قيام وفد إثيوبي رفيع المستوى، برئاسة رئيس الأركان العامة «بيرهانو جولا جيلالشا»، بالاجتماع مع كبار مسؤولي الدفاع الروس، بقيادة نائب وزير الدفاع «ألكسندر فومين»، في العاصمة الروسية «موسكو» في ٢٧ مايو عام ٢٠٢٥م، وقد ركزت المناقشات على تنفيذ الاتفاقيات القائمة، وتعزيز التعاون العسكري التقني، والاستجابة للمشكلات الأمنية الإقليمية والعالمية، وتوسيع العلاقات العسكرية المستقبلية. وقد أكد الجانبان في هذا السياق، أهمية الاستقرار الإقليمي، واتفقا على تحسين التواصل العسكري المهني بين قواتهما المسلحة.[٣٧]

كما قام وفد من البحرية الروسية بقيادة نائب القائد العام الروسي «فلاديمير فوروبييف»، بزيارة منشآت البحرية الإثيوبية، ومركز تدريب في مدينة «بيشوفتو» في ١٤ مارس عام ٢٠٢٥م، وقد أشار نائب قائد العمليات في البحرية الإثيوبية «جمال توفيسا»، إلى أن التعاون بين الجانين، سيركز على التدريب وبناء القدرات، كما أشار إلى العمل على تعزيز البنية التحتية البحرية الإثيوبية، وزيادة جاهزيتها، لحماية مصالح البلاد في المياه الدولية، وشهدت الزيارة توقيع اتفاقية لتعزيز التعاون والقوة البحرية المشتركة.[٣٨] والجدير بالذكر، أنه قد تم عقد الاجتماع الحادي عشر للفريق الروسي – الإثيوبي، المعني بالتعاون العسكري التقني في العاصمة الإثيوبية «أديس أبابا» في يونيو عام ٢٠٢١م، علمًا أن الاجتماع العاشر، كان قد عُقِد في العاصمة الروسية «موسكو»، في ديسمبر عام ٢٠١٩م. [٣٩]

هـ- بناء حضور إعلامي روسي مؤثر في إثيوبيا: حيث قامت وكالة الأنباء الروسية الحكومية «سبوتنيك»، في فبراير عام ٢٠٢٥م، بإطلاق أول مركز إعلامي روسي متعدد الوظائف، لإنتاج وتحرير وتوزيع المحتوى الإعلامي من داخل إفريقيا، يبث باللغة الأمهرية في العاصمة الإثيوبية «أديس أبابا»، ويعد هذا المركز الأول من نوعه الذي تُنشئه شركة إعلامية روسية في القارة، كما تُخطط «سبوتنيك» لإنشاء محتوى إذاعي، ومواقع إلكترونية، وشبكات تواصل اجتماعي، وتطبيقات باللغتين الأمهرية والإنجليزية. وقد أكدت رئيسة مجلس الاتحاد الروسي «فالنتينا ماتفيينكو» في هذا الصدد، أهمية التفاعل الإعلامي الإثيوبي – الروسي – الإفريقي، باعتباره أمرًا بالغ الأهمية، لبناء نظام عالمي متعدد الأقطاب عادل، تُراعى فيه مصالح الدول الإفريقية بالكامل. كما أكد « ديمتري كيسيليف» المدير العام لوكالة «روسيا سيغودنيا» المجموعة الإعلامية المالكة لسبوتنيك في هذا الصدد، أهمية إفريقيا كصوت حيوي في العالم.[٤٠] وأشار إلى إمكانية إنشاء مراكز تحريرية، تابعة لوكالة «سبوتنيك»، في جنوب إفريقيا وتنزانيا. والجدير بالذكر أن وكالة «سبوتنيك»، تبث برامج إذاعية باللغتين الإنجليزية والفرنسية على محطات إذاعية في

(نيجيريا، وبوتسوانا، والكاميرون، والنيجر، ومالي، وغينيا، وزامبيا). فضلاً عن كونها عضوا في الاتحاد الإفريقي للبث الإذاعي، وحائزة على جوائزه الإذاعية، كما يُجري صحفيو الوكالة – بانتظام – مقابلات مع كبار المسؤولين في الدول الإفريقية.[٤١]

خاتمة

أن تصاعد مظاهر التقارب الروسي – الإثيوبي، على المستويات السياسية والاقتصادية والعسكرية والأمنية، يعكس من جهةٍ، مسعى «موسكو» لبناء نقاط ارتكاز مؤثرة في إقليم شرقي إفريقيا، لمنافسة النفوذ الغربي، ومن جهةٍ أخرى إدراك «أديس أبابا» لأهمية هذا التقارب، كنقطة انطلاق إستراتيجية، تُعزّز استقلال قرارها الوطني، وتُسهم في تحقيق أهدافها التنموية، بما يمنحها مساحة أوسع للمناورة، داخل نظام دولي، يتجه نحو التعددية القطبية. ويأتي هذا التوجه بوجه عام، في إطار إعادة إثيوبيا صياغة تحالفاتها الدولية، بما يخدم مصالحها الاقتصادية، ويُرسّخ حضورها الإقليمي والدولي خلال المرحلة المقبلة.

وتطرح الرؤية المستقبلية، تنامي دوائر التقارب والصلات التعاونية بين الجانبين على مختلف الأصعدة، في ظل توافق المصالح الإستراتيجية بين الطرفين، وحرصهما على توسيع مجالات التعاون، بما يخدم أهدافهما، دون أن يؤدي ذلك – بالضرورة – إلى قيام تحالف سياسي أو عسكري شامل، بل إلى شراكة إستراتيجية مرنة، تتكيف مع التحولات الإقليمية والدولية. ومع ذلك، فإن مستقبل هذا التقارب، سيظل مرهونًا بجملة من المتغيرات الداخلية والخارجية، ومن بينها استمرار الضغوط الاقتصادية والعقوبات المفروضة على روسيا، بفعل حربها مع أوكرانيا، ومستوى الاستقرار السياسي والأمني في إثيوبيا، ومنطقة القرن الإفريقي، فضلًا عن تصاعد التنافس بين القوى الدولية على النفوذ في إفريقيا.

الهوامش والإحالات

(1) Maria Safonova, "Lavrov and Ethiopia's foreign minister discussed co-operation within BRICS," *African Initiative*, July 7, 2026,
https://2h.ae/HOykX

(2) "Lighting Up Eastern Africa: How Greater Access to Energy is Creating Jobs and Improving Public Services in Rural Ethiopia," *World Bank Group*, January 24, 2025,
https://2h.ae/ybDN

(3) "World Bank Supports Ethiopia's Endeavors to Provide all Citizens with Access to Electricity," *World Bank Group*, March 1, 2018,
https://2h.ae/qoOqx

(4) "New Partnership Aims to Connect 300 Million to Electricity by 2030," *World Bank Group*, April 17, 2024,
https://2h.ae/pEsqN

(5) Ekaterina Shilova, "Ethiopia is One of Russia›s Key Partners in Africa, Russian Upper House Speaker Says," *Sputnik* News, February 18, 2025,
https://2h.ae/VgDnP

(6) "Learn about BRICS: Brazil, Russia, India, China and South Africa," *IPEA*,
https://2h.ae/OnAHc

(7) "About BRICS," *BRICS India*, 2026,
https://www.brics2026.gov.in/about-us/

(8) "Aggression against Ukraine: resolution- adopted by the General Assembly," *UN Digital Library*, 2022,
https://digitallibrary.un.org/record/3965290/?utm
See Also: Ueli Staeger, "The war in Ukraine, the African Union, and African agency," *African Affairs*, 122 (489), 2023, 559–579.

(9) "General Assembly Adopts Text to Suspend Russian Federation from Human Rights Council, Continuing Emergency Special Session on Humanitarian Crisis in Ukraine," *United Nations*, April 7, 2022,
https://tinyurl.com/59k4bzyn

(10) "Russia- Africa: About the Summit," *Roscongress Foundation*,
https://tinyurl.com/2cf7fyym

(11) "Declaration of the Second Russia–Africa Summit," *Roscongress Foundation*, July 28, 2023,
https://tinyurl.com/3nmrr9j6

(12) A.I. Berezhnov & O.N. Kulakova, "African Tour of Sergey Lavrov," *Institute for African Studies of the Russian Academy of Sciences*, September 13, 2022,
https://www.inafran.ru/en/node/1232?utm

(13) Miłosz Bartosiewicz, "Russian diplomacy is more active in Africa than ever," *Centre for Eastern Studies*, June 9, 2023,
https://2h.ae/pAsvP

(14) "Why is Russia establishing a naval base in Sudan?," *TRT World*, December 9, 2020,
https://tinyurl.com/49scdfvt

(15) "Russian Federation 2025: Country Highlight," *CNPP*, 2025
https://tinyurl.com/3ydnye26

(16) "Russia-Niger MoU on nuclear energy cooperation," *World Nuclear News*, July 29, 2025,
https://2h.ae/oiSZR

(17) "Mali and Russia sign deal on nuclear energy during Goïta's Moscow visit." *African News*, June 23, 2025,
https://2h.ae/CGqKF

(18) "Mali, Russian nuclear firm sign cooperation deal," *TRT Afrika*, July 10, 2024, https://2u.pw/RsLdfILD

(19) "Burkina Faso signs agreement with Russia for nuclear power plant," *France 24*, October 13, 2023, https://2h.ae/Pdhvz

(20) "Country profiles: Nuclear Power in Egypt," *World Nuclear Association*, November 28, 2025, https://2h.ae/Nebcx
See Also: "First tier of El Dabaa unit 1›s inner containment completed," *NPPA*, May 23, 2024, https://tinyurl.com/593s8mjd

(21) Maria Safonova, Op. cit.

(22) Maria Safonova, "Ethiopia interested in hosting third Russia -Africa summit - Foreign Ministry," *African Initiative*, February 5, 2026, https://2h.ae/SIIiV

(23) Mesafint Brlie, "Ethiopia–Russia relations gain momentum across trade, technology, and African cooperation," *Fana Media Cooperation*, October 21, 2025, https://2h.ae/qLHMW

(24) Ekaterina Shilova, Op. cit.

(25) "Russian Ethiopic relations," *Embassy of the Russian federation in the federal democratic republic of Ethiopia*, https://n9.cl/7to93j

(26) "Ethiopia, Russia Sign Action Plan to Advance Nuclear Power Project," *All Africa*, September 26, 2025, https://tinyurl.com/2s36x7kt

(27) "Ethiopia's Foreign Minister Receives Rosatom Leadership to Discuss Strategic Partnership," *Ethiopian Broadcasting Corporation*, April 1, 2026, https://tinyurl.com/22t4py7h

(28) Peter Baryshikav, "Russia, Ethiopia Sign Roadmap for Developing Cooperation in Peaceful Use of Nuclear Technologies," *Sputnik News*, February 19, 2026, https://2h.ae/Rdchj

(29) "Ethiopia, Russia Sign MoU to Develop Skills on Nuclear Energy," *ENA*, April 16, 2021, https://tinyurl.com/bde4vjz6

(30) "Russia, Ethiopia sign agreement on nuclear energy cooperation," *Xinhuanet*, October 24, 2019, https://n9.cl/5wl8c

(31) "A Week in the Horn," *MFA Ethiopia*, November 21, 2025, https://n9.cl/zd7zq

(32) "Ethiopia Deepens Strategic Ties with Russia in Bid for Economic Diversification and Global Influence," *Trendsnafrica*, October 21, 2025, https://n9.cl/azb0ap

(33) Mintesinot Nigussie, "Ethiopia and Russia Developing Direct Trade Platform for Strategic Commodities," *Birrmetrics*, September 30, 2025, https://n9.cl/v42ov6

(34) Chinedu Okafor, "New era for Russia-Ethiopia relations as defense, currency, and BRICS deals unfold," *Business Insider Africa*, May 27, 2025, https://n9.cl/mfemv

(35) “Bilateral trade between Ethiopia and Russian Federation Product,” *Trade Map*, https://n9.cl/i0za2

(36) Mintesinot Nigussie, Op. cit.

(37) Chinedu Okafor, Op. cit.

(38) “News: Ethiopia, Russia agree to jointly explore naval cooperation,” *Addis standard*, March 15, 2025, https://n9.cl/2ttkj

(39) Russian Ethiopic relations, Op. cit.

(40) Solomon Ekanem, “Russian news agency expands reach with first African editorial center,” *Business Insider*, February 20, 2025, https://n9.cl/oisio

(41) Peter Baryshikav, “Sputnik Opens Editorial Center in Ethiopia,” *Sputnik News*, February 19, 2025, https://n9.cl/gqhxx

حملات التوعية الفكرية ودورها في مواجهة التطرف العنيف في دول الساحل الإفريقي

د. محمد تفسير بالدي، جامعة الجنرال لنسانا كونتي، سونفونيا كوناكري.

مقدمة

شهدت منطقة الساحل الإفريقي خلال العقد الأخير، تصاعدًا في أنشطة الجماعات المسلحة، وفي الهجمات على المؤسسات الحكومية والمدنية. وبرز في المقابل اهتمام عالمي وإقليمي بمداخل وقائية وغير عسكرية، مكمّلة للاستجابات الأمنية التقليدية، وأبرزها حملات التوعية الفكرية، الهادفة إلى الحد من قابلية الأفراد، للانخراط في مسارات التطرف العنيف، أو التجنيد من قبل الجماعات المسلحة. وتزداد أهمية دراسة هذه الأدوات، مع تصاعد التداعيات السياسية والاجتماعية لهذا التحدي.

تعالج هذه الورقة ظاهرة التطرف العنيف في الساحل الإفريقي، وتبدأ بتحليل السياق الأمني والاجتماعي، الذي هيّأ لانتشار التنظيمات الإرهابية في المنطقة، ثم تنتقل إلى تقييم التوعية الفكرية، بوصفها وسيلة للتصدّي لهذا الانتشار. وتبحث تحديدًا في الأساليب العملية، التي اعتُمدت في حملات التوعية بـ (مالي، وبوركينا فاسو، والنيجر)، ودول ساحلية أخرى، وتقيس أثرها الفعلي على تراجع الظاهرة. وتطرح الورقة الأسئلة الآتية:

- **ما العوامل البنيوية والسياسية التي غذّت التطرف العنيف في دول الساحل؟**
- **كيف تطوّرت حملات التوعية الفكرية، وما أدواتها في البيئة المحلية؟**
- **إلى أيّ حدّ نجحت هذه الحملات في معالجة التحديات الأمنية القائمة؟**
- **وأخيرا: كيف يمكن تطوير هذه البرامج، لتكون أكثر كفاءة واستدامة، عبر التعاون الإقليمي والدولي؟**

الإطار النظري والتعريفات والمفاهيم

تستوجب أي قراءة علمية لظاهرة التطرف العنيف، وحملات التوعية الفكرية في ساحات الصراع الإفريقية، التمييز بين ثلاثة مفاهيم متداخلة، وأولها: الإرهاب، ويُعرَّف أكاديميّا بأنه: « الاستخدام أو التهديد باستخدام القوة والعنف غير المشروعين، من قبل فاعل غير تابع للدولة، لتحقيق هدف سياسي، أو اقتصادي، أو ديني،

أو اجتماعي، عبر الخوف، أو الإكراه، أو الترهيب».[1] وثانيها: التطرف العنيف، ويشمل المسار الفكري والسلوكي السابق على الفعل الإرهابي نفسه. وثالثها: منع التطرف العنيف، أما منع التطرف العنيف، فيحدِّد الفضاء التدخلي، الذي تنتمي إليه حملات التوعية الفكرية، موضوع هذه الدراسة.

غير أن الدراسات الإفريقية، وسجلات الأمم المتحدة، قد أضفت على الظاهرة أبعادًا مجتمعية أكثر تعقيدًا؛ فالإرهاب في الساحل الإفريقي، لا يُفهم من خلال هشاشة الدولة، وصراعات الموارد، وتعدد الهويات المحلية وحدها، بل أيضًا من خلال قدرة التنظيمات المسلحة نفسها، على إنتاج خطاب تعبوي، وشبكات تجنيد، واستفادتها من اقتصاد التهريب والتحولات الإقليمية المحيطة بها، وهذا ما يجعله أزمة مركبة، لا عنفًا معزولًا. وتشير بيانات مؤشر الإرهاب العالمي لعام ٢٠٢٦م، إلى أن منطقة الساحل الإفريقي، لا تزال تستأثر بنحو نصف الوفيات المرتبطة بالهجمات الإرهابية عالميًا، وللسنة الثالثة على التوالي،[2] وإن سجّلت بوركينا فاسو والنيجر تراجعًا نسبيًا في عدد الضحايا، خلال عام ٢٠٢٥م. ويرتبط استمرار العنف هناك بهشاشة الحكم، والتوترات الإثنية، وتدهور الأوضاع البيئية؛ فالتطرف العنيف هنا، هو نتاج تراكب أزمات بنيوية وسياسية، أكثر منه عنفًا معزولًا. وتبرز حملات التوعية الفكرية في هذا السياق، كأحد المداخل الوقائية المساندة لمكافحة الإرهاب، من خلال تعطيل قنوات الاستقطاب، وتحصين المجتمعات المحلية بالمعارف والقيم النقدية، التي تمكنها من كشف الدعاية المتطرفة ومواجهتها.

ومن جهة أخرى، تمثل الهويات الدينية والثقافية، أحد مكونات البنية الاجتماعية، في عدد من مجتمعات الساحل. وتُعد المؤسسات التقليدية، مثل: الزعامات الدينية، والمدارس القرآنية، والجماعات المدنية المحلية، عناصر فاعلة في تعزيز منعة المجتمع، أمام التطرف العنيف، في كثير من هذه السياقات.

وتسعى هذه الدراسة، للربط بين الأدبيات النظرية الدولية، والمقاربات الإفريقية المحلية، في تفسير التطرف العنيف، عبر دمج المصادر الأكاديمية والميدانية، وربط التعريفات بالممارسة، وتوطين الخطاب التوعوي في السياقات الإفريقية المعاصرة. ويبقى السؤال المحوري هنا هو: هل يمكن لحملات التوعية الفكرية، في بيئة هشة من الأفكار والسلوكيات، أن تشكل خط الدفاع الأول، ضد استشراء الإرهاب، أم يظل نجاحها رهينًا بإجراءات أوسع، تتصل بالإصلاح المجتمعي والتنمية المستدامة؟

منهجية الدراسة

تعتمد هذه الدراسة المنهج الوصفي التحليلي المقارن؛ إذ تقوم على مسح منهجي للأدبيات والتقارير الدولية، المتعلقة بالتطرف العنيف، وحملات مكافحة التطرف في منطقة الساحل الإفريقي. وقد استُقيت البيانات من مصادر أولية وثانوية، وتشمل ما يأتي: تقارير الأمم المتحدة وبرنامجها الإنمائي، ودراسات المراكز

البحثية المتخصصة، كمؤشر الإرهاب العالمي، فضلًا عن الإحصاءات الواردة في قاعدة بيانات الإرهاب العالمي (GTD). كما اعتمدت الدراسة المقاربة المقارنة في تحليل تجارب دول الساحل (مالي، وبوركينا فاسو، والنيجر)، واستخلاص الدروس المشتركة، مع توظيف التحليل النقدي، لتقييم فاعلية البرامج الفكرية، ومدى ملاءمتها للسياقات المحلية.

ويعتمد البحث، إلى جانب التحليل الوصفي للأدبيات، على عنصر مقارن محدود، بين تجارب مالي، وبوركينا فاسو، والنيجر، وفق ثلاثة معايير، وهي: طبيعة الفاعل المنفّذ لحملة التوعية، والأداة المعتمدة فيها، ومدى توفر بيانات تقييمية موثَّقة حول أثرها. وتبقى هذه المقارنة وصفية واستكشافية، نظرًا لتفاوت مستوى توثيق التجارب الثلاث، وغياب مؤشرات موحدة، تتيح مقارنة كمية صارمة بينها. وسنتناول ذلك كله، من خلال المحاور الآتية:

أولا- البيئة الأمنية وديناميات التطرف العنيف في الساحل الإفريقي

تتداخل في الساحل الإفريقي عوامل جغرافية وديموغرافية، مع موروثات تاريخية وسياسية متنوعة؛ فتتغذى ظاهرة الإرهاب على تناقضات البناء الاجتماعي، وضمور وظائف الدولة. ومنذ بداية الألفية الثالثة، تحولت المنطقة إلى ساحة تنافس بين الجماعات المسلحة، لا بفعل تفاقم الأزمات الاقتصادية، وضعف الأنظمة المركزية، وتزايد حدة الصراعات حول الموارد فقط، بل أيضًا بفضل قدرة هذه الجماعات نفسها، على إنتاج خطاب تعبوي فعّال، وبناء شبكات تجنيد محلية، واستغلال الفرص التي توفرها البيئة الهشة. فحدود دول مثل: مالي، وبوركينا فاسو، والنيجر، وموريتانيا، أصبحت مسرحًا متجددًا لهجمات الجماعات المسلحة العابرة للحدود.

وقد شهد الساحل الإفريقي خلال العقدين الماضيين، تفكّكًا في منظومات الحكم التقليدية، وتصاعدًا في العنف المسلح على أسس إثنية وإيديولوجية، وفي هذا السياق، نما التطرف العنيف واتّسع. وبحسب تقرير مؤشر الإرهاب العالمي لعام ٢٠٢٦م، فلا تزال المنطقة هي الأكثر تضرّرا من الإرهاب في العالم، وذلك للسنة الثالثة على التوالي؛ فأكثر من نصف الوفيات الناجمة عن هجمات إرهابية عالميّا خلال عام ٢٠٢٥م، وقعت في دول الساحل. ومع ذلك، سجّلت بوركينا فاسو والنيجر تراجعًا نسبيّا في أعداد الضحايا، مقارنة بالعام السابق.

وحين تغيب الخدمات الأساسية، ويتفشّى الفقر والبطالة، ولا تُنصف العدالة أحدًا، يجد خطاب التنظيمات المسلحة آذانًا صاغية، لأنه يخاطب مظالم يعيشها الناس فعلًا. وتضيف جغرافيا الساحل طبقة أخرى من الصعوبة، وهي: التضاريس الوعرة، والحدود المفتوحة، التي تجعل مراقبة هذه التنظيمات وتطويقها أمرًا بالغ الصعوبة، وتمنحها حرية التنقّل بين الدول المجاورة.

ولقد تزامن انسحاب بعض القوى الدولية، وتحوّل الإستراتيجيات الأمنية الإقليمية، نحو خيار المواجهة العسكرية، دون موازنة كافية، مع المداخل الفكرية أو التنموية. ورافق ذلك تنامٍ في قابلية بعض المجتمعات المحلية للاستقطاب، وتراجع في الثقة بالحكومات، وأجهزتها الأمنية، دون أن يعني هذا التزامن – بالضرورة – علاقة سببية مباشرة، ولا فشلًا ذاتيّا للمقاربة الأمنية. كما يعكس توزيع الهجمات – غالبًا – تفاوت التركيبة السكانية؛ فبعض الجماعات المسلحة، تستغل التوترات القائمة بين المكونات الإثنية في مالي، والنيجر، وبوركينا فاسو، أكثر مما تكون هي صانعة لها.

وتشير تحليلات مجلس العلاقات الخارجية،[٣] إلى أن تدهور البيئة الأمنية في الساحل، غيرّ طبيعة الحركات المسلحة؛ فبعد أن كانت خلايا محلية محدودة، تحولت إلى شبكات عابرة للحدود، تستفيد من مسارات تهريب الذهب، والسلاح، والمخدرات، والهجرة غير النظامية، وهو ما يعقّد مواجهة الإرهاب في المنطقة.

ثانيا- الأسباب البنيوية والسياسية المؤثرة في انتشار التطرف العنيف

رصدت تقارير دولية عدة، الأسباب التي تدفع الشباب في الساحل الإفريقي إلى الالتحاق بالجماعات المتطرفة. وقد خلص تقرير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي،[٤] إلى أنّ نقص فرص العمل وسُبُل العيش، يسبق الدوافع الدينية بين أسباب الانضمام؛ فقد أشار ٢٥٪ من المجنّدين، إلى انعدام فرص العمل، بوصفه السبب الأوّل، وأفاد ٤٠٪ منهم بأنهم كانوا يبحثون عن مصدر رزق حين جُنّدوا.[٥] ويُظهر التقرير أيضا، أنّ نحو ٦٠٪ من المنخرطين، لم يتجاوزوا المرحلة الابتدائية في تعليمهم الرسمي. وفي السياق نفسه، يُقدّر مؤشر السلام العالمي لعام ٢٠٢٦م، تكلفة العنف في الدول العشر الأكثر تضرّرا، ومنها بوركينا فاسو، بنحو ٢٧,٨٪ من ناتجها المحلي الإجمالي.

الفقر والتهميش وحدهما لا يدفعان أحداً إلى التطرّف، لكنهما حين يجتمعان مع ضعف الحوكمة، وصراعات محلية لا تجد حلًا، يصبح خطاب الجماعات المسلحة أكثر إقناعًا. وتُظهر البيانات، أن الشباب العاطلين عن العمل، يُعدُّون الفئة الأكثر هشاشة أمام الاستقطاب والتجنيد؛ إذ إن غياب فرص العمل والاندماج الاجتماعي، يدفع بعضهم إلى البحث عن معنى ودور داخل جماعات متطرفة، تستغل هذا الفراغ الاقتصادي والاجتماعي.[٦]

أما على المستوى الإثني، فتوضح البحوث، أن تهميش جماعات، مثل: الفلان، والطوارق، والدوجون، سياسيّا واقتصاديّا، حوّل الانتماء العرقي من هويّة، إلى سلاح الحركات المسلحة، وقد أدركت ذلك واستثمرته؛ فهي تجنّد من هذه المكوّنات المهمّشة؛ فتنتقل النزاعات من خلافات محلية، إلى مواجهات مسلحة منظّمة.

لكنَّ التهميش الإثني، ليس العامل الوحيد؛ إذ يُفترض أن هشاشة الحكم، وتكرار الانقلابات، أضعفا سيطرة الدولة، ووسّعا الفجوة بين الأرياف والمدن. وما حدث في النيجر، ومالي، وبوركينا فاسو، بين عامي ٢٠١٠

و٢٠٢٣م، يوضّح ذلك؛ فكلّ موجة انقلابات، رافقها تصاعد في نشاط الجماعات المسلحة، لأنّ الأنظمة العسكرية الجديدة، انشغلت بتثبيت سلطتها على حساب مواجهة التطرّف، وكانت النتيجة، أنّ المناطق الحدودية والنائية بقيت مكشوفة، تمرّ فيها الأسلحة والمقاتلون دون رقابة تُذكر.

وبالإضافة إلى ذلك، أضحت الهشاشة المؤسَّسية سببًا مباشرًا، في ضعف قدرة الدولة على تقوية النسيج الاجتماعي، واحتواء النزاعات المحلية، لتجد الجماعات الراديكالية موطئ قدم، في مناطق خارج السيطرة الحكومية.

وباختصار، يمكن القول: إن التداخل بين الفقر والبطالة، وهشاشة المؤسسات، وتهميش الجماعات الإثنية، والانقلابات المتكرّرة، لا يعمل أيّ منها بمعزل عن البقية. وهذه العوامل تتراكم وتتغذّى على بعضها، وما ينتج عنها هو المساحة التي تتمدّد فيها الجماعات المسلحة في الساحل.

ثالثا- طبيعة حملات التوعية الفكرية وأدواتها التطبيقية

لم تعد مواجهة التطرف في الساحل حكرًا على المقاربة الأمنية؛ فقد ظهرت حملات توعية فكرية تعمل على عدّة محاور، ومن ذلك: مشاريع إعلامية موجّهة للشباب والأرياف، وإصلاح مناهج تعليمية، ودعم مؤسسات دينية، ومبادرات مجتمعية تستهدف تفكيك خطاب الكراهية.

وتتنوع أدوات هذه الحملات ما بين مشاريع إعلامية موسّعة، تركّز على إنتاج مواد تثقيفية موجهة للشباب والمناطق الريفية، وتجارب تعليمية، تستهدف إصلاح المناهج، وتحسين الوصول إلى المعرفة، مرورًا ببرامج دعم للمؤسسات الدينية، وتفعيل مبادرات المشاركة المجتمعية، التي تسهم في تفكيك خطاب الكراهية والتحريض على العنف.

وتشير تقارير متخصصة، إلى أن بعض البرامج المجتمعية، والحملات التوعوية في دول الساحل، بما فيها مالي وبوركينا فاسو، أسهمت في تعزيز الحوار بين المكوّنات الإثنية والدينية، وتقوية آليات الوساطة المحلية، مع تحقيق نتائج ملموسة في تخفيف حدّة بعض أنماط العنف المجتمعي، وفتح قنوات للتسويات المحلية، وإن ظلّ مستوى العنف المسلح والتجنيد - بما في ذلك تجنيد الأطفال – مقلقًا في عموم المنطقة.[٧]

كما تُظهر تقييمات عدد من البرامج المجتمعية في مالي وبوركينا فاسو، أن مبادرات الحوار بين المكوّنات الدينية والإثنية، وبرامج تمكين الشباب التي تنفذها منظمات المجتمع المدني بدعم دولي، أسهمت في إنتاج روايات بديلة لخطاب الجماعات المتطرفة، وفي تقوية قدرة المجتمعات المحلية على مقاومة خطاب العنف والاستقطاب، مع تسجيل انخفاضات ملحوظة في بعض مؤشرات التجنيد في المناطق المستهدفة، وارتفاع مستويات الرفض المجتمعي للخطاب المتطرف.[٨]

لذلك، لم تعد حملات التوعية مجرد مكون ثانوي، في إستراتيجيات مواجهة التطرف العنيف بالساحل، بل أضحت عنصرًا بنيويّا، يستدعي التشبيك بين الإعلام والتعليم والجهات الدينية والمدنية، مع ضرورة دعم استمراريتها، وتكييفها مع سياق كل منطقة، وضعف الإمكانيات التمويلية؛ فصناعة الأمل والفكر، ليست أقل قيمة من صناعة السلاح.

ولقد أظهرت التحليلات المدروسة، أن دور المؤسسات الدينية والتقليدية، يتنوع بين نشر خطاب وسطي متزن، والإسهام في تسوية النزاعات المحلية، وتوفير بدائل توعوية وقيمية، للشباب المعرضين للاستقطاب، من قبل الجماعات الإرهابية.

رابعا- فعالية برامج التوعية الفكرية في الحد من التطرف العنيف

تتطلب مقاربة فعالية حملات التوعية الفكرية معايير واضحة لقياسها، ويمكن حصرها في ثلاثة مستويات، وهي: مدى تأثيرها في تغيير الاتجاهات الفردية نحو العنف والتطرف، وقدرتها على تعزيز صمود المجتمعات المحلية أمام محاولات الاستقطاب، وإسهامها في تحسين الثقة المتبادلة والتماسك الاجتماعي بين المكوّنات المختلفة.

وتشير بعض الدراسات والتقييمات، إلى إسهام حملات التوعية الفكرية في تعزيز عوامل الوقاية، وتقليل قابلية بعض الفئات للاستقطاب، مع تفاوت النتائج حسب السياقات المحلية؛ فقد أوضح تقرير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، أن التعليم يمثل أحد أهم عوامل الصمود في مواجهة التجنيد؛ إذ تخلص الدراسة إلى أن كل سنة إضافية من التعليم النظامي، تقلل احتمال الانضمام الطوعي إلى الجماعات المتطرفة بنحو ١٣٪.[٩]

وفيما يخص معياريّ: الصمود المجتمعي والتماسك الاجتماعي، فقد أجرت منظمة Search for Common Ground تقييمًا لبرامج الحوار المجتمعي والتوعية الدينية، التي نفذتها بدعم أممي في بوركينا فاسو ومالي، وقاست أثرها عبر مؤشرين محدَّدين، وهما: مستوى الثقة بين الجماعات الإثنية والدينية المتجاورة، ونسب التأييد المعلَن للحلول العنيفة لدى المستفيدين من البرنامج. وسجّل التقييم تحسنًا في المؤشر الأول، وتراجعًا في الثاني داخل المناطق المستهدفة.[١٠]

غير أن الشواهد الإمبيريقية تبقى محدودة، بسبب ضعف آليات التقييم المنهجي، وغياب بيانات طويلة الأمد في معظم بلدان الساحل، ما يجعل قياس الأثر الفعلي لهذه الحملات - وفق هذه المعايير الثلاثة - تحديّا قائمًا، يستدعي اهتمامًا أكبر من جانب الباحثين وصانعي القرار.

وتظل فعالية هذه الحملات رهينة بمدى استمرار التمويل، وتكييف البرامج مع السياق المحلي، فضلًا عن انخراط الدولة بكامل أدواتها، لتحقيق التكامل بين التوعية، والفعل التنموي والسياسي.

وتكشف المقارنة بين التجربة السنغالية والتجربة المالية في هذا المجال، أن نجاح الحملات الفكرية، يتوقف بصورة حاسمة على مدى تكاملها مع منظومة السياسات الوطنية، وقدرة الدولة على ضمان استمراريتها؛ فحيث وُجد هذا التكامل، تحقق أثر تراكمي ملموس. وفي المقابل، فإن غياب هذا التكامل، يجعل الحملات عُرضة للتقطع، وفقدان الأثر الذي يتطلبه تغيير البنية الذهنية والاجتماعية على المدى البعيد.

ويمكن اعتبار حملات التوعية الفكرية، ضرورة إستراتيجية للحدِّ من مدِّ التطرف العنيف، لكن دون أوهام حول كونها علاجًا آنيّا، أو بديلًا عن السياسات التنموية الشاملة، لتبقى الحاجة قائمة إلى رؤية تكاملية، تتوخى تغيير البنية الذهنية والاجتماعية على المدى البعيد، بحيث تصبح جهود بناء المناعة الفكرية ممارسة يومية راسخة، داخل المؤسسات والمجتمع.

خامسا- إشكاليات وتحديات تنفيذ حملات التوعية

واجهت حملات التوعية الفكرية في منطقة الساحل الإفريقي، مجموعة من التحديات العملية، التي أثّرت بشكل مباشر على فعاليتها واستدامتها. ويبرز في مقدمتها: ضعف الاستقرار السياسي، وتعدد الانقلابات في دول مثل: مالي، وبوركينا فاسو، والنيجر، وهو ما يقوض ثقة المجتمعات في الفاعلين الرسميين، ويشتت جهود بناء برامج توعوية متماسكة ومستمرة.

ويتصل بهذا التحدي إشكال أعمق، يتعلق ببناء الثقة والمصداقية لدى المجتمعات المحلية؛ فحين تتراجع شرعية المؤسسات الرسمية، فإنّ جماعات مسلحة، مثل: «جماعة نصرة الإسلام والمسلمين «(JNIM)، تجد في الفراغ الناتج، فرصة لتقديم نفسها كبديل خدماتي وقضائي، في مناطق ريفية واسعة، تكاد تخرج عن سلطة الدولة، عبر قضاة شرعيين موازين، وخدمات أساسية لسكان مناطق منسية.[١١] وفي مثل هذا السياق، تصبح حملة توعوية رسمية مفقودة المصداقية، أقل قدرة على منافسة شبكة نفوذ ملموسة في حياة السكان اليومية.

يضاف إلى ذلك، أن السيطرة الميدانية لهذه الجماعات على مساحات شاسعة، تشمل في بوركينا فاسو وحدها إحدى عشرة منطقة إدارية، من أصل ثلاث عشرة، تجعل الوصول الفعلي إلى هذه المناطق، لتنفيذ أنشطة توعوية مباشرة، أمرًا بالغ الصعوبة، وهو ما يحصر تنفيذ البرامج عمليّا، في المدن والمناطق الآمنة نسبيا، تاركًا الفئات الأكثر عرضة للاستقطاب خارج نطاق التغطية.

وتمثل سيطرة الجماعات المسلحة على الفضاء الرقمي تحديّا مضاعفًا؛ فقد طوّر بعضهم أجهزة إعلامية متخصصة، لإنتاج خطاب تعبوي، موجّه بلغات محلية متعددة، يستهدف مجموعات إثنية مختلفة. فعلى منصة تيك توك مثلًا، رُصد بين أغسطس عام ٢٠٢٥ وفبراير عام ٢٠٢٦م، استخدام مقطع صوتي واحد،

يحرّض على الانضمام إلى صفوف الجماعة، أكثر من ٩٠٠ مرة، عبر شبكة متفرقة من الحسابات، تمزج محتوى شخصيّا عاديّا بمواد دعائية، بما يصعّب رصد هذا المحتوى ومواجهته.[١٢] وهكذا يتحول الفضاء الرقمي إلى ساحة منافسة مباشرة، بين خطاب التوعية الرسمي، وخطاب التعبئة الذي تنتجه الجماعات المسلحة نفسها.

وتشير إحالات الأمم المتحدة أمام مجلس الأمن، بشأن غربي إفريقيا والساحل، إلى أن المنطقة تعاني تراكبًا خطيرًا بين الإرهاب، والانقلابات، والفقر، وتدهور الخدمات الأساسية، وتداعيات تغيّر المناخ، وأن هذه العوامل مجتمعةً، تعمّق هشاشة البنية الاجتماعية، وتزيد من صعوبة حماية السكان، لا سيما في ظل تعطل التعليم، ونقص فرص العمل للشباب.[١٣]

ومن الإشكاليات أيضا، محدودية التمويل، واعتماد كثير من الحملات على دعم خارجي، أو تمويل مؤقت، وهو ما يهدد استدامة المبادرات طويلة الأمد، ويجعل رسائلها مرتبطة بمدى توفر الموارد، لا بحاجة المجتمع الفعلية. كما أن غياب المشاركة المجتمعية الفعلية في رسم البرامج الفكرية، يضعف الاستجابة، ويحول دون توليد الثقة الضرورية بين الدولة والمجتمع، وهو ما دفع اليونسكو إلى التوصية بإشراك المعلمين والشباب والقادة المحليين، في تصميم الأنشطة التوعوية وتنفيذها.[١٤]

وتبقى إشكالية تقييم أثر هذه البرامج تحديّا منهجيّا بدوره؛ فتشابك العوامل الأمنية والاقتصادية والاجتماعية المحيطة بظاهرة التطرف العنيف، يجعل من الصعب عزل الأثر النوعي لحملة توعوية محددة، عن بقية المتغيرات المتفاعلة معها في الميدان، وهو ما يستدعي تطوير مناهج تقييم أكثر دقة، تجمع بين المؤشرات الكمية والكيفية، على المدى الطويل.

وتظل الطبيعة المركّبة لهذه التحديات، سببًا رئيسا في قصور بعض حملات التوعية الفكرية عن تحقيق أهدافها، وهو ما يتطلب رؤية متكاملة، تدمج إصلاح السياسات العامة، وتفعيل التشاركية المجتمعية، وتوفير الدعم اللوجستي والمالي المستدام، لبرامج مقاومة الفكر المتطرف.

سادسا- مساهمة التعاون الإقليمي والدولي في تعزيز الجهود الفكرية

يتجاوز التعاون الإقليمي والدولي في الساحل الإفريقي، حدود الدعم الأمني والعسكري التقليدي؛ إذ تبلورت في السنوات الأخيرة مبادرات موجهة تحديدًا للبعد الفكري والتوعوي، تستهدف التعليم، والتواصل الإستراتيجي، ومواجهة خطاب الكراهية، ودعم الفاعلين المحليين.

ومن أبرز هذه المبادرات، شبكة الساحل لممارسي منع التطرف العنيف (SAHEL-PVE)، التي أطلقها مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، في أكتوبر عام ٢٠٢٤م، بمشاركة الحكومات ومنظمات

المجتمع المدني في مالي، وبوركينا فاسو، والنيجر. وتضم الشبكة فريق عمل مواضيعيّا، مخصصًا للتواصل الإستراتيجي. وقد عقد اجتماعه الإقليمي الأول في واغادوغو، في مايو عام ٢٠٢٥م، بهدف صياغة إستراتيجيات تواصل حساسة للسياق المحلي، تواجه الروايات المتطرفة، بما فيها تلك المنتشرة في الفضاء الرقمي، وتقوية منعة الشباب.[١٥]

ويندرج ضمن هذا التوجه أيضًا، الدور الذي يضطلع به التحالف الإسلامي العسكري لمحاربة الإرهاب، الذي دَشّن في يوليو عام ٢٠٢٥م، بالعاصمة التشادية إنجامينا، المرحلة الرابعة من برنامجه الإقليمي، لتعزيز قدرات دول الساحل الخمس (تشاد، والنيجر، ومالي، وموريتانيا، وبوركينا فاسو) في مواجهة الإرهاب، عبر آليات وصفها أمينه العام، بأنها تجمع بين الأبعاد الفكرية، والإعلامية، والعسكرية، ومكافحة تمويل الإرهاب.[١٦] ويعكس انخراط تحالف من الدول الإسلامية في هذا الملف، بُعدًا تكامليّا إضافيّا للتعاون الدولي، يستحضر شرعية دينية ومؤسسية، قد تُسهم - إذا أُحسن توظيفها - في تعزيز مقبولية برامج التوعية الفكرية لدى المجتمعات المحلية.

وعلى مستوى التعليم، أطلق المنتدى العالمي لمكافحة الإرهاب، بالتعاون مع المغرب والاتحاد الأوروبي ومركز Hedayah، مبادرة مخصصة لتوظيف التعليم في الوقاية من التطرف العنيف، تستهدف استخلاص الدروس من الممارسات الجيدة في إفريقيا، بما فيها الساحل، وصوغ توصيات عملية لصانعي القرار والمربين والفاعلين المدنيين.[١٧]

وإلى جانب هاتين المبادرتين، تواصل الأمم المتحدة دعم بناء القدرات الأمنية والفكرية في المنطقة، مع تفعيل إطار الامتثال لحقوق الإنسان، في العمليات العسكرية على الأرض،[١٨] بينما يعمل الاتحاد الإفريقي والجماعة الاقتصادية لدول غربي إفريقيا، على تعزيز الحوار الإقليمي، وتبادل الخبرات حول البرامج المدنية والمجتمعية المكمّلة للتدخلات الأمنية.[١٩]

إلا أن هذا التعاون يظل محكوماً بحدود واقعية؛ فأولويات الجهات الدولية لا تتطابق دائمًا مع الحاجات المحلية الدقيقة، كما تكشف عنه تجربة الاتحاد الأوروبي في الساحل الأوسط؛ حيث أدت موجة الانقلابات في مالي، وبوركينا فاسو، والنيجر، منذ عام ٢٠٢٠م، إلى تجميد شراكات استمرت قرابة عقد، وتوجّه الأنظمة العسكرية الحاكمة، نحو شركاء جدد كروسيا، تاركة برامج كانت مدعومة خارجيّا، دون استمرارية واضحة.[٢٠] ويظل التساؤل قائمًا حول قدرة مبادرات تُصاغ من خارج السياق المحلي، وترتهن لتمويل ظرفي محدود الأجل، على إحداث أثر تراكمي يتجاوز عمر المشروع نفسه.

ويتجه التوافق الدولي اليوم إلى عقد مؤتمرات إقليمية، وتبادل الخبرات حول نهج «الحكومة بأسرها والمجتمع كله»، في مواجهة التطرف العنيف، على أن تظل مراعاة السياقات المحلية الدقيقة شرطًا لنجاح هذا التعاون.

خاتمة

يخلص هذا البحث، إلى أنّ معالجة ظاهرة التطرف العنيف في منطقة الساحل الإفريقي، لا يمكن أن تتحقق عبر مدخل أمني منعزل، بل تستدعي وضع الفكر الوقائي، وحملات التوعية الفكرية، في صدارة أي استجابة تنموية ومجتمعية مستدامة، بوصفها مكمّلة للتدخلات الأمنية، لا بديلًا عنها. فجذور الظاهرة، كما بيّن البحث في محاوره المختلفة، لا تنفصل عن الهشاشة البنيوية للدولة، وتفشي الفقر، والبطالة، وصراعات الهوية، والموارد، والتحولات الجيوسياسية المتسارعة، التي شهدتها المنطقة منذ بداية الألفية الثالثة. وقد أظهر التحليل، أنّ تهميش الأدوات الفكرية في مواجهة هذه التعقيدات، يُضعف بدوره فاعلية المسارات الأمنية والتنموية الأخرى؛ إذ تتغذى الجماعات المسلحة على الفراغ الذي يخلّفه غياب خطاب توعوي، قادر على منافستها داخل المجتمعات المحلية.

وقد بيّن التحليل المقارن بين التجارب المحلية والإقليمية، من مالي، إلى بوركينا فاسو، والنيجر، أنّ الحملات التي اعتمدت مقاربة شمولية، تجمع بين التعليم، والإعلام، والدعم المجتمعي، والديني، حققت نتائج أكثر استقرارًا من المبادرات المعزولة، أو القائمة على عنصر واحد فقط، وإن ظل أثرها- نسبيا - محكومًا بحجم الموارد المتاحة، وبدرجة استقرار البيئة السياسية المحيطة بها. كما كشفت الدراسة، أنّ أبرز التحديات التي تواجه هذه الحملات، لا تقتصر على البعد المالي، بل تشمل أيضًا صعوبة الوصول إلى المناطق الريفية والهشة أمنيًا، وتآكل ثقة المجتمعات المحلية في المؤسسات الرسمية، ومنافسة الجماعات المسلحة نفسها في الفضاء الرقمي، عبر خطاب تعبوي متطور، يستهدف الفئات الشابة بلغاتها المحلية.

وتبقى الاستدامة المالية، والاندماج العضوي مع خطط التنمية الوطنية، أبرز شرطين لنجاح أي إستراتيجية وقائية طويلة الأمد، إلى جانب قدرة الدولة والمجتمع المدني على تكييف الخطاب التوعوي، مع خصوصيات كل منطقة، بدل اعتماد نماذج موحدة، لا تراعي تفاوت السياقات الإثنية والدينية والاقتصادية، داخل دول الساحل الواحدة. كما تؤكد نتائج البحث، أهمية توظيف الشراكات الدولية والإقليمية في دعم هذه الجهود، شريطة أن تُبنى هذه الشراكات على أساس مراعاة الأولويات المحلية، لا على إسقاط أجندات خارجية، قد تتعارض مع حاجات المجتمعات المستهدفة، وأن تتجاوز رهان التمويل الظرفي القصير الأمد، نحو التزام أكثر ديمومة.

وتؤكد فعالية حملات التوعية الفكرية - في نهاية المطاف - ارتباطها العضوي بنسيج التنمية والتعليم والإعلام، وبمدى مراعاتها لخصوصية الهوية المحلية، وقدرتها على تعزيز قيم المواطنة والشراكة بين مكونات المجتمع المختلفة؛ فمعالجة التطرف العنيف في الساحل الإفريقي، لا تختزل في الأمن وحده، ولا في الفكر، بمعزل عن باقي الأبعاد التنموية والمؤسسية، بل تستوجب نهجًا تكامليًا، يضع الإنسان، بحاجاته

المادية والرمزية معًا، في قلب أي إستراتيجية وقائية، يُراد لها أن تصمد أمام تعقيدات الواقع الساحلي، وتحولاته المستمرة.

توصيات

تؤكد نتائج هذه الورقة، حاجة السياسات العامة في دول الساحل الإفريقي، إلى إعادة النظر في آليات بناء حملات التوعية الفكرية وتفعيلها، بما يضمن اندماجها في الاستجابة التنموية والأمنية على المستويين: المحلي والإقليمي. وتتوزع التوصيات التالية حسب الجهات المعنية بتنفيذها.

فعلى مستوى المؤسسات التعليمية ووزارات التربية، يوصى بتوظيف المناهج الدراسية في المدارس والجامعات، لتنمية مهارات التفكير النقدي، وتفكيك السرديات المتطرفة، بما يرفع مستويات الوعي والمناعة الفكرية لدى المتعلمين. وفيما يخص المؤسسات الإعلامية العمومية والخاصة، يوصى بتطوير سياسات تحريرية، تعزِّز خطاب الاعتدال وقيم التسامح، في المحتوى الموجه للشباب.

أما على صعيد وزارات الشؤون الدينية، والمؤسسات الدينية المحلية، فيوصى باستحداث برامج تدريب مكثفة للأئمة والوعاظ، لتمكينهم من إدارة حوارات مجتمعية بناءة، والحد من قابلية الخطاب الديني للتوظيف المتطرف في المناطق الريفية.

وعلى مستوى الحكومات الوطنية والمنظمات الدولية الشريكة، تتطلب استدامة هذه الجهود، تأمين تمويل مستقر، بعيدًا عن التقلبات المالية والسياسية، عبر شراكات بين القطاع العام، والمجتمع المدني، والمنظمات الدولية، كما يوصى بأن تتبنى الجهات المنفذة للبرامج، آليات تقييم دورية، تقيس مدى تعزيز عوامل الوقاية، وخفض قابلية الشباب للاستقطاب، بدلًا من الاكتفاء بمؤشرات وصفية عامة.

وبالنسبة إلى السلطات المحلية والوزارات المعنية بالتنمية، فمن الضروري ربط مشاريع التوعية الفكرية، بالبرامج التنموية الكلية في البيئات الهشة، التي تعاني الفقر والبطالة، مع إشراك ممثلي الهويات المجتمعية باكرا، في تصميم محتوى هذه البرامج.

وعلى مستوى المؤسسات الثقافية والتعليمية، ومنظمات المجتمع المدني، يوصى بإدماج التراث الثقافي المحلي، في برامج بناء المناعة المجتمعية، وتطوير مهارات الحوار والتسامح بين الشباب، باعتبار ذلك من أنجع سبل ضمان السلم الأهلي.

وأخيرًا، وعلى مستوى الحكومات ومنظمات المجتمع المدني معًا، يوصى بالاستثمار في شراكات مع الفاعلين التقليديين والدينيين، وتعزيز التعليم القيمي والتشاركي، بدلًا من الاكتفاء بالمقاربات الأمنية، أو التوعوية النمطية.

وترتبط فاعلية هذه التوصيات مجتمعةً، بقدرتها على تعزيز عوامل الوقاية، ورفع مستويات الوعي والمناعة المجتمعية، عبر الجمع بين المهنية الإعلامية، والالتزام التربوي، والاستدامة التمويلية، والاندماج المجتمعي الفعلي، ضمن إستراتيجية شاملة، تعالج الأسباب البنيوية والسياسية والجغرافية، لظاهرة التطرف العنيف.

الهوامش والإحالات

الهوامش والإحالات

(1) National Consortium for the Study of Terrorism and Responses to Terrorism (START), Global Terrorism Database (GTD): 1970–2020 , University of Maryland, 2022, https://tinyurl.com/47th4xwa

(2) Institute for Economics & Peace, *Global Terrorism Index 2026: Measuring the impact of terrorism*, (Sydney, Australia: Institute for Economics & Peace, 2026), https://www.economicsandpeace.org/event/gti2026-launch/

(٣) حمدي عبد الرحمن حسن، «تصعيد الهجوم الجهادي: هل أصبح الساحل الأفريقي بؤرة جديدة للإرهاب العالمي؟»، مركز الإمارات للسياسات، (٢٩، إبريل، ٢٠٢٤م)، https://tinyurl.com/yzjedpnk

(٤) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، رحلة التحول إلى التطرف في إفريقيا: مسارات التجنيد وفك الارتباط، (نيويورك: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ٢٠٢٣م)، https://tinyurl.com/sf8y2mxk

(٥) المرجع السابق.

(٦) محمود سامح همام، «الإرهاب في إفريقيا: العوامل والدوافع وأثره على الاستقرار الإقليمي (دراسة حالة مالي)»، المركز الديمقراطي العربي، (٢٦، مايو، ٢٠٢٥م)، https://democraticac.de/?p=104688

(7) Virginie Baudais, et al., "Conflict Mediation and Peacebuilding in the Sahel: The Role of Maghreb Countries in an African Framework," SIPRI Policy Paper No. 58, (Stockholm: Stockholm International Peace Research Institute, January 2021), 10–14

(8) Ibid.

(٩) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، مرجع سبق ذكره.

(10) Strategy Alignment Team, 2023 Global Impact Evaluation. Search for Common Ground, 2024, https://tinyurl.com/yvx5fkke

(11) "Understanding JNIM's Expansion Beyond the Sahel," *International Crisis Group*, Report No. 321, February 20, 2026, https://tinyurl.com/4c5vdtzp

(12) "TikTok Jihad: Terrorists Leverage Modern Tools to Recruit and Radicalize,", *The Soufan Centre*, August 9, 2024, https://tinyurl.com/y23adx9e

(13) "Secretary-General's remarks to the Security Council - on Enhancing Regional Counter-Terrorism Cooperation in West Africa and the Sahel," *United Nations*, November 18, 2025, https://tinyurl.com/5x4jzucv

(14) "Preventing violent extremism," *UNESCO*, 2024. https://tinyurl.com/3btwrtj8

(15) "L'ONUDC lance un réseau régional axé sur la jeunesse pour la prévention et la lutte contre l'extrémisme violent dans la région du Sahel: SAHEL-PEV," *United Nations*, https://tinyurl.com/5fkerb5k

(١٦) «التحالف الإسلامي يُدشن في تشاد برنامج دول الساحل لتعزيز القدرات في محاربة الإرهاب»، وكالة الأنباء السعودية، ٢٠٢٥، https://www.spa.gov.sa/N2360684

(١٧) «المغرب والاتحاد الأوروبي يطلقان مبادرة التربية للوقاية من التطرف العنيف»، (الرباط: وزارة الشؤون الخارجية والتعاون الإفريقي والمغاربة المقيمين بالخارج ، نوفمبر ٢٠٢٣م)،

https://tinyurl.com/y4k95m3e

(١٨) «مشروع دعم القوة المشتركة للمجموعة الخماسية للساحل»، مكتب مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، ٢٠٢٤م، https://tinyurl.com/2tf7r8ax

(19) "Communique of the 1266th Meeting of the Peace and Security Council, held on 19 March 2025, on the Deradicalization as a leverage for the fight against Violent Extremism in Africa," *African Union*, April 9, 2025, https://tinyurl.com/35rknx22

(20) International Crisis Group, "Reorienting Europe›s Approach in the Sahel," *International Crisis Group*, Spring 2025, https://tinyurl.com/5fjs38nk

الحوار الوطني الإثيوبي
قراءة رصدية للمراحل والإجراءات والمخرجات

عبد القادر محمد علي، باحث ومحلل سياسي مختص بشؤون القرن الإفريقي، تورنتو.

مقدمة

يعد الحوار الوطني الإثيوبي الذي اختتم أعماله في ٢٢ أغسطس عام ٢٠٢٦م، أحد أكثر العمليات السياسية طموحًا في التاريخ الإثيوبي الحديث، والذي يشكل محاولة للوصول إلى إجابات شافية عن أسئلة وتحديات، حول طبيعة الدولة الإثيوبية، وهويتها، وكيفية تشكيل مستقبلها، في لحظة بالغة الحرج من تاريخها.

وتحاول هذه الورقة تكوين صورة بانورامية لمشهد هذا الحوار، من جوانبه المختلفة، من خلال رصد الأساس التشريعي الذي تشكلت مفوضية الحوار على أساسه، مرورًا بمراحل هذا الحوار، وأهدافه، وأجندة مؤتمره العام، والمخرجات التي رشحت عنه، انتهاء بإلقاء الأضواء على تحوله إلى ساحة خلاف حاد، بين ناقديه ومادحيه، وسنتناول ذلك كله من خلال المحاور الآتية:

أولا- أهمية الحوار الوطني الإثيوبي

يتصف الحوار الوطني في إثيوبيا بأهمية بالغة، بالنظر إلى مجموعة الأزمات المركبة والمتداخلة، التي تعاني منها إثيوبيا، سواء على المستوى السياسي، أو الأمني، أو المجتمعي، والتي انتجت حالة من الاستقطاب الحاد، الذي لا يتورع أطرافه عن استخدام العنف، بشكل يهدد وجود الدولة ومستقبلها.

وهذا الواقع المؤسف، يؤكد الضرورة الماسة لبناء آلية وطنية، يستطيع الإثيوبيون من خلالها مناقشة القضايا الخلافية، والوصول إلى تفاهمات وتسويات تاريخية بشأنها.

وضمن هذا المنظور، يشير ديريج ميليس ليو، الباحث والمحاضر في جامعة دبري ماركوس الإثيوبية، إلى مسألتين بالغتي الحساسية، سيتناولهما هذا الحوار.

وتنضوي المسألة الأولى على عملية بناء الدولة؛ حيث يهدف الحوار إلى بناء توافق وطني، وإعادة النظر في العقد الاجتماعي القائم، بهدف إنهاء الجمود السياسي الذي استمر لعقود، والذي عجز عن تحقيق سياسات توافقية، وتغيير النظام السياسي للأنظمة المتعاقبة.[١]

أما المسألة الثانية فترتبط بالانتقال الديمقراطي؛ إذ يسهم التوافق الوطني، وبناء الثقة بين الفاعلين السياسيين الرئيسيين، في بناء مؤسسات ديمقراطية، تسهم في انتقال سياسي حقيقي.[٢]

ثانيا- التأسيس والسياق

تأسست المفوضية الوطنية الإثيوبية للحوار رسميّا، بموجب المرسوم رقم ١٢٦٥، الذي أقره مجلس نواب الشعب (البرلمان) في ٢٩ ديسمبر عام ٢٠٢١م، وهذا الإطار القانوني، مثّل استجابةً للحاجة الملحة، إلى منصة مُنظمة لتيسير الحوار بين مختلف الجماعات السياسية، والاجتماعية، في إثيوبيا، وتمهيد الطريق نحو توافق وطني، والحفاظ على وحدة البلاد، في ظل الصراعات المستمرة والاستقطاب السياسي.[٣]

وقد نص المرسوم المذكور في مادته الثالثة، على أن يتكون هيكل المفوضية من ١١ مفوضًا، وهو ما تم التوصل إليه عبر عدد من المراحل، بدأت بفتح باب الترشيح للجمهور، وقطاعات المجتمع المدني، والزعامات الدينية، لتقديم مرشحيهم، ما أدى إلى وصول ٦٠٠ مرشح، تمت غربلتهم من قبل لجنة برلمانية مختصة، قلصت العدد إلى ٤٢ مرشح، وفي فبراير عام ٢٠٢٢م، وافق البرلمان على قائمة قصيرة من ١١ شخصية، رشحها رئيسه.[٤]

وفي المادة الثامنة من قسمه الثاني، حدد المرسوم المذكور الولاية القانونية للمفوضية بثلاث سنوات، تم تمديدها للمرة الأولى في ١٨ فبراير عام ٢٠٢٥م، وفي التاريخ نفسه من العام التالي، قرر البرلمان الإثيوبي بالإجماع، تمديد ولايتها لمدة ثمانية أشهر أخرى.[٥] ويمكن النظر إلى لجوء إثيوبيا إلى تشكيل لجنة للحوار ضمن سياقين رئيسين، وهما:

السياق الأول: وهو مرتبط بالتحولات التي تعيشها البلاد، منذ تولي رئيس الوزراء الحالي آبي أحمد ربيع عام ٢٠١٨م، والديناميات السياسية التي أطلقها، لتطبيق رؤاه وفلسفته السياسة، لمعالجة المشاكل الجوهرية التي تعاني منها إثيوبيا، والحاجة إلى إطار مؤسسي جامع، يضفي الشرعية الدستورية على هذه التحولات.

أما السياق الثاني: فمتعلق بالحرب في تيغراي، التي اندلعت في نوفمبر عام ٢٠٢٠م، والتي أبرزت «الحاجة المُلحة إلى منصة لمعالجة المظالم، وتعزيز المصالحة»،[٦] حيث تم تصور الحوار الوطني، كوسيلة لمعالجة الانقسامات السياسية والمجتمعية الحادة، وخلق إطار للتعايش السلمي والحكم الرشيد، من خلال حل المشكلات المزمنة، وإرث الصراعات العنيفة، وتعزيز التعايش المتناغم بين مختلف المجتمعات، ووضع الأسس لتوافق وطني واستقرار مستدام.

ثالثا- أهداف مفوضية الحوار

أقر المرسوم المشكِّل للمفوضية الوطنية الإثيوبية للحوار في مادته السادسة، مجموعة من الأهداف الرئيسة، التي يجب أن تتولى اللجنة تحقيقها،[٧] والتي وردت على الشكل الآتي:

١- تيسير التشاور بين مختلف شرائح المجتمع، من خلال تحديد الأسباب الجذرية للاختلافات حول القضايا الوطنية الأساسية، وتحديد المواضيع التي سيُناقش فيها الحوار.

٢- تطبيق عملية حوار وطني فعّالة، من خلال ضمان أن تكون الحوارات الوطنية شاملة، وأن تقودها هيئة كفء ومحايدة، مع التركيز بوضوح على أسباب الخلافات، وأن تسترشد بنظام شفاف، وأن يكون لديها خطة لتنفيذ نتائج المشاورات.

٣- إنشاء نظام للمداولات، من شأنه تحسين العلاقة بين مختلف شرائح المجتمع، وكذلك بين الجمهور والحكومة، بما يُمكّن من إرساء نظام سياسي جديد، يتسم بالثقة المتبادلة.

٤- دعم تنفيذ التوصيات الصادرة عن الحوارات، وبناء نظام ديمقراطي قائم على الثقة بين المواطنين، والحكومة، والشعب، على المستوى الوطني.

٥- تطوير ثقافة سياسية قادرة على حل المشكلات الداخلية المتراكمة منذ قرون، من خلال الحوار، وتهيئة بيئة مواتية لبناء نظام ديمقراطي.

٦- وضع الأسس الاجتماعية والسياسية، التي تُمكّن من حل المشكلات الراهنة بشكل مستدام، بما يضمن سلامًا دائمًا.

٧- إرساء أساس متين للتوافق الوطني، وبناء دولة ذات شرعية راسخة.

رابعا- مراحل عملية الحوار

منذ تأسيس مفوضية الحوار الوطني الإثيوبي في ديسمبر عام ٢٠٢١م، وحتى نهاية مؤتمرها في أغسطس عام ٢٠٢٦م، مرت عملية الحوار ضمن عدد من المراحل الزمنية، التي يمكن تقسيمها على الشكل الآتي:

المرحلة الأولى: تضمنت إنشاء المفوضية، واختيار أعضائها الأحد عشر، كما سلف ذكره، ثم تعيين البروفيسور مسفن أرأيا رئيسًا لها، مع فريق من المفوضين والمساعدين لإدارة العملية، وتصميم الآليات الإجرائية، كما تم خلالها تطوير منهجية، تجمع بين المشاورات الميدانية في الأقاليم، والحوارات التي سيشهدها المؤتمر المركزي، مع تحديد مبادئ للتيسير والتوثيق، ومعايير لاختيار المشاركين في المشاورات.

المرحلة الثانية: واستمرت ما يزيد على أربع سنوات، أجرت المفوضية خلالها مشاورات لجمع أولويات المواطنين وتصنيفها، والانطلاق منها لصياغة بنود أجندة مؤتمر الحوار. وقدعُقدت هذه اللقاءات في

أكثر من ١٢٠٠ منطقة إدارية، وشهدت مشاركة أكثر من ٢٠٠,٠٠٠ مواطن،[٨] من خلفيات متنوعة، ضمت: أحزابا سياسية، ومنظمات مدنية، ومؤسسات أكاديمية، وقيادات دينية، وشيوخا، ونساء، وشبابا، ومزارعين، وممثلي مجتمعات محلية.[٩]

كما تم خلال هذه المرحلة، اختيار أربعة آلاف مشارك في مؤتمر الحوار الوطني، عبر مسارات ترشيح وانتقاء، صممتها المفوضية بالاعتماد على هياكل إقليمية ومحلية وقطاعية، مع إشراف مباشر من المفوضين على قواعد الأهلية والتوزيع.

المرحلة الثالثة: شهدت انعقاد المؤتمر الوطني الختامي بين ١٥ يوليو و٢٢ أغسطس عام ٢٠٢٦م، واعتمدت المفوضية آلية معقدة لإدارة الجلسات، ضمن مجموعات نقاش متنوعة ومتوازية، مع توظيف ١٦٠ ميسرًا، و١٥٦ مراسلًا، لتوجيه النقاشات، وتوثيق مخرجات كل جلسة، وصولًا إلى إعلان التوصيات، ونهاية المؤتمر.

المرحلة الرابعة: وهي متعلقة باستكمال أعمال المفوضية ما بعد المؤتمر، من خلال صياغة وثيقة موحدة تضم التوصيات، وإرسالها إلى الجهات المعنية (البرلمان، ومجلس الاتحاد، والسلطة التنفيذية)، للنظر في تحويلها إلى تشريعات، أو تعديلات دستورية، أو سياسات.

خامسا- أجندة مؤتمر الحوار

في الرابع والعشرين من يونيو عام ٢٠٢٦م، كشفت لجنة الحوار الوطني الإثيوبية عن ثمانية محاور رئيسة، تشكل أساس الأجندة التي سيتم مناقشتها في جلسات الحوار، وهذه المحاور الثمانية، هي على النحو الآتي:[١٠]

١- **بناء الدولة:** يتناول هذا المحور قضايا مثل: الهوية، والملكية، والقيم الوطنية المشتركة، بدءًا من السرد التاريخي، وبناء الهوية، مرورًا بالهوية، والقيم الوطنية المشتركة، وإدارة التنوع، والسياسة اللغوية، والرموز الوطنية، وصولًا إلى صون التراث الثقافي.

٢- **هيكل وشكل الحكومة:** يدرس هذا المحور النظام الفيدرالي، وترتيبات تقاسم السلطة، والحوكمة الدستورية، والأطر المؤسسية، و«يعد الأكثر أهمية من الناحية الهيكلية»؛ إذ يناقش مسائل من قبيل نظام الحكم الأمثل لإثيوبيا: هل هو الوحدوي؟ أم الاتحادي؟ أم الكونفدرالي؟ والمادة ٣٩ التي تقر حق تقرير المصير للقوميات الإثيوبية.[١١]

٣- **وضع المدن الاتحادية:** يبحث هذا المحور الوضع القانون والسياسي لمدينتي: أديس أبابا وديره داوا.

٤- **الشؤون الدينية:** يبحث هذا المحور العلاقات بين الدين والدولة، والحرية الدينية وحدودها، وحماية المؤسسات الدينية للأقليات، والمظالم التاريخية، والمصالحة، والتعايش بين الأديان، ودور الدين في الحياة العامة.

٥- **بناء المؤسسات، وسيادة القانون، وحقوق الإنسان:** يتناول قضايا من قبيل مدى كفاية الضمانات الدستورية، التي تكفل حماية حقوق الإنسان، والمساواة أمام القانون، وإمكانية الوصول إلى العدالة، واستقلالية المؤسسات الديمقراطية، وإمكانية مساءلتها.

٦- **الشؤون الاجتماعية والاقتصادية، وقضايا المزارعين والرعاة:** يتضمن ملفات كإدارة الموارد وتوزيعها العادل، والخدمات الاجتماعية، والقضايا المتعلقة بالمزارعين والرعاة، كسياسات التنمية المخصصة لهم.

٧- **مكافحة الفساد والحوكمة الرشيدة:** تم من خلال هذا المحور مناقشة قضايا الأسباب المؤسسية والهيكلية للفساد، والإصلاحات القانونية اللازمة لبناء أنظمة مكافحة الفساد، وكيفية ضمان المساءلة القانونية والإدارية، وجعل مؤسسات مكافحة الفساد مستقلة ماليًا.

٨- **بناء السلام:** ويناقش ملفات، مثل: أسباب النزاعات، وأساليب حلها، وأسس السلام الدائم، والعدالة الانتقالية.

سادسا- مخرجات مؤتمر الحوار الوطني

بعد قرابة ٤٠ يومًا من النقاشات، أعلنت المفوضية أن المشاركين في الحوار الوطني، توصلوا إلى توافق واسع، في الغالبية العظمى من بنود الأجندة التشاورية، عبر رفع نحو ٤٠٠ توصية، وتحديد ٤ قضايا لم تنل الإجماع الكافي.[١٢]

ومخرجات هذا المؤتمر ليست قرارات نافذة، وإنما هي توصيات سياسية ودستورية ومؤسسية، يُفترض أن تجمعها لجنة الحوار الوطني، وتقدمها إلى مؤسسات الدولة المختصة، للنظر في تحويلها إلى تشريعات، أو تعديلات دستورية، أو سياسات تنفيذية، ورغم أن التوصيات لم تنشر كاملة بعد، فإن أهم ما رشح منها، يمكن تصنيفه على الشكل الآتي:

أ- المخرجات الدستورية والهيكل السياسي، وتتضمن:

١- **التحول إلى رئاسة تنفيذية:** أوصى المؤتمر بدمج منصبي: رئيس الدولة ورئيس الوزراء، في منصب رئاسة تنفيذية واحد، بما يعني إعادة تصميم السلطة التنفيذية، التي يقوم مركز ثقلها حاليًا على رئيس الوزراء في النظام البرلماني.

٢- **تسهيل تعديل الدستور:** تعديل المادة ١٠٥ بحيث لا يتطلب تعديل الدستور موافقة جميع المجالس الإقليمية، وإنما موافقة ثلاثة أرباعها، مع أغلبية الثلثين في مجلس نواب الشعب، ومجلس الاتحاد.

٣- **محكمة دستورية مستقلة:** أوصى المشاركون بإنشاء محكمة متخصصة لتفسير الدستور، بدلًا من بقاء التفسير الدستوري محصورًا أساسًا في مجلس الاتحاد، ذي الطبيعة السياسية - الفيدرالية.

٤- **إعادة النظر في الفيدرالية وتقاسم السلطة:** ناقش محور «هيكل الحكومة والنظام السياسي» شكل الفيدرالية، وحدود صلاحيات المركز والأقاليم، والتمثيل السياسي والانتخابي.

ب- مخرجات بناء الدولة والهوية والتاريخ، وتتضمن:

١- تطوير سردية تاريخية أكثر شمولًا: أوصى الحوار بإنشاء جهة مستقلة لدراسة التاريخ الوطني، مع منع تحميل قومية أو جماعة دينية معاصرة، مسؤولية جرائم أو فظائع ارتكبتها أنظمة أو ممالك تاريخية، وتجنب تحويل التاريخ إلى أساس لتجريم جماعات إثنية، أو لإعادة إنتاج الكراهية السياسية.

٢- تنظيم الرموز الإقليمية وتوسيع الاعتراف اللغوي: شملت التوصيات مراجعة الأناشيد الإقليمية، لإزالة الصياغات التي يمكن تفسيرها بوصفها إقصائية، أو مهينة لجماعات إثيوبية أخرى، كما أوصى المؤتمر أن تعتمد الأقاليم لغة عمل إضافية واحدة على الأقل، من اللغات المعترف بها فيدراليًا إلى جانب اللغة الرئيسة في الإقليم.

٣- تعديل المادة ٣٩ من الدستور: من خلال إلغاء الإشارة الصريحة، إلى حق الأمم والقوميات والشعوب الإثيوبية في الانفصال، مع الإبقاء على الحكم الذاتي للأقاليم داخل دولة إثيوبية موحدة.

ج- مخرجات السلام وبناء آليات وطنية لتسوية النزاعات:

تناول هذا المحور النزاعات المرتبطة بالهوية، والأراضي، والحدود الإدارية، والتوترات بين المجتمعات المحلية، بوصفها مسائل تحتاج إلى ترتيبات سياسية ومؤسساتية طويلة الأجل.

د- مخرجات سيادة القانون وحقوق الإنسان وبناء المؤسسات، وفيها:

١- تعزيز استقلال المؤسسات وحماية الحقوق الأساسية: أوصى المؤتمر بالدفع نحو مؤسسات حكم، وقضاء، وإدارة عامة، أكثر قدرة على تطبيق القانون بحياد، كما وضعت التوصيات حقوق الإنسان وسيادة القانون، ضمن المخرجات المركزية، بما يشمل الحاجة إلى ضمانات مؤسسية، أكثر صلابة للمواطنة والحريات والإنصاف أمام القانون.

٢- العدالة الانتقالية: أوصى الحوار بمقاربة تجمع بين كشف الحقيقة، والمساءلة، والمصالحة، والعفو، ضمن إطار عدالة انتقالية، مع التمييز بين الدراسة التاريخية الواسعة، والمساءلة الجنائية الرسمية عن الانتهاكات.

هـ- المخرجات الاجتماعية والاقتصادية، وإعادة تعريف نظام ملكية الأرض:

أوصى المؤتمر بالنظر في تصنيف الأرض إلى ملكية دولة، وملكية جماعية، وملكية خاصة، بدلًا من القاعدة الدستورية الحالية، التي تجعل الأرض ملكًا للدولة والشعب.

و- مخرجات الشؤون الدينية، وفيها:

١- إدارة التعدد الديني سلميّا: تمحور النقاش حول الشؤون الدينية بوصفها قضية وطنية، تستلزم ترتيب علاقة متوازنة بين الدولة، والمؤسسات الدينية، والجماعات المؤمنة.

٢- تقوية السلم المجتمعي: الوصول إلى توافق في هذا المحور، يوحي بأن المشاركين، سعوا إلى عزل المجال الديني عن التحريض، وتأكيد أن التنوع الديني، جزء من المجتمع الإثيوبي، وليس مبررًا للعنف أو الإقصاء.

سابعا- الحوار الإثيوبي بين ناقديه ومادحيه

رغم أن عملية الحوار وصفت بالتاريخية، وبأنها تضمنت «أحد أكبر عمليات التشاور الشعبي في التاريخ السياسي الحديث لإثيوبيا»،[١٣] فإنها كانت محط نزاع مستمر بين الناقدين والمادحين، في كل مرحلة من مراحلها، في تجلٍ واضح لحالة الاستقطاب السياسي في البلاد.

وعلى سبيل المثال: يعتقد المحاضر في جامعة دبري ماركوس الإثيوبية ميليس ليو في مقال تحليلي له، أن هناك ثلاثة عناوين رئيسة، يمكن تأطير الكثير من الانتقادات التي طالت عملية الحوار ضمنها، وأولها افتقاد الشمولية الناتجة عن غياب جماعات مسلحة رئيسة، مثل: الجبهة الشعبية لتحرير تيغراي، وجيش تحرير أورومو، وجماعة فانو، عن هذه العملية، بجانب شكوى أحزاب معارضة، وجماعات مجتمع مدني، من عدم كفاية المشاورات التحضيرية.[١٤]

وبجانب ما سبق، يشير ليو إلى أن هناك شكوكًا، تحيط بالثقة اللازمة في تصميم عملية الحوار؛ فاختيار المفوضين الأحد عشر، تم من قبل البرلمان، الذي يهيمن عليه الحزب الحاكم، والذي يمتلك أغلبية المقاعد، وهو ما يلقي بظلال من الشك حول حياد المنسقين، ما يؤثر على مصداقية العملية برمتها.[١٥]

ويضيف: وفي النهاية، فإن معاناة إثيوبيا من عدم الاستقرار في تيغراي، وأجزاء من أمهرة وأوورميا، تصعِّب وضع أجندة، وتحقيق مشاركة شعبية واسعة.[١٦]

في حين يجادل المدافعون عن هذه العملية، بأن استقلال المفوضية مكفول قانونًا، وأن حيادها مدعوم بالتنوع الذي يتمتع به مسؤولوها، سواء من ناحية الانتماء الإثني، أو الخبرات الأكاديمية والقضائية، وأنها دعت كل الأحزاب والمجموعات المسلحة، وأن المقاطعة قرار سياسي من تلك المجموعات، ليست المفوضية مسؤولة عنه.[١٧]

كما تؤكد المفوضية، أنها لم تنكر تأثير عدم الاستقرار، وأنها قامت باستخدام آليات بديلة، لإنجاز العمل في مناطق إقليم تيغراي،[١٨] وأن القصور في بعض المناطق، يمكن عزوه إلى ظروف مالية وإدارية، لا إلى إقصاء متعمد.

وما رشح من المخرجات كذلك، كان ساحة نقاش آخر؛ وعلى سبيل المثال: فقد حذر محللون من أن دمج منصبي رئيس الوزراء والرئيس في «رئاسة تنفيذية» واحدة، قد يتيح تركيزًا كاملًا للسلطة في يد رئيس الوزراء آبي أحمد، خاصة بعد فوزه الساحق في الانتخابات الأخيرة في الأول من يونيو عام ٢٠٢٦م،[١٩] وأن العديد من التوصيات، قد تحوِّل الفيدرالية الإثيوبية إلى نظام أكثر مركزية، مما يقلص استقلالية الأقاليم.

في حين يرى المدافعون عن هذه التوصية، بأنها ضرورية لخلق مركز قرار واضح وفعال، في دولة تعاني من انقسامات إثنية عميقة، وصراعات مسلحة متعددة الجبهات،[٢٠] وأن هذه التوصية في النهاية، ليست قرارًا دستوريّا نافذًا، وإنما هي مقترح يُحال إلى المؤسسات المختصة (البرلمان ومجلس الاتحاد)، لاستكمال المسار الدستوري والسياسي اللازم، بما في ذلك النقاش العام والتعديلات التشريعية.

خاتمة

بعيدًا عن الاستقطاب الحاد في الساحة السياسية الإثيوبية، يمكن القول: إن الحوار الوطني الإثيوبي يمثل إنجازًا تاريخيّا، لكنه من جهة أخرى، إنجاز غير مكتمل؛ فهو أول محاولة مؤسسية شاملة، لجمع الإثيوبيين ضمن منصة حوار، للنظر في المشكلات الجوهرية، التي تعاني منها بلادهم، وإعادة التفاوض حول شكل المستقبل السياسي لها، من خلال توصيات، قد تعيد هندسة توازنات القوى بين المركز والأقاليم.

لكنه رغم ذلك، يعاني من إشكالات هيكلية واضحة، كبيئة النزاع المفتوح، وغياب أطراف مؤثرة وفاعلة، وخلاف حول الإجراءات والآليات التي تم اتباعها، في حين تظل التوصيات الناتجة عنه، رهينة بالمستقبل الذي سيكشف ما إن كانت ستتحول إلى قوانين وسياسات، عبر مسار دستوري وشفاف، أو إنها ستشكل وقودًا جديدًا للخلافات المستعرة في بلاد الحبشة.

الهوامش والإحالات

(1) Dereje Melese Liyew, "Ethiopia's national dialogue derailed: a critical review of legitimacy, inclusion, and process," *Journal of Contemporary African Studies*, 43:4, December 26, 2025, https://tinyurl.com/3xrm3n5r

(2) Ibid.

(3) Center for Advancement of Rights and Democracy (CARD), in collaboration with Civil Rights Defenders (CRD), *Inclusion and Transparency in the Ethiopian National Dialogue Process: Activities Assessment Report I*, (Addis Ababa: CARD, 2024), 11.

(4) "House Approves Commissioners for Newly Established National Dialogue Commission," *Ethiopian News Agency*, February 21, 2022, https://tinyurl.com/yhwvb42c

(5) "Ethiopia's Dialogue Commission Gets Extension for A Second Time," *Borkena*, February 18, 2026, https://tinyurl.com/nhzj2kaw

(6) Center for Advancement of Rights and Democracy (CARD), Op. cit., 8.

(7) Federal Negarit Gazette of the Federal Democratic Republic of Ethiopia, Proclamation No. 1265/2021: A Proclamation to Establish the Ethiopian National Dialogue Commission. 28th Year, No. 5, Addis Ababa, January 13, 2022, https://tinyurl.com/3prv45kf

(8) "Ethiopia's National Dialogue: A Historic Journey Toward National Consensus and Unity," *AMN*, August 22, 2026, https://tinyurl.com/mry4vtvx

(٩) تم عقد بعض المشاورات في الخارج في دول كجنوب إفريقيا، والولايات المتحدة، والسويد، وغيرها، لإتاحة الفرصة للإثيوبيين افي لمهجر، للمشاركة في هذه العملية.

(١٠) تمت الاستفادة في توضيح هذه المحاور من عدد خاص، أصدرته صحيفة «أديس ستاندارد»، عقب إعلان مخرجات الحوار الوطني، لمزيد من المعلومات:
"The Quest for Consensus: Evaluating the Ethiopian National Dialogue's Architecture and Limitations", (Addis Ababa: Addis Standard, August 2026), 18–20.

(11) Ibid., 19.

(12) "National Dialogue Concludes with 400 Recommendations and Four Unresolved Issues," *Borkena*, August 23, 2026, https://tinyurl.com/52mu7upp

(13) The Quest for Consensus: Evaluating the Ethiopian National Dialogue's Architecture and Limitations, Op. cit., 16.

(14) Dereje Melese Liyew, "Ethiopia's national dialogue was meant to heal the nation, but divisions are deepening," March 18, 2026, https://tinyurl.com/5b765ruy

(15) Ibid.

(16) Ibid.

(17) "Spectacle of Unity, Reality of Exclusion: Performative politics behind Ethiopia's national dialogue," *Adiss Standard*, July 20, 2026, https://tinyurl.com/45uc8u32

(18) Ashenafi Endale, "Commission Details National Dialogue Obstacles to Parliament," *The Reporter*, February 21, 2026, https://www.thereporterethiopia.com/49301/

(19) Tope Oke, "Ethiopia Moves Toward Executive Presidency," *News Central*, August 31, 2026, https://tinyurl.com/2vnv75jd

(20) Ibid.

إعادة تموضع النيجر إقليميّا بعد انقلاب يوليو ٢٠٢٣: تحولات العلاقات مع دول الجوار ومحدداتها الإستراتيجية

د. **حكيم ألادي نجم الدين**، المدير التنفيذي، مركز الأفارقة للدراسات والاستشارات، أبوجا.

مقدمة

تحتل جمهورية النيجر، الدولة غير الساحلية، أو «الحبيسة»، مكانة محورية في منطقة الساحل الإفريقي، حيث يحدها سبع دول، وهي: نيجيريا وبنين من الجنوب، وبوركينا فاسو ومالي من الغرب، والجزائر وليبيا من الشمال، وتشاد من الشرق. وهذا الموقع الجيوسياسي الرئيس، يجعلها دولة رابطة بين غرب إفريقيا وشمالها، وحاجزا أمنيا وتجاريا حيويا، للدول المجاورة لها.[١]

وقد مثّل انقلاب يوليو عام ٢٠٢٣م، بقيادة الجنرال «عبد الرحمن تشياني»، منعطفا حاسما في علاقات البلاد مع جيرانها؛ إذ كانت في عهد «محمد بازوم» الرئيس المطاح به، الخيار الإقليميَ المفضل لمبادرات مكافحة الإرهاب المدعومة غربيّا.[٢] **ومنذ الانقلاب، تراجعت هذه العلاقات بعيدًا عن التكامل الإقليمي الأوسع، والقائم على أطر «المجموعة الاقتصادية لدول غربي إفريقيا» (إيكواس)، لصالح تعزيز المحور السيادي الجديد، باسم: «تحالف دول الساحل»، والذي يضمها وجارتيها: (مالي وبوركينا فاسو)، في منطقة الساحل الأوسط.**[٣]

يتناول هذا المقال تطور علاقات النيجر مع جيرانها منذ الانقلاب، اعتمادا على السؤال الرئيس:

- ما طبيعة علاقات النيجر مع جيرانها منذ التغيير السياسي لعام ٢٠٢٣م؟
- ويتفرع منه أسئلة أخرى، وهي:
- كيف تتعامل نيامي مع جيرانها في «إيكواس»؟
- كيف تدير علاقاتها مع جيرانها من دول شمالي إفريقيا وشرقيها؟
- ما الذي تؤشره علاقات النيجر مع جيرانها في الوقت الراهن؟

وللإجابة عن هذه الأسئلة، اعتمد الباحث على منظور «البنائية البان- إفريقية» (Pan-African Constructivism)،[٤] وهي توليفة متعددة التخصصات، تجمع بين الرؤى الأساسية لإطارين مختلفين

هما: (أ) «البنائية الاجتماعية» في العلاقات الدولية.[٥] (ب) «الفلسفة السياسية الإفريقية الشاملة».[٦] وبحسب هذا المنظور، لا تحكم العلاقات الدولية القوة المادية فحسب، بل تحكمها الأفكار المشتركة، والسرديات التاريخية، وبناء الهوية الجماعية. وبتطبيق هذا المنظور على سياسة النيجر الخارجية، منذ انقلاب يوليو عام ٢٠٢٣م، فقد نفذت القيادة العسكرية في نيامي إعادة صياغة أيديولوجية لمفهوم «الوحدة الإفريقية الأصيلة» (authentic Pan-Africanism) من خلال التحالف مع مالي وبوركينا فاسو، وبناء معيار للتضامن السيادي.[٧]

يُعيد هذا المنظور تعريف الهيئات الإقليمية التقليدية، مثل: «إيكواس»، التي كانت تُعتبر أدواتٍ للوحدة الإقليمية، باعتبارها مؤسساتٍ «مخترقة، تعمل تحت تأثيرٍ أجنبي ونيو- كولونيالي». كما أن هوية النيجر ما بعد الانقلاب - وفق ديناميكياتٍ بنائية - تعتمد على سرديات جماعية مناهضة للإمبريالية، وداعمة لحكمٍ عسكري مشترك، لتبرير قطعها للعلاقات الأمنية التاريخية، مُحوّلةً دول سواحل خليج غينيا المجاورة إلى «آخرين» مُستَبعدين أيديولوجيّا، بينما تُرسّخ في الوقت نفسه هويةً كونفدرالية ساحلية، قائمة على حق تقرير المصير.

أولا- النيجر ما بعد إيكواس والتعامل مع جيرانها جنوبًا

إن اهتمام النيجر بعلاقاتها مع جيرانها في «إيكواس»، من أبرز ملامح سياساتها الخارجية، منذ يوليو من عام ٢٠٢٣م. ويتجلى هذا في تطورات علاقاتها مع جارتيها نيجيريا وجمهورية بنين؛ فبعد الانقلاب العسكري، توتّرت العلاقات الثنائية بين نيامي وأبوجا بشدة، قبل أن تتحول إلى علاقة براغماتية معقدة.[٨] وقد كانت أبوجا في البداية، بصفتها قوة عسكرية واقتصادية في «إيكواس»، وأكبر جيران النيجر المباشرين (من حيث الحجم الاقتصادي والعدد السكاني)، انتهجت سياسةً صارمةً للعقوبات الاقتصادية ضد نيامي، وقطع التيار الكهربائي، وإغلاق الحدود البرية معها،[٩] وهي خطوات تسببت في أزمات اقتصادية، واحتكاكات حادة، اتضحت نتائجها في التجارة عبر حدود الدولتين، وتحديدا في الولايات النيجيرية الحدودية مثل: كَتْسينا، وسوكوتو، وكبّي، حيث انقطعت خطوط الإمداد الإنسانية والتجارية الحيوية المتجهة إلى النيجر.

وخضوعا لمناورات دول داخل «إيكواس»، والضغوطات المحلية من سكان المناطق الحدودية بشمالي نيجيريا، الذين يشتركون مع النيجر في الروابط الإثنية واللغوية والاجتماعية، إلى جانب النقاشات السياسية الوطنية الحادة، التي أصرّت على عدم استدامة العزلة التامة، ودعت إلى ضرورة التعاون المشترك مع نيامي في مكافحة الإرهاب، على طول الحدود المشتركة التي تمتد على مسافة ١٥٠٠ كيلومتر؛ قادت أبوجا كتلة «إيكواس» الإقليمية، إلى رفع عقوباتها المالية والتجارية في فبراير عام ٢٠٢٤م.[١٠] وأبرزت الجهود اللاحقة

لإعادة فتح الممرات التجارية مثل: طريق تساميا- كامبا الحدودي، تحولًا متبادلًا،[١١] وإن كان حذرًا، نحو استعادة الروابط الاقتصادية والأمنية، في ظل استمرار انعدام الثقة السياسية بين الجانبين.

أما مع جمهورية بنين، فقد كانت العلاقة معها مترابطة اقتصادية عميقة، شابتها احتكاكات سياسية وتوترات أمنية؛ إذ مثلت بنين دولة العبور الرئيسة والتقليدية للنيجر، حيث اعتمدت النسبة الكبيرة من نشاط ميناء كوتونو البنيني، على حركة الاستيراد والتصدير النيجَرية. وتصاعدت التوترات عقب دعم كوتونو المبدئي لتهديدات التدخل العسكري من قبل «إيكواس»، ما دفع المجلس العسكري النيجَري إلى إبقاء الحدود مغلقة رغم الرفع الرسمي للعقوبات.[١٢]

وتركَّز الاحتكاك بين النيجر وبنين حول خط أنابيب النفط الخام (Niger–Benin Export Pipeline = NBEP) الذي يبلغ طوله ١٩٥٠ كيلومترًا، وتديره شركة البترول الوطنية الصينية (China National Petroleum Corporation)؛ فرغم أن الوساطة الصينية، سهّلت تصدير النفط الخام مبدئيّا في أغسطس من عام ٢٠٢٤م،[١٣] بعد إغلاقها من جانب بنين،[١٤] إلا أن الشحنات العابرة للطرق الحدودية، تعطّلت نتيجة إغلاق الحدود لاحقًا، وهجمات المتمردين والإرهابيين من جماعات مثل: «جبهة التحرير الوطني» (Front Patriotique de Libération = FPL)، و«تنظيم داعش في الساحل»، وتبادل الاتهامات، مثل: اتهام المجلس العسكري الحاكم في النيجر بنين، باستضافة قواعد عسكرية فرنسية سرية وعملاء أجانب، للتدريب وشن هجمات لزعزعة استقرار النيجر.[١٥] وفي المقابل، اتهمت بنين قادة المجلس العسكري النيجَري، برفض إعادة فتح حدودهما المشتركة، والانخراط في أعمال تخريب إقليمية، وهي اتهامات وصلت ذروتها بعمليات طرد دبلوماسي متبادلة في أوائل عام ٢٠٢٦م.[١٦]

وفي حين تواصل الدول الأعضاء في «إيكواس»، سعيها نحو إبرام اتفاقيات تجارية عملية، وأخرى لمكافحة الإرهاب مع النيجر، للتخفيف من حدة الانعدام الأمني الإقليمي، وتنقّل الإرهابيين عبر الحدود المشتركة؛ فقد مثّل خروج نيامي من الكتلة الإقليمية تطورا كبيرا، في تعددية القوة والنظام الإقليمي في غربي إفريقيا.

ثانيا- علاقات متذبذبة مع الجيران شمالا وشرقا

مرّت علاقات النيجر مع الدول المجاورة لها شمالا منذ عام ٢٠٢٣م، بمراحل دبلوماسية متباينة، وغير متساوية، وأبرزها علاقاتها مع الجزائر، التي تدهورت بعد وصول المجلس العسكري إلى السلطة، قبل أن تشهد انفراجة مدفوعة بدوافع براغماتية.[١٧] وقد سعت الجزائر، بعد الإطاحة بالرئيس السابق «بازوم»، إلى التوسط من خلال اقتراح إطار انتقالي، مدته ستة أشهر[١٨]، ولكن نيامي رفضت العرض، باعتباره تدخلًا خارجيّا غير مرغوب فيه. وبلغت التوترات ذروتها في أبريل من عام ٢٠٢٤م، بسبب عمليات الترحيل

الجماعي من قبل الجزائر، لمهاجرين من جنوب الصحراء الكبرى، عبر الصحراء إلى النيجر،[١٩] ونتج عنها استدعاء دبلوماسي متبادل. وتعمقت الخلافات في منتصف عام ٢٠٢٥م، إثر مناوشات أمنية حدودية بين القوات الجزائرية، ووحدات عسكرية تابعة لـ «تحالف دول الساحل» على طول حدود مالي، مما أدى إلى استدعاء متبادل للسفراء.[٢٠]

وقد سعى الجانبان إلى تحقيق مصالحة في مطلع عام ٢٠٢٦م، تجلت في إعادة تعيين السفراء، وزيارة الدولة رفيعة المستوى التي قام بها الجنرال «تياني» إلى الجزائر العاصمة، في فبراير من العام نفسه.[٢١] وهذا التقارب أعاد تنشيط مبادرات مشتركة حيوية، ومن بينها دوريات مكافحة الإرهاب على الحدود، وتطوير مشروع حقل «كفرا» النفطي، ومشروع خط أنابيب الغاز العابر للصحراء، الذي طال انتظاره.

وفيما يتعلق بإدارة علاقاتها مع تشاد وليبيا، فقد أولت النيجر أولوية قصوى للتعاون الأمني القائم على المصالح المشتركة، لتحقيق الاستقرار في ممراتها الصحراوية المضطربة، وحوض بحيرة تشاد. فتحالفت – بعد الانسحاب من شراكاتها الدفاعية مع الغرب – مع نجامينا تحت قيادة الرئيس «محمد إدريس ديبي»، وواصلت معها عمليات مكافحة الإرهاب المشتركة ضد «بوكو حرام»، وتنظيم «داعش في غربي إفريقيا»، عبر «قوة المهام المشتركة متعددة الجنسيات».[٢٢]

وفي الوقت نفسه، وعلى امتداد حدودها الشمالية المفتوحة، تتعامل نيامي مع المشهد السياسي الليبي المنقسم، عبر التواصل المباشر مع الجيش الوطني الليبي، بقيادة المشير «خليفة حفتر» في الجنوب، بهدف التواصل حول الحد من تدفق الأسلحة غير المشروعة، وتأمين التجارة الحدودية، واحتواء الجماعات المتمردة العابرة للحدود، التي تنشط عبر ممر فزان – أغاديز الصحراوي. وهذه الترتيبات الأمنية الثنائية العملية مع كل من نجامينا وسلطات شرقي ليبيا، تُمكِّن النيجر من الحفاظ على منطقة عازلة حيوية، تخفف من حدة عدم الاستقرار عبر حدودها، دون أن تتورط في المأزق السياسي الداخلي في ليبيا.[٢٣]

ويجدر الذكر، أن علاقات النيجر منذ عام ٢٠٢٣م، انتقلت إلى شراكة إستراتيجية، ترتكز على الاعتراف بالمجلس العسكري النيجَري من جانب المغرب، إلى جانب «مبادرة الأطلسي»، التي أطلقتها الرباط في أواخر عام ٢٠٢٣م، والتي صُمِّمت لمنح دول الساحل الأوسط منفذًا بحريًا عبر البنية التحتية للموانئ المغربية، وتحديدًا ميناء الداخلة ذي المياه العميقة. وقد رحّبت بها نيامي، باعتبارها شريان حياة اقتصاديًا بالغ الأهمية، لتقليل اعتمادها التاريخي على دول غربي إفريقيا، المطلة على سواحل خليج غينيا في عمليات النقل البحري.[٢٤]

بل وأسهم النهج الدبلوماسي غير التدخلي، الذي تنتهجه الرباط، إلى جانب استخدام القوة الناعمة – بما في ذلك التدريب التقني والاستثمارات الاقتصادية و «الدبلوماسية الدينية» – في تمكين المغرب من سد بعض

الفراغ الجيوسياسي، الذي خلفته فرنسا وحلفاؤها الغربيون السابقون. كما أن مشاركة النيجر في المناقشات المتعلقة بخط أنابيب الغاز بين نيجيريا والمغرب، تمنح نيامي نفوذًا في ديناميكيات الطاقة الإقليمية، وتسهل لها التوافق بين مصالحها الاقتصادية، ومصالح المغرب في شمالي إفريقيا والمحيط الأطلسي.[٢٥]

ثالثا- مؤشرات هذه العلاقات

تعكس مسارات النيجر الدبلوماسية منذ يوليو عام ٢٠٢٣م، تطورا ملحوظا نحو السيادة الإستراتيجية والثنائية، من خلال تحول متعمد نحو موازنة الضغوط الإقليمية، وعدم الانحياز التام للشركاء التقليديين. وبعيدًا عن محور «إيكواس»، تُظهر تفاعلات نيامي سياسة خارجية براغماتية، قائمة على المصالح المتبادلة مع جيرانها المباشرين، وبعض دول شمالي إفريقيا، والقوى العالمية غير الغربية.

وفي حين أن هذا التطور الديناميكي، لا يؤشر بالضرورة إلى تحسن شامل، أو نهج موحد في علاقات النيجر الثنائية تجاه جيرانها؛ فإنه يشير إلى درجة عالية من النهج الانتقائي، إلى جانب تحرك مستمر لإدارة الاحتكاكات المستمرة. بل بالرغم من أن الضرورة الاقتصادية، ومتطلبات الأمن العابر للحدود، فرضا وضعًا وظيفيّا أساسيّا – يتجلى في رفع عقوبات إيكواس مطلع عام ٢٠٢٤م، واستئناف عبور النفط الخام عبر بنين، وتطبيع العلاقات الدبلوماسية مع الجزائر مطلع عام ٢٠٢٦م – إلا أن الثقة السياسية الكامنة لا تزال هشة للغاية.

وبعيداً عن الخطاب الدبلوماسي الرسمي، فإن انسحاب النيجر الرسمي من إيكواس، ورفضها الانضمام إليها مجددًا خلال فترات الوساطة الانتقالية، يُسلط الضوء على نقطة اللاعودة الأيديولوجية. وعلى الصعيد الاقتصادي، يُظهر سعي البلاد لتنويع ممرات العبور عبر مبادرة الأطلسي المغربية، وتوسيع خط أنابيب النفط بين النيجر وبنين، جهدًا واضحًا لتجاوز مواطن الضعف الاقتصادية التقليدية.

وفيما يتعلق بالأمن، فإن الإنهاء الكامل للاتفاقيات العسكرية الفرنسية والأمريكية، لصالح ترتيبات أمنية مع «تحالف دول الساحل» وروسيا، وآليات ثنائية أخرى – مثل «قوة المهام المشتركة متعددة الجنسيات» – يُعَدّ مؤشرًا حاسمًا حول إطار قومي، يعطي فيه المجلس العسكري الحاكم بالنيجر الأولويةَ لسيادتِها في المناورة، ولحريتِها في تبنّي الاتفاقيات الثنائية المرنة، على حساب التحالفات متعددة الأطراف التقليدية.

خاتمة

يُستَنتج مما سبق، أن علاقات النيجر مع جيرانها، لا تتخذ شكلًا واحدًا، كما تكشِف سياساتها الخارجية تحركات متوازنة، في مواجهة نقاط الضعف الهيكلية. وسياسيّا، يُظهر توجه نيامي السيادي مرونة

ملحوظة؛ إذ الخطابُ المناهض للاستعمار، ومقاومة الإكراه الخارجي، يمنح المجلسَ العسكري شرعيةً شعبية داخلية كبيرة، وتماسكًا أيديولوجيًا قويًا داخل كتلة «تحالف دول الساحل».

ومع ذلك، تُشكل الحقائق الاقتصادية والجغرافية عقبات هائلة؛ فبصفة النيجر دولة غير مالكة لمنفذ بحري، فإنها تواجه تبعية شديدة على النقل البحري عبر جيرانها، مثل: بنين ونيجيريا، إلى جانب التكاليف الباهظة المرتبطة ببناء بنية تحتية داخل «تحالف دول الساحل»، لتلبية حاجاتها (مثل الأنظمة النقدية المستقلة، وقوة عسكرية مشتركة قوامها ٥٠٠٠ جندي). وبينما تحافظ الترتيبات القائمة على المصالح المشتركة، مثل: مفاوضات نقل النفط الخام مع بنين، وعلاقات الطاقة مع الجزائر، على أساس دبلوماسي فاعل، فإن استدامة موقفها المنعزل على المدى الطويل، تبقى مرهونة بقدرتها على تأمين ممرات اقتصادية موثوقة، دون آليات الإعفاء الجمركي، التي كانت مكفولة سابقًا، بموجب بروتوكولات «إيكواس».

وتعكس التحولات الدبلوماسية في النيجر، اتجاهًا عالميًا أوسع نحو الواقعية السياسية البراغماتية؛ حيث تحظى المرونة السيادية، والحفاظ على النظام، بالأولوية، على حساب المشاركة في التكتلات الإقليمية التقليدية متعددة الأطراف، القائمة على المعايير التي تقاومها بعض دولها الأعضاء، عند حدوث تغيير سياسي في نظام الحكم. ويُبرز تفكك إطار «مجموعة دول الساحل الخمس» المدعومة من فرنسا، والأزمة المؤسسية داخل «إيكواس» تراجعَ نفوذِ الهياكل الأمنية الليبرالية، التي تربط التكامل الاقتصادي بمعايير الحكم الديمقراطي. ولذلك تتبنى الأطراف والقوى المتوسطة والصغيرة، إستراتيجيات تحوط متعددة الأقطاب، مستبدلةً الضمانات الأمنية التقليدية والغربية، بشراكات قائمة على المصالح المشتركة، كما يتجلى في تعاون النيجر الدفاعي مع روسيا وتركيا وغيرهما، وعلاقاتها للبنية التحتية مع الصين، وشراكات الوصول البحري عبر مبادرة الأطلسي المغربية.

الهوامش والإحالات

(1) "Niger Country Report 2026," *BTI Transformation Index*, 2026, https://tinyurl.com/45mj89y3

(2) Gilles Yabi,"The Niger Coup's Outsized Global Impact," *Carnegie Endowment For International Peace*, August 31, 2023, https://tinyurl.com/528m3z8n

(٣) خالد مجدوب، «كونفدرالية دول الساحل.. إنجازات راهنة وتحديات مرتقبة»، وكالة الأناضول، ٢٠٢٥، https://tinyurl.com/4h5bb8z8

(4) Abubakar Abubakar Usman and Hakeem Onapajo, "Why West African states do not go to war with each other: 'Pan-West Africanism' and constructivist international relations," *African Security Review*, 32:3, 2023, 258-274.

(5) Sarina Theys, "Introducing Constructivism in International Relations Theory". *E-International Relations*, 2018, https://tinyurl.com/2sttdcth

(6) Abdul Mohammed, "Pan-Africanism and Its Contemporary Challenges: Reclaiming Africa's Political Project," *Amani Africa*, November 13, 2025, https://tinyurl.com/3f3765dc

(7) Abubakar Abubakar Usman and Hakeem Onapajo, Op. cit, 258-274.

(٨) أسماء حسن، العلاقات النيجيرية – النيجرية بين الحاضر والماضي»، مركز شاف (الشرق الأوسط وإفريقيا)، (٢٢، فبراير، ٢٠٢٥م)، https://tinyurl.com/5de8582v

(٩) المرجع السابق.

(10) Adetutu Sobowale, "FULL LIST: Economic sanctions lifted on Niger, others by ECOWAS," *Punch Newspaper*, February 24, 2024, https://tinyurl.com/mpdjwfm3

(11) Leylatou Saïdou Daoura, "Nigeria-Niger-Benin: cross-border trade resumes amid security risks," *ISS Africa*, April 30, 2026, https://tinyurl.com/2e73v72t

(12) "Niger Refuses to Reopen Border with Benin Without "Reassuring Signal," African Perceptions, November 11, 2025, https://tinyurl.com/yxs5z6xt

(13) "Niger resumes oil exports via Benin after suspension," *Reuters*, August 21, 2024, https://tinyurl.com/4pjcetnj

(14) Basillioh Rukanga, "Benin blocks Niger oil exports in border row." *BBC*, May 9, 2024, https://tinyurl.com/mpy3jt86

(15) Ibid.

(16) "Benin, Niger expel each other's diplomats in tit-for-tat move, *TRT Afrika*, January 4, 2026. https://tinyurl.com/55s87af7

(17) Hassane Koné, "Algeria's return to the Sahel: an opportunity to show AES cohesion," *ISS Africa*, March 16, 2026, https://tinyurl.com/33af63rk

(18) "Algeria has offered Niger "a six-month transition plan"." *Africa News*, August 13, 2024. https://tinyurl.com/nhyh84mm

(19) "Niger Decries Algerian Expulsion of Migrants to Border Areas." *VOA*, April 4, 2024, https://tinyurl.com/56rts2j6

(20) "Sahel alliance recalls ambassadors from Algiers over downed drone," *France 24*, April 7, 2025. https://tinyurl.com/5n7adbt4

(21) Hassane Koné, Op. cit.

(22) "Niger and Chad strengthen ties with new cooperation deals," *WADR*, August 8, 2025, https://tinyurl.com/52ruww82

(23) "Libya, Niger: Tripoli shores up relations with Niamey as Haftar extends influence." *Africa Intelligence*, June 16, 2026, https://tinyurl.com/4uhz7nvv

(24) AmIne Ghoulidi And Rida Lyammouri, "Unlocking the Sahel: Morocco's Atlantic Initiative as an Integration Corridor," *Policy Center for the New South*, February 2026, https://tinyurl.com/5em2wcrh

(25) Abderrafie Zaanoun, "Morocco's Atlantic Initiative and Potential Challenges to Regional Leadership," *Carnegie Endowment for International Peace*, October 10, 2024, https://tinyurl.com/2xfjp629

جمهورية الكاميرون على مفترق الطرق:
بين أزمة الرئاسة ومعضلة الانتقال السياسي

د. أمين يهوذا، كلية الآداب، جامعة كدونا، كدونا.

مقدمة

تُعد جمهورية الكاميرون من الحالات السياسية المهمة، في دراسة نظم الحكم والانتقال السياسي في إفريقيا المعاصرة؛ فمنذ وصول الرئيس بول بيا إلى السلطة عام١٩٨٢م، اتسم النظام السياسي الكاميروني باستمرارية القيادة الرئاسية في شخص واحد، لأكثر من أربعة عقود، بما جعل مسألة الانتقال السياسي مؤجلة ومؤطرة، ضمن ترتيبات النظام الحاكم، بدل أن تكون نتيجة طبيعية لتداول السلطة. وعلى الرغم من إعادة إقرار التعددية الحزبية في بداية التسعينيات، فإن هذا التحول لم يؤدِّ إلى تداول فعلي للسلطة الرئاسية، واستمرَّ النظام في الاحتفاظ بسمات سلطوية قوية، مع بقاء الحزب الحاكم وشبكات النخبة المرتبطة به في موقع مركزي، داخل المجال السياسي. وتؤكد الأدبيات المتخصصة، أن البرلمان الكاميروني، رغم التحولات التي عرفها منذ الانتقال إلى التعددية الحزبية، ظل يؤدي وظيفة مهمة في إدارة النخب، والسيطرة السياسية، مع تطور آليات استيعاب النخب، والتعامل مع التعقيدات الاجتماعية والإثنية والسياسية داخل النظام. [١]

ويعني ذلك، أن استمرارية النظام الكاميروني، لم تعتمد على شخصية الرئيس وحدها، وإنما ارتبطت كذلك بشبكة من المؤسسات السياسية والحزبية، وآليات إدارة النخب، التي أسهمت في إعادة إنتاج النظام، والحفاظ على تماسكه. وفي هذا السياق، تشير الأدبيات الحديثة، إلى أن نظام بول بيا، يتميز بدرجة مرتفعة من مركزية السلطة، مع نمط خاص من إدارة النخب، يقوم على إبقاء النخب المؤثرة أقل ترابطًا فيما بينها، بما يعزز موقع الرئيس في مركز النظام السياسي. ومن ثم، فإن دراسة استمرارية النظام، لا ينبغي أن تقتصر على مفهوم «شخصنة السلطة»، بل يجب أن تأخذ في الاعتبار أيضًا، طبيعة العلاقات داخل النخبة الحاكمة، ومدى تماسكها، وقدرتها على التنسيق في لحظة انتقال القيادة. .[٢]

وقد أصبحت مسألة الانتقال السياسي أكثر إلحاحًا، مع طول فترة حكم بول بيا، الذي تولى الرئاسة منذ عام ١٩٨٢م. وتزداد أهمية هذه المسألة في ضوء التعديل الدستوري لعام ٢٠٠٨م، الذي ألغى الحد الأقصى لعدد الولايات الرئاسية، بما أتاح للرئيس الاستمرار في الترشح للرئاسة، وأزال أحد القيود المؤسسية التي

كان يمكن أن تفرض تداولًا دوريًا للسلطة. وينص الإطار الدستوري القائم، على أن مدة الولاية الرئاسية سبع سنوات، مع قابلية إعادة الانتخاب، بينما ينظم كذلك آلية التعامل مع شغور منصب الرئاسة، بحيث يتولى رئيس مجلس الشيوخ مهام الرئاسة مؤقتًا، إلى حين انتخاب رئيس جديد، وفق الشروط الدستورية[٣].

ومن منظور علم السياسة المقارنة، تطرح الأنظمة شديدة المركزية والشخصنة تحديات خاصة عند انتقال القيادة؛ إذ لا يتعلق الانتقال بمجرد انتقال المنصب الرئاسي من شخص إلى آخر، وإنما بإعادة توزيع النفوذ داخل النخبة الحاكمة، ومستقبل الحزب المسيطر، وموقع المؤسسات العسكرية والأمنية، وقدرة المؤسسات الدستورية على إدارة مرحلة الانتقال، فضلًا عن مدى قبول المعارضة والقوى الاجتماعية بالترتيبات الجديدة. وفي الحالة الكاميرونية، تكتسب هذه المسألة أهمية إضافية، لأن النمط الذي اتبعه نظام بيا في إدارة النخب، أدى إلى تعزيز مركزية القرار، لكنه وفي الوقت ذاته، قد يحدُّ من قنوات التنسيق الأفقي بين مكونات النخبة، عندما تصبح مسألة الخلافة السياسية مطروحة بصورة مباشرة[٤].

وقد اكتسبت هذه الإشكالية أهمية خاصة في ضوء الانتخابات الرئاسية، التي أجريت في ١٢ أكتوبر عام ٢٠٢٥م. ففي ٢٧ أكتوبر، أعلن المجلس الدستوري فوز بول بيا بولاية رئاسية ثامنة، بنسبة ٥٣,٦٦٪ من الأصوات، مقابل ٣٥,١٩٪ للمرشح المعارض إيسا تشيروما باكاري، الذي أعلن في المقابل أنه الفائز الحقيقي بالانتخابات، ورفض النتائج الرسمية. [٥] وأدى النزاع حول النتائج إلى احتجاجات واسعة في عدد من المدن الكاميرونية، ولا سيما دوالا، وياوندي، وغاروا، وماروا، أعقبها استخدام قوات الأمن القوة المميتة، واعتقالات واسعة[٦].

وتختلف التقديرات المتعلقة بحجم الخسائر البشرية والاعتقالات خلال الاحتجاجات؛ فقد أفادت مصادر تابعة للأمم المتحدة، نقلت عنها وكالة رويترز، بمقتل ٤٨ مدنيًا على يد قوات الأمن، في حين تحدثت مصادر معارضة عن أعداد أعلى، بينما أعلنت السلطات الكاميرونية، أن عددًا من الأشخاص لقوا حتفهم، دون تقديم حصيلة نهائية مماثلة. أما فيما يتعلق بالاعتقالات، فقد تحدثت السلطات عن مئات المحتجزين، بينما قدرت مجموعة من المحامين، الذين قدموا المساعدة القانونية للمحتجزين العدد بما يصل إلى نحو ألفي شخص. ولذلك فإن التعامل مع هذه الأرقام، ينبغي أن يتم بحذر، مع التمييز بين الأرقام الرسمية، والتقديرات الحقوقية أو المعارضة[٧].

وقد أعادت هذه التطورات إلى الواجهة مسألة الشرعية السياسية في الكاميرون؛ فحتى مع إعلان المجلس الدستوري النتائج الرسمية للانتخابات، فإن رفض المعارضة لها، والاحتجاجات التي أعقبتها، يكشفان عن فجوة محتملة بين الشرعية القانونية، والقبول السياسي. وتزداد أهمية هذه الفجوة، عندما تقترن بمسألة الخلافة الرئاسية، لأن شرعية أي انتقال سياسي مستقبلي، لن تعتمد فقط على مطابقته للإجراءات

الدستورية، وإنما ستتأثر أيضًا بدرجة الثقة في المؤسسات الانتخابية والدستورية، وبمدى قبول القوى السياسية والاجتماعية الرئيسة بالترتيبات التي ستنتج عنها[٨].

وفي أبريل عام ٢٠٢٦م، وافق البرلمان الكاميروني على تعديل دستوري، يعيد منصب نائب رئيس الجمهورية، في خطوة وصفتها الحكومة بأنها تهدف إلى تعزيز استمرارية الدولة، وتوفير آلية إضافية للتعامل مع شغور منصب الرئيس. وقد أُقرَّ التعديل بأغلبية ٢٠٠ صوت مقابل ١٨ صوتًا، مع أربعة امتناعات. غير أن إعادة منصب نائب الرئيس، لم تحسم معضلة الانتقال السياسي بصورة نهائية؛ إذ ظل المنصب شاغرًا، كما أن الترتيب الدستوري القائم، يظل يجعل رئيس مجلس الشيوخ هو القائم بأعمال الرئيس، في حالة الشغور الرسمي لمنصب الرئاسة. ومن ثم، فإن الإصلاح الدستوري، يمكن قراءته بوصفه محاولة لتعزيز استمرارية السلطة، لكنه لا يلغي الأسئلة المتعلقة بمن يملك القدرة الفعلية على إدارة الانتقال، وكيفية توزيع النفوذ بين مؤسسات الدولة والنخبة الحاكمة.

وتصاعدت هذه التساؤلات بصورة واضحة خلال صيف عام ٢٠٢٦م، عندما غادر بول بيا الكاميرون في ٧ يونيو، وبقي خارج البلاد لفترة طويلة، في غياب وصفته مصادر صحفية بأنه الأطول، خلال أكثر من أربعة عقود من حكمه. وأثار غيابه تكهنات متزايدة بشأن قدرته على ممارسة مهامه الرئاسية، ومستقبل القيادة السياسية، في وقت ظل فيه منصب نائب الرئيس شاغرًا. كما عقد الحزب الحاكم، الحركة الديمقراطية للشعب الكاميروني (CPDM)، اجتماعًا رفيع المستوى في يوليو وسط هذه التساؤلات، بينما طالبت شخصيات معارضة بقدر أكبر من الوضوح بشأن وضع الرئاسة.

غير أن التطورات اللاحقة، أظهرت أن غياب الرئيس لم يتحول إلى شغور دستوري معلن؛ فقد عاد بول بيا إلى الكاميرون في ٢٠ أغسطس عام ٢٠٢٦م، بعد نحو عشرة أسابيع قضاها خارج البلاد. ومع ذلك، لم تؤدِّ عودته إلى إنهاء المعضلة السياسية التي كشف عنها الغياب، بل سلط الضوء بصورة أكبر على هشاشة ترتيبات الخلافة، في نظام شديد المركزية، وعلى الفجوة بين استمرار الرئيس في منصبه قانونيًا، وقدرة المؤسسات على توفير انتقال منظم ومتوافق عليه، عندما تصبح مسألة الخلافة فعلية. وقد تزامن ذلك أيضًا مع إعادة ترتيب مهمة في القيادة العسكرية، خلال أغسطس عام ٢٠٢٦م، شملت تغييرات في قيادات أربع من المناطق العسكرية المشتركة الخمس، وترقية قائد الحرس الرئاسي، وهو ما يضيف بُعدًا أمنيًا إلى النقاش حول مستقبل السلطة.[٩]

ومن ثم، تنطلق هذه الدراسة من فرضية مفادها، أن معضلة الانتقال السياسي في الكاميرون، لا تتمثل فقط في معرفة من سيخلف بول بيا، وإنما في طبيعة الترتيبات المؤسسية والسياسية والأمنية، التي ستحدد كيفية حدوث الانتقال، ومدى قدرة النخبة الحاكمة على الحفاظ على تماسكها، وقدرة المؤسسات الدستورية على إدارة مرحلة الخلافة، فضلًا عن مدى قبول المعارضة والقوى الاجتماعية بنتائجها. وبذلك، فإن الحالة

الكاميرونية، تمثل اختبارًا مهمًا لفهم العلاقة بين شخصنة السلطة، وإدارة النخب، واستمرارية النظام، ومخاطر الانتقال في الأنظمة الرئاسية الممتدة زمنيًا، وهو ما سنتناوله من خلال المحاور الآتية:

أولا- بنية النظام السياسي الكاميروني وجذور معضلة الانتقال السياسي

تقوم بنية النظام السياسي الكاميروني، وجذور معضلة الانتقال السياسي للسلطة، على الجوانب الآتية:

أ- استمرارية السلطة الرئاسية منذ عام ١٩٨٢م

وصل بول بيا إلى رئاسة الكاميرون في نوفمبر عام ١٩٨٢م، خلفًا للرئيس أحمدو أهيجو، الذي استقال من منصبه في سياق انتقال للسلطة، جرى داخل بنية النظام القائم، ومنذ ذلك التاريخ، ظل بيا في موقع القيادة السياسية للدولة. وعلى الرغم من إعادة إقرار التعددية الحزبية في بداية التسعينيات، فإن التحول الحزبي لم يؤدِّ إلى تداول فعلي للسلطة على المستوى الرئاسي، إذ استمر بول بيا في الحكم، وظل الحزب الحاكم وشبكات النخبة المرتبطة به، يحتلان موقعًا مركزيًا في إدارة النظام السياسي.

ولا يمكن فهم هذه الاستمرارية باعتبارها نتاجًا لشخصية الرئيس وحدها، وإنما في ضوء طبيعة المؤسسات السياسية، وآليات إدارة النخب داخل النظام. فقد أظهرت دراسة يوناتان إل. مورس للبرلمان الكاميروني، أن المؤسسة التشريعية، ورغم التحولات التي شهدها النظام منذ إعادة التعددية الحزبية، ظلت تؤدي وظائف تتجاوز التشريع والرقابة، إلى إدارة النخب السياسية واستيعابها داخل النظام، بما أسهم في الحفاظ على استمرارية النظام الحاكم. ومن ثم، فإن المؤسسات السياسية في الكاميرون، لا يمكن تحليلها بمعزل عن علاقات القوة التي تشكلت داخل النظام السياسي، وآليات الحفاظ على تماسك النخبة الحاكمة.[١٠]

ويعكس ذلك طبيعة العلاقة بين المؤسسات السياسية والسلطة التنفيذية؛ فالمؤسسات الدستورية لا تعمل دائمًا بوصفها مراكز مستقلة ومتوازنة للرقابة على السلطة، وإنما تتفاعل مع بنية سياسية، تتمتع فيها مؤسسة الرئاسة بموقع مركزي في صنع القرار. وقد ساعد استمرار الرئيس نفسه في السلطة على مدى عقود، على ترسيخ هذا النمط من المركزية، بحيث أصبحت الرئاسة محورًا أساسيًا لإدارة التوازنات السياسية، واستيعاب النخب، وتوزيع النفوذ داخل الدولة.

ومن هنا، فإن استمرارية القيادة السياسية لا تعني ببساطة استمرار شخص الرئيس، وإنما تعكس كذلك استمرارية شبكة أوسع من المؤسسات والنخب والمصالح، التي تكيفت مع وجوده في مركز النظام. ولهذا السبب، فإن أي انتقال مستقبلي، لا يمكن النظر إليه باعتباره مجرد استبدال لشخص الرئيس، بل بوصفه عملية قد تعيد تشكيل علاقات القوة داخل النخبة الحاكمة، والحزب المسيطر، ومؤسسات الدولة، والأجهزة الأمنية والعسكرية.

وقد أدى هذا النمط من الاستمرارية، إلى جعل الانتقال الرئاسي التنافسي ظاهرة غير مألوفة، في التجربة السياسية الكاميرونية الحديثة. فعلى الرغم من أن البلاد شهدت انتقالًا في الرئاسة عام ١٩٨٢م، من أحمدو أهيجو إلى بول بيا، فإن ذلك الانتقال، لم يكن نتيجة تداول انتخابي تنافسي، بين قوى سياسية متنافسة، وإنما جرى داخل إطار النظام السياسي القائم. ومنذ ذلك الحين، لم تشهد الكاميرون انتقالًا رئاسيّا من رئيس إلى آخر نتيجة انتخابات تنافسية، الأمر الذي يجعل مرحلة ما بعد بول بيا، اختبارًا مؤسسيّا وسياسيّا استثنائيّا.

وتزداد أهمية هذه المسألة، في ضوء طبيعة الأنظمة التي تستمر فيها القيادة السياسية لفترات طويلة؛ إذ يؤدي غياب التداول المنتظم للسلطة، إلى الحد من تراكم الخبرة المؤسسية المتعلقة بإدارة الانتقال، كما يجعل مسألة الخلافة مرتبطة بدرجة أكبر بالتوازنات داخل النخبة الحاكمة، وبقدرة المؤسسات الدستورية على إدارة مرحلة التحول. ومن ثم، قد يتحول الانتقال الذي يفترض أن يكون إجراءً دستوريّا طبيعيّا، إلى لحظة لإعادة توزيع النفوذ السياسي داخل الدولة.

وفي الحالة الكاميرونية، تكتسب هذه الإشكالية أهمية خاصة، لأن بول بيا يحكم البلاد منذ أكثر من أربعة عقود، كما أن التعديل الدستوري لعام ٢٠٠٨م، ألغى الحد الأقصى لعدد الولايات الرئاسية، الأمر الذي أتاح استمرار الرئيس في الترشح، وأزال أحد القيود التي كان يمكن أن تحد من استمرار القيادة الرئاسية.

وبذلك، فإن معضلة الانتقال السياسي، لا ترتبط فقط بالسؤال حول الشخص الذي سيخلف بول بيا، وإنما بالسؤال الأوسع، المتعلق بقدرة المؤسسات السياسية على إدارة انتقال منظم، وبقدرة النخبة الحاكمة على الحفاظ على تماسكها، وبمدى استعداد القوى السياسية والاجتماعية المختلفة لقبول ترتيبات ما بعد بيا.

وقد كشفت التطورات السياسية في عامي ٢٠٢٥ و٢٠٢٦م، عن أهمية هذه المسألة بصورة أكثر وضوحًا. فإعادة انتخاب بول بيا في أكتوبر عام ٢٠٢٥م، لولاية رئاسية ثامنة، وما رافق الانتخابات من نزاع حول النتائج، واحتجاجات، وسوى ذلك، أظهرت أن مسألة الشرعية السياسية، لا تنفصل عن قضية الانتقال. ثم أدى غياب الرئيس لفترة طويلة خلال صيف عام ٢٠٢٦م، إلى تجدد التساؤلات حول استمرارية الحكم، وآليات الخلافة، قبل أن يعود إلى البلاد في أغسطس عام ٢٠٢٦م. وقد كشفت هذه التطورات، أن بقاء الرئيس في منصبه، لا يلغي معضلة الانتقال، وإنما قد يؤجلها، ويجعلها أكثر ارتباطًا بمدى جاهزية المؤسسات والنخب، للتعامل معها عندما تصبح فعلية.

وعليه؛ فإن استمرارية السلطة الرئاسية منذ عام ١٩٨٢م، تمثل أحد الجذور الأساسية لمعضلة الانتقال السياسي في الكاميرون؛ فطول مدة الحكم، وشخصنة مركز السلطة، وضعف خبرة التداول الرئاسي التنافسي، إلى جانب اعتماد النظام على آليات مؤسسية وحزبية لاستيعاب النخب، كلها عوامل تجعل انتقال

السلطة المقبلة اختبارًا يتجاوز مسألة خلافة الرئيس، إلى اختبار قدرة النظام السياسي الكاميروني نفسه، على إدارة انتقال منظم ومستقر.

ب- التعددية الحزبية وحدود التحول الديمقراطي

شهدت الكاميرون في بداية التسعينيات عودة إلى التعددية الحزبية، في سياق موجة التحول السياسي، التي اجتاحت عددًا كبيرًا من الدول الإفريقية، في أعقاب نهاية الحرب الباردة. وقد مثّل هذا التحول تغييرًا مهمًا في الإطار القانوني للمنافسة السياسية؛ إذ سمح بظهور أحزاب معارضة، ومشاركة قوى سياسية متعددة في الانتخابات والمؤسسات التمثيلية. غير أن الانتقال إلى التعددية الحزبية، لم يؤدِّ إلى تداول فعلي للسلطة على المستوى الرئاسي؛ فقد استمر بول بيا في رئاسة الدولة، بينما احتفظ الحزب الحاكم، الحركة الديمقراطية للشعب الكاميروني (CPDM)، بموقع مهيمن داخل النظام السياسي، مستفيدًا من امتداده المؤسسي، وشبكات النفوذ المرتبطة به.[١١]

ولا يعني ذلك أن التعددية الحزبية كانت شكلية بالكامل؛ فقد أدت إلى توسيع المجال القانوني للمنافسة السياسية، وإلى إدخال أحزاب المعارضة في العملية الانتخابية والبرلمانية، كما شهدت المؤسسات التشريعية تغيرات في تكوينها السياسي والاجتماعي. غير أن اتساع التمثيل السياسي، لم يصحبه تحول مماثل في توزيع السلطة التنفيذية. وتوضح الأدبيات المتعلقة بالبرلمان الكاميروني، أن المؤسسة التشريعية تطورت من حيث تركيبها، وتنوع القوى الممثلة فيها، لكنها ظلت في الوقت نفسه، مرتبطة بآليات إدارة النخب، والسيطرة السياسية التي ساعدت النظام على استيعاب مختلف الفاعلين، والحفاظ على قدر كبير من الاستمرارية.[١٢]

ومن ثم، تكشف الحالة الكاميرونية، عن الفرق بين التعددية السياسية بوصفها إطارًا قانونيًا للمنافسة، والتداول الديمقراطي للسلطة، بوصفه نتيجة فعلية للمنافسة السياسية؛ فقد يسمح النظام بوجود أحزاب متعددة، وإجراء انتخابات دورية، بينما تظل شروط المنافسة السياسية غير متكافئة، وتظل قدرة المعارضة على الوصول إلى السلطة التنفيذية محدودة. ولذلك، فإن مجرد وجود التعددية الحزبية، لا يكفي للحكم بحدوث تحول ديمقراطي كامل، ما لم تقترن التعددية بمؤسسات انتخابية فعالة، ومنافسة سياسية متكافئة، وإمكانية حقيقية لتداول السلطة.

وتكتسب هذه المسألة أهمية خاصة في الحالة الكاميرونية، لأن التعددية الحزبية، رغم مرور أكثر من ثلاثة عقود على إقرارها، لم تُنتج حتى الآن انتقالًا رئاسيًا بين قوى سياسية متنافسة؛ فقد ظل بول بيا في السلطة منذ عام ١٩٨٢م، وتمكن الحزب الحاكم من الحفاظ على موقعه المركزي في النظام، عبر الانتخابات، وآليات

إدارة النخب، والمؤسسات السياسية. وبذلك، أصبحت الانتخابات والتعددية جزءًا من آليات عمل النظام السياسي، دون أن تؤدي حتى الآن إلى تغيير في القيادة الرئاسية.

وتشير هذه المعطيات، إلى أن معضلة الانتقال السياسي في الكاميرون، لا ترتبط فقط بطول فترة حكم بول بيا، وإنما بطبيعة التحول السياسي – أيضًا – الذي شهدته البلاد منذ بداية التسعينيات. فقد حدث تحول من نظام الحزب الواحد، إلى نظام متعدد الأحزاب، لكن هذا التحول لم يتحول إلى تقليد مستقر للتداول الرئاسي. ومن ثم، فإن التعددية أضافت قنوات جديدة للمشاركة والمنافسة، لكنها لم تُنهِ الهيمنة السياسية للنظام الحاكم.

وبناءً على ذلك، يمكن فهم معضلة الانتقال السياسي في الكاميرون، باعتبارها نتاجًا لتراكم تاريخي، يجمع بين استمرار القيادة الرئاسية، وهيمنة الحزب الحاكم، وآليات استيعاب النخب، ومحدودية فرص المعارضة، في تحويل المشاركة الانتخابية إلى انتقال فعلي للسلطة. وعليه، فإن التحدي الذي ستواجهه البلاد بعد بول بيا، لا يتمثل فقط في اختيار رئيس جديد، وإنما في اختبار ما إذا كانت المؤسسات التي عملت لعقود في ظل قيادة سياسية واحدة، قادرة على إدارة تداول حقيقي للسلطة، والحفاظ على استقرار النظام في الوقت نفسه.

ثانيًا- التعديلات الدستورية وأزمة تداول السلطة

أ- تعديل عام ٢٠٠٨، وإلغاء القيود على إعادة الانتخاب الرئاسي

شكل التعديل الدستوري الذي أُقر في الكاميرون عام ٢٠٠٨م، نقطة تحول مهمة في مسار تداول السلطة الرئاسية. فقد ألغى التعديل الحد الأقصى لعدد الولايات الرئاسية، مع الإبقاء على مدة الولاية الرئاسية البالغة سبع سنوات، بما أتاح للرئيس بول بيا الاستمرار في الترشح للرئاسة، بعد انتهاء الولايات التي كان يمكن أن تشكل قيدًا دستوريًا على استمراره في الحكم، في ظل القواعد السابقة. وينص الإطار الدستوري الحالي، على أن رئيس الجمهورية يُنتخب بالاقتراع العام المباشر لسبع سنوات، وأنه قابل لإعادة الانتخاب.

وقد كان لهذا التعديل أثر مباشر في طبيعة مسألة الانتقال السياسي؛ إذ لم يعد انتهاء الولاية الرئاسية في حد ذاته، عاملًا يفرض تغيير القيادة، وأصبح استمرار الرئيس في السلطة ممكنًا، من خلال إعادة الانتخاب المتكرر. وبذلك، انتقلت مسألة الخلافة، من كونها نتيجة محتملة لدورة انتخابية محددة، إلى مسألة ترتبط بصورة أكبر بانتهاء حكم الرئيس نفسه، أو بحدوث شغور في منصب الرئاسة.

وتزداد أهمية هذا التطور عند النظر إلى طول مدة حكم بول بيا؛ فإلغاء الحد الأقصى للولايات الرئاسية، سمح له بالترشح مجددًا، وقد فاز في انتخابات عام ٢٠١١ ثم ٢٠١٨م، قبل أن يُعلن فوزه بولاية رئاسية

ثامنة، في انتخابات أكتوبر عام ٢٠٢٥م، بنسبة ٥٣,٦٦٪ من الأصوات، وفق النتائج التي أعلنها المجلس الدستوري. ٢ ومن ثم، لم يؤدِّ التعديل الدستوري إلى مجرد تغيير تقني في قواعد الانتخابات، وإنما أعاد تشكيل الإطار المؤسسي، الذي تُدار من خلاله مسألة تداول السلطة.

ومن المنظور المؤسسي، فيمكن القول: إن إلغاء سقف الولايات، خفّض من احتمال حدوث انتقال رئاسي دوري، تفرضه القواعد الدستورية، وجعل استمرار القيادة القائمة ممكنًا، ما دام الرئيس قادرًا على خوض الانتخابات والفوز بها. وفي الوقت نفسه، لا يعني ذلك أن الانتقال أصبح مستحيلًا، أو أن النظام الدستوري لا يتضمن قواعد للخلافة؛ فالدستور يحدِّد صراحة، إجراءات التعامل مع شغور منصب الرئيس بسبب الوفاة، أو الاستقالة، أو العجز الدائم، وينص على أن رئيس مجلس الشيوخ، يتولى مهام الرئاسة مؤقتًا، إلى حين انتخاب رئيس جديد.

وتكمن أهمية هذه القاعدة، في أن النظام الكاميروني، يجمع بين إمكانية استمرار الرئيس لفترات طويلة عبر إعادة الانتخاب، وبين وجود آلية دستورية محددة، للتعامل مع الشغور. ومن ثم، فإن المشكلة الأساسية لا تتمثل في غياب قواعد قانونية للانتقال، وإنما في السؤال المتعلق بمدى قدرة هذه القواعد على إدارة انتقال سياسي فعلي، في نظام تركزت فيه السلطة الرئاسية لعقود، حول شخص واحد.

وعليه، فيمكن وصف الحالة الكاميرونية، بأنها تعاني من "أزمة خلافة مؤجلة"؛ فاستمرار الرئيس في منصبه، يسمح بتأجيل السؤال المتعلق بالخلافة، لكنه لا يلغي الحاجة إلى الإجابة عنه. وكلما طال أمد التأجيل، ازدادت أهمية التوازنات داخل النخبة الحاكمة، والحزب المسيطر، والمؤسسات الأمنية والعسكرية، فضلًا عن المؤسسات الدستورية، التي يفترض أن تتولى إدارة الانتقال، عندما يصبح شغور المنصب واقعًا.

ومن هنا، فإن تعديل عام ٢٠٠٨م، ينبغي ألا يُفهم فقط باعتباره إجراءً سمح للرئيس بالترشح لولايات إضافية، وإنما باعتباره تحولًا مؤسسيًا، أعاد صياغة العلاقة بين استمرارية السلطة وتداولها. فقد أزال أحد أهم القيود الدستورية، التي كان يمكن أن تفرض نهاية دورية لحكم الرئيس، لكنه أبقى في الوقت نفسه على آليات دستورية، للتعامل مع شغور المنصب. وهذه المفارقة بين سهولة استمرار القيادة، وصعوبة اختبار انتقالها، هي أحد المفاتيح الأساسية لفهم معضلة الخلافة السياسية في الكاميرون.

ب- بين الشرعية القانونية والشرعية السياسية

تطرح الحالة الكاميرونية كذلك، إشكالية تتعلق بالفارق بين الشرعية القانونية، والقبول السياسي؛ فالشرعية القانونية، تشير إلى تولي السلطة وفق القواعد الدستورية والقانونية، والإجراءات الرسمية المعمول بها، بينما يتعلق القبول السياسي، بمدى اعتراف القوى السياسية والاجتماعية المختلفة، بنتائج العملية السياسية،

وثقتها في المؤسسات التي تديرها. ولذلك يمكن أن تكون نتيجة انتخابية مستوفية للإجراءات القانونية الرسمية، في حين تظل محل نزاع سياسي أو اجتماعي.

وقد برز هذا التوتر بصورة واضحة، عقب الانتخابات الرئاسية التي جرت في ١٢ أكتوبر عام ٢٠٢٥م؛ ففي ٢٧ أكتوبر أعلن المجلس الدستوري فوز بول بيا بولاية رئاسية ثامنة، بنسبة ٥٣,٦٦٪ من الأصوات، مقابل ٣٥,١٩٪ لمنافسه الرئيس إيسا تشيروما باكاري. وكانت قرارات المجلس الدستوري المتعلقة بالانتخابات نهائية، وفق الإطار القانوني الكاميروني. وفي المقابل، رفض تشيروما النتيجة الرسمية، وأعلن أنه الفائز الحقيقي بالانتخابات، بينما اندلعت احتجاجات في مدن عدة، وترافقت مع مواجهات بين المتظاهرين وقوات الأمن.

ولا يعني ذلك، من الناحية التحليلية، أن شرعية بيا القانونية قد أُلغيت؛ فالنتيجة الرسمية صدرت عن الجهة الدستورية المختصة. لكن الخلاف حول النتائج، يكشف عن فجوة بين الشرعية القانونية والقبول السياسي، وهي فجوة يمكن أن تصبح أكثر أهمية في سياق الانتقال الرئاسي المقبل؛ فالمؤسسات التي يُفترض أن تدير انتقال السلطة، تحتاج ليس فقط إلى أساس دستوري، وإنما أيضًا إلى درجة من الثقة والقبول، لدى الفاعلين السياسيين الرئيسين.

وتكتسب هذه المسألة أهمية خاصة، لأن أزمة الشرعية الانتخابية، لا تبقى بالضرورة محصورة في الانتخابات التي نشأت فيها. فإذا استمرت الشكوك حول نزاهة المؤسسات الانتخابية، أو حياد المؤسسات الدستورية، فقد تنتقل هذه الشكوك إلى أي قيادة سياسية جديدة، تصل إلى السلطة مستقبلًا. وفي هذه الحالة، قد يكون وصول الرئيس الجديد إلى السلطة، متوافقًا مع الإجراءات الدستورية، لكنه يواجه في الوقت نفسه تحديّا، يتعلق بمدى قبول القوى السياسية والاجتماعية لشرعيته.

ومن ثم، فإن معضلة الانتقال السياسي في الكاميرون، تتضمن مستويين مترابطين، الأول: هو كيفية انتقال السلطة وفق القواعد الدستورية، والثاني: هو كيفية ضمان قبول هذا الانتقال سياسيًا واجتماعيًا. ولا يكفي نجاح المستوى الأول وحده لضمان استقرار المرحلة الانتقالية؛ إذ إن الانتقال القانوني الذي لا يحظى بقبول سياسي واسع، قد يتحول إلى مصدر جديد للصراع، بينما يظل الانتقال الذي يجمع بين الأساس الدستوري والقبول السياسي، أكثر قدرة على الحفاظ على استقرار النظام.

وبذلك، تكشف انتخابات عام ٢٠٢٥م، أن قضية الخلافة الرئاسية في الكاميرون، لا يمكن فصلها عن مسألة الثقة في المؤسسات السياسية والانتخابية. فالمشكلة المستقبلية ليست فقط في تحديد من سيخلف بول بيا، وإنما في ضمان أن تكون عملية الخلافة نفسها، قابلة للاعتراف من جانب مختلف القوى السياسية، وأن تتمتع المؤسسات التي تديرها، بقدر كافٍ من الشرعية القانونية والقبول السياسي.

ثالثا- انتخابات عام ٢٠٢٥م بوصفها اختبارًا لأزمة الرئاسة

أ- نتائج الانتخابات الرئاسية

أجريت الانتخابات الرئاسية في الكاميرون في ١٢ أكتوبر عام ٢٠٢٥م، وأعلنت السلطات الرسمية في ٢٧ أكتوبر فوز بول بيا بنسبة ٥٣,٦٦٪ من الأصوات، مقابل ٣٥,١٩٪ لعيسى تشيروما بكاري. وقد شكلت الانتخابات لحظة سياسية مهمة، لأنها جرت في ظل تقدم الرئيس في السن، واستمرار حكمه منذ عام ١٩٨٢م. كما أن المنافس الرئيس عيسى تشيروما بكاري، كان شخصية بارزة داخل النظام، قبل أن ينتقل إلى صفوف المعارضة، الأمر الذي أعطى المنافسة الانتخابية أهمية إضافية.[١٣]

غير أن إعلان النتائج، لم ينه الأزمة السياسية، إذ رفض تشيروما النتائج، وادعى أنه هو الفائز، بينما شهدت مدن عدة احتجاجات ومواجهات مع قوات الأمن؛ فقد أفادت وكالة أسوشيتد برس بوقوع قتلى واعتقالات في أعقاب الاحتجاجات، كما نقلت انتقادات منظمات دولية، على رد السلطات على الاحتجاجات.[١٤]

ومن منظور التحليل السياسي، فإن أهمية الانتخابات لا تكمن فقط في نتائجها، وإنما في نزاهتها وقبولها لدى الأطراف المعنية، وهذا على خلاف ما حدث في الكاميرون، لأن نتائج الانتخابات تزيد من تفاقم أزمة الثقة بين السلطة والمعارضة، بدلا من أن تكون نتائج الانتخابات وسيلة لحسم التنافس السياسي، بل تحولت إلى مصدر جديد للصراع حول الشرعية السياسية، ولا يزال الوضع إلى اليوم قائما، بل يزداد خطورة، مع لجوء زعيم المعارضة تشيروما إلى جمهورية غامبيا عقب الانتخابات، ومواصلة تشكيل كتل اجتماعية وقانونية ضد سلطة البلاد.

ب- أثر الانتخابات في مستقبل الانتقال السياسي

أظهرت انتخابات عام ٢٠٢٥م، أن استمرار الرئيس بول بيا في الرئاسة، لم ينهِ أزمة الانتقال السياسي، بل ربما جعلها أكثر إلحاحا. فمن جهة، فإن حصول الرئيس على ولاية جديدة ثامنة، وفق النتائج الرسمية، يعني استمرار النظام القائم. ومن جهة أخرى، فإن استمرار الرئيس في الحكم في سن متقدمة، يجعل سؤال ما بعد بيا حاضرًا بقوة، في المشهد السياسي الكاميروني.

كما أن رفض المعارضة للنتائج، يعني أن النظام السياسي يدخل المرحلة المقبلة، وهو يواجه مشكلة تتعلق بالثقة، وهذه المشكلة قد تصبح أكثر خطورة عند حدوث أي انتقال سياسي، لأن القوى المعارضة قد ترفض أي ترتيب للخلافة السياسية، إذا لم تشارك في صياغتها، أو لم تثق في المؤسسات التي تشرف عليها.

رابعا- إعادة منصب نائب الرئيس وأزمة الخلافة المؤسسية

أ- نائب الرئيس بوصفه آلية للانتقال

شهد أبريل عام ٢٠٢٦م تحولًا مهمًا في الإطار الدستوري، للانتقال الرئاسي في الكاميرون، بعد اعتماد التعديل الدستوري بموجب القانون رقم ٠٠٢/٢٠٢٦ المؤرخ في ١٤ أبريل عام ٢٠٢٦م، الذي أعاد منصب نائب رئيس الجمهورية إلى النظام الدستوري ونظم - في الوقت نفسه - آلية جديدة لخلافة الرئيس، في حالة شغور المنصب.[١٥] ولا يمثل هذا التعديل مجرد إعادة إحياء لمنصب كان موجودًا في الماضي، وإنما ينشئ نموذجًا مختلفًا في طريقة اختيار نائب الرئيس، ودوره في عملية الخلافة.

فقد عرف النظام الدستوري الكاميروني بالفعل منصب نائب الرئيس في ظل دستور الجمهورية الفيدرالية لعام ١٩٦١م. وكان الرئيس ونائب الرئيس ينتخبان على قائمة واحدة بالاقتراع العام المباشر والسري، مع اشتراط ألا يكونا من الولاية الفيدرالية نفسها، كما نص الدستور على أن نائب الرئيس يتولى سلطات الرئيس في حالة شغور المنصب، إلى حين انتخاب رئيس جديد. وقد ارتبط هذا الترتيب آنذاك بطبيعة الدولة الفيدرالية، ومحاولة تحقيق توازن سياسي وجغرافي بين شطري البلاد.

لكن هذا النموذج أُلغي مع دستور عام ١٩٧٢م، الذي أنهى النظام الفيدرالي، وأقام دولة موحدة شديدة المركزية، وألغى منصب نائب الرئيس. ثم تطورت آليات الخلافة لاحقًا، فأصبح رئيس الوزراء هو الخليفة الدستوري بموجب تعديل عام ١٩٧٩م، قبل أن تتغير قواعد الخلافة مرة أخرى في مراحل لاحقة. ولذلك، فإن إعادة منصب نائب الرئيس عام ٢٠٢٦م، لا تمثل عودة كاملة إلى نموذج عام ١٩٦١م، بل تمثل إعادة تصميم للمؤسسة، بما يتلاءم مع بنية النظام الرئاسي الحالية.[١٦]

وبموجب التعديل الدستوري لعام ٢٠٢٦م، يساعد نائب الرئيس رئيس الجمهورية في ممارسة مهامه، ويُعيَّن بمرسوم رئاسي، بدلًا من انتخابه بصورة مستقلة، أو انتخابه ضمن قائمة مشتركة مع الرئيس. كما أن النائب لا يتمتع بتفويض انتخابي مستقل عن الرئيس، وتظل علاقته بالمؤسسة الرئاسية مرتبطة بقرار التعيين الرئاسي. وتكشف هذه الصيغة عن اختلاف جوهري بين نموذج عام ١٩٦١ ونموذج عام ٢٠٢٦م؛ ففي حين كان نائب الرئيس في النظام الفيدرالي، يتمتع بمصدر شرعية انتخابي مشترك مع الرئيس، أصبح نائب الرئيس في النظام الجديد، جزءًا من البنية التنفيذية التي يشكلها الرئيس.[١٧]

وتتضح الأهمية السياسية للتعديل بصورة أكبر، في قواعد الخلافة الجديدة؛ فعند حدوث شغور في منصب رئيس الجمهورية بسبب الوفاة، أو الاستقالة، أو العجز الدائم، يتولى نائب الرئيس رئاسة الجمهورية تلقائيًا، ويؤدي اليمين أمام البرلمان المنعقد في مؤتمر، ويكمل المدة المتبقية من ولاية الرئيس. أما إذا شغر منصبا الرئيس ونائب الرئيس في الوقت نفسه، فيتولى رئيس مجلس الشيوخ مهام الرئاسة مؤقتًا، إلى حين تنظيم انتخابات رئاسية.

ويمثل هذا الترتيب تحولًا مهمًا مقارنة بالنظام السابق؛ إذ كان الإطار الدستوري قبل تعديل عام ٢٠٢٦م، يعتمد على رئاسة مجلس الشيوخ، لتولي مهام الرئيس مؤقتًا، مع تنظيم انتخابات رئاسية جديدة خلال فترة محددة. أما التعديل الجديد، فينقل مركز الثقل من الانتقال الانتخابي بعد شغور الرئاسة، إلى الخلافة التلقائية داخل السلطة التنفيذية.[١٨]

ومن الناحية النظرية، يمكن لهذا النظام أن يقلل من حالة عدم اليقين، التي عادة ما تصاحب شغور منصب الرئيس؛ فوجود خليفة دستوري محدد سلفًا، قد يمنع حدوث فراغ في السلطة، ويحدُّ من التنافس الفوري بين النخب السياسية والعسكرية، ويضمن استمرارية مؤسسات الدولة. كما يمكن أن يوفر انتقالًا سريعًا للسلطة، دون الحاجة إلى الدخول مباشرة في مرحلة انتخابية، قد تكون مصحوبة بالتوتر والاستقطاب.

غير أن فعالية هذه الآلية في الحالة الكاميرونية، تعتمد بدرجة كبيرة على طبيعة منصب نائب الرئيس، ومصدر شرعيته؛ فالنائب الذي يعينه الرئيس، ولا يحصل على تفويض انتخابي مستقل، قد يكون قادرًا على ضمان استمرارية السلطة، لكنه لا يمتلك بالضرورة شرعية سياسية مستقلة، تمكنه من إدارة انتقال واسع، يحظى بقبول مختلف القوى السياسية. وبذلك، فقد تنجح الآلية الجديدة في حل مشكلة الشغور الدستوري، دون أن تحل بالضرورة مشكلة الانتقال السياسي.

وهنا تظهر مفارقة أساسية في الإصلاح الدستوري لعام ٢٠٢٦م، فقد أصبح انتقال السلطة أكثر وضوحًا من الناحية الإجرائية، لكنه أصبح في الوقت نفسه أكثر ارتباطًا بالبنية التنفيذية القائمة؛ فالخلافة لم تعد تعتمد بصورة مباشرة على انتخابات جديدة فور شغور المنصب، وإنما تبدأ من اختيار الرئيس نفسه لنائبه. ولذلك يمكن النظر إلى منصب نائب الرئيس، باعتباره – في الوقت نفسه – أداة لاستمرارية الدولة، وآلية محتملة لإدارة الخلافة داخل النخبة الحاكمة.

ومن هذه الزاوية، فإن إعادة منصب نائب الرئيس، قد تكون لها وظيفتان متداخلتان، الأولى: وظيفة مؤسسية، تتمثل في منع الفراغ الدستوري، وضمان استمرارية الدولة. والثانية: وظيفة سياسية، تتمثل في توفير قناة منظمة لإدارة انتقال السلطة داخل النظام القائم. ويجعل ذلك اختيار نائب الرئيس مسألة تتجاوز مجرد التعيين الإداري، لأنه قد يصبح أحد أهم القرارات السياسية المرتبطة بمستقبل النظام بعد بول بيا.

ومع ذلك، فإن وجود نائب رئيس، لا يحسم وحده مسألة الشرعية السياسية؛ فالسؤال في مرحلة الانتقال، لا يتعلق فقط بمن يملك الحق الدستوري في تولي الرئاسة، وإنما أيضًا بمدى قبول القوى السياسية والمجتمعية لهذا الشخص، وبقدرة المؤسسات الانتخابية والقضائية والتشريعية على إدارة المرحلة، وبمدى استعداد المعارضة لقبول ترتيبات الخلافة. ومن ثم، فإن الإصلاح الدستوري لعام ٢٠٢٦م، يعالج بصورة مباشرة آلية الاستخلاف، لكنه لا يقدم بالضرورة حلًا شاملًا لمعضلة التداول السياسي.

ب- غياب الرئيس وأزمة استمرارية الدولة

برزت أهمية هذه الترتيبات بصورة عملية خلال صيف عام ٢٠٢٦م، عندما غادر الرئيس بول بيا الكاميرون في ٧ يونيو، وبقي خارج البلاد لفترة طويلة، الأمر الذي دفع إلى تصاعد التساؤلات حول قدرته على ممارسة مهامه، وحول طبيعة الترتيبات المؤسسية القائمة في حال استمر الغياب. وقد عقد الحزب الحاكم، الحركة الديمقراطية للشعب الكاميرونية (CPDM)، اجتماعًا رفيع المستوى في يوليو، وسط هذه التساؤلات، بينما طالبت شخصيات معارضة بمزيد من الوضوح حول وضع الرئاسة.[١٩]

وقد اكتسب الغياب أهمية خاصة، لأن منصب نائب الرئيس، الذي أُعيد إدخاله دستوريًا في أبريل، ظل شاغرًا. وبذلك، لم يكن النظام قد انتقل فعليًا إلى مرحلة الخلافة الجديدة التي أنشأها التعديل، في حين ظلت قواعد الشغور الرئاسي غير مفعلة رسميًا، لأن منصب الرئيس لم يُعلن شاغرًا.[٢٠]

وهنا يجب التمييز بوضوح بين غياب الرئيس، وشغور منصب الرئاسة. فغياب الرئيس عن البلاد، مهما طال، لا يؤدي تلقائيًا إلى شغور المنصب. ولا يصبح منصب الرئاسة شاغرًا، إلا وفق الحالات والإجراءات الدستورية المحددة، مثل: الوفاة، أو الاستقالة، أو العجز الدائم. ولذلك، فإن غياب بيا خلال صيف عام ٢٠٢٦م، لم يكن في حد ذاته انتقالًا دستوريًا للسلطة، وإنما أصبح اختبارًا سياسيًا لمدى قدرة مؤسسات الدولة على العمل، في ظل غياب الرئيس عن المشهد العام.

وقد أثار طول الغياب مخاوف إضافية بسبب طبيعة النظام السياسي الكاميروني، ودرجة تركيز القرار في مؤسسة الرئاسة. فكلما كانت السلطة السياسية شديدة المركزية، أصبحت قدرة المؤسسات الأخرى على طمأنة المجتمع بشأن استمرارية الحكم أكثر أهمية. وإذا كان غياب الرئيس، قد أدى إلى موجة واسعة من التكهنات، حول قدرة الدولة على الاستمرار، فإن ذلك يمكن أن يكشف عن مشكلة أعمق، تتمثل في ارتباط استمرارية النظام بدرجة كبيرة، بحضور الشخص الموجود في قمة السلطة.

وفي الوقت نفسه، لا ينبغي تفسير الغياب وحده، باعتباره دليلًا على وجود فراغ في السلطة، أو انهيار مؤسسات الدولة. فقد واصلت الحكومة ومؤسسات الدولة العمل، كما استمر الرئيس في إصدار القرارات والمراسيم أثناء وجوده خارج البلاد. وفي ٤ أغسطس عام ٢٠٢٦م، على سبيل المثال، صدرت مراسيم رئاسية، تضمنت تغييرات واسعة في القيادة العسكرية، شملت تغيير قيادات أربع من المناطق العسكرية المشتركة الخمس، وترقية قائد الحرس الرئاسي.[٢١] وتوضح هذه التطورات أن غياب الرئيس عن البلاد، لم يعنِ توقف ممارسة السلطة رسميًا.

لكن استمرار ممارسة السلطة الرسمية من الخارج، لم يلغِ مشكلة الثقة؛ فقد ظل غياب الرئيس الطويل موضوعًا للجدل السياسي، خصوصًا في ظل عدم وجود نائب رئيس معين، يمكنه أن يشكل قناة مؤسسية

واضحة لاستمرارية القيادة. وقد بلغ الغياب نحو عشرة أسابيع، قبل عودة بول بيا إلى الكاميرون في ٢٠ أغسطس عام ٢٠٢٦م، في أطول غياب له عن البلاد خلال أكثر من أربعة عقود من الحكم.[٢٢]

وقد أنهت عودة بيا الأزمة الآنية المرتبطة بغيابه، لكنها لم تُنهِ الإشكالية المؤسسية التي كشف عنها الغياب؛ فالرئيس عاد إلى ممارسة مهامه، لكن سؤال الخلافة ظل قائمًا، كما ظل منصب نائب الرئيس غير مشغول. ومن ثم، فإن أهمية أزمة صيف عام ٢٠٢٦م، لا تكمن في أنها أدت إلى انتقال السلطة، وإنما في أنها أظهرت – عمليًا – حدود الفصل بين استمرارية الدولة، واستمرارية القيادة الشخصية.

وعليه، فإن تجربة عام ٢٠٢٦م، تكشف أن وجود قواعد دستورية للخلافة، لا يكفي وحده لضمان انتقال سياسي مستقر؛ فالقواعد الجديدة تحدد من يتولى الرئاسة عند شغورها، لكنها لا تحدد مسبقًا كيف ستُبنى الشرعية السياسية للقيادة الجديدة، ولا كيف ستتعامل النخبة الحاكمة والمعارضة والمجتمع مع انتقال السلطة. ولهذا، فإن أزمة الخلافة في الكاميرون، تظل في جوهرها أوسع من مسألة الاستخلاف الدستوري؛ إنها تتعلق بقدرة النظام على الانتقال من حكم شخصي طويل الأمد، إلى قيادة جديدة، دون أن يؤدي ذلك إلى صراع على الشرعية، أو إلى إعادة إنتاج الأزمة السياسية في صورة جديدة.

خامسا- الأزمة الناطقة بالإنجليزية وأثرها في مستقبل الانتقال السياسي

أ- الجذور التاريخية للأزمة

تمثل الأزمة الناطقة بالإنجليزية، أحد أعمق التحديات السياسية، التي تواجه الكاميرون، وترتبط جذورها بالإرث الاستعماري المزدوج للبلاد. ففي عام ١٩٦١م، انضم إقليم (Southern Cameroons)جنوب الكاميرون، الناطق بالإنجليزية، إلى الكاميرون الناطقة بالفرنسية، في إطار نظام فيدرالي، بعد استفتاء رعته الأمم المتحدة، بينما اختار (Northern Cameroons) شمال الكاميرون الانضمام إلى نيجيريا. وقد منح النظام الفيدرالي لكل من الكيانين، قدرًا من الخصوصية المؤسسية والقانونية.[٢٣]

غير أن هذا الترتيب لم يستمر؛ ففي عام ١٩٧٢م، أُلغي النظام الفيدرالي، وأقيمت دولة موحدة أكثر مركزية. وأدى تراجع الحكم الذاتي للمناطق الناطقة بالإنجليزية، إلى جانب تراكم الخلافات المتعلقة باللغة، والقضاء، والتعليم، والتمثيل السياسي، إلى تنامي ما عُرف بـ«المشكلة الأنجلوفونية».[٢٤] وفي تسعينيات القرن العشرين، ظهرت مطالب بإعادة الفيدرالية، وتعزيز الحكم الذاتي، قبل أن تتجه بعض التيارات لاحقًا إلى المطالبة بالانفصال. وتصاعدت الأزمة بصورة حادة منذ عام ٢٠١٦م، ثم تحولت في عام ٢٠١٧م، إلى نزاع مسلح بين القوات الحكومية، وجماعات انفصالية في منطقتي الشمال الغربي، والجنوب الغربي.

وتكشف هذه الأزمة أن معضلة الانتقال السياسي في الكاميرون، لا تتعلق فقط بمن سيخلف بول بيا، وإنما أيضًا بطبيعة الدولة نفسها. فانتقال السلطة من رئيس إلى آخر، دون معالجة العلاقة بين المركز والمناطق الناطقة بالإنجليزية، قد يؤدي إلى تغيير القيادة، دون معالجة أسباب الصراع.

ب- الانتقال السياسي كفرصة لإعادة بناء العقد السياسي

يمكن أن يمثل الانتقال السياسي فرصة، لإعادة بناء العلاقة بين الدولة والمجتمع، من خلال تعزيز اللامركزية، وتوسيع المشاركة السياسية، وإعادة بناء الثقة في المؤسسات، والبحث عن تسوية سياسية للأزمة الأنجلوفونية. وقد اتخذت الدولة بالفعل خطوات دستورية لتعزيز اللامركزية، ومنح المناطق المتضررة وضعًا خاصًا، إلا أن التحدي الأساسي يتمثل في مدى تنفيذ هذه الترتيبات عمليًا.[٢٥]

ومن ثم، فإن نجاح الانتقال السياسي، لن يقاس فقط بانتقال السلطة بصورة دستورية، وإنما بقدرته على معالجة جذور الأزمة. فالسؤال الحاسم ليس فقط: من سيحكم الكاميرون بعد بول بيا؟ وإنما كيف ستُحكم البلاد بعده؟ وإذا لم يترافق الانتقال الرئاسي، مع إصلاح العلاقة بين المركز والأقاليم، وإعادة بناء الثقة السياسية، فقد يتحول الانتقال إلى مجرد إعادة إنتاج للأزمة، تحت قيادة جديدة.

سادسا- بين مظاهر أزمة الرئاسة وأزمة الانتقال السياسي

أ- مظاهر أزمة الرئاسة في الكاميرون

يمكن تحديد أزمة الرئاسة في الكاميرون في أربعة أبعاد رئيسة، وهي كما يأتي:

١- طول مدة حكم بول بيا، التي جعلت النظام السياسي شديد الارتباط بشخص الرئيس.[٢٦]

٢- تقدم الرئيس في السن، وما يترتب عليه من تساؤلات حول مستقبل الرئاسة في الكاميرون.[٢٧]

٣- الغياب المتكرر للرئيس عن البلاد، وما يثيره ذلك من تساؤلات حول استمرارية ممارسة الصلاحيات الرئاسية.[٢٨]

٤- أزمة الشرعية الانتخابية التي ظهرت بعد انتخابات عام ٢٠٢٥م، والتي أظهرت استمرار الفجوة بين السلطة والمعارضة.[٢٩]

وهذه المؤشرات، تجعل أزمة الرئاسة حقيقية، لكنها لا تفسر – وحدها – عمق الأزمة السياسية.

ب- معضلة الانتقال السياسي بوصفها الأزمة الأعمق في الكاميرون

تتمثل أزمة الانتقال السياسي، في أن الكاميرون لم تختبر انتقالًا رئاسيًا فعليًا منذ عام ١٩٨٢م، وهذا يعني أن الانتقال المقبل، سيكون اختبارًا غير مسبوق للمؤسسات.

كما أن الصراع على الانتقال السياسي، قد لا يجري فقط بين النظام والمعارضة، بل سيجري داخل النخبة الحاكمة نفسها؛ فغياب الرئيس يمكن أن يؤدي إلى إعادة ترتيب موازين القوى، داخل الحزب الحاكم ومؤسسات الدولة، ومما يؤكد هذه الحقيقة، هو أن المعارضة في هذه الأيام، لا يزالون ينكرون مصداقية مرسوم رئاسي، بشأن ترقية وتعيين بعض الضباط، ما أدى إلى تغيير هيكلة القوات المسلحة الكاميرونية.[٣٠] معتبرين أن ذلك بمثابة إعادة تشكيل القوى السياسية، داخل الحزب الحاكم نفسه.

وعليه، فإن السؤال الأساس، ليس من سيخلف الرئيس بول بيا؟ بل، ما طبيعة النظام السياسي الذي سيأتي بعد الرئيس بول بيا؟ وهذا السؤال قد يكون أكثر أهمية، لأنه ينقل النقاش من شخص الرئيس، إلى المؤسسات الوطنية.

سابعا- السيناريوهات المستقبلية بشأن الانتقال السياسي الكاميروني

أ- سيناريو الاستمرارية

يقوم هذا السيناريو على انتقال السلطة داخل النظام القائم، مع الحفاظ على المؤسسات الأساسية وشبكات النفوذ الحالية. ويتميز هذا الخيار بإمكانية تقليل الاضطراب، لكنه قد يفشل فشلا ذريعا في معالجة أزمة الشرعية، إذا لم يترافق مع إصلاحات سياسية.

ب- سيناريو الإصلاح التدريجي

يقوم هذا السيناريو على انتقال السلطة، مع إدخال إصلاحات في النظام الانتخابي والمؤسسات الدستورية واللامركزية. ويمثل هذا السيناريو خيارًا وسطًا بين الاستمرارية والتغيير الجذري.

ج- سيناريو الانتقال التوافقي

يقوم على حوار وطني شامل، تشارك فيه السلطة والمعارضة، وممثلو المجتمع المدني، والمناطق الناطقة بالإنجليزية. وقد يشمل ذلك إصلاحًا دستوريّا، وإعادة تنظيم المؤسسات الانتخابية، وإطلاق عملية للمصالحة الوطنية. ويُعد هذا السيناريو الأكثر قدرة على معالجة جذور الأزمة، لكنه يتطلب تنازلات سياسية واسعة.

د- سيناريو الاضطراب

وفي حال فشل المؤسسات في إدارة الانتقال السياسي في الكاميرون، أو رفضت المعارضة شرعية الانتقال، فقد تدخل البلاد في مرحلة من الاحتجاجات والاضطرابات. وقد يتفاقم الوضع إذا تزامن الانتقال السياسي،

مع استمرار الأزمة المسلحة في المناطق الناطقة بالإنجليزية. وهذا هو السيناريو الأكثر خطورة على وحدة الدولة واستقرارها.

خاتمة

تكشف الحالة الكاميرونية، أن البلاد تواجه أزمتين مترابطتين، وهما: أزمة الرئاسة، وأزمة الانتقال السياسي. فإذا كانت الأولى ترتبط باستمرار بول بيا في السلطة منذ عام ١٩٨٢م، وتقدم سنه، وطول فترات غيابه عن البلاد، فإن الثانية تتجاوز شخص الرئيس، لتتعلق بمستقبل النظام السياسي، وقدرته على إدارة انتقال السلطة بصورة مستقرة وشرعية. وقد أظهرت انتخابات عام ٢٠٢٥م، أن استمرار القيادة الرئاسية، لم يُنهِ الخلاف حول الشرعية السياسية، وإنما كشف استمرار فجوة الثقة بين السلطة والمعارضة. كما أظهر التعديل الدستوري لعام ٢٠٢٦ م، أن النظام بدأ في إعادة تنظيم قواعد الخلافة الرئاسية، من خلال استحداث منصب نائب الرئيس، إلا أن وجود آلية دستورية للخلافة، لا يعني بالضرورة تحقق انتقال سياسي يحظى بالقبول. وتؤكد الدراسة، أن جوهر المعضلة الكاميرونية، لا يكمن فقط في الإجابة عن سؤال: من سيخلف بول بيا؟ وإنما في الإجابة عن سؤال أعمق، وهو: كيف يمكن إدارة الانتقال السياسي، بصورة تضمن استمرارية الدولة، وشرعية المؤسسات، وتوسيع المشاركة السياسية؟ فالقواعد الدستورية تستطيع تحديد آلية انتقال السلطة، لكنها لا تستطيع وحدها إنتاج الشرعية السياسية، أو بناء الثقة بين السلطة والمجتمع والقوى المعارضة.

ومن ثم، فإن استقرار مرحلة ما بعد بيا يتطلب مسارات خمسة مترابطة، وهي:

١- تعزيز استقلال المؤسسات الانتخابية والقضائية والدستورية.
٢- ضمان نزاهة الانتخابات وزيادة الثقة في نتائجها.
٣- توسيع مشاركة المعارضة والقوى السياسية في صياغة قواعد المنافسة والانتقال.
٤- معالجة جذور الأزمة الناطقة بالإنجليزية من خلال حوار سياسي وتسوية قابلة للتنفيذ.
٥- تحويل الانتقال السياسي من مجرد إعادة إنتاج للنخبة الحاكمة، إلى فرصة لإعادة بناء العقد السياسي الوطني.

وعليه، فإن معضلة الانتقال السياسي في الكاميرون، تمثل خطرًا وفرصة في آن واحد؛ فهي قد تتحول إلى صراع على السلطة، أو إلى مصدر لعدم الاستقرار، إذا غابت التوافقات والمؤسسات الموثوقة، لكنها قد تشكل في المقابل فرصة تاريخية، لإعادة بناء الشرعية والمؤسسات، وتعزيز المصالحة الوطنية، وترسيخ تقاليد جديدة لتداول السلطة. وفي النهاية، فإن نجاح الانتقال لن يتحدد فقط بمن سيصل إلى قصر الرئاسة، وإنما بقدرة النظام السياسي على الانتقال، من حكم يقوم على استمرارية الشخص، إلى نظام قادر على استمرارية الدولة والمؤسسات.

الهوامش والإحالات

(1) Yonatan L. Morse, "The legislature as political control: change and continuity in Cameroon's National Assembly (1973–2019)," *The Journal of Modern African Studies*, 59:4, 2021, https://tinyurl.com/mrya2eer

(2) Ibid.

(٣) أمجد فريد الطيب، «ظل بول بيّا الطويل... الكاميرون التي نسيت كيف تتغير»، المجلة، (٢٥، أكتوبر، ٢٠٢٥م)، https://tinyurl.com/54ycc43w

(4) Anja Osei, et al., "Personalization, elite cohesion, and regime stability: differing outcomes in Cameroon and Gabon," *Democratization*, 33:5, 2026, https://tinyurl.com/mr2kh296

(5) Robbie Corey-Boulet, "Cameroon security forces killed 48 in election protests," *Reuters*, November 4, 2025, https://tinyurl.com/yc7u7fps

(6) Nalova Akua & Ngala Killian Chimtom, "World's oldest president, Paul Biya, wins Cameroon election at 92," *The Associated Press*, October 27, 2025, https://tinyurl.com/mtf8vcpe

(7) Amindeh Blaise Atabong, "Cameroon approves role of vice president to 93-year-old Biya", *Reuters*, April 4, 2026, https://tinyurl.com/2mtn2pbm

(8) "Cameroun: la BAS recherche activement le président Paul Biya en Europe," *Journal du Cameroun*, July 30, 2026, https://tinyurl.com/4wsczws5

(9) "Cameroun: après 50 jours d'absence, le silence autour de Paul Biya alimente les interrogations," *Cameroun Infos*, July 27, 2026, https://tinyurl.com/mt7vvrh2

(10) Yonatan L. Morse, Op. cit.

(11) Nelson Agbor, "Cameroon in Context: Rethinking Democracy in Central and West Africa," *International Journal of Law and Society*, 9:2, 2026, 294.

(12) Yonatan L. Morse, Op. cit.

(13) Maxcel Fokwen, "Biya longest serving public servant in Cameroon!," *The Guardian Post*, August 3, 2026, https://tinyurl.com/y3mzcztf

(14) Emmanuel Tumanjong, et al., "Cameroon opposition candidate claims win in presidential election ahead of results," *The Associated Press*, October 14, 2025, https://tinyurl.com/4sd5b9uc

(15) Republic of Cameroon, Law No. 2026/002 of 14 April 2026 to amend and supplement the Constitution of 2 June 1972, as amended and supplemented by Law No. 96/06 of 18 January 1996 and Law No. 2008/001 of 14 April 2008. Presidency of the Republic of Cameroon, April 14, 2026, https://tinyurl.com/2hfvz7sn

(16) Cameroon, "Law No. 79/02 of 29 June 1979 amending Articles 5 and 7 of the Constitution of the United Republic of Cameroon," 1979, https://tinyurl.com/yrkybp9e

(17) Melvis M. Ndiloseh, "Cameroon's 2026 Constitutional Amendment: Safeguarding Stability or Engineering Succession?," *Constitution Net*, April 29, 2026, https://tinyurl.com/dr4mb8j7

(18) "Cameroon's ruling party meets as Biya's long absence draws criticism," *Reuters*, July 22, 2026,

https://tinyurl.com/hdpbs272

(19) Ibid.

(20) Ibid.

(21) "Cameroon's Biya, unseen for 58 days, reshuffles military leadership," *Reuters*, August 4, 2026, https://tinyurl.com/5cf7buuf

(22) "Cameroon president returns home after 10-week absence," *Reuters*, August 20, 2026, https://tinyurl.com/43wccm2h

(23) Piet Konings & Francis B. Nyamnjoh, The Anglophone Problem in Cameroon," *The Journal of Modern African Studies*, 35:2, June 1997, 221.

(24) Ibid., 223.

(25) Jacqui Cho, "Decentring foreign peace mediation in the case of Cameroon's Anglophone Crisis," *African Affairs*, 123: 493, October 2024, https://tinyurl.com/yy67zcw9

(26) Paul Melly, "The 92-year-old president who never loses," *BBC*, October 28, 2025, https://tinyurl.com/tcex2bc7

(27) Giovanni Wanneh & Eromo Egbejule, "Fifty-three days and counting: 93-year-old leader's record absence fuels health speculation," *The Guardian News*, July 30, 2026, https://tinyurl.com/yxderbac

(28) Nalova Akua, "Cameroon's president draws concern and criticism by staying abroad for 2 months," *The Associated Press*, August 6, 2026, https://tinyurl.com/bd8jwfkf

(29) Bate Felix & Ngouda Dione, "Cameroon opposition rejects Biya›s win, alleges fraud amid violent protests," *Reuters*, October 28, 2025, https://tinyurl.com/5x8h4mxd

(30) "Cameroun: nomination des généraux, maquillage de la vacance à la présidence ou acte authentique, Cabral Libii convoque la patience," *Journal du Cameroun*, August 4, 2026, https://tinyurl.com/2uux48u3

النفط كمحدد للسياسة الخارجية الأمريكية تجاه نيجيريا

د. هند محروس محمد الجلداوي، باحثة متخصصة في الشؤون الإفريقية - القاهرة.

مقدمة

يرسخ الموقع الجغرافي لنيجيريا، مكانتها كفاعل جيوستراتيجي رئيس، ضمن أولويات صانع القرار الأمريكي؛ وهي المكانة التي تضاعفت أهميتها بفعل ثقلها النفطي، كعضو فاعل في منظمة الدول المصدرة للنفط أوبك منذ عام ١٩٧١م.[١] وبذلك، يتكامل موقعها الإستراتيجي، مع دورها الحيوي في سوق الطاقة العالمي، ليعزز من محورية نيجيريا في الإستراتيجية الأمريكية تجاه إفريقيا. وتمتلك نيجيريا أكبر احتياطي مؤكد من الغاز الطبيعي في إفريقيا (نحو ٢٠٩,٥ تريليون قدم مكعب، أي ما يُعادل ٣٪ من الإنتاج العالمي)،[٢] بينما تأتي بالمرتبة الثانية قاريّا بعد ليبيا، من حيث حجم الاحتياطيات المؤكدة، باحتياطي يبلغ حوالي (٣٧,٠١ مليار برميل)،[٣] مقابل ٤٨,٣٦ مليار برميل لدى ليبيا،[٤] ويصل إنتاجها الفعلي من النفط الخام (بما في ذلك المكثفات)، إلى نحو ١,٦ مليون برميل يوميّا، في أوائل عام ٢٠٢٥م،[٥] مما يجعلها أحد الموردين الرئيسين للطاقة في السوق الدولية. إلا أنها رغم الثروات الهائلة، تظل أسيرة ظاهرة «لعنة الموارد»، التي أبقت غالبية سكانها تحت خط الفقر المدقع، وخلفت اقتصادًا هشًّا، وبنية تحتية متردية. ومن هذا المنطلق، لم تكن السياسة الخارجية الأمريكية تجاهها، مجرد علاقة تجارية عابرة، بل تحولت إلى إستراتيجية شاملة، لتأمين استقرار مصدر طاقةٍ حيويٍّ، عبر أدوات متعددة.

وتاريخيّا، شهدت نيجيريا موجة متلاحقة من الاضطرابات والانقلابات العسكرية، نتيجة تراكم عوامل هيكلية، أبرزها: تفاقم التفاوت في الدخل، والتصدعات العرقية – الإقليمية، والهشاشة المؤسسية. وقد تفاقم هذا الواقع مع استشراء الفساد المؤسسي؛ إذ احتلت نيجيريا المرتبة ١٥٤ من أصل ١٨٠ في مؤشر مدركات الفساد لعام ٢٠٢١م،[٦] ثم ارتفع ترتيب نيجيريا نسبيّا في مؤشر مدركات الفساد في عام ٢٠٢٥م، إلا أن ثبات درجة التقييم عند ٢٦ من أصل ١٠٠، يعكس استمرار محدودية التقدم المؤسسي،[٧] غير أن هذا التحسُّن الطفيف في الترتيب، لا يعكس تقدّمًا حقيقيّا في مكافحة الفساد؛ بل إن ثبات الدرجة عند ٢٦

مقارنةً بعام ٢٠٢٤م، يشير إلى حالة من الجمود الهيكلي في جهود مكافحة الفساد، وليس إلى تقدم فعلي، وهذا الجمود بدوره، يُفقد الدولة مواردها الحيوية، ويُضعف بيئة الاستثمار الخاص؛ مما يجعلها فريسة سهلة للسياسات الخارجية، التي تستغل فراغ الحوكمة لتأمين مصالحها النفطية.

لذا؛ تكمن أهمية الدراسة، في إدراك صانع القرار الأمريكي لأهمية الموقع الجيوستراتيجي، والقطاع النفطي في نيجيريا، وكونه سلعة إستراتيجية مهمة يجب الحفاظ عليها، وضمان أمنها كجزء من المصلحة الإستراتيجية.

وتسعى هذه الدراسة إلى تحليل الدور الذي يلعبه النفط، بوصفه متغيرًا رئيسًا، في تشكيل ملامح السياسة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية تجاه نيجيريا، وما يترتب على ذلك من تأثيرات جيوسياسية واقتصادية.

١- إشكالية الدراسة

تدور إشكالية الدراسة، حول البعد النفطي في سياسة أمريكا الخارجية تجاه نيجيريا، وكيفية توجيه السياسة الخارجية لحماية هذه المصالح؛ وهل تستخدم الولايات المتحدة أدوات اقتصادية - دبلوماسية (مساعدات، استثمارات) كما تُشير الأدبيات التقليدية؟ أو أن المساعدات الأمنية - العسكرية، باتت تتقدم بمبررات مكافحة الإرهاب، بينما غايتها الحقيقية حماية البنية التحتية النفطية؟ وعليه، تسعى الدراسة لمعالجة الإشكالية، من خلال الإجابة على التساؤل الرئيس الآتي: كيف توجه الولايات المتحدة الأمريكية سياستها، لتحقيق مصالحها في قطاع النفط النيجيري؟

٢- أهداف الدراسة

تهدف الدراسة إلى ما يأتي:

- كشف الأبعاد الخفية للسياسة الأمريكية، وخاصةً في ضوء تنافس القوى الكبرى على مصادر الطاقة.
- تقديم قراءة نقدية لإستراتيجيات واشنطن تجاه نيجيريا، بوصفها أكبر منتج للنفط في إفريقيا.
- تقييم أثر التحولات في إنتاج النفط الصخري الأميركي، على طبيعة العلاقات الثنائية.

٣- فرضيات الدراسة

تختبر الدراسة فرضيتين أساسيتين، وهما كما يأتي:

الفرضية الأولى: تُمثل المصالح النفطية أحد المحددات المؤثرة في تشكيل العلاقات الأمريكية -النيجيرية، إلى جانب محددات أمنية وإستراتيجية أخرى.

الفرضية الثانية: تُوجَّه المساعدات الأمنية، والتعاون العسكري الأمريكي نحو نيجيريا بأولوية قصوى، لحماية البنية التحتية النفطية، وذلك تحت مبررات مكافحة الإرهاب، وبناء القدرات. وسنتناول ذلك كله من خلال المحاور الآتية:

المحور الأول- جيوبوليتيك النفط في نيجيريا

١ - النفط النيجيري في الحسابات الإستراتيجية: من الاكتشاف إلى تموضع المصالح

تتمتع نيجيريا بوفرة الموارد الطبيعية؛ إذ تغطي الأحواض الرسوبية النفطية أكثر من نصف مساحتها، وتمتد عبر شرقها ووسطها وغربها شمالًا حتى نهر النيجر وبينو،[٨] وقد مر تطور هذا القطاع بتحولات هيكلية عميقة؛ فمنذ بدايات الإنتاج التجاري أواخر الخمسينيات، عبر «شركة رويال داتش شل»،[٩] قفزت نيجيريا لتصبح منتجًا عالميّا رئيسًا، وهو ما أدى وبالتوازي، إلى انهيار القطاع الزراعي، الذي تراجعت مساهمته من ٦٥٪ عام ١٩٦٠ إلى ٢٥٪ عام ١٩٨٢م.[١٠]

إن هذا الاعتماد المفرط على النفط، الذي بات يشكل ٩٠-٩٥٪ من النقد الأجنبي، ويمثل نحو ٨٠٪ من الإيرادات المستحقة للحكومة،[١١] لم يكن مجرد تحول اقتصادي، بل كان مسارًا، دمج نيجيريا ضمن سلاسل الإمداد الغربية، تحت هيمنة الشركات الكبرى.

وبناءً عليه، فإن أهمية النفط في السياسة الخارجية الأمريكية، لا تنبع من تاريخ اكتشافه، بل من دوره الوظيفي، كركيزة أساسية في أمن الطاقة الأمريكي، مما جعل استقرار هذا القطاع ضرورة جيوستراتيجية، تتجاوز مجرد التبادل التجاري، لتصبح ضمانة لاستقرار الاستثمارات، ومصادر الطاقة الحيوية.

٢- تطور السياسة النفطية النيجيرية: من الهيمنة الأجنبية إلى إدارة الدولة الريعية

شهدت السياسة النفطية في نيجيريا تحولًا جوهريّا في فلسفة الإدارة؛ فبعد عقود من الهيمنة المطلقة، للشركات الأجنبية الكبرى على عمليات الاستكشاف والإنتاج، اتجهت الدولة نحو تعزيز سيادتها، عبر تأسيس شركة النفط الوطنية النيجيرية، (NNPC) والسعي لزيادة حصتها من الإيرادات. ومع ذلك، فقد أدى هذا التحول إلى ترسيخ نموذج «الدولة الريعية»، التي تعتمد بشكل شبه كلي على عوائد النفط، لتمويل موازنتها، مما خلق بيئة سياسية واقتصادية، تتسم بالهشاشة المؤسسية. إن هذا الانتقال من الهيمنة الأجنبية، إلى الريعية الوطنية، هو الذي حدّد طبيعة المصالح الأمريكية؛ حيث انتقلت واشنطن من مجرد حماية شركاتها، إلى ضرورة ضمان استقرار الدولة النيجيرية ذاتها، كضمانة لتدفق الإمدادات.

وفي هذا الإطار، تضطلع دوائر صنع القرار في نيجيريا، بوضع سياسات نفطية، تعكس فلسفه النظام

السياسي النيجيري الحاكم؛ إذ يتبنى الجانب الاقتصادي لهذا النظام، نهج «الاقتصاد الريعي المختلط»، ويقوم هذا النهج على مبدأ تدخل الدولة المباشر، وحصر ملكية الموارد بالسلطة الفيدرالية، بالتوازي مع بناء شراكات إستراتيجية، وعقود إنتاج مشتركة، مع الشركات النفطية الأجنبية الكبرى، بهدف تعظيم العوائد الربحية، وجذب الاستثمارات. وبناءً على ذلك، تعتمد السياسة النفطية النيجيرية على آليات هجينة، تجمع بين السيادة الوطنية على الثروات، والاعتماد على الرأسمال الأجنبي، وأبرزها ما يأتي:[١٢]

- تعظيم الإنتاج والأرباح عبر: زيادة التصدير بأسعار مناسبة.
- فتح الاستثمار الأجنبي أمام الشركات العملاقة، مثل: (شل، إكسون موبيل، شيفرون)، وتشجيع القطاع الخاص المحلي، لتقليل الاعتماد على الخارج.

وخلال السبعينيات، قامت مؤسسة النفط الوطنية النيجيرية (NNOC) بتشغيل عدد من الشركات التابعة لها، شملت مجالات الاستكشاف، والإنتاج، والتكرير، والبتروكيماويات، والتوزيع، والتسويق، والنقل، والمعدات، والإمدادات. ويبدو أن نجاح (NNOC)، كان أكثر وضوحًا في مجال التصدير، خاصة مع الارتفاعات الحادة في أسعار النفط، التي أعقبت الصدمة النفطية الأولى في عام ١٩٧٣م، وقد شهدت نيجيريا خلال هذه الفترة ارتفاعًا ملحوظًا في عائدات صادراتها النفطية؛ حيث ارتفعت من ٢١٩ مليون دولار أمريكي عام ١٩٧٠م، إلى نحو ٦ مليارات دولار أمريكي عام ١٩٧٩م. ورغم أن هذا التدفق المالي منح نيجيريا ثقلًا اقتصاديًا متصاعدًا في القارة الإفريقية، ومكّنها من تمويل مشاريع بنية تحتية، وطموحات إقليمية واسعة، إلا أن هذا النمو، اعتمد بشكل مفرط على تصدير المادة الخام، مما جعل الاقتصاد النيجيري شديد الحساسية لتقلبات الأسعار العالمية، ومهّد الطريق لترسيخ نموذج الدولة الريعية.[١٣]

وفي عام ١٩٧٧م، أُعيد تشكيل مؤسسة النفط الوطنية النيجيرية إلى «مؤسسة البترول الوطنية» (NNPC) بسبب فشل تشغيلي ظهر عام١٩٧٠م، وتبين أنها فشلت بجمع ٩٥ مليون برميل (٢ مليار دولار) من حصتها في الفترة من ١٩٧٥-١٩٧٨م. وقد واجهت مؤسسة البترول الوطنية في التسعينيات اضطرابات مدنية، وفسادًا وسوء إدارة، لكن استمرت شركات النفط الدولية في النظر إلى نيجيريا، كفرصة استثمارية مربحة، خاصة فيما يتعلق بالتنقيب عن النفط في المنبع؛ حيث كان حوض دلتا النيجر جذابًا بشكل خاص، إلى جانب أحواض أنامبرا، وبينو، وتشاد، وبنين.[١٤]

وتعتمد السياسة النفطية الحديثة على إصلاحات مؤسسية جوهرية، تهدف إلى فصل الأدوار بين التنظيم والتجارة. وطبقًا لـ «السياسة البترولية الوطنية» الصادرة عام ٢٠١٦م، تم إنشاء مديرية سياسة البترول الوطنية، لتقديم الدعم الفني الدائم لوزير الموارد البترولية، مع إعادة هيكلة المؤسسة الوطنية النيجيرية للبترول، لتصبح شركة تجارية مستقلة. كما تم إنشاء «لجنة تنظيمية موحدة» تتولى الرقابة على جميع

أنشطة القطاع، مع التأكيد على الشفافية في العمليات، ومكافحة الفساد من خلال آليات مراقبة التكاليف، وحماية المستهلك.[١٥]

وتستند السياسة المالية على التوازن بين جذب الاستثمار، وتعظيم الإيرادات، مع فصل ضرائب النفط والغاز، ونية الخروج من تمويل الشراكات التقليدية (JV Cash Calls) لصالح عقود مشاركة الإنتاج المعدلة (٢٠١٧) (Modified PSCs).[١٦] وتُصنف نيجيريا من أكبر منتجي النفط في إفريقيا، حيث يتراوح إنتاجها اليومي بين ١,٢٧ مليون برميل (وفقًا لبيانات ٢٠٢١م)، [١٧]ونحو ١,٥ مليون برميل يوميًا في تقديرات عام ٢٠٢٥م.[١٨] ومع ذلك، فإن مكانتها كأكبر منتج تظل متغيرة، وخاضعة لتقلبات إنتاج دول أخرى مثل: ليبيا والجزائر، فضلًا عن قيود حصص (أوبك)، والاضطرابات الأمنية المحلية، أما من حيث الثروة الكامنة، فتمتلك نيجيريا احتياطيات نفطية مؤكدة، تُقدر بنحو ٣٧ مليار برميل، واحتياطيات ضخمة من الغاز الطبيعي بلغت نحو ٢٠٩,٥ تريليون قدم مكعب.[١٩] ورغم هذه الإمكانات الهائلة، فلا يزال الاقتصاد يعاني من مفارقة «الفقر وسط الوفرة»، والتي تتجسد في ارتفاع معدلات البطالة، وهشاشة البنية التحتية، وضعف الإنتاج الصناعي.[٢٠]

وفي المقابل، تتصدر الولايات المتحدة إنتاج النفط العالمي (١٣,٥٨ مليون برميل يوميًا عام ٢٠٢٥م) متفوقة على روسيا (٩,٨٧) والمملكة العربية السعودية (٩,٥١)، بعد تحقيقها أرقامًا قياسية متتالية (١٢,٩ مليون عام ٢٠٢٣م، و١٣,٢ مليون عام ٢٠٢٤م). وجاء هذا التصدر مدعومًا بتحقيق أرقام قياسية متتالية؛ إذ سجل إنتاجها ١٢,٩ مليون برميل يوميًا، في عام ٢٠٢٣م، و١٣,٢ مليون برميل يوميًا في عام ٢٠٢٤م، قبل أن يبلغ ذروته في عام ٢٠٢٥م.

المحور الثاني- محددات وأدوات التفاعل الأمريكي مع قطاع الطاقة النيجيري

١- المسار الاقتصادي: الاستثمارات النفطية والشراكات التجارية

تُعَدُّ الولايات المتحدة شريكًا إستراتيجيًا ومستثمرًا رئيسًا في نيجيريا؛ حيث يتركز الاستثمار الأجنبي المباشر الأمريكي بشكل أساس في قطاعي النفط / والغاز، ففي عام ٢٠٢٤م، وصل إجمالي حجم التجارة في السلع والخدمات بين البلدين، إلى نحو ١٣ مليار دولار، بزيادة قدرها ١٦,٥٪ عن العام السابق، مما جعل نيجيريا ثاني أكبر شريك تجاري للولايات المتحدة في إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى.[٢١]

وتشير تقديرات عام ٢٠٢٥م، إلى أن صادرات نيجيريا إلى الولايات المتحدة، بلغت نحو ٥ مليارات دولار، ولا يزال النفط الخام يهيمن على غالبيتها العظمى،[٢٢] ورغم التحديات الاقتصادية المحلية، فقد شهدت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى نيجيريا انتعاشًا ملحوظًا في أوائل عام ٢٠٢٤م، حيث بلغت حوالي

٢,٦ مليار دولار في الربع الثاني وحده، مع بقاء الولايات المتحدة ضمن أهم الفواعل الاستثمارية في قطاع الهيدروكربونات.[٢٣]

وتتجلى أدوات التفاعل الأمريكي في قطاع الطاقة النيجيري، من خلال الدور المحوري للشركات النفطية الكبرى؛ ففي مايو عام ٢٠٢٥م، أعلنت شركة «إكسون موبيل» (ExxonMobil) عن ضخ استثمارات ضخمة بقيمة ١٠ مليارات دولار في عملياتها البحرية النيجيرية، بالتوازي مع تجديد شركة «شيفرون» (Chevron) لثلاثة عقود بحرية، لمدة ٢٠ عامًا،[٢٤] ويعكس هذا الزخم الاستثماري المتجدد، استجابة الشركات الأمريكية للإصلاحات التشريعية التي أقرها «قانون صناعة البترول» (PIA) في نيجيريا، والذي وفر بيئة قانونية أكثر استقرارًا للمصالح الأمريكية.[٢٥]

ولا يقتصر هذا التفاعل على تدفقات الاستثمار المباشر، بل يمتد ليشمل أطرًا تفضيلية؛ حيث تستفيد نيجيريا من «قانون النمو والفرص في إفريقيا» (AGOA) لتسهيل وصول صادراتها (التي يهيمن عليها النفط الخام والكاكاو) إلى الأسواق الأمريكية، وفي المقابل، تمثل نيجيريا سوقًا حيويّا للصادرات الأمريكية المتنوعة، بدءًا من القمح والآلات، وصولًا إلى الطائرات المدنية ومنتجات الوقود المكرر، مما يخلق شبكة من المصالح المتبادلة، التي تجعل من استقرار قطاع الطاقة النيجيري، ركيزة أساسية للأمن الاقتصادي الأمريكي في القارة.[٢٦]

كما ان أدوات الارتباط الدولي، تشمل اللجنة الثنائية بين الولايات المتحدة ونيجيريا، وهي آلية تأسست عام ٢٠١٠م، كمنبر رئيس للحوار الإستراتيجي رفيع المستوى، والتي عقدت في يناير عام ٢٠٢٠م في واشنطن العاصمة، وتركزت على تعزيز العلاقات التجارية بين الولايات المتحدة ونيجيريا، في حوار تجاري واستثماري منفصل، بين الولايات المتحدة ونيجيريا، يهدف إلى تعزيز التجارة الثنائية والاستثمار، مع التركيز الأولي على مجالات متنوعة، بما في ذلك البنية التحتية، والزراعة، والرقمنة، والاقتصاد، والاستثمار، والإصلاح التنظيمي. وقد عُقدت الجولة السادسة للجنة الثنائية الأمريكية النايجيرية (BNC) في أبريل عام ٢٠٢٤م في أبوجا، برئاسة نائبة وزير الخارجية الأمريكي كيرت كامبل، ووزير الخارجية النيجيري يوسف توغار، وضم خمس مجموعات عمل معنية بالازدهار المشترك، والتعاون الأمني، والحوكمة، والصحة، وتنقل الأشخاص.[٢٧] كما عُقدت جلسات فرعية حول الجريمة الإلكترونية، وقانون النمو والفرص في إفريقيا، والأمن الغذائي، والاقتصاد الرقمي.

٢ - المسار الأمني والعسكري: حماية الإمدادات ومكافحة التهديدات العابرة للحدود

لا ينفصل المسار الأمني عن المصلحة النفطية؛ إذ تدرك واشنطن أن استقرار تدفقات الطاقة، يتطلب بيئة أمنية خالية من التهديدات الإرهابية، وعمليات القرصنة في خليج غينيا؛ فعلى مدى أكثر من ٥٠ عامًا،

تمتعت الولايات المتحدة ونيجيريا بشراكة أمنية قوية وصداقة، حيث تُصنف هذه العلاقة بين الطرفين، ضمن أهم الروابط الإستراتيجية في إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، نظرًا لوضع نيجيريا الديموغرافي والاقتصادي، كمنتج رائد للطاقة في القارة، وعليه يعمل الطرفان بشكل وثيق، سواء على المستوى الثنائي، أو من خلال المحافل الإقليمية والمتعددة الأطراف، ولاسيما من خلال التنسيق مع الجماعة الاقتصادية لدول غربي إفريقيا (إيكواس)، وفرقة العمل المشتركة متعددة الجنسيات، والتحالف الدولي، والاتحاد الإفريقي، وتركز الجهود المشتركة على زيادة التعاون في مجال الأمن البحري والحدودي، والاحتراف العسكري، وجهود مكافحة الإرهاب ضد بوكو حرام وداعش في غربي إفريقيا، وتعزيز حوكمة القطاع الأمني، وهو ما يضمن حماية الناقلات النفطية من مخاطر القرصنة والتخريب، ومواجهة التهديدات التي تُعرّض المصالح النفطية للخطر.

وقد انعكس هذا الترابط بين الأمن والنفط، في برامج تدريبية أمريكية للقوات البحرية النيجيرية، تشمل برامج: زيادة المبيعات العسكرية الأجنبية؛ وتعزيز مهمة مساعدة قوات الأمن، لدمج المزيد من التدريب على الطيران، والآثار غير المميتة، مثل: المعلومات، والحرب الإلكترونية، والدعم السيبراني، وتحفيز جهود نزع السلاح والتسريح، وإعادة الإدماج في نيجيريا، ومساهمة القوات العسكرية، والتمويل العسكري، وتوفير المراقبة، وتبادل المعلومات الاستخبارية.[٢٨]

وقد تجلت قوة الشراكة الأمنية، في التزام الولايات المتحدة بتقديم دعم عسكري وتقني واسع لنيجيريا؛ ولذلك خصَّصت وزارة الخارجية الأمريكية واحدًا من أعلى مخصصات «برنامج التعليم والتدريب العسكري الدولي» (IMET) في إفريقيا جنوب الصحراء، بمبلغ قُدر بنحو ٥ ملايين دولار للفترة من عام ٢٠١٩ إلى عام ٢٠٢٣م، كما استمرت نيجيريا كشريك فاعل في «برنامج التعليم العسكري الإفريقي» (AMEP)، مستفيدة من الدعم لتطوير المناهج العسكرية، بالإضافة إلى تخصيص مبالغ ضمن «التمويل العسكري الأجنبي» (FMF) لدعم الأمن البحري، واحترافية القوات المسلحة، وقد استفادت من ١,١ مليون دولار منذ السنة المالية ٢٠١٦م، لدعم تطوير المعلمين والمناهج الدراسية، في المدارس العسكرية النيجيرية، ومن السنة المالية ٢٠١٦ إلى السنة المالية ٢٠٢٠م، وعلى صعيد مكافحة الإرهاب، تم الالتزام بمبلغ ١,٨ مليون دولار لنيجيريا في التمويل العسكري الأجنبي، لدعم الأمن البحري، والاحتراف العسكري، وجهود مكافحة الإرهاب، بالإضافة إلى أن نيجيريا تظل عضوًا محوريًا في «شراكة مكافحة الإرهاب عبر الصحراء الكبرى» ، واستفادت من ١٠,٦ مليون دولار من التدريب، والمعدات، والدعم الاستشاري لجهود مكافحة الإرهاب، بين عامي ٢٠١٩ و ٢٠٢٣م.[٢٩] وفي خطوة إستراتيجية لتعزيز القدرات الجوية النيجيرية، اكتملت صفقة طائرات (Super Tucano ٢٩-A) التي بلغت قيمتها الإجمالية نحو ٥٠٠ مليون دولار، وشملت تدريب الطيارين، وبناء

مرافق متطورة في قاعدة كاينجي الجوية، مما يعكس عمق التعاون في مواجهة التهديدات الإرهابية، وتأمين المصالح الحيوية.[٣٠]

المحور الثالث- تقييم السياسة الخارجية الأمريكية تجاه النفط النيجيري

١- البعد الداخلي: أثر التحديات الهيكلية النيجيرية في صياغة الموقف الأمريكي

تُظهر السياسة الأمريكية تجاه النفط النيجيري، تكيفًا مستمرًا مع الأزمات الداخلية النيجيرية، خاصة مفارقة «الثروة وسط الفقر»، والبنية التحتية المتردية. ولم تعد هذه التحديات مجرد شأن داخلي، بل أصبحت محفزات، دفعت واشنطن لتبني سياسات تدخلية وإصلاحية، لحماية أمن الطاقة. ويمكن تحليل ذلك من خلال المسارات الآتية:

أ- **الإطار المؤسسي ومعضلة الحوكمة:** أنتجت الهشاشة المؤسسية في نيجيريا بيئة عالية المخاطر للاستثمارات الأمريكية؛ ففي حين تمتلك نيجيريا احتياطيات غازية ضخمة تصل لـ ٢٠٩,٥ تريليون قدم مكعب، إلا أن ضعف الحوكمة، أدى لتعطيل الاستغلال الأمثل لهذه الموارد. وهذا الواقع، دفع الإدارة الأمريكية للضغط باتجاه إقرار «قانون صناعة النفط» Pétroleum Industry Bill (PIB)، ليس كدعم للديمقراطية فحسب، بل كأداة لضمان شفافية العقود، وحماية شركاتها (مثل إكسون موبيل)، من تقلبات السياسة المحلية والفساد الإداري.

ويوجد في البلاد ثلاث مصاف رئيسة للنفط الخام في بورت هاركورت، وواري، ومصفاة في كادونا، وتبلغ طاقتها الإجمالية لتقطير النفط الخام ٤٢٣,٧٥٠ برميل في اليوم، وفقاً لمجلة النفط والغاز، فجميع المصافي الثلاث، تديرها شركة النفط الوطنية النيجيرية للبترول ، وتعمل هذه المصافي باستمرار بأقل كثيرا من طاقتها الكاملة، بسبب الإخفاقات التشغيلية، والحرائق، والتخريب، لا سيما في خطوط أنابيب النفط الخام، التي تغذي المصافي.[٣١]ومع ذلك، فقد شهد عام ٢٠٢٤م تحولًا جذريًا، بدخول «مصفاة دانغوتي» (Dangote Refinery) مرحلة الإنتاج بطاقة تصل إلى ٦٥٠,٠٠٠ برميل يوميًا، مما أسهم في خفض فاتورة استيراد الوقود، بنسبة ٥٤٪ في الربع الأول من عام ٢٠٢٥م، ووفّر حلًا وطنيًا لمعضلة نقص المنتجات المكررة.[٣٢]

ب- **مفارقة التنمية واستقرار بيئة الاستثمار:** شكّلت «مفارقة الثروة» النفطية في نيجيريا تحديًا استراتيجيًا أمام السياسة الخارجية الأمريكية، التي سعت لاستقرار مصادر الطاقة؛ إذ ارتفع معدل الفقر في نيجيريا ليصل إلى ٦٣٪ في عام ٢٠٢٥م، مما يعني أن حوالي ١٤٠ مليون نيجيري يعيشون تحت خط الفقر، رغم الموارد الهائلة،[٣٣] وهذا الفشل في ترجمة إيرادات النفط إلى تنمية

محلية ملموسة، يعزّز من عدم الاستقرار الاجتماعي، والصراعات المسلحة في دلتا النيجر، وهو ما يفرض على صانع القرار الأمريكي ضرورة الموازنة بين حماية تدفقات الطاقة، ودعم برامج الحوكمة، والحد من الفقر كضمانة طويلة الأمد للمصالح الأمريكية.[٣٤] وبذلك، لم يعد دعم الإصلاح النيجيري مجرد عمل إنساني، بل تحول إلى تأمين جيوسياسي لتدفقات النفط، وحماية للاستثمارات من مخاطر العنف المحلي.

ج- أزمة الطاقة والبنية التحتية المتردية كمهدد للاستقرار الإستراتيجي: شكّلت أزمة الطاقة الداخلية في نيجيريا، تحديّا إستراتيجيّا للسياسة الخارجية الأمريكية، الرامية إلى ضمان استقرار إمدادات النفط من البلاد؛ إذ تدرك واشنطن، أن العجز في البنية التحتية المحلية، يهدد استقرار عمليات إنتاج النفط وتصديره؛ فعلى الرغم من وفرة الموارد، وكون نيجيريا منتجاً رئيسًا للطاقة، إلا أنها لم تتمكن من تلبية احتياجات شعبها من الكهرباء، مما يهدد استقرار عمليات إنتاج النفط. ولا تزال تعاني من فجوة هائلة في التغطية الكهربائية؛ حيث تشير بيانات عام ٢٠٢٤م، إلى أن معدل الوصول إلى الكهرباء، لا يتجاوز ٦٠٪، مما يترك أكثر من ٨٥ مليون نيجيري، دون إمدادات طاقة مستقرة.[٣٥]

ووفقًا لبيانات إدارة معلومات الطاقة الأمريكية (EIA)،[٣٦] فقد بلغ إجمالي استهلاك الطاقة في نيجيريا عام ٢٠١٠م، نحو ٤,٤ كوادريليونات وحدات حرارية بريطانية (١١١ ألف طن من المكافئ النفطي)، جاءت ٨٢٪ منها من الكتلة الحيوية التقليدية، و٤٪ من الغاز الطبيعي، و١٣٪ من النفط. ويبلغ معدل الربط الكهربائي ٥٠٪ فقط، مما يعني أن نحو ٨٠ مليون شخص لا يحصلون على الكهرباء. في حين أن القدرة المركبة الحالية تبلغ ٦ جيجاوات، لكن الحكومة الفيدرالية تعهدت بتركيب ٤٠ جيجاوات بحلول عام ٢٠٢٠م، (ولم تتحقق؛ فالقدرة الفعلية اليوم تبلغ ١٢ جيجاوات فقط). ويتكون مصدر الكهرباء من ٦٤٪ محطات حرارية (غازية)، و١٣٪ حرارية (زيتية)، و٢٣٪ كهرومائية. ورغم أن القدرة المركبة للشبكة الوطنية، ارتفعت لتصل إلى نحو ١٣ جيجاوات في عام ٢٠٢٥م، إلا أن القدرة الفعلية المتاحة للتوزيع، تظل متذبذبة حول ٤ إلى ٥ جيجاوات فقط، نتيجة لتهالك شبكات النقل، ونقص إمدادات الغاز للمحطات الحرارية؛[٣٧] فهناك حوالي ٩٠ مليون شخص لا يزالون يعيشون دون كهرباء، مما يجعل نيجيريا الدولة، صاحبة أكبر عدد من السكان، غير المتصلين بالشبكة في العالم، [٣٨] وهذا العجز في البنية التحتية، أجبر الإدارات الأمريكية المتعاقبة، على تضمين دعم قطاع الطاقة، في مساعداتها لحماية مصالحها النفطية، كأداة لتأمين الاستقرار الاقتصادي؛ فبدون طاقة مستقرة محليّا، تزداد كلفة الإنتاج النفطي، وتتصاعد الاحتجاجات الشعبية ضد الشركات الأمريكية، مما يجعل دعم البنية التحتية جزءًا لا يتجزأ من إستراتيجية «تأمين المصالح النفطية».[٣٩]

د- الضعف الهيكلي والتقلبات الماكرو- اقتصادية: تحدي الاستقرار المالي: حيث أظهرت البيانات الاقتصادية الأخيرة لعامي ٢٠٢٥ و٢٠٢٦م، تطورات متباينة، زادت من تعقيد وضع السياسة الأمريكية تجاه نيجيريا؛ فقد سجل معدل التضخم السنوي في نيجيريا انخفاضًا ملحوظًا، حيث بلغ ١٥,١٥٪ في ديسمبر عام ٢٠٢٥م (وهو الأدنى منذ نوفمبر عام ٢٠٢٠م)، بعد تعديل منهجية الاحتساب من قبل المكتب الوطني للإحصاء (NBS)، واستمر هذا الاتجاه في التراجع ليصل إلى ١٥,٠٦٪ في فبراير عام ٢٠٢٦م، قبل أن يعاود الارتفاع إلى ١٥,٣٨٪ في مارس عام ٢٠٢٦م، مما يعكس هشاشة الاستقرار النقدي.[٤٠]

وتراقب الإدارات الأمريكية هذه التقلبات، كونها تمثل المحرك الأساس للاضطرابات الاجتماعية، التي قد تهدد مناطق الإنتاج النفطي، لاسيما تضخم الغذاء، والذي انخفض بشكل كبير من ٢٩,٦٣٪ في ديسمبر عام ٢٠٢٥ إلى ٨,٨٩٪ في يناير عام ٢٠٢٦م، ثم ارتفع إلى ١٢,١٢٪ في فبراير عام ٢٠٢٦م.[٤١]

وفي هذا السياق، تأتي توقعات صندوق النقد الدولي بنمو الاقتصاد النيجيري بنسبة ٣,٩٪ لعام ٢٠٢٥،[٤٢] و٤,٢٪ لعام ٢٠٢٦م، كبارقة أمل تدفع واشنطن لمواصلة دعم برامج الإصلاح المالي.[٤٣] ويعد هذا الدعم استمرارًا لنهج بدأ منذ أزمة الجائحة (٢٠٢٠-٢٠٢١م)، حين قادت واشنطن والمؤسسات الدولية حزم تمويل طارئة، تجاوزت ٥ مليارات دولار (عبر صندوق النقد والبنك الدولي)، لضمان عدم انهيار الدولة النيجيرية، تحت ضغط انخفاض أسعار النفط آنذاك.[٤٤]

ولمواجهة الصدمات الاقتصادية، وافق البنك الدولي على عدة قروض لنيجيريا، منها ١,٥ مليار دولار كحزمة تحفيز، و١,٨ مليار دولار إضافية في عام ٢٠٢٥م، و٥٠٠ مليون دولار في مارس عام ٢٠٢٦م لتعزيز القيمة الزراعية.[٤٥] كما قدم بنك التنمية الإفريقي قرضًا بقيمة ٥٠٠ مليون دولار، لتمويل المرحلة الثانية من برنامج الحوكمة الاقتصادية، ودعم تحول الطاقة،[٤٦] وقرضًا بقيمة ٢٠٠ مليون دولار لتعزيز البنية التحتية الرقمية، وخلق فرص العمل. وفي إطار خططها المحلية، أطلقت الحكومة النيجيرية خطة «الأمل المتجدد» للتنمية (٢٠٢٦-٢٠٣٠م) بهدف تحقيق اقتصاد بقيمة تريليون دولار، بحلول عام ٢٠٣٠.[٤٧]

إلا أن الضغوط الحالية في عام ٢٠٢٦م، دفعت الولايات المتحدة لمطالبة أبوجا بـ «إعادة معايرة الميزانية»، وتجاوز الاعتماد على الديون، وبذلك، يظل الهدف الأمريكي هو ضمان ألا يؤدي الضعف الاقتصادي إلى عجز نيجيريا، عن حماية الاستثمارات النفطية، مما يجعل الدعم الفني والمالي الأمريكي أداة ‹وقائية›، لضمان بقاء نيجيريا كشريك طاقوي مستقر، في ظل اقتصاد يتسم بالتقلب الحاد.[٤٨]

هـ- دلالات الجمود الهيكلي والقرار الأمريكي: نحو رؤية تقييمية: وتأسيسًا على ما تقدم، يتضح من منظور تحليلي، أن الإخفاق النيجيري في إدارة موارده النفطية، لم يكن وليد الصدفة التاريخية، بل

نتاج تراكمي لعقود من الفساد المؤسسي، وهشاشة الحوكمة. هذا الواقع والإخفاق، فرض على واشنطن تكاليف سياسية واقتصادية باهظة، مما حوّل دور الولايات المتحدة من شريك تجاري إستراتيجي، إلى فاعل يسعى لاحتواء الأزمات المزمنة، بدءًا من تدهور البنية التحتية، وصولًا إلى مفارقة الثروة، التي تغذي الاضطرابات في دلتا النيجر.

ويمكن استخلاص أن السياسة الخارجية الأمريكية تجاه نيجيريا، لم تعد تُدار بمنطق «رد الفعل» تجاه الأزمات العارضة، بل تحولت إلى إستراتيجية ‹إدارة المخاطر الهيكلية›. إن ثبات درجة نيجيريا في مؤشر مدركات الفساد، عند ٢٦ درجة لعام ٢٠٢٤م،[٤٩] يعكس جمودًا مؤسسيّا يثير قلق صانع القرار الأمريكي، بشأن استدامة الشراكة الطاقوية على المدى الطويل. وتتمثل أبرز دلالات هذا الجمود في صياغة القرار الأمريكي في النقاط الآتية:

- **تغليب الاستقرار المؤسسي على التحول الديمقراطي الخالص:** حيث باتت واشنطن تركز في ضغوطها على «الإصلاحات الوظيفية»، (مثل قانون صناعة البترول PIA)، التي تضمن شفافية العقود، وحماية الاستثمارات، أكثر من تركيزها على التحولات السياسية الكبرى، التي قد تؤدي إلى اضطرابات غير محسومة النتائج.
- **التوظيف البراغماتي لأدوات «الجزرة والعصا»:** عبر تنويع الأدوات بين الامتيازات التجارية بموجب قانون النمو والفرص في إفريقيا (أغوا – AGOA) لتعزيز الروابط، وبين التلويح بتقليص التعاون العسكري، أو فرض عقوبات استهدافية، في حال تهديد الفساد لسلامة الاستثمارات النفطية.[٥٠]
- **التحوط من المنافسة الدولية:** يُدرك صانع القرار الأمريكي، أن الجمود الهيكلي والضعف الاقتصادي، قد يفتحان الباب أمام قوى دولية منافسة، (كالمنافسة الصينية والروسية في القارة) لتقديم بدائل تمويلية، أقل اشتراطًا فيما يخص الحوكمة، مما يدفع واشنطن للحفاظ على الحد الأدنى من الدعم المالي والتقني، لضمان بقاء نيجيريا ضمن فلك المصالح الغربية.[٥١]

وختامًا، يظهر تقييم السياسة الأمريكية، أن المساعدات الأمريكية المتعددة، تحولت إلى ما يشبه «ضمانات استقرار»، تهدف لتأمين تدفق النفط، إلا أنها تواجه مفارقة أكاديمية ترتبط بـ «لعنة الموارد»؛ لأن الاعتماد المفرط على الدعم الخارجي، قد يؤدي إلى تراجع دوافع الإصلاح الذاتي. وبذلك، تظل السياسة الخارجية الأمريكية في حالة موازنة دقيقة، بين الضغط من أجل الإصلاح الداخلي لضمان بيئة استثمارية مستقرة، والحفاظ على علاقات إستراتيجية، تضمن تدفق الإمدادات النفطية والغازية، في ظل سوق طاقة عالمي يتسم بالتنافسية والاضطراب.

٢- البعد الخارجي لمكانة نيجيريا النفطية والتجارية في الإستراتيجية الأمريكية

أ- مكانة نيجيريا في «أوبك»، وأثرها على الحسابات الإستراتيجية الأمريكية: أصبحت نيجيريا عضوًا في منظمة البلدان المصدرة للنفط في عام ١٩٧١م، مما أضفى طابعًا رسميًا على علاقتها المعقدة بالسوق النفطية العالمية، ضمن إطار من المصالح المتبادلة، والالتزامات الجماعية،[٥٢] ومع ذلك، فإن أداء نيجيريا داخل المنظمة في السنوات الأخيرة، بات يطرح تساؤلات إستراتيجية لصانع القرار الأمريكي؛ فمنذ يناير عام ٢٠٢٥ وحتى يناير عام ٢٠٢٦م، أخفقت نيجيريا بشكل متكرر في تلبية حصتها الإنتاجية المقررة من (أوبك)، والبالغة ١,٥ مليون برميل يوميًا، نتيجة لتراكم العجز الإنتاجي الذي بلغ نحو ١٨,١٢ مليون برميل، خلال تلك الفترة، وتساوي بالقيمة المحلية نحو ١,٧٦ تريليون نايرا.[٥٣]

إن هذا العجز الإنتاجي، الذي كبّد الموازنة النيجيرية خسائر تقديرية تصل إلى ١,٣١ مليار دولار، لم يعد شأنًا داخليًا فحسب، بل أثر بعمق على مكانة نيجيريا في تحالف أوبك؛ حيث استُبعدت نيجيريا في أبريل عام ٢٠٢٦م من قرارات زيادة الإنتاج، البالغة ٢٠٦ آلاف برميل يوميًا، (التي طُبقت في مايو عام ٢٠٢٦م، لصالح دول منتجة أخرى).[٥٤] ومن منظور السياسة الخارجية الأمريكية، فإن تراجع قدرة نيجيريا على الوفاء بحصصها الإنتاجية، وتهميش دورها داخل (أوبك)، يمثل تحديًا لأمن الطاقة الأمريكي؛ إذ كانت واشنطن تعول تاريخيًا على نيجيريا، كموازن محتمل داخل المنظمة، لضمان وفرة الإمدادات بأسعار مستقرة. وبناءً عليه، دفع هذا التهميش الإقليمي نيجيريا إلى موقع تفاوضي أضعف مع الشركاء الدوليين، مما عزّز من قناعة واشنطن بضرورة التدخل عبر أدوات الدعم الفني والأمني، لضمان استعادة نيجيريا لقدراتها الإنتاجية، وحماية مصالحها في سوق طاقة عالمي يتسم بالتنافسية الحادة.

ب- تحولات الميزان التجاري من العجز، إلى الفائض الأمريكي ودلالاته الإستراتيجية: حيث جرى استخدام التجارة الخارجية – غالبًا - كأداة قصيرة الأجل، للمنافسة في السوق العالمية. ولم تكن نيجيريا أول من اقترح التجارة المضادة داخل (أوبك)، لكن دخولها فيها كإستراتيجية للبقاء الوطني، ربما أضاف بعدًا جديدًا لتلك الممارسات. ولم تكن نيجيريا تمتلك جهازًا إداريًا خاصًا لتقييم صفقات التجارة المضادة، ومراقبة كفاءتها، ولا سيما فيما يتعلق باختيار السلع المستوردة، وجودتها، وأسعارها، مما جعلها في وضع غير موات. وخلُص تقرير لجنة التحقيق الخاصة آنذاك، إلى أن «نظام التجارة المضادة، لم يُحدث سوى فروق هامشية ضئيلة، في المشاكل الهيكلية للاعتماد على الواردات، وانخفاض الإنتاج، والبطالة، ومشاكل الديون الخارجية، والتضخم المرتفع.[٥٥]

ج- **البيانات التجارية الأمريكية - النيجيرية:** تراجع واضح وتحول في الميزان التجاري وفقًا لتحليل بيانات مكتب الإحصاء الأمريكي، فقد سجّل الميزان التجاري بين البلدين تحولًا جذريًا بين عامي ٢٠٢٤ و٢٠٢٥م؛ ففي الأشهر العشرة الأولى من عام ٢٠٢٥م، قفزت الصادرات الأمريكية إلى نيجيريا إلى ٥,٩٤ مليار دولار، مقابل ٣,٧١ مليار دولار في الفترة نفسها من عام ٢٠٢٤م، أي بزيادة ٦٠,٢٪، وفي المقابل تراجعت الواردات الأمريكية من نيجيريا من ٥,٠٧ مليار دولار إلى ٤,٤٩ مليار دولار، ويعكس هذا التحول تفوقاً ملموساً للميزان التجاري الأمريكي، بحيث بلغت تجارة نيجيريا مع الولايات المتحدة ١,٤٣ مليار دولار. وهذا أقل بنسبة ٢٥,٤٪ من إجمالي تداولها، خلال نفس الوقت من العام السابق. وانخفضت الصادرات الأمريكية إلى نيجيريا بنسبة ٤,٣٥٪، بينما انخفضت الواردات الأمريكية من نيجيريا بنسبة ٤٧,١٪. وبلغ الفائض التجاري للولايات المتحدة مع نيجيريا ٤٣٢,٦٧ مليون دولار؛ بينما - ووفقًا لمكتب نيجيريا للإحصاء - كانت الولايات المتحدة ثالث أكبر شريك استيراد لنيجيريا، بنسبة ٨,٥٤٪ من إجمالي حجم الواردات، في الربع الرابع من عام ٢٠٢٠م.

وقد أسفر هذا التحول عن فائض تجاري أمريكي قدره ١,٤٥ مليار دولار، مقابل عجز قدره ١,٣٦٧ مليار دولار في عام ٢٠٢٤م.[٥٦] وتُظهر بيانات نهاية عام ٢٠٢٥م، أن الولايات المتحدة حققت فائضاً تجارياً مع نيجيريا، بلغ ١,٧٩ مليار دولار، مستفيدةً من صادرات أمريكية ضخمة في الآلات، والمنتجات النفطية والبتروكيماوية، والقمح، والمركبات.[٥٧]

وتكمن الدلالة السياسية لهذا التحول في النقاط الآتية:

أ- **تعاظم التبعية الاقتصادية النيجيرية:** حيث كشفت البيانات التجارية للأشهر التسعة الأولى من عام ٢٠٢٥م، عن خلل هيكلي حاد؛ حيث سجلت نيجيريا خسارة في صادراتها غير النفطية، الموجهة للسوق الأمريكية، بلغت نحو ٩٤٠,٩٨ مليار نايرا (ما يعادل ٩٤٠ مليون دولار تقريبًا)، وفي المقابل، تضاعفت الواردات النيجيرية من الولايات المتحدة بنسبة تجاوزت ١٢٥٪،[٥٨] وتركزت بشكل أساس في قطاعات حيوية كالآلات، والقمح، والمنتجات البتروكيماوية. وهذا الخلل، يمنح واشنطن أداة ضغط اقتصادية قوية، تتجاوز ملف النفط الخام، لتشمل الأمن الغذائي والتقني لنيجيريا.

ب_ **تراجع القوة التفاوضية لأبوجا:** إن غياب رؤية إستراتيجية طويلة الأجل، في إدارة التجارة الخارجية، والاعتماد على حلول آنية لمواجهة الأزمات الهيكلية، أضعف قدرة نيجيريا على التفاوض بفعالية مع الشركاء الدوليين.[٥٩] وكما تشير الأدبيات الأكاديمية، فإن الاعتماد المفرط على الواردات،

وتفاقم الديون الخارجية، جعل من السياسة النفطية النيجيرية، مجرد رد فعل لضغوط السوق العالمية، بدلًا من كونها أداة للسيادة الوطنية.

ج- **إعادة تموضع المصالح الأمريكية:** إن تحقيق الولايات المتحدة لفائض تجاري مع نيجيريا، ولأول مرة منذ سنوات، يعزز من قناعة صانع القرار الأمريكي، بأن نيجيريا لم تعد فقط «مصدرًا للطاقة»، بل أصبحت «سوقًا حيويّا» للمنتجات الأمريكية. وبذلك، تتسع أجندة السياسة الخارجية الأمريكية، لتشمل حماية هذا الفائض التجاري، وتأمين تدفق السلع الأمريكية، مما يضيف بعدًا جديدًا للمحددات الاقتصادية للسياسة الأمريكية، تجاه نيجيريا.

د- **العلاقات التجارية غير النفطية- تنويع الفرص التجارية:** فلقد عزز وضع نيجيريا كمصدر تقليدي للمنتجات الأولية، وخاصة النفط الخام، والمنتجات النفطية، العلاقات مع الولايات المتحدة؛ ولذلك اعتبرت الولايات المتحدة نيجيريا شريكًا تجاريًّا أساسيّا، وهي ثاني أكبر مستفيد من الاستثمار الأمريكي ، وتم تصنيف نيجيريا كأكبر مورد للنفط إلى الولايات المتحدة، مع أكثر من ٤٠٪ من إجمالي صادرات النفط الخام حتى عام ٢٠١٢م، لكن الاهتمام الأمريكي تعدى النفط، إلى استثمارات في قطاعات غير نفطية، مثل: التبغ، والاتصالات، والمنسوجات، والقطاع المصرفي، في الاقتصاد النيجيري، في حين تصدر نيجيريا منتجات إلى الولايات المتحدة في القطاع غير النفطي، ومنها: السلع الزراعية مثل الكاجو والكاكاو, والقهوة، والجمبري، والزنجبيل، والصمغ العربي، ومنتجات المطاط، والأطعمة المحلية.[٦٠]

هـ- **تجارة المنتجات المكررة: تبعية متوازنة:** يعتمد الاقتصاد النيجيري على قطاع النفط والغاز، لكنه يُعاني من مفارقة هيكلية مزمنة، تتمثل في الفجوة بين إنتاج النفط الخام، والقدرة على توفير المشتقات المكررة؛ فعلى الرغم من كونه أكبر منتج للنفط الخام في إفريقيا، فقد تم استيراد ما قيمته ١١,٣ مليار دولار من البترول المكرر عام ٢٠٢١م، ليصبح المستورد الـ (١٨) عالميّا، في حين تصدر ما قيمته ٦٦٧ مليون دولار فقط من المكرر. وهذا ليس تناقضًا حقيقيّا، بل تبعية استيرادية مفروضة، بسبب عجز المصافي الثلاث المملوكة للمؤسسة الوطنية النيجيرية للبترول، عن تلبية الطلب المحلي البالغ ٤٢٣,٧٥٠ برميل/ يوم، إذ تعمل بأقل من ٣٠٪ من طاقتها، نتيجة تحديات تشغيلية ولوجستية؛ وبذلك، تستورد نيجيريا المكرر بشكل أساس من هولندا (٣,٦٢ مليار دولار)، وبلجيكا (١,٧٨ مليار دولار)، والنرويج (١,٢ مليار دولار)، والهند (٩٩٢ مليون دولار)، والمملكة المتحدة (٧٦٠ مليون دولار).[٦١]

ففي عام ٢٠٢٥م، انخفضت فاتورة استيراد البنزين والمشتقات المكررة من ١٤,٠٦ مليار دولار عام ٢٠٢٤م، إلى ١٠ مليارات دولار عام ٢٠٢٥م، أي تراجع بنسبة ٢٨,٩٪، ويُعزى ذلك بشكل أساس، لبدء

تشغيل مصفاة دانغوتي، التي قد بدأت إنتاجها التجاري.[٦٢] في حين صدرت نيجيريا في عام ٢٠٢١ م، ما قيمته ٦٦٧ مليون دولار من البترول المكرر، وفي العام نفسه، كان النفط المكرر خامس أكثر المنتجات المصدرة في نيجيريا، والوجهة الرئيسة لصادرات النفط المكرر من نيجيريا هي: الولايات المتحدة (٣٧٨ مليون دولار)، وبلجيكا (٧٦,٦ مليون دولار)، وألمانيا (٤٨ مليون دولار)، والمملكة المتحدة (٤٨ مليون دولار)، وبنين (٣٤,١ مليون دولار)، وكانت أسواق التصدير الأسرع نمواً للبترول المكرر في نيجيريا، بين عامي ٢٠٢٠ و ٢٠٢١م، هي الولايات المتحدة (٢٠٩ مليون دولار)، والبرازيل (١٢,٩ مليون دولار)، وماليزيا (٩,٤ مليون دولار).[٦٣]

ولكنَّ التحول الأكبر، حدث في النصف الثاني من عام ٢٠٢٥م، والأشهر الأولى من عام ٢٠٢٦م؛ فبين أكتوبر عام ٢٠٢٥ ومارس عام ٢٠٢٦م، انخفضت واردات نيجيريا من الوقود بنسبة ٨٥,١٤٪، مدفوعة بارتفاع حصة (مصفاة دانغوتي) من السوق المحلية، من ٣١,٢٪ إلى ٧٢,٣٪. وفي فبراير عام ٢٠٢٦م، بلغت الواردات اليومية مستوى تاريخيّا منخفضًا، بلغ ثلاثة ٣ ملايين لتر فقط، مقارنة بـ٤٢,٢ مليون لتر في ديسمبر عام ٢٠٢٥م.

وفي إنجاز غير مسبوق، سجلت نيجيريا في مارس عام ٢٠٢٦م – ولأول مرة في تاريخها منذ عام١٩٦٠م- فائضًا صافيًا في تجارة البنزين، حيث صدرت ٤٤ ألف برميل يوميّا، مقابل استيراد ٤١ ألف برميل يوميّا، منهية بذلك ٦٦ عامًا من التبعية المطلقة للوقود المستورد.[٦٤]

ورغم صادرات نيجيريا الكبيرة من النفط الخام (٥٥,٣٩ مليون برميل في أول شهرين من عام ٢٠٢٦ وحده)، فقد استمرت الحاجة لاستيراد الخام نفسه لتغذية المصفاة؛ حيث استوردت نيجيريا نحو ٦١,٧ مليون برميل من النفط الخام الأمريكي، بين يناير عام ٢٠٢٤ ويناير عام ٢٠٢٦م.

ومن ثم، فإن هذه الديناميكية الجديدة، تؤثر على حسابات السياسة الأمريكية؛ إذ يقلِّل استقلال نيجيريا التكريري، من احتمالات الاضطرابات الاجتماعية، الناجمة عن نقص الوقود، مما يوفر بيئة أكثر استقرارًا للاستثمارات النفطية الأمريكية، العاملة في مجال الاستكشاف والإنتاج.

و- تقييم العلاقات التجارية غير النفطية ودور القوة الناعمة: لم تقتصر المصالح الأمريكية في نيجيريا على قطاع الهيدروكربونات، بل امتدت لتشمل قطاعات حيوية، مثل: الاتصالات، والمنسوجات، والقطاع المصرفي. وبالمقابل، تسعى نيجيريا لتنويع قاعدة صادراتها غير النفطية، نحو الأسواق الأمريكية، مستفيدة من الامتيازات التي يوفرها قانون النمو والفرص في إفريقيا.[٦٥]

وتشير البيانات الحديثة إلى نمط من «الارتباط الاقتصادي الوثيق»، بدلًا من التبعية المطلقة؛ حيث استوردت نيجيريا نحو ٦١,٧ مليون برميل من النفط الخام الأمريكي، ما بين يناير عام ٢٠٢٤ ويناير عام ٢٠٢٦م،

لتغذية مصافيها الجديدة.[٦٦] وفي الوقت ذاته، خفّضت الولايات المتحدة وارداتها من النفط الخام النيجيري، إلى النصف تقريبًا، وبنسبة تقارب ٥٠٪ في يناير عام ٢٠٢٦م (من ٣,١٤٩ مليون برميل إلى ١,٦٦٤ مليون برميل)، بينما زادت صادراتها إلى نيجيريا بما يتجاوز ٦٠٪ سنويّا. ومع استمرار نيجيريا في بناء استقلالها التكريري عبر مصفاة دانغوتي، والتوسعات المخطط لها (الوصول بطاقة التكرير إلى ١,٤ مليون برميل يوميّا)، فقد تشهد العلاقة الاقتصادية الثنائية تحولات إضافية، لا تقل عمقًا عما شهدته في الأعوام ٢٠٢٤-٢٠٢٦م.[٦٧] وهذا التحول يعكس إعادة تموضع إستراتيجي؛ حيث لم تعد نيجيريا بالنسبة لواشنطن مجرد مورد للمادة الخام، بل تحولت إلى سوق استهلاكي ضخم للصادرات الأمريكية المتنوعة، مما يعزز من محورية نيجيريا في الإستراتيجية الاقتصادية الأمريكية، تجاه منطقة غربي إفريقيا.

خاتمة

تخلص الدراسة إلى أن تأمين إمدادات الطاقة، لم يمثل مجرد أولوية اقتصادية عارضة، في السياسة الخارجية الأمريكية تجاه نيجيريا، بل شكّل المُحدّد البنيوي، الذي صاغ أولويات هذه السياسة، منذ منتصف القرن الماضي، وقد كشف التحليل، أن العلاقة الثنائية تطورت عبر مسارات تاريخية ووظيفية متباينة، انتقلت فيها واشنطن من مرحلة «الاستغلال التجاري المباشر» خلال الأعوام (١٩٥٦-١٩٧٠م)، إلى مرحلة «بناء النفوذ النفطي وإدارة العلاقة المؤسسية»، خلال الأعوام (١٩٧١-٢٠٠٠م)، وصولًا إلى مرحلة «إدارة النفوذ غير المباشر» القائمة على دمج الأدوات الأمنية والاقتصادية، لضمان استقرار الدولة النيجيرية، كضمانة لتدفق الإمدادات.

وختامًا، فإن هذا المسار التاريخي، يثبت أن النفط لم يكن مجرد سلعة تجارية، وإنما كان الجهاز التنظيمي، الذي حدد اتجاهات الدعم والمساعدات الخارجية؛ حيث لم تعد واشنطن تكتفي بتأمين المورد، بل أصبحت تتحمل تكاليف إضافية لضمان استقرار البيئة التشغيلية، في ظل عجز الدولة النيجيرية عن إدارة وفرة مواردها. وبناءً عليه، ستظل السياسة الأمريكية تدفع «فاتورة استقرار» متصاعدة، لمواجهة الأزمات الهيكلية، التي تهدد أمن الطاقة، طالما لم تتحقق إصلاحات بنيوية جذرية في الداخل النيجيري.

ومما سبق؛ تخلص الدراسة إلى أن النفط، يمثل المُحدّد البنيوي للسياسة الأمريكية تجاه نيجيريا؛ حيث تحولت المساعدات الاقتصادية والأمنية، من مجرد تعاون ثنائي، إلى أدوات تأمين استراتيجي، تهدف لاحتواء تداعيات «لعنة الموارد»، وضمان استقرار الإمدادات. وقد كشف التقييم التحليلي عن معضلة إستراتيجية؛ إذ أدى التركيز الأمريكي على «الاستقرار الوظيفي» لقطاع الطاقة، إلى ترسيخ اعتمادية نيجيريا على الدعم الخارجي، مما أضعف دوافع الإصلاح الهيكلي الذاتي. ومع التحول التاريخي الذي شهده عام ٢٠٢٦م،

بدخول نيجيريا عصر الاكتفاء التكريري، وتصاعد الفائض التجاري الأمريكي، انتقلت العلاقة من تبعية نفطية أحادية، إلى ارتباط اقتصادي متعدد الأبعاد، يدمج أمن الطاقة بحماية الأسواق الاستهلاكية. وبناءً عليه، تظل واشنطن في حالة موازنة دقيقة، بين الضغط من أجل الحوكمة، والحفاظ على نيجيريا كشريك طاقوي موثوق، في مواجهة المنافسة الدولية المتزايدة، مما يرفع من تكلفة السياسة الخارجية الأمريكية، ويجعلها رهينة لمدى قدرة الدولة النيجيرية على تجاوز أزماتها المؤسسية.

الهوامش والإحالات

(١) روبرت سليتر، سلطة النفط والتحول في ميزان القوى العالمية، ترجمة: محمد فتحي خضر، (القاهرة: مؤسسة هنداوي، ٢٠٢٢م)، ٥٩.

(2) Doris Dokua Sasu, "Natural Gas Reserves in Africa as of 2023, by Main Country (in Billion Cubic Meters)," OPEC, June 10, 2025, https://tinyurl.com/ye7stsxk

(3) "Organization of the Petroleum Exporting Countries (OPEC)," 2024, https://www.opec.org/

(4) "Libya Tops Africa in Oil Reserves with 48.36 Billion Barrels," *libya Review*, July 15, 2025, https://tinyurl.com/bdus4f59

(5) Quest MB, "Nigeria's Oil Production Falls Again in March 2025," *Proshare*, April 15, 2025, https://tinyurl.com/ecmyc4nh

(6) Transparency International, *Corruption Perceptions Index 2021*, (Berlin: Transparency International, 2022), 15.

(7) Transparency International, *Corruption Perceptions Index 2025*, (Berlin: Transparency International, 2026), https://www.transparency.org/en/cpi/2025

(8) S. A. Madujibeya, "Oil and Nigeria›s Economic Development," *African Affairs*, 75:300, July 1976, 284–316.

(9) "The History of Shell in Nigeria." *Shell Nigeria*, 2026, https://tinyurl.com/mw2xk94w

(10) World Bank, "Nigeria: Structural Adjustment and Economic Diversification," Report No. 4421-UNI, Washington, DC: *World Bank*, 1983, https://tinyurl.com/zzkkwkmp

(11) Mary Amabi, "Crude oil exploration and Nigeria's economic development: A review of Shell Petroleum Development Company," *International Journal of Scientific & Engineering Research*, 10: 3, March 2019, 678.

(١٢) اياد عبد الكريم مجيد، «سياسة نيجيريا النفطية الواقع والطموح»، مجلة: دراسات دولية، (بغداد: مركز الدراسات الدولية، ٢٠٠٨م)، العدد: ٣٨، ١٦٢.

(13) Ibid.

(14) Godwin Chukwudum Nwaobi, "Oil Policy in Nigeria: A Critical Assessment (1958–1992)," Public Economics Working Paper, No. 0501001, Germany, University Library of Munich, January 2005, https://rb.gy/shm07y

(15) Federal Republic of Nigeria, Ministry of Petroleum Resources, *National Petroleum Policy*, (Abuja: Ministry of Petroleum Resources, 2017), 12.

(16) Ibid.

(17) "Nigeria - Crude Oil including Lease Condensate Reserves," *knoema*, November 2022, https://tinyurl.com/yadymaxe

(18) Central Bank of Nigeria, *Economic Report: January 2025*, (Abuja: Central Bank of Nigeria, 2025), https://tinyurl.com/mtrscdc8

(19) Mordor Intelligence, *Africa Natural Gas Market – Size, Share, Analysis & Industry Report (2025–2030)*, (Hyderabad: Mordor Intelligence, 2025), https://tinyurl.com/bde8rexe

(20) Alex Gboyega, et al., "Political Economy of the Petroleum Sector in Nigeria," *Policy Research Working Paper*, (Washington, DC: World Bank, 2023), 12-14.

(21) Office of the United States Trade Representative (USTR), "Nigeria," Washington, DC: USTR, https://ustr.gov/countries-regions/africa/nigeria

(22) Ibid.

(23) "Foreign Investment Inflows into Nigeria Reverse an Upward Trend in 2024Q2," *Nigerian Economic Summit Group (NESG)*, October 23, 2024, https://tinyurl.com/yh338szf

(24) Web Admin, "U.S.-Africa Energy Forum 2025 Opens in Houston with Bold Push for American Investment in African Energy Markets," *News of South Africa*, April 29, 2025, https://tinyurl.com/26ssd56n

(25) Azeez Kareem, "US-Nigeria trade grows, led by crude oil, cars," *The Guardian Nigeria*, July 20, 2025, https://tinyurl.com/6rtf44yd

(26) United States Department of State, Bureau of African Affairs, "U.S. Relations with Nigeria," *Bilateral Relations Fact Sheet*, April 29, 2021, https://www.state.gov/u-s-relations-with-nigeria/

(27) "2024 U.S.- Nigeria Binational Commission Concludes in Abuja," *U.S. Embassy and Consulate in Nigeria*, May 1, 2024, https://t.ly/Mfr3D

(28) Victor Chidubem Iwuoha, "United States' Security Governance in Nigeria: Implications on Counterterrorism Strategies Against Boko Haram," *Journal of Asian and African Studies*, 54:8, December 2019, 2-3.

(29) Victor Chidubem Iwuoha, Op. cit, 2- 4.

(30) "The United States and Nigeria: Strategic Partners," *U.S. Embassy and Consulate in Nigeria*, November 18, 2021, https://t.ly/Mfr3D

(31) "Country Analysis Executive Summary: Nigeria," *U.S. Energy Information Administration (EIA)*, June 25, 2020, https://tinyurl.com/mr43b569

(32) Ayo Agbaje and Kwabena Anim, "Will Refining More Oil Help Nigeria's Currency Problems?," *Africa at LSE*, April 14, 2026, https://tinyurl.com/3bkwyk4y

(33) "Nigeria's poverty rate climbs to 63% despite easing inflation — World Bank," *Vanguard News*, April 10, 2026, https://tinyurl.com/3k3xdkmu

(34) E. E. Osaghae, "Resource curse or resource blessing: the case of the Niger Delta 'oil republic' in Nigeria," *Commonwealth & Comparative Politics*, 53: 2, 2015, 119–129.

(35) World Bank, "Access to electricity (% of population) – Nigeria," *World Development Indicators*, 2026, https://tinyurl.com/wx93vvbc

(36) "Nigeria: Country Analysis Brief," *U.S. Energy Information Administration (EIA)*, 2026, https://tinyurl.com/4trbx5nt

(37) U.S. Agency for International Development, "Audit of USAID/Nigeria›s Malaria Intervention," *Office of Inspector General*, 2026, https://oig.usaid.gov/node/3221

(38) Kabir Yusuf, "Nigeria: Minister Outlines Reforms Executed in Nigeria's Power Sector," *All Africa*, December 2, 2025, https://tinyurl.com/mrx2hke2

(39) Dennis Otiotio, "An Overview of The Oil and Gas Industry in Nigeria By Dennis Otiotio," *Academia.edu*, 2012, https://tinyurl.com/2f8ju7wk

(40) Luisa Carvalho, "Nigeria Inflation Rate at Over 5-Year Low of 15.2%," *Trading Economics*, January 15, 2026, https://tinyurl.com/3vz85x9d

(41) 42 Ibid.

(42) "Nigeria: Executive Board Calendar—Board Discussions on Nigeria," *International Monetary Fund (IMF)*, 2026, https://tinyurl.com/96sk22zh

(43) Karin Strohecker, "Nigeria Needs to Recalibrate Its Budget for Lower Oil Prices, Says IMF," *Reuters*, July 2, 2025, https://tinyurl.com/bdj2vuny

(44) "Nigeria Economic Update," *Centre for the Study of the Economies of Africa (CSEA)*, 44, November 2025, https://tinyurl.com/4wpr86z7

(45) "WBG Finances One: Nigeria," *World Bank Group*, April 20, 2026, https://tinyurl.com/p5h5ckev

(46) "AfDB Approves $500mln Loan for Nigeria's Economic Governance, Energy Transition Reforms," *Zawya*, July 31, 2024, https://tinyurl.com/4n92u27n

(47) Samuel Anyanwu, "To Fast-track 1 Trillion-Dollar Economy, NEC Endorses Renewed Hope Economic Plan," *Federal Ministry of Information and National Orientation*, August 28, 2025, https://tinyurl.com/hm2brbak

(48) Transparency International, *Corruption Perceptions Index 2025*, (Berlin: Transparency International, 2026), https://tinyurl.com/2wrkvd8c

(49) Ibid.

(50) "Nigeria," *Office of the United States Trade Representative (USTR)*, 2026, https://ustr.gov/countries-regions/africa/nigeria

(51) Ibid.

(52) Godwin Chukwudum Nwaobi, Op. cit.

(53) Segun Adeyemi, "Africa›s largest oil producer misses OPEC targets, forfeits $1.31 billion in revenue as production woes deepen," *Business Insider Africa*, February 18, 2026, https://tinyurl.com/f6bu8nnx

(54) Emmanuel Addeh, "Nigeria: Again, OPEC Snubs Nigeria, Raises Output Quota for Saudi Arabia, Others," *All Africa*, April 7, 2026, https://allafrica.com/stories/202604070081.html

(55) Godwin Chukwudum Nwaobi, Op. cit.

(56) "US overtakes Nigeria in trade, records $1.45bn surplus," *Rapheal*, January 27, 2026, https://tinyurl.com/yftb42zd

(57) "Nigeria," *U.S. Department of Agriculture, Foreign Agricultural Service (FAS)*, 2026, https://www.fas.usda.gov/regions/nigeria

(58) Sami Tunji, "Nigeria suffers nearly N1tn export loss after Trump tariff," *Punch*, December 22, 2025, https://tinyurl.com/mr2df5y6

(59) Godwin Chukwudum Nwaobi, Op. cit.

(60) Dele Seteolu and James Okuneye, "The Political Economy of Nigeria's International Economic Relations: Issues, Contradictory Realities and Challenges," *International Journal of Social Science and Humanities Research*, 4:3, July-Septamber 2016, 235.

(61) "Crude Petroleum in Nigeria," *The Observatory of Economic Complexity (OEC)*, https://tinyurl.com/3r6rs5tp

(62) Nse Anthony-Uko, "Petrol Import Bill Drops By $4bn On Domestic Refining—CBN," *Leadership*, July, 2026, https://tinyurl.com/478cdz6v

(63) Crude Petroleum in Nigeria, Op. cit.

(64) Kwame Bediako, "Nigeria becomes net petrol exporter for first time in history as output surges at Dangote refinery," *GBC Ghana Online*, April 19, 2026, https://tinyurl.com/3becdex4

(65) "Nigeria," Office of the United States Trade Representative (USTR), https://ustr.gov/countries-regions/africa/nigeria

(66) Segun Adeyemi, "Angola and Ghana gain crude market share as US cuts Nigerian purchases by 47%," *Bussines Insider Africa*, March 30, 2026, https://tinyurl.com/5bdnmyj9

(67) Udeme Akpan, "Dangote expands refinery capacity to 1.4m barrels per day," *Vanguard*, October 27, 2025, https://tinyurl.com/39xcrdre

عرض كتاب

سلطة المحقق وحدود النص:

قراءة نقدية في تحقيق ديوان الملوك في تاريخ سلاطين السودان

د. م، ديوان الملوك في تاريخ سلاطين السودان، دراسة وتحقيق: عبد الرؤوف أحمد الصغير وآخرين. (مالي: منشورات معهد أحمد بابا للدراسات العليا والبحوث الإسلامية، ٢٠٢٠م)، ٤٧٠ ص.

د. أمين البدادي، جامعة الحسن الثاني، الدار البيضاء.

مقدمة

ما يمكن قوله في مستهل هذا المقال، هو أنه لا يمكن بأي وجه من الوجوه، النظر إلى تحقيق المخطوطات التراثية، في ضوء الدراسات الفيلولوجية،[١] والثقافية المعاصرة، باعتباره فعلا إجرائيا تقنيا صرفا فحسب، ويكتفى – فقط - بضبط الألفاظ، ومقابلة النسخ، وتصحيح الأخطاء. وإنما أصبح التحقيق، ينطوي على جملة من الاختيارات المنهجية والمعرفية، التي تحدِّد في نهاية المطاف: أيّ نص يصل إلى القارئ؟ وكيف يقدَّم؟ وضمن أيّ أفق يُقرأ؟ ومن ثم، فإن النقد العلمي لأي تحقيق، ينبغي ألا يقتصر على تقييم دقة الإجراءات، بل يمتد إلى مساءلة الوعي المعرفي، الذي يؤطر المشروع برمته.

ويعتبر المتن المحقق «ديوان الملوك في تاريخ سلاطين السودان»،[٢] مادة خصبة لمثل هذه المساءلة؛ حيث إنه يجسِّد، بصورة واضحة، التوترات البنيوية التي تعاني منها كثير من التحقيقات العربية المعاصرة، في تعاملها مع الإرث المخطوط الإفريقي. ويستهدف هذا المقال تشريح هذه التوترات في ثلاثة مستويات متداخلة، وهي: مستوى الخطاب المؤسِّس، ومستوى المعالجة اللسانية، ومستوى التصور التاريخي، وصولا إلى خلاصة نقدية تقيّم العمل، في ضوء المعايير المنهجية الراهنة. وسنتناول ذلك من خلال المحاور الآتية:

أولا- قراءة في البنية والمضمون

هذا الكتاب المحقّق: «ديوان الملوك في تاريخ سلاطين السودان»، ينتمي – تحديدا - إلى مدرسة التأريخ السوداني الغربي، وهي مدرسة نشأت وترعرعت في المراكز العلمية الكبرى، مثل: تنبكت وغيرها. وقد اكتسب هذا الكتاب أهميته، من كونه يؤرخ لفترة تعاني نقصا واضحا في المصادر المحلية، وهي المرحلة الممتدة من منتصف القرن الثامن عشر، إلى بدايات القرن التاسع عشر، ويعني هذا: الفترة التي انتهى عندها كتاب تذكرة النسيان في أخبار ملوك السودان، وقبل قيام الدولة الفلانية في ماسنا. [٣]

ويهدف المحققون في التمهيد إلى تحديد هوية المؤلف، وموقع النص ضمن المدونة التاريخية السودانية. وقد خلصوا إلى أن صاحب الكتاب، ينتمي إلى البيئة العلمية نفسها، التي أنتجت تذكرة النسيان، وأن بين المؤلفين صلة علمية أو أسرية وثيقة. كما تؤكد الدراسة، أن النص يمثل امتدادا للتقليد التاريخي، الذي أسسه مؤرخو السودان الغربي في مؤلفات مثل: تاريخ السودان، وتاريخ الفتاش، ودرر الحسان في أخبار ملوك السودان.[٤]

ويتمركز متن المخطوط حول تسجيل التاريخ السياسي للسودان الغربي، من خلال اقتفاء تعاقب الحكام والباشوات، الذين تولوا تسيير شؤون البلاد والعباد، بعد الفتح السعدي. وقد اختار المؤلف منهجا يعتمد الترتيب الكرونولوجي للأحداث، بحيث تفرد لكل حاكم أو باشا ترجمة تتضمن تاريخ تعيينه، وأهم الوقائع التي حدثت في عهده، ثم تاريخ عزله أو وفاته.[٥]

وقد أولى المؤلف عناية خاصة لفترة حكم الأرما ((Arma، أي: الطبقة العسكرية والإدارية، التي تشكلت عقب الحملة المغربية على دولة صنغاي، في أواخر القرن السادس عشر. ومن هذا المنطلق، نرصد أن جزءا كبيرا من المؤلَّف، مخصص لتتبع الباشوات والقادة، الذين تعاقبوا على تولي حكم تنبكت وغاو، والمناطق المجاورة باسم السلطة المغربية، أو باسم القوى المحلية التي خلفتها.

إضافة إلى تتبع المؤلف أخبار الأساكي، وورثة السلطة الصنغاوية في دندي، وعرض الصراعات التي نشبت بينهم حول الشرعية السياسية وحق الحكم، والانتهاء إلى بيان كيف ظلت الأسر الصنغاوية تحاول الحفاظ على نفوذها، رغم التحولات التي أحدثها الاحتلال المغربي.

ومن أهم القضايا التي يتناولها الكتاب، ما يأتي:

١- تعاقب الباشوات والحكام في السودان الغربي.

٢- الصراعات العسكرية بين القوى المحلية.

٣- النزاعات داخل الأسر الحاكمة.

٤- التمردات والثورات المحلية.

٥- العلاقات بين تنبكت وغاو ودندي.
٦- دور القبائل والزعامات المحلية في الحياة السياسية.
٧- التحولات التي سبقت ظهور الدولة الفلانية الإسلامية.

إن المؤلف – عموما – لم يقف عند تدوين الأحداث السياسية، وإنما يورد في كثير من المرات، عددا كبيرا من أسماء العلماء، والأعيان، والوجهاء، والقبائل، والقرى، والمدن، الشيء الذي جعل المخطوط من أهم المصادر، لدراسة البنية الاجتماعية والثقافية للمجتمع السوداني الغربي، وليس فقط تاريخه السياسي.[٦]

أما قيمة الكتاب – عموما – فتكمن في أنه يحفظ تفاصيل دقيقة، عن مرحلة انتقالية غامضة نسبيا، في تاريخ السودان الغربي؛ فهو يملأ فراغا بين المصادر الكلاسيكية الكبرى، والمصادر المتأخرة، التي تناولت قيام الدول الفلانية، والإصلاحات الدينية في المنطقة. وعلى هذا يمكن اعتباره أحد أهم النصوص المحلية المعتمدة، لإعادة بناء تاريخ غربي إفريقيا، في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر.

ثانيا- قراءة تحليلية في مقدمة المحقق

إن المقدمة، في كل عمل، وكيفما كان نوعه، تعتبر أكثر من مجرد مدخل تعريفي؛ إنها العتبة المحدِّدة أساسا لموضوع العمل وحدوده، والموجه العام للقارئ، ومرجعيته في قراءة النص. وفي هذا التحقيق تحديدا، ترد المقدمة في مستهل التحقيق، وفي الصفحتين الثانية والثالثة، وتمثل خطابا تبريريا – نوعا ما – يقوم على مبررات ثلاث، وهي: «خدمة التراث المخطوط الإفريقي»، و «سد الفراغ التاريخي»، و «توجيه الباحثين نحو المصادر الإفريقية». وبالرغم ممَّا تقدمه هذه المسوغات من زوايا ظاهرية متعددة، فإنها تستبطن في طياتها افتراضات إبستيمولوجية عميقة، تستحق النظر إليها بعين ناقدة متأملة.[٧]

وقد بنيت على مفهوم أساس، وهو: «الفراغ التاريخي»، وهو مفهوم عام، قد لا يعني بالضرورة غياب المادة التاريخية، وإنما يكشف غيابها داخل نظام معرفي محدد؛ ذلك أن الممارسة التاريخية العربية المؤسسية، ظلت طويلا تشتغل وفق مركزية جغرافية، مشرقية ومغربية، جعلت من التجارب الإفريقية الإسلامية في السودان الغربي تراثا هامشيا، بمعنى من المعاني؛ فلا يغدو ذا شرعية، إلا مشروطا بإدراجه في المنظومة المعرفية للمركز. وعلى هذا الأساس، فإن التحقيق، وهو يعلن سدَّ هذا «الفراغ»، لا ينبغي أن يكتفي بإعادة نسخ النص وإخراجه، وإنما ينبغي إدراج تاريخ كامل داخل خريطة المعرفة العربية الحديثة، وهذا الطرح، هو ما يجعل ويثير تساؤلًا، حول ما إذا كان التحقيق يعيد إنتاج بعض أنماط المركزية المعرفية، التي يسعى في الوقت نفسه إلى تجاوزها، في إعادة إنتاج علاقة المركز بالهامش، حتى وهو يحاول ألا يقع في هذه المتاهة؟[٨]

إن هذا التوتر، يتعزز بالانتقال إلى بنية الدراسة، ومن هنا، فإن العمل، على وجه العموم، يمثل نموذجا

تقليديا جاهزا، يرتب فيه التحقيق وفق المتطلبات الأكاديمية الحديثة، ما يأتي: تعريفا بالمؤلف، ودراسة للمصادر، وعرضا للمنهج، ثم تقديما للرموز والمصطلحات. وهذا البناء، رغم انتظامه الشكلي، لا ينبثق من خصوصية المخطوط، وإنما يكشف عن امتثال لصيغة معيارية صارمة، مفروضة من خارج المادة المدروسة. والأصوب أن النص المحقَّق، هو من يفرض منهج تحقيقه، الذي يتشكل استجابة لمنطق النص الداخلي، دون أن تطبق عليه من خارجه.

ثالثا- التحقيق وهوية النص

إن من أكثر القضايا المنهجية حساسية في هذا العمل، ربما هي قرار «إعادة صياغة الألفاظ غير العربية»، وفق «شكلها الوضعي»، كما يصرَح به في الصفحة التاسعة من مقدمة التحقيق، وهو إجراء قد يبدو في الظاهر تيسيرا للقراءة، وضبطا للمصطلح، لكنه في عمقه، ينطوي على موقف معرفي، إزاء طبيعة اللغة ووظيفتها داخل النص التراثي.

فلا ينبغي قراءة المخطوطات التاريخية بأي حال، وبصفة خاصة تلك المنتمية إلى السودان الغربي، على اعتبار أنها مجرد أوعية محايدة للمعلومات؛ بل إنها تمثل آثارا لسانية – ثقافية، تحمل في بنيتها اللغوية ذاكرة المجال الحضاري الذي أنتجها. والألفاظ ذات الأصل الإفريقي، والصيغ الصوتية المحلية، والتحويرات اللغوية، ليست أخطاء تستدعي التصحيح، إلا إذا كانت كتبت في المخطوط الأصل بتلك الصيغة، ولم يتصرف فيها المحقق، فهي دلائل بصرية ولغوية، على احتكاك حضاري طويل، بين العربية والثقافات الإفريقية الإسلامية، ما يعني أنها مكون أساس من مكونات «ذاكرة النص» نفسه، وليست شوائب عارضة فيه يمكن تغييرها، ونستثني هنا – كما أسلفنا الذكر– إذا كانت الكلمات من الأساس، كتبت كذلك في المخطوط الأصل؛ إذ قد يثير تصريح المحقق بإعادة صياغة الألفاظ غير العربية تساؤلات منهجية، حول مدى تدخله في البنية اللغوية للنص، إلا أن غياب صور المخطوط، أو نماذج من النسخ المعتمدة، يحول دون التحقق بصورة قاطعة من حجم هذا التدخل وطبيعته، وهو ما يقلل من إمكانية تقييم هذا الإجراء، تقييما علميا دقيقا.[٩]

ويتجلى هذا الإشكال بصورة أوضح في الدراسات الفيلولوجية المعاصرة، التي انتقدت بشدة نزعة التوحيد النصي، مؤكدة أن اختلاف النسخ، واضطراب الصيغ، ليسا عيبا في المخطوط، بل شاهد على تاريخ تداوله وانتقاله، عبر بيئات ثقافية متعددة. وعلى هذا الأساس النظري، فإن تحقيق الألفاظ الإفريقية، إذا خضع لمنطق الإصلاح، ينقلب مباشرة إلى إعادة إنتاج مركزية ثقافية، تعتبر أن النص لا يكتسب شرعيته العلمية، إلا بقدر اقترابه من معيار العربية الفصيحة الحديثة. فتنقلب عملية «التصحيح» من كونها فعلا إجرائيا، إلى فعل رمزي، يشكل هوية جديدة للنص.[١٠]

رابعا- النص بين التوثيق والرمزية الخطابية

يكشف حجم الإيضاح الذي خصصه المحقق للمخطوط، ولا سيما الهوامش الكثيفة، التي ترافق هذا التحقيق، عن عمق رؤية للنص التراثي، تنتمي إلى ما يمكن تسميته: التصور الوضعي للكتابة التاريخية؛ إذ يتحرك التعليق في معظمه داخل منطق التحقق من صحة الخبر، ومطابقة التواريخ، ومقابلة الروايات بالمصادر الأخرى، وتوثيق الأعلام والأحداث. ولا شك أن هذا الجهد التوثيقي ذو أهمية، غير أنه يغفل بعدا ثانيا ذا أهمية، لا تقل عن سابقه، ويتعلق بالنص بوصفه خطابا تاريخيا، ينتج تمثلات معينة للسلطة والزمن والشرعية.

إذ إن المخطوطات التاريخية، التي يرتبط محتواها بالسلطنات الإسلامية في السودان الغربي، لم تكن تدون وفق مفهوم التاريخ الحديث، القائم على الحياد والتسلسل الزمني الدقيق، إنما تكتب داخل إطار أفق، تتداخل فيه السياسة بالدين، والذاكرة الجماعية بالشرعية السلطانية، والرمز بالتوثيق، وبناء على هذا، يمكن القول: إن دراسة هذا النوع من المخطوطات، وفق آليات التأريخ الحديث وحدها، يؤدي حتما إلى اختزال، يفرغ النص المحقق من كثافته الرمزية والثقافية.(١١)

وكان من المفيد، أن يوجه التحقيق اهتماما أكبر إلى مجموعة من الأسئلة الإبستيمولوجية، التي نرصد أنها غابت عنه، باعتبارها منطلقا أساسا، وذلك من قبيل: كيف يبني المخطوط صورة السلطان وتمثله؟ وكيف تنتَج الشرعية السياسية سرديا؟ وما الأنظمة الزمنية التي يشتغل بها النص: الزمن الخطي للحوليات، أم الزمن الدوري للذاكرة الدينية؟ وهي أسئلة تبلغ من الأهمية الدرجة نفسها؛ التي يبلغها ضبط الأسماء والتواريخ، فهي كشاف يسلط الضوء، ليوضح البنية الذهنية للنص، وليس عن مادته الخبرية فقط. وعدم الانطلاق منها ومعالجتها معالجة تحليلية، يعمق الانطباع بأن التحقيق تعامل مع النص، باعتباره مستودعا للوقائع، وليس له أي جانب ثقافي وتاريخي وسياسي.(١٢)

خاتمة

وعلى العموم، فقد كشفت القراءة النقدية لهذا التحقيق، عن نوع من التوتر البنيوي، يمثل – في واقع الأمر– تجليّا خاصًا لأزمة أعمق، تعاني منها ممارسة التحقيق في الدراسات العربية المعاصرة، حين تتصل بالتراث الإفريقي الإسلامي. ويتجلى هذا التوتر في الهوة بين مستوى الخطاب، الذي يروم الالتزام بخدمة التراث، وصون خصوصيته من جانب، ومن جانب آخر، مستوى الممارسة، والذي ينحو نحو إعادة تشكيل النص، وفق معايير الجامعة الحديثة، ومركزيتها اللغوية والثقافية.

وتتوزع المآخذ المنهجية الرئيسة على محورين اثنين، أولهما: أن التطبيع اللغوي الذي يعيد تشكيل الهوية

اللسانية للمخطوط، قد يؤدي إلى تقليص حضور التفاعل الحضاري المسجل في بنيته اللغوية؛ وثانيهما: التصور الوضعي للكتابة التاريخية، الذي يختزل النص في مستودع وقائع، ويغفل بنيته الخطابية والرمزية.

غير أن هذه المآخذ، لا تفضي إلى نفي القيمة العلمية العالية للعمل؛ فإخراج نص إفريقي إسلامي نادر، يتعلق بتاريخ سلاطين السودان في الفترة (١١٦٣هـ -١٢٢٥هـ/ ١٧٥٠م -١٨١٠م) إلى التداول الأكاديمي، مساهمة حقيقية في توسيع أفق الدراسات التاريخية العربية، فضلا عن الجهد المبذول في جمع المادة ومقابلتها، رغم أن التحقيق لم يتضمن ملحقا بصور المخطوط، أو النسخ المقابلة. بيد أن النقد العلمي، لا يتعارض مع الاعتراف بهذا الجهد، وإنما يكمله ويعمقه.

وتبقى الأسئلة الجوهرية معلقة في نهاية القراءة، وتتمثل في الآتي: أيُّ نص أُخرج فعلا؟ وأيُّ صورة عن التاريخ واللغة والتراث الإفريقي، أنتجت من خلال هذا التحقيق؟ إن الإجابة عن هذه الأسئلة لا تنتهي إلى حكم ختامي، بل تؤسس إلى أفق مساءلة أوسع، يضع تحقيق المخطوطات الإفريقية، في قلب الجدل الراهن حول سلطة المحقق، وحدود الوساطة الأكاديمية، وشروط إنتاج المعرفة التراثية في عصر ما بعد الكولونيالية.

الهوامش والإحالات

(١) الدراسات الفيلولوجية: يُقصد بها الدراسة العلمية للنصوص التراثية، ويشار في هذا الجانب إلى أن «تذكرة النسيان في أخبار ملوك السودان» من النصوص التاريخية المهمة في أدبيات التأريخ للسودان الغربي (بلاد السودان بالمعنى الوسيط، أي فضاء غرب إفريقيا الإسلامي)، ويُنسب في الغالب إلى المؤرخ عبد الرحمن بن عبد الله السعدي (القرن ١٧ الميلادي)، مع اختلافات في التحقيقات حول الصيغة النهائية للنص وتداوله المخطوط.

(٢) د. م، ديوان الملوك في تاريخ سلاطين السودان، دراسة وتحقيق: عبد الرؤوف أحمد الصغير وآخرين، (مالي: منشورات معهد أحمد بابا للدراسات العليا والبحوث الإسلامية، ٢٠٢٠م).

(٣) المرجع السابق، ١٨-٢٠.

(٤) المرجع السابق، ٢١.

(٥) المرجع السابق، ٣٢- ٤٣.

(٦) المرجع السابق، ٣٦.

(٧) المرجع السابق، ٧-٩.

(٨) لمزيد من المعلومات: عبد الرؤوف أحمد الصغير، «مدخل إلى الكتاب الإفريقي المخطوط: التاريخ - الكوديكولوجيا - الباليوغرافيا - التحقيق»، مداخلة ألقيت في الندوة العلمية الدولية «التراث الإسلامي الإفريقي بين الذاكرة والتاريخ»، مؤسسة محمد السادس للعلماء الأفارقة، أبوجا، نيجيريا، ٢٠٢١م، https://t.ly/7fKcE

(9) John O. *Hunwick, Timbuktu and the Songhay Empire: Al-Sa›dī's Tårīkh al-Sūdān Down to 1613 and Other Contemporary Documents*, (Leiden: Brill, 1999), 3-23.

(١٠) د. م، ديوان الملوك في تاريخ سلاطين السودان، مرجع سبق ذكره، ١٣-٢٣.

(11) Jan Vansina, *Oral Tradition as History*, (Nairobi: Heinemann Educational Books, 1985) , 44-45

(١٢) د. م، ديوان الملوك في تاريخ سلاطين السودان، مرجع سبق ذكره، ٧-٩.